

قال عليه السلام نعم الرجل الفقيه في الدين

نحمد الله على طبع هذا الكتاب في فقه أهل الحديث عنه

المجلد الخامس

من الهدية المسموعة

المشرب الوردي من الفقه المحمدي

للفاضل العلامة والعالم الفهامة

وحيد الزمان الحيدر آبادي

بحسن اهتمام العاجز محمد أبي القاسم بن المولوي محمد سعيد

المرحوم البنارسى

في مطبع سعيّد المطابع الواقعة في بلدة بنارس

سنة ١٣٢٩ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصلوة

باب جامعة والجماعة الجماعة من ركبا السنن وهي فرض كفاية وقيل عين وقيل هي سنة مؤكدة و
على الثاني قيل هي شرط في صحة الصلوة اعلم ان صلوة الجماعة من اعظم الشعائر الا سلامية وفضل
القرب الذي ينية وقد اجمعوا على مشروعيةها وعلى ذلك دل الكتاب السنة لكنهم اختلفوا في
انها هل هي فرض عين ثم هل هي شرط لصحة الصلوة او هل هي فرض كفاية ام هي سنة مؤكدة وبكل
قول من هذا الاقوال تدور لما ائمة من اصحابنا اهل الحديث وغيرهم ومنشأ
الخلاف تجاذب الاحاديث اطراف هذه المسئلة
فقد ورد بعضها بما يؤهم انها فرض عين لقوله صلى الله عليه وسلم لعلم لقد هممت ان آمر بالصلوة فتقام ثم امر رجال
فيصلي بالليل ثم اطلق محي برجال معهم ثم من خطب الى قوم لا يشهدون الصلوة فاحرق عليهم
بيوتهم بالنار فتدبر عليه وتدبروا لا يشهدون العشاء في الجميع اى الجماعة وفي بعضها ينتهي حال
عن تركهم الجماعة او لاحرقن بيوتهم وورد ان تركها من علامات النفاق ولذلك قال من قال
انها فرض على الاعيان واستدلوا ايضا بعدم اذنه صلعم للاعني في تركها لما سأل هل تسمع النداء
فقال نعم الحمد لله وروى عن مسلم والنسائي قالوا اذ لك وذهلوا عن وجوب الجمع بينها وبين ما يؤهم
معارضتها ومنها قضيتها من الاحاديث الاخرى كقوله صلعم صلوة الجماعة تفضل على صلوة الفرد
بسبع وعشرين درجة وفي بعضها صلوة الرجل في جماعة تزيد على صلوته في بيته وصلوته
في سوقه بضعاً وعشرين درجة وهو متفق عليه الى غير ذلك من الاحاديث الكثيرة الدالة على

بركة صلوة من لم يأت الجماعة بل على منقروا أو ذهل أخر دن وقالوا ان الصلوة في الجماعة سنة مؤكدة
 في الحديث الواحد من الوعيد والزجر عن ترك الجماعة وإني لهم بتقويم تأويل ما هم به صلعم من غير
 يوت المتأخرين عنها وقد بذلوا ما في دسعهم ولم يأتوا بما يخفون تكلف ومن نامل في اطراف
 هذه الأحاديث وما بها مع التبري عن التعصب وإني القول بأنها فرض كفاية هو المختار الصحيح وبه
 نلتق الأحاديث وتلتق في نهج واحد في ذلك بأن يقال ان النبي صلعم إى قلة الناس فحاشا بيه تملوا
 في التهاون بصلوة الجماعة حتى يفضي بهم ذلك الى تركها لا سيما إذا طال الزمن مع سكوت من اليه
 الأمر ويؤيد ذلك ما في بعض روايات حديث صلعم بالتحريق من انه صلعم أخر العشاء ليلة فخرج فوجد
 الناس قليلا فغضب فلما ذكر الحديث ذكره في القم فمأ كان قلتهم ولا على بعض تهاون منهم بخشي من
 تخلف الكل ولوفى المستقبل كان في معناه انهم هم أو يهصون على ترك الجماعة البتة فقابل ما هو
 منزل في منزلة الراقع بمثله وهو اخباره بأنه هم ان يحرق بيوت المتخلفين بجزأ لهم وللحاضرين
 ايضا على يقعوا فيما وقع فيه المتخلفون وهذا التحريم مما يستقيم على فرض الكفاية اذ لا معنى لاحراق
 من تخلف عن سنة فان السنة سواء كانت مؤكدة او غير مؤكدة هي ما يثاب فاعلمها ولا يعاقب تاركها كما
 جاء في حديث الآخر ابي هل على غير ما قاله الا ان تطوع فاجابه بأنه لا يفعل غير الواجب فقال صلعم افلم الحدة
 فاذا عند القول بكونها فرض عين كما عرفت وكونها مطلق سنة تعين كونها فرض كفاية وقد عرفت ان
 دلالة الأحاديث عليه اولى من غيرها لا سيما ما روى ابو الدرداء عن رسول الله صلعم انه قال ما من ثلاث
 في قرية ولا بد ولا تقام فيهم الصلوة الا استحوذ عليهم الشيطان الحديث وقوله لا تقام بالبناء للجهرول اذ
 لا تقام فيهم الصلوة جماعة ولو لم يكن كذلك لما كان التخصيص الجهم بالذم حتى كان ترك نفس الصلوة
 يذم عليه الواحد كما يذم الجهم وانما جئ بهام رسم فاعلم ليدل على ان الفاعل متى وجد كفى ولو كان بعضا
 كما هي الحقيقة في تقدير المبني للجهرول فتفكر في ذلك فانه مما المراد احدا ذكر وهو احسن ما يقال في هذه
 المسئلة التي اضطربت فيها الأقوال واستدل بعض الأحناف على كونها سنة مؤكدة بكلام يصح ولا يجرى
 مرفوعا فقال الجماعة سنة مؤكدة لقوله الجماعة من سنن الهدى لا يتخلف عنها الا منافق ولو كان
 ما ذكره حديثنا من رسول الله صلعم صحيحا لم يكن الاستدلال به على المنادى صوابا فتأمل قالوا يلجى مراد
 ابن ملجنة عن ابن عباس مرفوعا من سمع النداء فلم يأتها فلا صلوة له الا من عذر رخصه الحاكم وبه اخذ

داؤد في ان الجماعة شرط والخبايلة في اليها فرض عين والا دلي ان يكون الامام من الخيار لا التقياء كذا في
الدرر قال في الروضة لحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلعم اجعلوا ائمتكم خياركم فانهم وفدكم
فيما بينكم وبين ربكم رواه الدارقطني واخرجه الحاكم في تروحيته مرشد الغنى عنه صلعم ان سلمكم ان تقبل
صلوكم فليؤمكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم والا ص بالشئ يقتضي التحج عن ضده فيستفاد
منه كراهة امامة الفاسق والمتوجع الذي لم يبلغ بدعته الى الكفر واذا هم بالا امامة اقرا هم لكتاب
الله وقالت الاخناف الا ابا يوسف والشافعية في الاصح عندهم ادلى الناس بالا امامة اعلمهم بالسنة
وقولهم ان القراءة مفتقر اليها للركن واحد والعلم لسان الاكرام كان يرد له نضاد صراحة قوله صلعم في الحديث
فان كانوا في الامة سواء فاعلمهم بالسنة لا التفقه في امور الصلوة لا يكون الا من السنة وقد جعل القاري
مقدما على العالم بالسنة وما ذكره من التقليل مردود فان القراءة محتاج اليها في الركن بالفعل العلم
ليس كدلالة انه متى اتى بصورة الصلوة كاملة مع اعتقاد وجوبها اجمالا اجزائه ولو اخل بالقراءة فسد
صلوته وهو الا لزام صحح على ما تقتضيه مذاهبيهم فتأمله واحفظه وفي النيل وقد اختلف في
المرادر قوله يؤمر القوم ان يؤمهم فقيل المراد احسنهم قراءة وان كان اقلهم حفظا قيل اكثرهم حفظا
للقرآن على ذلك اى على الاخير ما رواه الطبراني في الكبير ورجالهم رجال الصحيح عن عمر بن سلمة
قال نظفت مع ابي ابي النبي صلعم باسلام فمعه فكان فيما اوامنا ليؤمكم اكثركم قرآنا فقلت اكثرهم قرآنا
فقد صوّى به القاري واورد في رد المحتار قلت لان اكثرهم قرآنا يمكنه ان يسمعهم القرآن الكثير
بعد الفاتحة فوجب عليهم قراءة القرآن بعد قرآن غيره فيتعلمون منه القرآن ويستفيدون منه شيئا
شيئا اما من لم يحفظه فليقرأه فيقرأ الآيه ولا يستفيدون منه الا ما يقرأ كل يوم ويكره اما من
يخفى بالقراءة بما يفسد المعنى او يخيل به بان يقرأ بغير القرآن المعروفة فليس هو من قرأ القرآن
فضلا عن ان يكون اقرا القوم فانتبه لما عسى ان يبادر من سوء الفهم فان استوفوا فاعلمهم بالسنة
النبوية المتعلقة بتأدية الصلوة وقول بعضهم واقراهم كان اعلمهم لانهم كانوا يتلقونه باحكامه
فقدّم في الحديث ولا كذلك في زماننا فقد منا الا علم حجابهم ان هذا الحمد وهم لا يصح به معارضة السنة
الثابتة لان النبي صلعم قدّم الاقرا على الاعلم بالسنة وقد عرفت ذلك مما مضى نعم في قوله صلعم الاقرا
والاعلم صيغة افعال التفضيل دلالة ظاهرة في ان عند كل منهما قراءة وعلمه ذلك يقتضي بان

عنده قراءة بلا علم مطلقا لا يقدم ومن كان عنده علم بالقرادة مطلقا لا يقدم وليس احد منهما داخل
تحت ما يدل عليه الحديث وما توجه من قوله من عبارة الحديث اذ لو كان الاقراء في زمانه صلعم هو الا^{علم}
لا يستقيم قوله فان كانوا في القرادة سواء فالعلمهم بالستة لا يقتضوا الاستواء في القرادة الاستواء
في العلم فتأمل فان هذه سائغة لما ثبت عليه الاحد ثم لا سن اذا كان من الخيار لقوله صلعم فان كانوا
في القرادة سواء فاقد منهم سنا ما كونه من الخيار فلما قدمنا من حديث ابن عباس من ان اعتبار الفضيلة
في الامام مستحب قبل كل صفة من الصفات التي يقدم بها هذا على هذا وسيأتي حكم الصلوة خلفت
الفجر وان كان هو الاقراء والاعلم ولما كان زمان القرادة المرادة في الحديث قد مضى وانقضى لم يبق له
اثرو قد قال صلعم لا هجرة بعد الفتح لما اعتبارها في اولادهم كما قال النوري اولا ومن تقدمت هجرته اهل
من اولاد من تأخرت هجرته فليس في الحديث ما يدل عليه ذكره في النيل فان استواء اولاد واحد يشي
اسلام فاقد منهم اسلاما ليس و ذلك في بعض النقاظ الحديث بدل سنا كما سواه ابن مسلم و قول بعضهم اولا
من تقدم اسلامه اولى من اولاد من تأخر اسلامه فليس يصح ولا يدل عليه الحديث ولا يوم الرجل في
سلطانه ولا في منزله الا باذنه ومن زار قوما فلا يؤمهم الا باذنه ايضا قال في الموضع لما ثبت
في الصحيحين من حديث ابي مسعود عقبة بن عمر و مر فوعا لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي لفظ
الا يؤمن الرجل الرجل في اهله ولا سلطانه و مر د تقيد حوا ذلك بالاذن وفي لفظ لا ي داؤد و
لا يؤمر الرجل في بيته واخرج احمد وابوداؤد والترمذي والنسائي عن مالك بن الحويرث قال
سمعت رسول الله صلعم من زار قوما فلا يؤمهم وليومهم رجل منهم قلت ويستفاد منه انه اذا كان للسيد
امام معين مأمور فلا يؤمر غيره الا باذنه اذا كان حاضرا ولا يؤمر الرجل قوما وهم له كارهون في الوضوء
لحد يشعبد الله بن عمر وان رسول الله صلعم قال ثلاثة لا يقبل عنهم صلوة من تقدم قوما وهم له كارهون
و رجل الى الصلوة بأسر او رجل اعتبل محررة او رجل ابوداؤد وابن ماجة وفي اسناده من دعي بالضعف
واخرج الترمذي من حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلعم ثلاثة لا تجاوز صلوتهم اذا انهم
العبد الا بن حتى يراجع وامرأة باتت ورجل عليها يسلط وامام قوم وهم له كارهون وقد حسنه الترمذي
وضعه البيهقي قال النووي في الخلاصة والاسراج قول الترمذي وفي الباب احواد بيت عن جماعة
من الصحابة يقول بعضهم بعضا انتهى ببعض نعت و اقول لينظر فيما اذا كان بعضهم كارهه وبعضهم

كبره والظاهر انه اذا اتى ان يؤمن لا يكرهه لا باس عليه لا تعاقب الجماعة بهم لكن لا يؤمن الا اولى ابن لا يؤمن
 ليس من الوعيد بجميع ذلكاته واحكاماته واجزائه في الترتيب بفضل اجرة في الفضل وذكر ابن غالب الكراهات
 في هذه الاثر متقدرا لجهة المسباب فامدة واطال في ذلك واصاب ففسال الله العاقبة والسلامة بالجملة
 اذا وجد الرجل الذي يوتقى به كل واحد من المؤمنين فامامته اولى فاما اذا لم يوجد مثل ذلك فيوم من
 يرتضى به الاكثر واذا كانت الغريقتان متساويتين في العدد فليوم احدكما ويصلح في نفسه النصيب من كل واحد
 ويصلح خلفه النصيب الاخر والا عي والمولى كثيرة اذا اهل وكذلك العبد وكثرة ذلك الاختلاف ولم يرد
 بدليل على ذلك وما علوا به فينبغي ان لا ينكر دليلا على ذلك بعد ان اش ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام مكتوم
 على المدينة مرتين يصلي بهم وهو اعمى رواه احمد وابوداؤد قال في النيل اخبرني ابن حبان في صحيحه وابو يعلى
 والطبراني عن عائشة واخرجه ايضا الطبراني باسناد حسن عن ابن عباس عن محمود بن الربيع ان عتبات بنت
 مالك كانت يؤمر قومه وهو اعمى وانه قال يا رسول الله اني اكون الظلمة والليل وانا رجل ضير البصر فصل
 يا رسول الله في بيتي مكانا اتخذت مصلى فاجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اين يحب ان اصلي فاشير
 الى مكان في البيت فضلي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه بهذا اللفظ البخاري والنسائي وكن ابن عمر
 لما قدم المهاجرين والاولون نزلوا العصابة موضعا بقباء قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤمهم سالم بن ابي
 حذيفة وكان اكثرهم قرانا وكان فيهم عمر بن الخطاب الوسملة بن عبد الاسد رواه البخاري وابوداؤد ومن الى
 حليكة انهم كانوا ياتون عائشة باعلى الوادي هو وعبيد بن عمير المسور بن مخرمة وناس كثير فؤمهم ابو عمر
 مولى عائشة وابو عمر غلامها حينئذ لم يهتق رواه الشافعي في مسنده وذكره البخاري معلقا قال الخافظ
 ووصله ابوداؤد في كتاب المصاحف واطال في تحريجه فان شئت فارحم اليه ولا تكره امامة ولد النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا اهلوا الامامة خلا فاللخات ومن اقبحهم قول بعضهم ان الغالب على اهل البادية للجهل ليس
 في جملة لان العبرة بالامام المعين فاذا كان متاهلا لم يكنه اخر من غيره او اهل فلا تنسقط مرتبته باهل حجة
 اذا كان الغالب فيهم للجهل كذلك يقال في غيره فالجواب عن الكل واحد لما عرفت ان العبرة بجمال الشخص المعين
 والنبي صلى الله عليه وسلم اما قال يؤم القوم اقرانهم الى اخره ما تقدم فمن كان اقر من المسلمين فهو اولى بالامامة سواء كان
 اعمى او غير اعمى قال الامير المؤمنين في الحديث محمد بن اسمعيل البخاري في صحيحه باب امامة العبد والمبطل كانت
 عائشة يؤمهم بعد هذا كون من المصحف وولد النبي والا عمر ابي والظلام الذي لم يهتد ولم يولد النبي

فيكون معطوف على قوله المولى لكن فصل بين المتعاطفين باثرها مشقة كذا في الفقه اي وليس هو من
 بقية اثرها مشقة والصبي المميز اي هو كغيره في صحة امامته ويكون بها على من غيره اذا كان اقرب ادا علم
 لما تقدم في ترتيب الاولوية بالامامة وقد صح ذلك في حديث آخر بن سلمة انه كان يوم ربيعة وهو ابن ست
 او سبع او ثمان سنين لما كان اكثرهم قرأ رواية البخاري وبخبره النساءى وابوداؤد وقول القائل اذا كان ذلك
 في النوافل برادة سياق الحديث واما كونه يداون اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم فغير مسلم لان عمره كان في معية قومه
 الواحد الذين في النبي صلى الله عليه وسلم فلما قال له النبي صلى الله عليه وسلم فليؤذن احدكم وليؤمكم اكثركم قلنا كان هذا الخطاب النبوي
 شاملا له وايضا ان ذلك كان حال نزول الوحي ولا يقع حينه التفرع كما هو على الظاهر قد تفرع من تفرع
 هو معا بعد من ذموا وهو حجة فلا تعارضه آثار الموقوفة من الصحابة فيها يجوز او يحتل فيه الاجتهاد وقول
 الاختلاف لا يجوز للرجال ان يعتمدوا بما امة وصبي فاسد في الصبي لما لا يراه في صلاة الذكر فلو فيها
 تفصيل سياى وقولهم ان الصبي منتقل فلا يجوز اقتداء المفتون به غيره مسلم ولا دليل عليه بل الدلائل
 يدل على خلافه فان معاد اكان يصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم شراى قومه ويؤمهم ومن العجب مبالغة بعضهم
 حتى قال المختار انه لا يجوز في الصلوات كلها (يعني ما يعم النقل المطلق) وعلى ذلك بان نقل الصبي
 دون نقل البالغ حيث لا يلزم القضاء بالافساد بالاجماع ولا يمتنى القوي على الضعيف كما نقول ان لزوم قضاء
 النقل بالافساد على البالغ يحتاج الى دليل يراهواين هو اذ لا يلزم من منع قطعها لزوم قضاءها ويقال بما معنى
 الضعف والقوة متى جعل الشايع الضعف والقوة من شر وطه صحة القدوة بل لم يعرف عند صلح اطلاق
 الضعف والقوة على شئ من الصلوات ثم ان افساد الصلوة افسادها في الصلوة التي وقع افسادها لما افساد
 التي تسلم من ذلك فكيف يقال انها ضعيفة فاذا ذكره اعمامهم من وتقدري فان وافق الواقع اثره فلا راد
 كل صلاة افسدت سواء كانت صلاة كبير او صبي فلا توصف بالقوة لانها ليست بشئ ولا هي صلاة وسواء
 في ذلك قلنا فساد صلاة المقتدى بفساد صلاة امامه لا اذ لا فرق بين الصبي والكبير في ذلك بل
 متى فسد صلاة الامام كبير كان او صبيا فسد صلاة المقتدى كائنا من كان عند بعضهم وهذا
 القول وان كان عندنا من ابطال لباطل على اطلاقه الا انه يظهر به على كل تقدير فساد ما ذكره هذا الحنفى
 لانه تحليل لا يعول عليه عند اهل العلم والمعرفة في مثل هذا الموضع ان يقال صلاة فلان اكمل من صلاة
 فلان وعليه فلا يخلف اثبات في ان صلاة بعض الصبيان قد تكون اكمل من صلاة بعض الكبار والصبي

قد يكون اقراء من الكبير كما تقدم في حديث عمر بن سلمة فهذا هو المعتد في التطوية للإمامية وإما صحة
 القدوة وعدمها فلا ينبغي على هذا أصلي ما ذكره وقول النبي صلى الله عليه وسلم هو المقدم على قول كل قائل وقد قال
 يؤمكم اقرأكم كتاب الله ولم يخصه بالبالغ وإنما قال صلوا خلف كل بر وقاجر وسيأتي تعليقه عليه
 كيف يفعلون اذ صلوا خلف أئمة الجور فما ذكره هذا الحنفى كما انه لم يخالف للحدیث هو فاسد بنفسه فان
 كان في الصلوة ما يوصف بالضعف والقوة فلتكن صلوة المجتهد في الماء والقبلة وكذلك الصلوة المصححة
 ونحوها ضعيفة وصلوة المتيقن في ذلك والمتوصى قوية فلم يجوزتم اقتداء هذا بذلك وقوله في
 الاعتقاد من هذا الايراد فاعتبر العارض عدما لقوله ان ذلك غير مسلم واولى منه ان تقول ان
 اسناد الصلوة اى نعم اسنادها اما يكون في غاية التدوير من الناس والشاخص من الناس والنادى في حكم
 المعدوم ما كان كذلك لا يصح ان يكون اساسا وقاعدة ترد اليه احكام الدين وتبني عليه وبين
 ان لا يشترط عليهم بالتطويل فان كان لا يشترط عليهم التطويل بان مرزابه او عرف ذلك منهم بالقرائن
 سبب التطويل بل استحب له ذلك فان شأنا كهم فيها من يشترط عليه ذلك خفف فيما بقي منها للحدیث
 امن من النبي صلى الله عليه وسلم قال الى كذا دخل في الصلوة وانا امر يد اطا لها فاسمع بكاء الصبي فاجوز مني صلواتي هما
 اعلم من شدة وحيد امه من يكائه قال في المنتقى رواه الجماعة الا با داود والنسائي لكنه لهما من
 حديث ابي قتادة واذا كان ساءى من شق عليه التطويل موجود اقبل ان يشترط فلا ينبغي له ان يريد التطويل
 ولا ان يشترط في الصلوة به وهى ذلك يحمل قوله صلى الله عليه وسلم اذ صلى احدكم للناس فليخفف فان فيهم الضعيف
 والسقيم والكبير فاذا صلى لنفسه فليطول ما شاء قال في المنتقى رواه الجماعة الا ابن ماجه وفي رواية
 فان فيهم الضعيف والمرضى وذو الحاجة وحديث الش كان النبي صلى الله عليه وسلم يوجز الصلوة ويكملها وفي رواية
 ما صليت خلف امام قط اخف صلوة ولا اتم من النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليهما وينبغي ان يلاحظ في تخفيف
 الصلوة وتطويلها ما نقل من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا هي لا تخفف صلوة الكسالى وتطويل المرائين
 من اهل هذا الزمان قلت وما نقل عن شيخنا ابن تيمية رحمه الله انه كان من اخف الناس صلوة محمول
 على الخفة النبوية وقول شيخنا الشوكاني في الدرر ويصلي بهم صلوة اخفهم فيها مساححة والعجب من
 السيد العلامة كيف لم يتعز له واما استدلال بعض الاخفاء بحديث من ام قوما فليصل بهم
 صلوة اخفهم فصلا لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكره احد من اهل الحديث ولا ذكره النساء وحديث

الصلوة جماعة خلافا للاختلاف وقولهم ان صلواتهم وحدهم الجماعة لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو قيا
 الامام وسط الصف فلكرة كالعادة فيقال لا نسلم ذلك وما هذا الا مصادرة واستدلال بالامور الغير
 المسلمة على مثلها لا نقول ان قيام امامتهم وسط منتهن هو السنة في صلواتهم جماعة وحال النساء في تأدية
 الصلوة كثيرا ما يخالف حال الرجال كحال قيامها وسجودها والحج وعدمه والتصفيق اذا
 بناها شئ في الصلوة الى غير ذلك والدليل على ما تقدم ان عائشة روت سنة في المكتوبة فقامت
 بينهن وسطا اخرجه الحاكم باسناد فيه ليث بن ابي سليم وهو ضعيف لكن تابعه ابن ابي لمي عند ابن ابي
 شيبة واخرجه عبد الرزاق والدارقطني باسناد اصح منه قال النووي في الخلاصة سند عبد الرزاق
 صحيح ورواه محمد بن الحسن في كتاب الكناز عن ابي حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن
 عائشة انها كانت تؤم النساء في شهر رمضان فتقوم وسطا واخرجه الشافعي عبد الرزاق وابن ابي شيبة
 عن امر سلمة بنحة واخرجه ابن ابي شيبة من وجه اخر عنها وقل بعضهم وحل فعلها الجماعة على ابتداء
 الاسلام يرد بما نقله بعضهم في حاشية الهداية حيث قال قال السرخسي فيه نظر فان النبي صلى الله عليه وسلم بعد
 النبوة ثلاث عشرة سنة كما رواه البخاري مسلم ثم تزوج بعائشة بالمدينة وبني بها وهي نبت تسع سنين وهي
 اما امتهم بعد ان بلغت ولم تبلغ الا بالمدينة ثم قال لكن يمكن ان يقال انه منسوخ فعلة حين تحضر النساء
 الجماعات انتهى قلت هذا السرخسي ليس باقل نكاهة من ابي زيد السرخسي صاحب المقامات ولم يران عائشة
 وام سلمة امتا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم كما نقلته ربيعة الحنفية في مسند عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي و
 حجة بنت حصين ام الحسن في مسند عبد الرزاق وابن ابي شيبة وهن تابعيات مع ان النسخ لا يثبت
 بالاحتمال يقال له ايضا متى منعت النساء عن حضور الجماعات في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بل لم يزلن يحضرن الجمعة
 والجماعات والاعادياد في عهد صلعم وفي عهد خلفاء الراشدين الى ان قبضهم الله تعالى وقد غي النبي صلى الله عليه وسلم
 ازواجهن عن منعهن من المساجد وحضور الجماعات اذا استاذنهم فقال لا تمنعوا اماء الله مساجد الله و

يمثل هذا يعرف وقول بعض الاختلاف بالحديث والتاريخ ويوم الرجل للمرأة العكس لا العيد تؤمها سيدتها
 لان النبي صلى الله عليه وسلم قد بين من يصلح للامامة ولم يخاطب الا الرجال ولم يبين ان احد من النساء يصلح
 لامامة الرجال قد اخرجوا تفهون في الصلوة خلف الاطفال وقد كان يملك في موضعه بعد الصلوة لاجل انصرا
 من المسيح قبل الرجل فجعل المرأة امامة متقدمة في الموقف قد ام الرجال هو عكس ما يظهر من ارادة

عن
 هو من لان ابن
 النخعي لم يرد
 عائشة
 الله
 قال لا يلحقه ذكر
 هذا الرجل ان
 حديث اخر
 من حديث اخر
 في كتاب النبوة
 البيهقي وقد تبعته
 في الحديث في رواية
 ولا موقفا سنة

النبي صلى الله عليه وسلم وحده على ابتعادهم عن الرجال أيضاً لم ينقل ان امرأته قد قامت في منصب الإمامة للرجال كما في
 عهد صلعم ولا بعد ذلك حتى اليوم وقد قال تعالى الرجال قوامون على النساء وقال صلعم لن يغفر قوم ولوا امرهم امرأته
 كما ثبت في الصحيحين وقال ابن مسعود اخبرهم من حيث اخبرهم الله ومن اقتدى بالمرأة فقد دكها امر
 صلوته كيف وان الإمامة الصغرى تدل على الإمامة الكبرى وفساد توليتها في امر الدين اشد منه في
 امر الدنيا واذا اجرت المرأة في الصلوة المحرمية ثم اقبلت بوجهها عليهم بعد الصلوة ففيه مخافة الفتنة
 للرجال امامتهم لغلغلها واهل بيتها فلا بأس بها وتحصل لها ولهم فضيلة الجماعة لحديث ام ورقة ان
 النبي صلى الله عليه وسلم امرها ان تؤم اهل دارها وراه ابوداؤد وصححه وابن خزيمة واخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم قال
 في النيل في اصل الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما غزا ابدرا قالت يا رسول الله انا اذن لي في الغز ومعد
 فامرها ان تؤم اهل دارها وجعل يهاموذنا يؤذن لها وكان لها غلام وجارية دبر يهما فالظاهر انها كانت
 تقبل دياتهم بها موذنا وغلامها وبقية اهل دارها انتهى قال ابن خلدون فاناريت مرزها شيخنا كبير اوفى
 دواية الحكم وامرها ان تؤم اهل دارها في الفرائض من قال انما اذن لها ان تؤم نساء اهل دارها فقد خالف
 ظاهر الحديث ومن صلى مع واحد اقامه عن يمينه بالاجماع لحديث جابر بن عبد الله انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فجعل
 عن يمينه ثم جاء اخر فقام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فلخذ بايد يهما فذفعهما خلفه وهو في الصحيحين قام ابن
 عباس وهو غلام صغير عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فلخذ ياذنه وجعله عن يمينه وهذا ايضا في الصحيح وقوله فجعله عن
 يمينه ظاهر في موقف الواحد عن يمين الامام وقد ذهب اكثر الى ان ذلك واجب من روى عن ابن المسيب ان
 ذلك عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط كذا في النيل قلت وبالندب قلت الشافعية والاحناف هو الحق عندي لان ذلك بحكاية
 فعله في كذا على الوجوب فما اخبار صلعم انه لا صلوة لم يصلي وحده خلف الصف او كما قال ليس مما نحن فيه
 لا تارق الا بالصف انه خلف الامام ولا يتلوه عن الامام كذا في الهمدانية لان ظاهر الحديث يدل عليه
 وعن محمد وهو المعتبر عند الشافعية انه يضع اصابعه عند عقب الامام وهو ضعيف كقول النخعي ان الواحد
 يقف خلف الامام بياناً للتبعية فاذا ركع الامام قبل محجي ثالثاً اتصل به يمينه وعندنا ان فعل كذا
 فهو مسيء لا يخالف السنة لكنه لا يثم ولا تفسد صلوته لما عرفت من كونه مندوباً والنخعي لم يبلغه
 الحديث فقال ما قال ان ام اثنين تقدم عليهما قوله في حديث جابر فخذ بايد يتابعهما حتى اقامنا خلفه
 ام مسلم وعن سموة بن حنبل قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كنا ثلاثة ان يتقدم احدنا رواه الترمذي و

ما نقل عن ابي حنيفة والي يوسف من انه يتوسطها فضعيف فنقل ذلك عن ابن مسعود من فروع الحق وقفه عليه قال النووي في الخلاصة ان ابن مسعود فعل ذلك ولم يقل هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل وكذا الذي قال ابن عبد البر قال لا يليح كانهما ذهلا فان مسلما اخرجه من ثلث طرق لم يرعه في الاولي من رفعه في الثالثة النبي صلى الله عليه وسلم وقال فيه هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال جماعة من اهل العلم منهم الشافعي الحارثي في الناسخ والمنسوخ ان حديث ابن مسعود هذا منسوخ لانه اما تعلم هذه الصلوة من النبي صلى الله عليه وسلم فهو بمكة وفيها التطبيق في احكام اخر هي الا ان من تركه وهذا الحكم من جعلتها فلما اقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة تركه ولعل ابن مسعود ما يبلغه حديث انس فتمت الى حصير وقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت انا واليتيم وراة والعجز من رونا لنا اخرجه الجماعة الا ابن ملحة وقال ابن سيرين لا اري ابن مسعود فعل ذلك الا لضعف المسند او لضعف الخبر الا على انه من السنة اخرجه الطحاوي البيهقي قال الشوكاني على فرض عدم علم الترمذي حديث ابن مسعود لا

يستهض حجة لمحاورة الاحاديث الدالة على ما ذكرناه في هذا الباب يصنع الرجال ثم الصبيان ثم النساء لحديث ابي مالك الاشعري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجعل لرجال قدام الغلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان اخرجه احمد واخرج بعضه ابو داود وفي اسناده شهر بن حوشب يؤيده ما في الصحيحين من حديث انس انه قام هو واليتيم خلف النبي صلى الله عليه وسلم وام سليم خلفهم ومما يؤيده ايضا حديث ام سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم قاهر النساء حين يقضى تسليبه وهو يمكث في مكانه ليسير اقبل ان يقوم قالت فاذرى والله اعلم ان ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل ان يدركن الرجال رواه احمد والبخاري ولولم يكن معتزلات عن الرجال لما كان في مكثه والرجال معه لاجل ان ينصرفن قبل الرجال فائدة وفي قولها قبل ان يدركن الرجال دلالة ظاهرة على انهن من الرجال لانهن اذا كن في اخر المسجد اقرب الى باب صحن ان يقال ينصرفن قبل ان يدركن الرجال ولا فاذ كن مخالطات لهن فلا يصح هذا التعبير فقامل قال بعض الاحناف فان حاذت المرأة الرجال هما مشتركان في صلوة واحدة فتسببت صلوة ان نوى الامام امامتها وان لم ينو امامتها لم تضر ولا تجوز صلواتها ثم قال من شرط المحاذاة ان تكون الصلوة مشتركة وان تكون مطلقة اي لهما كوع وسجود وان تكون المرأة من اهل الشهوة وان لا يكون بينهما حاجز استدلوا عليه بما لا يصح فذكر وان النبي صلى الله عليه وسلم قال اخرهن من حيث اخرهن الله وليس هو حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والعجب زعمهم انه من المشاهير ثم ان الاستدلال به على ما ذكرناه عنهم من انهم الغائب الجائب واعزب منه زعمهم انه نص في جميع هذه المسائل

مع
فان قد ثبت من اهل
البيعة ان من المرأة
في الصلوة لا ينقض الصلوة
فكيف المحاذاة فمما ذكرنا
ان هذه القواعد مشتركة
الصلوة واطرافها الى غير
في من من يخلو بها
وايش دليلها

وبالله كيف تترك الأحاديث الصحاح في كثير من أحكام الدين بزعم أنها أحادك تقيد الفرضية ويفيد لها
 مثل ما ذكره هنا وهو ليس من الأحاديث النبوية في شيء لبيت شعري أن لم يكن ذلك نقصا فلا
 أقل من أن يكون محيلا مقسطا من قائله ومن كان هذا حاله فلا ينبغي أن يروى ويقتدى به في معرفة
 دين الله قال في النيل الحديثان يعني حديث ابن عباس في صلواته مع النبي صلى الله عليه وسلم وصلوة عائشة خلفهما
 وحديث النضر أنه صلى الله عليه وسلم صلى به وبأبيه وأخا له الحديث يدل على أنه إذا حضر مع إمام المجاهدة رجل امرأة
 كان موقف الرجل عن يمينه وموقف المرأة خلفهما وأنها لا تصف مع الرجال العلة في ذلك ما يخشى
 من الافتتان فلو كانت اجزأت صلواتها عند الجمهور عند الحنفية فتفسد صلوة الرجل دون المرأة ولكن
 بقيود مختصة من أنفسهم مذكرة من قبل قال في الفتح وهو عجيب في توجيهه تعسف حيث قال قائلهم
 قال ابن مسعود آخره من حيث آخره الله وأمر للوجوب فإذا احتذت الرجل فسدت صلوة الرجل
 لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها وحكاية هذا تعني عن جوابه ومثل قولهم في الفساد ما حكاها في النيل عن
 الهادي والله أعلم بفضل صلوة المرأة منفردة في قصر بيتها أما كونها منفردة فلا نه العمل إلا غلب
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن المفضلة من بعده وعليه العمل حتى الآن ولو كان في جماعة
 لهن من الفضل الرجال في جعلتهم لشرع لهن محلات يجتمعن فيها لغير ما يبعد أن يقال جماعة صالحة
 البيت فغير أن النساء أفضل من صلواتها فيه منفردة كما تقدم في حديث أم درقة وغيره
 أما كون مسوتها دينها أفضل منها في المسجد فاقوله صلعم وبوتن خير لهن الحديث وقرا صلعم
 صلوة المرأة في بيتها أفضل من صلواتها في حجر بيتها وصلواتها في محلها أفضل من صلواتها في بيتها وكلاهما
 حضور الجماعات والمساجد إذا تغلاد غير متبرجات بطيب منينة ولم يغلب ثوب فتنة وقالت
 الأحناف يكره حضورهن الجماعات ما سوى العجائز في العجرا المغرب والعشاء استدلاله عن خروج
 لما رأى من الفتنة قلنا أن نفي عمر لا يارض المرفوع عن رسول الله صلعم وعمر لم يفصل بخالفه اذن
 الرسول صلعم لهن بالخروج لكنه رأى في زمانه أن النساء قد أكثرن من التزين وكان قد علم كغيره أن
 اذن النبي صلعم لهن ومقتد بعدم ذلك وقد قال صلعم إيا امرأة أصابت بخورا فلا تشهد معنا العشاء الآخرة
 رواه مسلم وقال إذا شهدت أكن المسيء فلا تمس طيبا من العشاء أيضا فنفى عمر ليس هو حكما
 نشر يعياد أميا وأما قولهم كذا بصلحها اقضيها زمانه وصدقت عليها دكلات السنة وما كان

لذلك فنحن لا نخالفها إذا وجد في المكان والزمان مقتضيه وإما أن نقول بكونه أو يحرم خروج النساء
 مطلقا إلى المساجد في كل زمان وفي كل بلد أو يمنعهن من الخروج من غير ثوب فتنه فمما لا يخسر عليه
 لمخالفة صريح السنة وعرض ما كان شارعا ولا كان أمرا شرعا سيما إذا خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم على
 خلافه مما لا يجاب به بل ما يرى كراي المجتهدين يرد إذا خالف الحديث وقد رداه ابنة المتبع للسنة
 حيث مر عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا استأذنت امرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعها استفق عليه وروى أحمد
 عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع رجل أهله أن يأتوا المساجد فقال ابن لعبد الله بن عمر فانا نمنعهم
 فقال عبد الله أحدنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول هذا قال فما كلمه عبد الله حتى مات وهذا اجزاء
 من بياض الحديث برأى أحدا أو قياسي له ولما حدث وكيع بالاشعار قال رجال يقولون بخليفة الله
 مثله فقال اجزاء ذلك أن تعبس حتى تتوب وروى مسلم أن أبا بن هذ كان بلال بن عبد الله قال له
 عبد الله أقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم تقولت لئن منعهم ثم سبه سياما سمعته سب مثله قطع أن عمر
 لم يرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى جميع العالمين بلدان ذلك قال أن حضورهن المساجد مخطور إلى الأبد فنقول الاختلاف
 كما صاحب الهداية وغيرها بكون حضورهن الجماعات غلط صريح وقد مر الحديث المتفق عليه أن النساء
 كن يحضرن في صلاة الفجر مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينصرن من خلفات بمر وطهن ما يعرف من الغلس العجيب أن
 الاختلاف بانفسهم يستدلون بقول ابن مسعود أخرهن من حيث أخرهن الله ويجعلونه بمجهلهن فروع
 ثم يخالفونه لأن النساء إذا لم يحضرن الجماعة فما معنى الأمر للرجال بتأخيرهن في الحاديث متواترة كثيرة
 لا تخص قولية وفعلية قد على جواز شهود النساء الجمعة والجماعات والحضور في المساجد المصلى بل
 ثبتت عند مسلم الأمر بإخراج النساء حتى ذوات الحد وروى العواتق والحبيص إلى المصلى قال صلى الله عليه وسلم وليشهدن
 جماعة المسلمين في دعوتهم حتى أمر أنه إذا لم يكن عند امرأة حلياب فتلبسها صاحبته من حليابها
 متفق عليه وروى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا استأذنتكم نسأكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن قال
 في المنتقى رواه الجماعة إلا ابن ماجة وفي نسخة لا تمنعوا النساء أن يخرجن إلى المساجد ويوتعن خيرهن
 رواه أحمد وأبو داود وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا أماء الله مساجد الله وليخرجن من ثقلات رواه أحمد
 وأبو داود وقد أفادت هذه الأحاديث الكثيرة المتوافرة إباحة خروجهن إلى المساجد سيما في الليل بشرط أن
 يكن ثقلات أي غير متطيبات بأن يكن متغيرات الزمير وإنه لا يجوز لأزواجهن المنع والحالة هذه وهذا

بجفلات ما اطلقه الاخفاف من المنع فلم يزلوا امرأة ذلك لم يجز لها الخروج لوحدها الى هريرة ايا امرأة
 اصابت بخور، اولا تشهدن معنا العشاء الاخرة وقد استدل من ذهب الى منعهن من المساجد مطلقا بما يروى
 عن عائشة رضي الله عنها قالت لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يامر النساء ما راينا لمنعهن من المسجد كما صنعت بنو اسرائيل
 نساءها الى اخره متفق عليه قال في الليل فيه نظرا ذكرا يتربى على ذلك تغير الحكم لا يعلقه على شرط لم يوجد
 في زمنه صلعم بل قالت ذلك بناء على قرن ظنته فقالت لو راى المنع فيقال عليه لم يروى ولم يمنع وظنها
 ليس بحجة قلت وهذا القول من امر المؤمنين حجة على المنافقين لا لهم ولا يهاصل ان النبي ما منع النساء
 من الخروج الى المساجد والباقي سراى وتخييل منها وهو لا يثبت حكما شرعيا ولا يغيره قال الشوكاني وقد
 حصل من الاحاديث المذكورة في هذا الباب ان الاذن للنساء من الرجال الى المساجد اذا لم يكن في خروجهن
 ما يدعوا الى الفتنة من طيب ادخل او من نية واجب على الرجال انه لا يجب مع ما يدعوا الى ذلك ولا يجوز
 ويحرم عليهن الخروج لقوله فلا تشهدن معنا العشاء الاخرة وصلوتهن على كل حال في بيوتهن افضل من
 صلوتهن في المساجد **فائدة عظيمة** وقع في زماننا النزاع والمجدال في ان نساء المسلمين هل يجوز
 لهن الخروج للحوائج الى الاسواق او غيرها امر يجب حبسهن في البيوت كما هو المرسوم في بلاد الهند و
 ناس منهما استفتوني في ذلك فاجبت بان النساء في عهد النبي وخلفائه كن يخرجن لحوائجهم ويشترين
 ويبعن ويشهدن في مجالس القضاء ويكلمن الرجال يحضرن في المغازي والمعارك ويسقين المرضى و
 يعالجن الجرحى فهذا المرسوم من حبسهن في البيوت ليس بحكم شرعي لا امر الله به ولا رسوله نعم ينبغي
 للنساء ان يخرجن فجلا متسترات غير متبرجات بطيب منينة اذا احتجن الى ذلك وقد قال النبي
 صلعم ان الله اذن لكن ان تخرجن لحاجتكن في الله اعلم ولو صلى الطاهر خلف من هو في معنى المستحاضة
 لمن به سلس البول او البواسير او الطاهرة خلف المستحاضة اجزا فلهما ولا فضل ان يختار للامامة
 من تقدم وقيل يجب بل تقدم من ان حكم المستحاضة حكم الطاهرة وان صلواتها تصح اذا عصيته وفعلت
 ما امرت به والاصل ان من صحت صلواته تصح الصلاة به بمعنى ان من اقتدى به لا تنفس صلواته ومن
 ادعى غير ذلك فعليه البيان ويلزمه ان ياتي بالبرهان ولله الحديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلعم
 يصلون بكم فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطا فلكم وعليهم اخرجه البخاري وغيره واخرجه ابن ماجة عن حديث
 سهل بن سعد نحوه واخرجه الشيخان ان النبي صلعم كان يحل امامة وهو امام وكان الحسن والحسين عليهما

السلام يشتركان على ظهره وهو امام فتحصل انه لا يضر الماموم احتال تلبس امامه بنجاسة ونحوها
وانه لا يبطل صلوة الماموم باختلال صلوة الامام وذلك صريح ما تقدم واما ما يروى عن ابي هريرة
قال قال رسول الله صلعم الامام ضامن المودن موثمن الحديث فهو ماثية من الكلام لا يعارض ما في
الصحيحين قلت وهو حجة على من استدل به على ان صلوة المقتدى تفسد بنفسا صلوة الامام لان
غايته ان الامام يضمن صلوة الماموم بمعنى انه يتحمل العقاب عن الماموم اذا وقع في الصلوة خلل بسببه
وذلك يفيد براءة ذمة الماموم ومن لازم ذلك ان لا يطالب بالاعادة ولو فسدت صلوته وطولب
بالاعادة لم يكن الامام ضامنا ومتحلا عنه كما يقولون ولا يبقى الضامن معنى حينئذ وما ذكرناه به
تتحقق الاحاديث في هذا الباب فان قوله صلعم في هذا الحديث الامام ضامن اذا كان الضامن هو الكفيل
كان مطابقا لقوله في الحديث المتفق عليه المتقدم ذكره حيث قال فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطاؤا فلكم
وعليهم فان هذا هو ما يلزم الكفيل هذا هو الظاهر لم ار من سبقني اليه اما تاديل للماولين فلا نقبله كقول
بعضهم في قوله الامام ضامن معناه تتضمن صلوته صلوة المقتدى لا نأقول معنى الضامن غير معنى
المتضمن لغة ولو اريد التضمن فينبغي ان لا ياتي للمقتدى بشئ من الادكار بل بشئ من الامكان لكونه اعادة
وتكريرا من غير ضرورة مع انه قد ورد الامر الصريح بقرائة الفاتحة للمقتدى والتامين بغيره وهل
يصح ان ياول حديث ضعيف على اضعف احتمالاته كاجل ان يناقض به ما هو اصح منه فليتأمل فان

المحل جدير به الله اعلم ويحرم عليه ان يقتدى من يعلم بطلان صلوته الا عذرا فان تابه في مبطل
فسدت صلوته ايضا اما اذا لم يتابع كما ان كلم الامام في الصلوة غير مخطئ او سلم متعملا او اكل او شرب
ولم يفعل المقتدى فلا تفسد صلوته اما ابتداء فلا تتعقد القدوة لانها لا تنفقد الا لمصل من كان
متلبسا بمبطل للصلوة فلا يمكنه الدخول فيها الا بعد ازالة المانع وان طرأ على الامام ما يبطل صلوته
اشاءه اوزم الامام ازالة الطارى ووزم الماموم تنبيهه الامام ولا تفسد صلوة الماموم وطريان النفس
كطريان النجاسة وقد ورد النص في الثاني كما تقدم لان النبي يخرج من الصلوة بعد ما كبر وأشار الى
الناس كما انتم وذهب اغتسل لما تذكرانه دخل للصلوة وهو جنب فدل على ان الامام يلزمه الخروج من
الصلوة لازالة المانع والماموم يلزمه تنبيهه على ذلك فان خاف ضررا لكون الامام من ائمة الجور
فلا بأس عليه اما كون متابعه في مبطل تبطل به صلوة المقتدى فذلك بالاجماع ولانه اذا فعل

المبطل وهو منفرج تبطل صلواته فلا فرق بين الحالتين وبه يظهر عدم صحة الاقتداء بالكافر لأن الكفر مبطل للصلوة أجمعاً أمّا المكفر الذي اختلف في تكفيره فالمرجح فيه إلى المقتدى أن ظنه كافراً فلا يجوز له الاقتداء به ولا يجوز كما سيجي وتصح خلف المفضل ومن لا يلزمه إعادة كافي وعارضي ومتيمم ومما

وقالوه ومضى صلح لفهم قارى ومكسسى متوضى وغاسل قائم ونحوه ويكره ذلك وكذا الكفر خلف الفاسق المعلن المقتول المبتلع الذي لم يبلغ بهته إلى الكفر أما الجوار خلف الفاسق والمبتلع غير الكافر فلقوله تعالى اجيبوا دعاء الله وقرؤه ونادوا على البر والتقوى لأن ادنى الإيمان يكفي لصحح النية وهو من المتقين إذا نوى بصلوته ورحمة الله ولم يظهر الكفر البواح فلا ينافيه قوله تعالى إنما يتقبل الله من المتقين مع أن الصحة قد تجامع عدم القبول كصلوة من أم قوماهم له كارهون وصلوة القاطع والمهاجر والعبد الأبق وغيرهم ويؤيد ما قلنا من أن جمهور الصحابة والتابعين حيث كانوا يصلون خلف أئمة الجور كما سياتى وقالت الأخفاف والشافعية لا تصح قدوة القارى بكلامى ولا الملكسى بالعارى قالوا لأن خير المعدوس أقوى من المعدوس والشئ لا يتضمن ما هو فوقه قالوا ومعنى كون الإمام ضامناً أن صلواته تتضمن صلوة المقتدى قد عرفت فساداً والضامن من ضمن بالفهم معناه الكفيل التضمن هو تفعل معناه اشتمل عليه وصلوة الإمام لم تشتمل صلوة المقتدى ولم يكتف بصلوة الإمام عما تركه المقتدى من صلواته ولا يلزمهم القول بجواز صلوة المقتدى إذا ترك الركوع أو السجود ولم يقولوا به وقولهم غير المعدوس أقوى من المعدوس والشئ لا يتضمن ما هو فوقه منقوض بأمامة عمر وابن سلمة للبالغين منقوض بقولهم من صحة اقتداء المتهنى بالمتيمم والقائم بالحال استدل الشافعية بأن الإمام القادى يتجمل عن المقتدى القرابة فيما إذا وحدها كما عجلت الأمامى هو استدلال بمسائل المذهب فمن كاستدل في القامى فضلاً عن التعليل به في الأمامى فهو من باب المصادرة أى الاستدلال بالمذهب على المذهب وإذا كانت تصح خلف أئمة الجور للجهلاء الذى قد لا يصيبون بل يخطئون لجهلهم وظلمهم وقد يستهزئون بالدين كما فعل الوليد المريد حيث جامع أمة ثم البسه بالبسه وأمرها أن تقبل بالناس وهي جنب في المعدوس من محبتها من باب أولى وغاية ما في الباب أن يكون الأمامى يحمل بقرابة القاطعة وهي فرض مختلف فيه عندكم فإن كان الأخلال يفرق المعدوس ما نفا لصحة صلوة المقتدى به وللاقتداء فساداً نه يلزمكم مخالفة السنة الثابتة هذه صلح بدون احتمال لشتم وذلك أنه صلح خرج إلى المسجد

من موته فصل جالسوا الناس خلفه قيام اتقى معناه فانظر في الصحيح عن عائشة ؓ واذا كان للمعتد من مذهبه صحة
هي فقد تناقضت ولزم صحة صلوة القاري خلفه الا في ذلك الملكتي خلف الداري اما المجتهدون في القبلة او في
بما الطهارة قلت اكثر من صحة اقتداء بعضهم ببعض مما لا ارى للبحث عنه فائدة الا انه لا يخطئ عما ذكرناه وقد تقدم لنا
يشير الى ذلك وان اختلفوا في الآنية انما يتأتى على مذهب من يحكم بنجاسة الماء بمجرد ملاقاته النجاسة وان لم
يبرأ ما على مذهبه فلا لانه اذا وجد متغيرا بتغيير نجاسة فلا يلزمها دواما ليدل الى التيمم وان شك في تغييره
لحكم للشك وان احتاط في حالة الشك بان تؤخذ ثم تيمم فغيره قد اطال المشافعية في ذلك وقرعوا على
الى مسائل كثيرة نحن في خلافها وما يعنون الامر في ذلك انهم من شرائط الصلوة قبل الدخول فيها وقد تقدم
باختلاف في صحة الصلوة بها و قول الاختلاف ولا يصل الى الذي يركع ويسجد خلف المني بضعيف والمعتد بالصحة تلافى
اما قولهم لان حال المتقدم اولى فيقال لا عبرة هنا بالقوة والضعف اذ لو اعتبر الماصح صلوة القائم خلف
لما لم قد تقدم صحة في المعتد عندكم كما دلت على ذلك السنة الصحيحة بالحكمة بغير ههنا مسئلة اقتداء من يقول
من من الذكركم وخرج الدم او الصديد او القيء مما لا الضم والمباشرة الفلحست تحدثت خلف من لا يقول بكونها
حدثا وعرض له شيء من ذلك ثم امر الناس بالصحيح لكونها من مظان الاختلاف والصحابة كانوا يصلون بعضهم
خلف بعضهم وجود هذا الاختلاف من غير تكبير ومن كره مثل هذا الاقتداء اوله يجوز ان فقد خطأ فاحتسنا والله
اعلم والمنفترض خلف المتفعل العكس المصل قرنا خلف من يصل فرضا اخر خلافا للاختلاف حيث قالوا بعدم صحة
ذلك قالوا لان الاقتداء ببناء وشركة فلا بد من الاتحاد ودراسة الشافعية بعدم التسليم لحوار ان يكون الاقتداء
اداء على سبيل الموافقة واول هذا التعليل مما يدل عليه دليل بل هو من عند ياتهم ولو سلمنا الشركة والبناء
لا يستلزم الاتحاد والمماثلة من جميع الوجوه اذ لو كان كذلك لما صح اقتداء المسبوق بركعة وهم لم يقولوا به بل يجوزوا
اقتداء المنفعل بالمنفعل بالمفترض من قالوا الحاجة في حق المتفعل الى اصل الصلوة وهو موجود بصلوة الامام فتحقق البناء وهذا
يمكن ان يقال في العكس الذي لا يقولون به فتناقضوا لان وصف الضرعية اذا صح عدم اعتبارها هنا فهذا هو مثله
والقريب بالقوة والضعف لا يجدى لكاس هذا ما نقوله مجازاة لهم الا فالحق ان صلوة الجماعة لم تشرع بهذه العلة
باعتبارها لفساد مثل اسرار كثيرة قد دل على بعضها التماسع ونبه فيها اظهار الشعار منها ان اجتماع الامة او
نهيها اسرار بابا نزول اربعة والقبول ومنها اثلاث القلوب لا اجتماع الذي ينتج عنه اتحاد الامة لغرض بني
ينكروا لا يقتضي بمرور الدهور ولا ينتظم لمحدث ما وذلك من علم اسباب المحبة الذي هو من فضل الانبياء اعني الحب

على القائل
فان قيل
الانما صح ما روي
في اقتداء السجود
بالفعل وقد قلنا
انما صح من فعل
صلواته الى غيره
لا يجوز

ان الله ومنها بحث هم الكسالى والقصارى ثم نحوهم حتى لو تركوها مقنتهم كامة ومعناها ان تكون افضل العبادات من الهيئات
 ثابتة كالزفات الضميمة للمشركة ومنها التشبهاً للملائكة كما قال صلى الله عليه وسلم لا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها
 منها العباد الوقي في قلوب عدوا السلام ومنها ان صلوة الجماعة تعاون على البر وقد قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى بركان
 التعاون محسوسة معروفة وهي موجودة عند كل العقل البهيم اما عقلاً فلان التشابة المجاورة من اسباب العمل بها لانفعال
 بطرئ مخصوصة واما البهيمية فلما استغف عن الصالحين بل كل احد يدرك من نفسان مجامع الذكورها تانيد عجيب في الطوبى
 ومنها التيسير والتيسير فانها كبيرة الاعلى الخاشعين الاجتماع ليسهل المصعاب يهيم النشاط ومنها تعليم الجاهلين فان
 للجاهل باصول الصلوة قد يستفيد القراءة من قراءة الامام ولذا اشرع تقديم الاقرأ اشرافاً فقد قد يستفيد آداب
 الامكان من الامام والمأمومين فهذا البعض فوائد صلوة الجماعة وما شرعها له وما عند الله كثير واوفى بالجملة ما ذكره
 ليس يهيم نعم متابعة الامام في غير محل محذور ولحجة مما يتعلق بأداب الصلوة وان كانا في التقدم عليه بافعال الصلوة
 بعيد شديداً وكذا التاخر عنه لغيره من ذلك مبطل للصلوة ام لا فقد اوفى خلافاً والذي نراه عدم البطالان
 فان تقدم وشوش على المصلين زجر ادب بما يراه الامام اما كون صلوة المأموم تحصل في ضمن صلوة الامام اذ انها مبنية عليه
 كبناء على الجدار على اسفله والفرج على اصله او السقف على عمدة وحيطاته فافسد لما عرفت ولا يقال صلوة مبنية
 على ما يقال صلوة جماعة والمقتدى يلزمه ان ياتي بواجبات صلوة ولا يكفينا تياتي الامام بها وقد تفسد الشراكة بالنسبة
 الى شخص تصح في حق شركائه ولو كان مقتضى الشراكة ان تفسد كلها اذا افسدت بالنسبة الى الشخص الواحد فيلزم عليه
 هنا و صلوة الامام نفساً و صلوة احد المأمومين اذا سلم ان صلوة الجماعة صلوة شركة وهو في غاية البطالان لان
 الشراكة او المشرك انما يتالف من اجزاء يجمعها الشركاء كل منهم ياتي بجزء غير ما ياتي به الآخر والبناء وضع شئ على
 شئ بحيث لا يتجدد ولا يستأنف الا سقط ليس كذلك صلوة المقتدى بالنسبة الى صلوة الامام اتفاقاً منا ومنكم و
 قال صلى الله عليه وسلم ما كنتم فصلوا وما كنتم فاعلموا الحديث واذا فسد تعليلهم فلما على جوا زما ذكرناه ما روى عن جابر بن عبد الله
 كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الاخرى ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم طرأ الصلوة متفق عليه سواك الشافعي والدارقطني
 وسأله عن خروجهم من مكة في العشاء وجا بركان من يصلي خلف معاذ بن عمرو وهو ظاهري الم اذ لا يقول على تاويل
 الماولين كاجل او هلهة او حياء النقص وما يولد هذا الحديث ما ثبت عند صلعم في صلوة اللزوم انه كان يصلي بكل
 طائفة ركعتين في روايتي داود انه صلعم على طائفة ركعتين سلم ثم صلى طائفة ركعتين وحدثنا نقل قطعاً
 كذا في الخبر ما صلوة المنتقل خلف خلفه فلما روى انه صلعم قال للرجلين الذين لم يصلي لبعده اذ اصليت سماً في حالكما

ثم اتيتهم بمسجد جامعة فضليا معهم فاني لم اذلة اعرجه اصحاب العن من حديث يزيد بن الاسود ومحمد بن عزيمة وغيره
وانما اطلنا في هذا المقام لان صلوة الجماعة من عظم شعائر الدين من اقوى اسباب السعادة فيمن اوثق عمرى على عقاد الكرامة
واختلاف شرائطها وموانع هو في بعض الاحيان باعث للوسواس سوء الظن بل العداوة بين المصلين هو يكون مغوتا
لهذا الاجتماع او مفرقا للمصلين احزابا متنافرة وشبا تملتنا كوة وهو على طرقت نقيص بل عرفت بالضرر وتقر من كون دين
الاسلام هو الساعي والداعي الى التآليف بين افراد معتقديها الى ان يكونوا اخوانا بل يكونوا كالعيد الواحد على الاعداد وما كان
مخالفا لاصل من اصول الدين كيف يصح ان يجعل اصلا تياول به النصوص التي يهتجوا الله اعلم ومن على يقوم ثمر بان انه
حدث او جنب اعدا هولا من خلفه وناقا للشا نعية وخلافه للاختلاف زعم بعض الاخفاء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما اتم قوما
ثم ظهر انه كان محدثا او جنب اعدا صلوته واهادوا له يسند الى كتاب هو باطل لفظا ومعنى ولا ادرى من اين جاء
بهذا القول ثم جعل حديثه قوما بل المرحى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلا من اعرجه الى ان قلنى اذا صلى الامام يقوم وهو على
غيره وضوء اجزا تهم ويعيد قال الحافظ وادتم منه في ذكر الجنب ايضا من حديث البراء وفيه جريز وهو من ترويه
وفي السند انقطاع ايضا وقد عرفت فساد تاويل الضامن بالتضمن فلا يصح استدلالهم هنا بحديثه في ما مضى
ولنا ما مرى من حديث ابى بكرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل في صلوة الفجر فادما بيده ان مكانكم ثم جاءه نوحه اسه يعظم
فضلى بهم وفي الباب مويديات قال في النيل في رواية ترى لابي بكرة قال في اخله وكبر وقال في اخره فلما قضى الصلوة
قال بما انا بشركم ثم لاني كنت جنبا اتقي مما يروى من انه ذكر قبل ان يكبر كما في الصحيحين فلا يخالف هذا الحديث
لجواز نقد الوقوع كما قال ذلك الحافظ ابن حبان ومثل لك ما اذا بانته عليه بخاسة ولو بان الامام انشئ او كما فيها
فقال الشافعية ان كان هلا كفره وجبت الاعادة في الصحيح عندهم ولا كالكن من جميع المتأخرين تبعوا للتدوى في
منها بعد لزوم الاعادة مطلقا وهذه المسئلة كثيرا ما تقع في هذه الامانة من جاسيس بالكفار في بعض بلاد
الاسلام فينبغي التفريق بين المعلن وغيره اما ان الصلوة خلف الكافر ومتا بعته فيها لا تخير فلقوله تروا ما تقبل
الله من المتقين قوله تروا ذلك الذين حيطت اعمالهم في الدنيا والاخرة وقوله تروا ما عاهد الكافرين الا في حلال
ولا نه ليس من اهله ولا امرنا بها لقتلهم ومن جازع من ولا تهم فالصلوة خلف الكافر منهي عنه ضمن جمومات كثيرة
والله اعلم بما يخفى عن الغفاد وعن المنكر وما خفى عند فلما فيه من الفساد فيجب ان يقال ان الصلوة خلف الكافر فاسدة
يلزم اداؤها اما الصلوة خلف الفاسق والمبتدع ولو بلغت بدعة الى الكفر لاختلاف في كمالهم في الغدنى والجبهرى
والرافضى الخارجى فعدى ابا النعابة لا يجوز وكذلك عند المالكية لقوله لا يؤمن فاسر مومنا اعرجه ابن حبان

والاصح انها جائزة مع كراهة لان الصحابة كانوا يصلون خلف ائمة الجور ويحكي عن النبي صلعم صلوا خلف كل بر وذاجر
وصلوا خلف من قال لا اله الا الله ومن اصحابنا من فرق بين حالة الخوف والاضطراب وحالة الايمان والاختيار
فصل فعل الصحابة على الحالة الاولى وضعف ما حكينا عن النبي صلعم قال ابن المدني وشيخنا عبد القادر الجيلاني لا يصلي
خلف من يقول بخلق القرآن وقال عبد الله بن ادراس لا يصلي خلف الجهمية وقال البخاري ما ابالي صليت خلف
رافض او جهمي ام صليت خلف يهودي او نصراني اما المبتدع الذي بلغت بدعته الى الكفر لا تقافي لكنكري المعاد
وصحرا الاجساد او منكري الصانع او واحدات العالم او منكري فريضة قطعية من فرائض الدين فلا يجوز الاقتداء به
اتفاقا لما ذكرنا او لا ولا وجه على هذا فيعيد صلواته سرا والمخالفة فيه مخارق للاجماع بالجملة المسئلة اختلافية وكل من
الفرقة بين سنة اخيرة ولم يخرج من المذاهب شيء من هذا الباب قال صاحب السبل فالمرجع فيه الى الاصل وهو ان كل من صحت
صلواته صححت امامته فايد ذلك فعل الصحابة اخرج البخاري في التاريخ ادراس عشرة من اصحاب محمد صلعم يصلون
خلف ائمة الجور قال شيخنا ابن حزم روي طائفة الصحابة كلهم دون خلاف من احد منهم وهو جمهور اصحاب
الحديث وهو قول احمد والشافعي والابن حنيفة وداود وغيرهم الى جواز الصلوة خلف الفاسق الجماعة وغيرها وبهذا
نعول ونخالف هذا القول بدعة محدثة اقول خصص بعض الناس الجواز بالجمعة العيدين لا دليل عليه قول عثمان بن
الصلوة في يوم ما يصل الناس في الحسن صل عليه عليه صلته لا على العموم وروي عن بعض الناس من اهل عصرنا يجوز الاقتداء
خلف المبتدع الذي طعن بدعته الى الكفر لا تقافي في هذا المخارق للاجماع وقول محدث لم يسبقه اليه احد ثم هو الخائب
انه يفرق بين انتخابه للامامة وبين الاقتداء به هو يصلح جونا الثاني دون الاول له يد وان نفس الاقتداء به
في حالة الايمان والاختيار هو كما نقاب الامامة لان له الخيار ان يصل خلفه او لا يصل فاذا اقتدى به من غير خوف او قبح
فقد اصطفاة للامامة ورواه قوله اقبلوا ائمتكم خياريكم فانهم وقدكم فيما بينكم وبينكم الكافر المتفق على كفره
لاخير فيه اما الكافر المختلف في كفره او الفاسق العلي فيه نوع من الخير كما ذكر في الحديث خيرا او اياما
وقول عثمان لا يصلي ان يكون متمسكا له لانه وروي في ناس بغاة وهم لم يكونوا كافرين ثم الكافر الاختلاف في انما يجوز ان
سبه لمن لا ينسبه الى الكفر اما من يكفر فلا يجوز له الاقتداء به كما يدل عليه قول ابن المدني البخاري الجيلاني
وعبد الله بن ادراس سليمان بن داود وسهل بن زمام وغيرهم من اصحابنا اهل الحديث وبه يرفع الخلاف بين
الاخوان روي ابو داود عن ربيع بن خالد حين سمع من المجاهد الرسول اكرم ام الخليفة قال الله على ان لا يصلي
خلفك صلوة ابد او اما قال هذا لا نه كفر المجاهد بهذا القول اما اطلاق في هذا المقام لانه ما زالت فيه الاقدام وكثر

فيه الحضام ومن صلى خلف الصف فذا وفيه سعة اعادوا الا لا فاقا كاهن والفتحي بخلاف الثلثة وثلاث على ذلك حديث
على بن شيبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف فوقف حتى انصرف الرجل فقال له استقبل صلواتك
فلا صلوة المنفر خلف الصف رواه احمد وابن ماجه وقد حسنه الامام احمد وقال بن سيد الناس رحمه الله انه ثقات معروفون
ويشهد احمد بن حنبل بن ابي ثوبان بن معبد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف فحده فامر ان يعيد صلواته قال في
المنتقى رواه الحنفية الا النسائي وفي رواية قال صلى الله عليه وسلم من رجل صلى خلف الصف فحده قال يعيد الصلوة
مراراً احمد قال في الفتح وذكر حديث ابن ابي عمير اخبرني اصحاب السنن وصححه احمد وابن خزيمة وغيرهما انتهى والمرفوع ايضا
الدارقطني في ابن حبان حسنه الترمذي قول ابن عبد البر انه مضطرب لا يستأكل بثبته جملة من اهل الحديث قد اجاب
عنه ابن سيد الناس بين ذلك في شرح الترمذي واطال اطاب فانذرع قول الملك الهيثمي في التحفة شرح المنهاج
ان تحسين الترمذي له وتصحیح ابن حبان معترض بقول ابن عبد البر انه مضطرب البهيقي انه ضعيف انتهى مع
ان البهيقي لم يضعفه واما الجواب عما يروى عن الشافعي من تضعيفه باننا حديث وابصة ثابت على اننا لم نذكره
هنا الا شاهد او اعاضد الحديث على بن شيبان كما عرفت وقد وافقنا بعض محدثي الشافعية كما قال في الفتح و
به قال الحسن بن صالح واسمى في حكايا ابن ابي ليلى وكيع وقد اطال في ذلك شيخنا ابن القيم في كتاب الصلوة قال
في النيل في مسالك القائلين بالصحة بحديث ابى بكر قالوا لا نمانى ببعض الصلوة خلف الصف ولم يأمروا النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة
فصل الامر بالاعادة على جهة التدب بمبالغة في المحافظة على الاولى وتمسكوا ايضا بحديث ابن عباس جابر اخبرنا احمد
منهما فوقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فماباه حدة فاذا ركعوا واحدا منهم ما حتى يجعله عن يمينه قالوا فقد صار
كل واحد منهم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الادارة واجاب بعضهم عن هذا الاخير بان المدركين اليسار الى
اليمين لا يسمى مصليا خلف الصف واما هو مصل عن اليمين ثم اذعه رحمه الله انه ليس هناك صف موجود تحول
عنه ابن عباس وجابر وصلى خلفه في الامير اذ ليس في محل مع ان فساد الصلوة فيما نحن فيه على خلاف القياس لو راو
انص فيقتصر على موثقة ولا يقاس عليه ما ليس منه وذكر اجوبة عن متمسكهم بحديث ابى بكر واحسنها ما نقله
عن ابن سبي الناس حديث قال وكاين حكم التراجع في الركوع خلف الصف استجبالا واضطرارا حكم الصلوة كلها خلفه
فبذل الامام الاثمة احمد بن حنبل يرى ان صلوة المنفر خلف الصف باطالة ويرى ان الركوع دون الصف جائز
قلت وفوق ذلك كله نقول ان لا يتم لهم الاستدلال بحديث ابى بكر مطلقا سيما على ما رجحتاه من عدم
الاخذ بابتلائك الركعة لانه بعد دخوله الصف الى بالصلوة كاملة ولم يفعل بعضها خلف الصف وما اتى به خلف

له حجب عن صلوة الواجبة وكما لم ينقل انه صلح امره بالعادة لكن ان لم ينقل ايضا انه اعتد بهالة فقلع الاستدلال
من اصله وقد قلنا الكلام على ذلك في صفة الصلوة فادرج اليه ان شئت ثم كيف اجمع لهم الاستدلال بما نفع عنه
الذي صلح به تجوز بعض السلف الركوع دون الصف هو عندنا ضعيف لا طلاق قوله صلحكم لا نقلا ما من لم يجد سعة في الصف
فهو معذور ولا اعادة عليه لان اعادة قد تكون منقوضة وذلك بحصول حاصل تكريم بلا فائدة معلومة لا سيما على قولهم
بانه لا يجب على احد ان يعيد معه ان كان ليس تطوعا ولعل ذلك ما ياتي في محله ان شاء الله وهل يندب له ان يجذب
اليه احد من اهل الصف ام لا والذي نراه انه ينبغي ان يتجنب الوقوع في مخالفة السنة مهما أمكنه ذلك لهذا نجب
له اذا ظن مساعدة المحدثين لم ان يجذب به اليه الله اعلم اذا اقيمت الصلوة قاموا ان كان الامام حاضرا او الكاهن
مرءة ان كان غائبا وقد حمل على الصورة الاولى حديث ابي هريرة ان الصلوة كانت تقام لرسول الله صلح في اخذ
الناس مصافهم قبل ان ياخذ النبي صلح مقامه رواه مسلم والورد ودل على الصورة الثانية حديث ابي قتادة
قال قال رسول الله صلح اذا اقيمت الصلوة فلا تقوموا حتى نؤذن وقد خرجت قال في المنتقى رواه الجماعة
الا ابن ماجه ولم يذكر البخاري فيه قد خرجت ولا يعارض ذلك حديث ابي هريرة قال اقيمت الصلوة وعدلت
الصفوف قياما قيل ان يخرج البنا النبي صلح فخرج البنا فقام في مصلاي الحديث لان ما قدمناه امره بهذا الحكاية
نقل القول مقدمه لان ذلك من هذا الحديث ان يكون بعض الناس المتقدمين في الموقف رواة مقبلا فقاموا
وقام من لم يركب لغيرهم وفي النيل حبيب الكثر انهم يقومون اذا كان الامام معهم في المسجد عند فراغ الصلاة
وعن ابنه انه كان يقوم اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة رواه ابن المنذر وغيره وعن سعي بن المسيب اذا
قال المؤذن الله اكبر تجب القيام فاذا قال قد قامت الصلوة كبر الامام وقال ما لك في الموطا لم اسمع في قيام
الناس حين تقام الصلوة محمد بن وكالا الى اني ذلك على طاعة الناس فان فيهم الثقيل الخفيف واما اذا لم
يكن الامام في المسجد فذهب الجمهور الى انهم يقومون حين يرونه وخالف البعض في ذلك وحديث الباب هجته عليه
في الحديث جواز اقامته والامام في منزله اذا كان ليس معهم وتقديمه اذ في ذلك اتفق ولعلوا اصفونهم و
سيرة الخليل لما روي في قوله اذا قال رسول الله صلح الله عليه وسلم وسطوا الامام و... و
الحفل في الصحيحين بن جرير بن زيد بن النضران رسول الله صلح الله عليه وسلم قال سؤوا اصفونكم فان تسوية الصفيين من
تمام الصلوة وعنه ايضا في الصحيحين بن جرير بن زيد بن النضران رسول الله صلح الله عليه وسلم يقبل علينا بوجهه قبل ان يكبر فيقول لا تصحوا
واعتد... ثبت في الصحيحين بن جرير بن زيد بن النضران رسول الله صلح الله عليه وسلم يقبل علينا بوجهه قبل ان يكبر فيقول لا تصحوا

ما الامام مع غيره
حين يقول المؤذن
قد قامت الصلوة
يقول عبد الرحمن بن
كافه ان لا يجازي
فائدة سنة اقامته
فوقها وتبين الدلائل
للادلة
بوصلة كتبت في
المصنف في فضيلة
الصلوة في بابها
وما كبرك بعبادة قائم
فانما سبيلنا في
اصحوا في بابها
وامام

وجعلهم فتسوية الصفوف سنة مؤكدة يجب الاتهام لها وعليه علامة اهل العلم ان يقرأ الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك الموقوف في الاحاديث الصحيحة من امره صلعم با تمام الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك فالسنة ان لا يقف الموقوف في الصف الثاني وفي الصف الاول سعة ثم لا يقف في الصف الثالث وفي الصف الثاني سعة ثم كذلك وورج ايضا ان الوقوف بمئة الصف اولى افضل كذلك في الروضة ويكره ان يصفوا بين السواري الحد يث عبد الحميد بن محمود قال صليت خلف امير من الامراء فاضطرنا الناس فصلينا بين الساريتين فلما صلينا قال انس بن مالك كنا نتقي ذلك على عهد رسول الله صلعم قال في المنعق مرادنا خمسة الا ابن ملجعة ومن عبادية بن قرفة عن ابيه قال كنا نتقي ان نصف بين السواري على عهد رسول الله صلعم ونطرح عنها طرحة اربعة ابن ملجعة ويشهد لذلك ما اخرجه الحاكم وصححه من حديث انس بلفظ كنا نتقي من الصلوة بين السواري ونطرح عنها قال لا تصلوا بين الاساطين اقوال الصفوف وبه قال احمد واسحاق والنفخي مروى سعيد بن منصور في سننه النخعي عن ذلك عن ابن مسعود وابن عباس حديثان في مقابلة قال ابن سيد الناس لا يعرف اليهم في الف في الصحابة وخص فيه ابو حنيفة وما لك الشافعي في ابن المنذر قياسا على الامام والمنعق قالوا قد ثبت ان النبي صلعم صلى في الكعبة بين ساريتين قلت هو قياس في مقابلة المنعق هو فاسد في نفسه ايضا لوجود الفارق بين قيام الفتر امام او منفرد وبين الجماعة صفا اذا قامة الصفوف بين السواري مفردة كاجزاء اوها ويشترط علم المقتدى بان نقالات امامه ونفخي بالظن ما يشتمل الظن ليقمن من متابعتهم بان يراه او بعض صف او يسمعه مبلغا او العبرة في المبلغ ان يقع في نفسه صدقه ويبدون ما ذكرناه لا يمكن احدا الا قتلا او بغيره في صلوته ولا تقرا بعد المسافة حيث كان مالم يكن ذلك وفي الصف سعة وذلك لعدم الدليل على المنع والامام انما يجلس ليقعدى به فاذا امكن الا قتل او جاز من عدد بعد دون بعد اوضع مطلقا فلم يات بدليل مع ذلك لا يضر الخائل الى بين الامام والمأمومين الحديث عائشة قالت كان لنا حصة بنسبها بالنهار ونمتجى بها في الليل فصل فيهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فسمع المسلمون قرا تفضلوا بصلوة فلما كانت الليلة الثانية اثاروا فاطم عليهم فقال اكفوا من الاعمال ما تطيقون فان الله لا يمل حتى تعلموا اراه احد وفي البخاري نحوه وذكرناه كان بينه وبينهم جد الرحمة وسواء في ذلك الفرض والنظر المحمود وغيره من ابنية او فضا ولا نلهم يرد دليل يظهر به الفرق بين هذه الاشياء نعم من جعل قوله صلعم لا صلوة بخارج المسجد الا في المسجد على نفى الصحة لا الكمال فينبغي ان لا يجيز ذلك لمن كان خارج المسجد بامام في المسجد الا بعجزه كما مضى للمسلمين بالمصلين حيث لم يجد فيه سعة او مانع شرعي او شيئا في هذه المسئلة

كما كثرت التفصيلات ولم تثبت في كتاب الهداية إلا بدعي القمص التقليد ولا في الحقيقة كاذبان لها ويكره
 ارتفاع الأمام على المأموم في المواقف كالحاجة كالنعمان وكان ضاق المحل حتى صلى بعضهم في محل انخفاض الأمام ارتفاع هو ان
 بتعين محل الأمام بالوقفة كذا كسر وسرير ومنبر وسجدة فلا يضرهما ليشبه الأعداء إلا أنه لا يقصد غالباً التعلل بالذات
 وذلك لما روى إمامنا حذيفة أما الناس بالبدن أن على أدكان فالحذر أبو مسعود بقميصه فحذبه فلما فرغ من صلواته
 قال المصلون انهم كانوا يتهنون من ذلك قال بل يذكرك حين مدد يدي رواه البردادر وصححه ابن خزيمة وابن حبان
 الحاكم في رواية للحاكم النضر بن عوف عن ابن مسعود قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوم الأمام فوق شي والناس
 خلفه يعني أسفل منه رواية الدارقطني ودل على جواز الحاجة حديث سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر
 أول يوم وضع فأكبر وهو عليه ثم ركع ثم نزل القهقري فسجد وسجد الناس معه ثم عاد حتى فرغ فلما انصرف قال
 أيها الناس إنما فعلت هذا لتأتوا بي ولتقلوا أصلي حتى تنفق عليه ولا يكره عليه إلا لفاصل ذلك ترفعوا أو كبروا إذا لم
 يدل دليل على المنع ولا يصح قياس المقتضى على الأمام لأن هذا امتنع فهو مطلق للكبر والمأموم تابع فليس كذلك
 لا سيما وقد نقل ان كثير من الصحابة قد فعلوا كذلك كما روى ان ابا هريرة رضي الله عنه صلى على ظهر المسجد بصلوة الأمام فخرج
 الشافعي والبيهقي وذكره البخاري تعليقا كذا في النيل عن اسن انه كان يجمع في دار أبي نافع عن يمين المسجد في
 غرفة قدر رامة منها لها باب مشرف على المسجد بالبصرة فكان اسن يجمع فيه ياتم بالأمام رواية أبو سعيد في سنته
 وعند أصحابنا كاحاف عطاء والنخعي الحسن البصري كاحد بمقدار معين اذا علم بصلوة الأمام كما قد حاذ ذلك
 وكذا قال الأمام مالك إلا انه خص الجواز بمعد الجمعة بناء على مذهبه من اشرط المسجد او سجا به المتصلة
 به لصحتها وعندنا لا يشترط ذلك وسيأتي الكلام على ذلك في باب بصلوة الجمعة ان شاء الله فانظر هناك ودوا فقنا
 الشافعية فيما اذا جمعهما الى الأمام والمأموم مسجداً او ملحقاته المتصلة به اما اذا كان بفضاء او ببيتة غير
 المسجد فشرط صحة القدوة عندهم ان لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقريباً والعبرة بأخر المسجد ان كان
 احدهما فيه ولم يتصل المصنوف وبآخر المصنوف في غير ذلك وشرطه عندهم أيضاً في غير المسجد ان لا يحول سائل
 يمنع المأمومين المأموم والأمام ولو شاك لا يمنع الروية وباب مقفل فحذر ادركا يصير عندهم توسط الظهر والتميز
 واذا المكن المأموم بل ان الأمام من القبلة جازت القدوة عندهم وهذه الشرط عندهم اما بشرط فيمن يلي الأمام
 من المقتدين وأمام من في يمين الصف ادباً ساراً او خلفه فلا يصير حذوياً ما ذكر بينهم وبين الأمام فصح
 يشترط ذلك كله فيما بينهم وبين من تقدمهم وبقا من الموقنين قالوا ولو وقف في علو واملأه في أسفل او عكسه في

غير مسجل اشتراطها اذ بعض يدعي بعض يدعي ان شرطها ذكره بطلت القدوة بزعمهم فان تابعة الحالة
هذه بطلت صلوة المقتدى وهذه تقريرات على اصول فاسدة وآراء كاسدة لم يدل عليها دليل شرعي وقد قلنا
ما هو الحق فليحفظ وتجب المتابعة في غير مبطل لقوله فما جعل الامام ليوم به فلا تختلفوا عليه وهو في الصحيح وصح
عنه صلعم الوعيد الشديد على مخالفة الامام المتقدم عليه كجعل راسه راس حمار اما كون ذلك شرطا لصحة صلوة
المقتدى فلا عند اصحابنا خلافا للشافعية وغيرهم اذ لم يدل دليل على الشرطية الا ان ذلك معتبر في الصلوة بل
قلنا ما يدل على خلافه وان كان لا نفر اذن الجماعة لا تبطل فذلك لا تبطل بالتقدم عليه في نحو اولي وكما انه يات
بالا نفر اذن الجماعة المتلبس بها بالهذر فلذلك هذا يات بالتقدم على الامام وبالتأخير الفاضل اما بطلان
صلوته بذلك فلا في الصورتين ومن فرق فغدير البيان فيما يتعلق باكان الصلوة وانما يتدنا به المادى انه
كان يحل امامة على عاتقه ويضعها ونزل عن المنبر فيقرئ فلا تجب المتابعة في مثل هذا من قتل الحية او العقرب
او دفع المودى او الحراك او التنجيم واذا قصد متابعة مصل في صلوته كانا جماعة وهذه هي النية المعتبرة اى
فلا تكون صلواتهما جماعة الا بذلك لقوله انما الاهمال بالنيات واذا لم يكن كذلك فلا لزوم المتابعة المتقدم
ذكرها وكفى لان عقاد الجماعة نية المقتدى للاتباعه وشرائعه في صلوته ولولم ينو الامام الامامة سواء رآه او لم
يراه والذي يخالف هذا اماله من دليل ولنا حديثان يصدق على هذا اى يقتدى به فلا تنقل صلوة الجمعة
الابنية الامامة من الامام ونية الاقتداء من الموتى لان شرط صحة صلوة الجمعة ان يقضى في جماعة وقد عرفت
ان النية معتبرة في انعقاد الجماعة اذ لا تجب المتابعة الا على الموتى وفي لزوم نية الامام نظر فليتأمل الناظر
وما ذكرناه في المتن هو الا حوط ذلك يجوز للمقتدى ان يقرأ في قيامه غير فاتحة الكتاب فان فعل اثم واجزاته
لو زعمنا انه صلعم من ذلك وفي الباب احاديث وقد خرج كثير من الاعمال قوله واذا قرئ القرآن فاستمعوا
لعله على ذلك ولا تحسب له ركعة بدا ونها ولو صبوا ولو وجد الركوع مع الامام لقوله صلعم في حديث النبي صلوة
ثم اقرأ بالقرآن ولقوله في بعض الروايات ثم اصنع ذلك في كل ركعة وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى
واذا خرج الامام من صلوته انقطعت القدوة اى لزوم الربطة وهي الصلوة فيسجد ليسجد نفسه ويقتدى بغيره
وبغيره وسواء يخرج لكونه محدثا او تبيها انه كان محدثا او وقت مساوثة من خلفه كلهم او بعضهم مسبقين
ولو تأخر هو وحده خلف المتقدمين فكل ذلك لان الصلوة قطع امامه بما يخرج من رايهم فرفع القدوة لقوله فلا تبطلوا
اعمالكم ولا تله فضل العهد الثماني الاول عليه بالنية الا ان كان في ترك الجماعة ابتداء اى فانه يجوز قطعها حينئذ لان الفرق

الأولى في بعض صلوة الخوف تفارق الإمام من الألفه ارنى ذلك تطويل الإمام القراءة وغوها لما صح ان بعض المؤمنين
 بمبعض قطع القراءة لذلك ولم يتكوه عليه صلعم ودخل اخونا المعظم المولوى بدليح الزمان افاض الله عليه شايب
 العقران مسجدا واقتدى في صلوة التراويح بمخاطبة القراء ان قد سمع قرائه وحده لا يستحيل في القراءة وكلا
 يودى الحرف عن مخارجها ولا يقف على الاذقان الا لئلا ينقطع القراءة وصاح قال الهيثمي في تحفته ورواية صلعم
 انه استأنف معارضة برواية احمد انه بنى على ان هذه الأخيرة شاذة وهي حجة لنا ايضا لانه اذا جاز ابطال الصلوة
 لعذر فالجماعة ادلى من الاعتدال ترك اما سنة مقصودة متفقة عليها كترك الشهادتين الأولى فحده اما اذا التزم
 بقدر ما يكفي للجماعة الصلوة فلا يجوز ترك المتابعة وكذا لا يجوز فيما اختلف في سنة كقراءة القنوت في الوتر
 غوة ويمنع الشافعي اذا اقتدى بالحنفي ان يتبع امامه ويقرأ القنوت معه قبل الركوع وفي عكسه يترك القنوت
 او يصلي بعد الركوع واذا عارض بمبطل في صلوة امامه وجب قطع القراءة لانه ليس في صلوة صحيحة وقد تقدم انه
 لا يتابع في مبطل فمن ليس في صلوة اولى ولا نكلا يتصور القدوة بمن ليس في صلوة وانما ردنا بالمبطل المبطل الاتفاقى
 كالكلام في الشرب الخمر فقهه والكلام والسلام عند من غير هذا والآخر تدا والآخر فلا يجوز ترك الا فتداء
 بالمبطل الاختلاف في كسر الدم والصد بد ومن الذكرو التخنم واصابة الجراحة والقاء الجاسة وقيل يجوز
 لانه ليس في صلوة صحيحة في اعتقاده ومن كان في صلوة جازله ان يقتدى بمبطل غير وسواء في ذلك الامام
 والمنفرد والمؤتم بعد مفارقة الامام الاول ولو كان المؤتم يصلي لنفسه الذي اقتدى به يصلي لسنة او التطوع
 لان الصديق رضي الله عنه استأذنه ان كان اماما واقتدى بالنبي صلعم فانظر لفظه في الصحيحين وقد وقع له ذلك
 مرتين اما كون المنفرد يقتدى بغيره في اثناء صلوة فحديث ابي بكرة ان النبي صلعم استغفر الصلوة فله ثم ادعى
 اليهم ان مكلم ثم دخل ثم خرج ورأسه يقطن صلى بهم الحديث رواه احمد والبوداد وله طرق متعددة واختلف
 في ارساله وسرده وهو في الصحيحين مرسل وليس عندهما ذكر ان ذلك كان في الصلوة بل في بعضها التصريح
 بان ذلك كان قبل الصلوة والعدول الى الجمع او الى من الغاء بعض السنة لبعض الآخر منها اذا امكن ادعى يقال
 في الجمع ما نقله القاضي عياض والقرطبي عن ابن حبان ان ذلك وقع مرتين وقال للمؤوى انه اذا ظهر انتهي
 لمخصا من الميل اذا قدوت الواقة فمن الضمى انه حين فارقه بعد التكبير ادى وهم في الصلوة لم يتبق
 القدوة فجدوده ثانيا حصل فقد امن كان في صلوة بمبطل اخر وهو ما اذا الاستدلال عليه اما كون المؤتم
 يصير مقتدى يا اماما غير امامه الاول بعد مفارقه فقد حل عليه ايضا تلغى لابي بكر واقتدى به بالنبي صلعم ثم

اقتداء المتقدمين به بعد مفارقة النبي صلى الله عليه وسلم وحديث سهل بن سعد في الصحيحين بنص في ذلك ودل نحل عمر بن
 يوسف على تحيين وعنه على جواز تحول الموتى اماماً اذا ترك الامامة وقطعها الامام الاول وقد قال الامام احمد بن
 حنبل رحمه الله ان استخلف الامام فقد استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه وان صلوا وحداً انا فقد طعن معاوية وصلى
 الناس حداً انا من حيث طعن اقوالهم انهم اتفقوا على قتله ومعاوية لعدم كماله وثباته لم يهتد الى الاستخلاف شغلته
 مصيبة نفسه عن صلوة المؤمنين به وذلك لضعف نفسه بخلاف الائمة الراشدين الذين قد وغيب النبي صلى الله
 عليه وسلم على القساق بسنتهم اماماً لم يدرك ذلك استدلالاً لا بفعل معاوية وانما استدلال بفعل المسلمين في حالة عدم
 الاستخلاف حيث صلوا وحداً انا ولم يتقدم احد منهم اماماً فاما معاوية فليس قوله وفعله حجة حيث صدرت
 منه اقول وافعال فخل بعد التروعد العظمى بن العاص ونزيراً ومشيرة وقد خالف ما به كثير من الصحابة
 وتكلموا عليه بالملازمة في مسائل كثيرة لما بالك اذا تعارض فعله بافعال الخلفاء الراشدين كلهم رضي الله
 عنهم سيما اذا رفع احساسه وفقد امتيازهم عما جابوا فيه وما ادرك المسبوق هو اول صلواته فلو ادرك من
 المغرب ركعة مع الامام لتشهد معه ولم يكتم به عن تشهد في ثانية صلوة نفسه فاذا صلى ركعة لنفسه تجلس
 ويتشهد وقد اختلف العلماء في ذلك فقال ابو حنيفة ما يدركه الامام من صلوة الامام اول صلواته في التشهد
 والتعدلات واخر صلواته في القراءة وهذا اجمع بين المتضادين تردد بين المتناقضين لا يقبله الطبع السليم بعيد
 عن شان ابي حنيفة ان يختار مثل هذا وقال مالك في المشهور عنه هو آخرها وعن الامام احمد روايتان في مقتضى
 قول مالك والي حنيفة في القراءة ان ما فعله المتقدم مع الامام لا يلزمه اعادة بعد مفارقة الامام فقول مالك
 واحد الروايتين عن احمد لا يمكن طرده لانه من لازم قولهم ان من فاتته الاولى من الرباعية لا يتشهد بقول نسلهم
 لانه انما يلزمه قضاء الركعة الاولى وهي لا تشهد فيها وهم لم يقولوا بدو يلزم الاحتياط ان لا يجب عليه تكبير
 التحريم مع حوله لانه ليس محلها آخر الصلوة بل يفعلها اذا قام لقضاء اوله وهو فاسد ولم يقولوا به اما عند
 اصحابنا واما الشافعية في احد الروايتين عن احمد فما يدركه المسبوق هو اول صلواته ويجب له منها ما حسب
 له لو كان منفرداً وما سواه فاما يفعل متابعه لا امامه لئلا يختلف عليه اذ هذا الاخير في حقه ولنا حديث ابي
 قتادة قال بينما نحن بصلح النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمع جليلة من رجال فلما صلى قال ما شانكم قالوا استعجلنا الى الصلوة قال
 فلا تفعلوا اذا شئتم الى الصلوة فقلكم بالسكينة فما ادرىكم فصلوا وما فانكم فاتموا متفق عليه لمعالم في بعض
 الروايات بلفظ فاقضوا في ان كانت صحيحة فحديث ائمتنا الصم من قال للحافظ اذا كان عمر بن الخطاب في الحديث واحد

وتختلف في لفظة منه وأما هذا الاختلاف إلى معنى واحد كان أولى وهذا كذلك انتهى فالأول أن الأقسام يتلزم سبق
 ابتداءه قلنا هذا غير مسلم أما المراءى أن الأقسام اتمام ما شرع فيه الموقوف وأبدأ بقض ما سبقك قبل القضاء فيه
 على المعنى اللغوي بالضرورة لأنه لا مجال لمشهور ما ذكرنا متعين لا استحالة حقيقة القضاء الشرعية هنا ولا أن
 المخالف يلزم مقتضى هذا المعنى : إن بعضها فلم يطرح قوله كما عرفت انما ويدخل في الصلوة على الحالة التي يجد الأمام عليها قوله صلعم في الحديث
 في ادراككم فصل الحديث وقد تقدم قوله صلعم من وجدين : أكتا أو قائما أو ساجدا فليكن معنى على الحال التي أتى بها عليها أخرجه ابن
 أبي شعبة عن رجل من أنصار مرو فوجها إلى الصلاة لا تضر فالقيام ليس من شرط تكبيرة الأخرى من حق من كان
 كذلك أي من لم يجد الأمام قائما فيكبر للتحريم مع دخوله على الحالة التي يوافق الأمام عليها خلافا للأجواف الشافعية
 ومن ادرك الأمام قبل السلام فقد ادرك الجماعة لقوله صلعم في الحديث المتقدم ذكره ليكن بالسكينة فإذا كنت
 فصلو الحديث وقيل من ادرك راحة مع الأمام فقد ادرك الجماعة أي فضليها واستدل بقية من ادرك ركعة
 من الصلوة فقد ادرك الصلوة وليس للأمام انتظار من أحس به داخل الدير ركعة الجماعة أو ليدرك الركعة
 الحديث أي فتادة وفيه بعد ذكر أنه كان يطول في الأولى قال فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة
 الأولى من عبد الله بن أبي أوفى أن النبي صلعم كان يقدم في الركعة الأولى من صلوة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم رواة
 أحمد وأبو داود وأبو داود ما لم يضر بالموقنين لأن النبي صلعم كان يخفف الصلوة ليكبر الصبي خوفا منه بالأضراس به وشفقة على
 أمه وكان الدنيا خلفه مقصرا بآخرة فلا يعقل تجوز الأضراس بالكتفين لأجل أن ذلك من عجزهم وقال أبو حنيفة ومالك
 والشافعية وأبو يوسف والكثير خلاف ذلك وبالغ بعض مستلزمي الأحاديث في هذا أن غير الله تعالى أن يكون شركا وهذا القول في غاية
 السخف فلو كان الجمع أي محمد يحب إلى الله ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجة وابن ماجة وصححه ابن ماجة
 والعقل الحاكم وشاذ ابن ماجة إلى محمد بن أبي حمزة كذا في النيل وما قيل من جملة بعض رواة فقد روى مرة واحدة كما روى
 أبي بن كعب قال قال رسول الله صلعم : أدوة الرجل مع الرجل أن يلى من صلوته وحده وصلوته مع الرجلين أن يلى
 من صلوته مع الرجلين : كان الحديث : دلالة واضحة على أن من يلى في صلاة من خلفه صلوة المنفرد لا يصيغة أفضل التفضيل
 تدل على المشاركة ومن يلى أدوة في المنفرد لم يقدّم لنا كلام في المسألة : ما إذا نعتهم : السجود فاجرة أعظم الحديث أبي
 موسى قال قال رسول الله صلعم : إذا أعظم الناس في الصلوة أحياهم انبشهم أيها المشي ثم الصلوة وقوله : ياركم كتبت
 أنا كود لأن الأجر يزداد بزيادة التلبية الشبعة وما كان الله شيعا أي أنكم بعد وكان جمعة الكثرة أمامه فضل
 الصلوة فيه أفضل لأن معاذ كان يصلي مع النبي صلعم ثم يذهب في يوم قومه في مسجد الحديث وهو عند أحمد

بإسناد صحيح وظاهر ان صلوة الثانية كانت فعلا الظاهر انه لو اكتفى بالصلوة مع النبي صلعم لم يذهب للصلوة معهم
 لم يذكره النبي صلعم فلم يكن ذلك افضلية الصلوة في المسجد البعيد عليها في القريب لا بد فيه مما ذكرناه وان لا
 تعطل بسببه جملة المسجد القريب فان كان امامه فاسقا او مبتدعا او غير مستكمل لشروط الامامة فالقريب
 افضل اذ كان امامه اكمل لوجبه انقص لا اماما مروون بهجران الفاسق فضلا عن موالاته والصلوة خلفه
 واختلفوا فيما اذا لم يقدر على الجماعة الا خلف الفاسق او المبتدع واختاروا لا اكثر من اصحابنا ان لا يشترط الجماعة
 افضل من صلوة منفرد او عليه كان تعامل جمهور الصحابة والتابعين والسلف الصالحين اذ لم يتركوا الجماعة والجماعة
 خلف ائمة الموحدين الفاضلين وقيل صلوة منفرد افضل الله اعلم ولا رخصة في تركها الا لعذر عام لمطر
 او وحل وكذا الرمي عاصف بالليل للخبر الصحيح انه صلعم امر بالصلوة في الوحل المشد يد لما روى عن ابن عباس انه قال بلوذه
 البيهقي في تحفته وسواء في ذلك الليل النهار مثله الوحل المشد يد لما روى عن ابن عباس انه قال بلوذه
 في يوم مطير اذا قلت اشهد ان محمدا رسول الله فلا تقل حي الصلوة قل صلوا في بيوتكم قال فكان الناس استنكروا
 ذلك فقال تعجبون من ذلك فقد فعل ذا من هو خير مني يعني النبي صلعم ان الجماعة عشرة مائة وانى كرهت ان يخرجكم فتمشوا
 في الطين والدحم متفق عليه ان ابن عباس امر بوضوئه في يوم جمعة في يوم مطير بخوضه ولم يرد الترخيص فيها بالرمي
 الا بالليل قال الحافظ رحمه الله في من الاحاديث الترخيص لعذر الرمي في النهار بها انتهى اخصا من كان النبي
 صلعم امر ابا بكر رضي الله عنه في بيته لكونه معذورا بالمر من الحديث فانظروا في الجارية واقلوا ان تلحقه مشقة لا
 تنقص عن مشقة المطر الحوض وبرد حر شديد بن الحديث ابن عمر انه كان يامر المنادي فينادي بالصلوة
 ينادي صلوا في رحاك في الليلة الباردة الحديث متفق عليه والحاصل ان هذا اذ كان حصول المشقة الشديدة
 لان الدين ليس بحضور طعام ونسبه متشوقة اليه او ما دفعه الاختيارين الحديث في المشقة قالت سمعت النبي
 صلعم يقول لا صلوة بحضرة الطعام ولا وهو يدافع الاختيارين رواه احمد ومسلم وذكر العلماء من اخذوا الجماعة خوف
 ظالم على نفسه او ماله وكان خوف ذات ماله او مال غيره بان لم يجد من يحفظه خيرا وكذا انفس معصوم ومثل
 المال العرض بل العرض مقدم على المال قال امامنا الحسن بن علي خيرا لئلا ما دفع به العرض وكان شيخنا احمد بن
 عيسى الشافعي لا يحضر المسجد الحرام في صلوة الظهر العصر والمغرب هو بركة خوفه اذ ابواب التقليل ويحضر العشاء
 والمغرب في الغلس كذا اكل منقن لم يقصد بأكمله تفويت الجماعة وما ذكره هو الصحيح وقد ادعت جمومات الشريعة
 عليه يدعون بعضهم من اعداءه خوف المعسر ملازمة اليهم وعقوبة يرمون تركها ان تغيب اياما وعمر

من اللباس من قبله وقته به وقته لسفر صباح مع رفقة تصل قبل صلاة الجماعة وحضور نحو قرب بكمصدين او مملوك
 او هو سلفه او استاذ مختص او مريض بلا متعهده او مريض ياتس به وما ذكره وسببه لان ما ذكرناه من الاعذار
 المنصوصة كل مشقة مما ذكره فتتناول ذلك عمومات احاديث التيسير ولو قيس على المنصوصة وقيل انها
 الاولى فيبعد كالعبي اذا كان لصاحبه قائد لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرخص ابن مكنوم في تركها واختلفوا هل قيام العذر
 يمنع الكراهة والا ثم فقط امر تحصل للتحلف فضيلة الجماعة وفي الصحيح التصريح في بعض اهل العذر انهم لا يجوزون
 اعيان مساعده رواعنه اذا قصدوا ذلك كولا العذر في الحق ان لهم اجرا مجاليا وبما نزل اجر الملازم الفاعل و
 هذا اخبر به بعد عذر راعنه وعلى ذلك فالحالات لفظي تمام اذا انقضت صلاة الامام وحضره فمختلف واحد
 اذا اكثر من لهم جماعة اخرى وسوا في ذلك المسجد وغيره لحد يث ابى سعيد ان رجلا دخل المسجد وقد صلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم باصحابه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتصدق على هذا فيصلي معه فقام رجل من القوم فصلى معه
 رواه احمد وابوداود والحاكم والبيهقي وابن حبان حسنه الترمذي كذا في النيل في الحديث يدل على مشروعية
 الدخول مع من دخل في الصلاة معتمدا وان كان الداخل معه فيها قد صلى في جماعة ونقل ابن الرفعة الاتفاق على
 ذلك فيقول استدلال الترمذي بهذا الحديث على جواز ان يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه قال وبه يقول احمد
 فان قالوا من اهل العلم يصلون فرادى وبه يقول سيبان وماله و ابن المبارك الشافعي انتهى قال البيهقي
 وقد كفى ابن المنذر كراهية ذلك عن سالم بن عبد الله وابي قلابة وابن عون وابو البقيم الليث بن سعيد
 في الخبرين في اصحاب الرواي نعمي يعقبن بقوله قلتم الشافعية قيل المنع بالمسجد الغير المطروح ويوجد عند الاحناف
 خلاف في ذلك ونجد يث حجة لنا وعليهم استدلال بهذا الحديث ان من رأى جماعة يصلون استحب لهم ان يصلي
 معهم حتى يث الرجلين الذين قعدا في ناحية المسجد حين كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي باصحابه جماعة فلم يصلوا معهم
 بحيث امرهما اذا عجزا جماعة ان يتركها فيها وتكون لهما نافذة دليل اخر في ذلك لان الرجلين يحتمل ان يكونا قد
 صليا جماعة بل لظاهر كذا لان النبي صلى الله عليه وسلم قد اطلق الامم لم يسألها اصليا جماعة امر فرادى فحل الحد يث
 على صورتهم دون صورة ليس احد هما اولى به تقصير بالحد يث عن ظاهر عمومهم ففكروا استدلال محمد يث ابى سعيد
 ايضا على ان اقل الجماعة شان وسباني لنا كلام عليه ان شاء الله في باب صلاة الجمعة وعلى ان صلاة الجماعة غير
 راجبة على الاعيان لعدم التكرار صلى الله عليه وسلم على الرجل المتأخر عنها وان صلاة المنع صحيحة وهو ايضا من مخصوصات
 الحد يث لاستاد صلاة في يومه تين كذا في النيل في هذه نظير لان الاحاديث في حد يث ابى سعيد انما وقعت مرة نعلم

ما في الروايات الاخرى كالصلوة اصولية في اليوم مرتين هو مخصوص به وفي النيل قال في الاستاذ كاد اتفق احد بن جنبل
 واسحاق بن داود على ان معنى قوله صلحكم فصلوا اصولية في يوم مرتين ان ذلك ان يصل الى الرجل صلوة
 مكتوبة عليه ثم يقوم بعد الفراغ منها فيعيد لها على جهة الفرض أيضاً ولما من صلى الثانية مع الجماعة على
 انها نافذة اقتدا بالنبى صلى الله عليه وسلم في امره بذلك فليس ذلك من اعادة الصلوة في يوم مرتين لان الاولى فرضية
 والثانية نافذة فلا اعادة حينئذ انتهى ومن صلى وادان يصل نافلة منفرج الاستحباب ان يتحول فيصليها
 في غير موضع الا في الحديث المغيرة بن شعبه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي الامام في مقامه
 الا على في الملتوبة حتى يستخفى عنه رواه ابن صاحبة وابدو وادع من حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 ايمن احدكم اذا صلى ان يتقدم او يتأخر او يمينه او شماله رواه احمد وابدو وادع من رواية ابن ماجه قال لا يفتي في
 السجدة اى النافذة قال في النيل العلة في ذلك تكثير مواضع العبادة قال البخاري والبخارى كان مواضع السجود
 تشهد له كما في قوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها اذ تخبر بما عمل عليه وروح في تفسير قوله توفى بكت عليهم
 السماء والارض ان المومن اذا مات على عليه مصلا من الارض مصعد عمله من السماء وهذه العلة تقتضي ان
 ينتقل الى الفرض من موضع فلهذا ان ينتقل لكل صلوة يفتتحها من افراد النوازل فان لم ينتقل فينبغي ان
 يفصل بكلام ونحوه لحديث النخعي عن ان توصل صلوة بصلوة حتى يتكلم المصلى او يخرج اخرجه مسلم وابدو انتهى
 تبصر وقد ورد النخعي عن ملازمة بقعة معينة للصلوة من المسجد وقد ذكره في المنتقى وقال رواه الخمسة والنخعي
 محمول على الكراهة في حق الامامة لا في حق صلحهم انه قد ورد انه صلحهم كان يتحرى للصلوة عند الاسطوانة التي
 عند المصحف متفق عليه قد تحرى ذلك عند البعض الصحابة فلو كان النخعي للتحريم لم يفعل لم يفعلوا على فعله
 صلحهم لا يصلح ان يكون معارضا لقوله في مثل ما ذكرناه **فان ذلك لا يخفى** ما في صلوة الجماعة من الاسرار الحكم وقد
 قدمنا بعض ذلك في اثناء الباب فيها زيادة اسرار كثيرة لا تحصى فمن احسنها ايضا تعويل الامامة الامتثال للولاية
 في المعصية وذلك يفهم بالاشارة من وجوب المتابعة في غير مبطل فلا تغفل عما قدمناه في اثناء الباب -

باب الحدث في الصلوة

ولا ينبغي خلافا للامانة واشد لواحد من ثناء ادرع في صلوة فلينصرف وليتوضأ وليعز على صلوته
 ما لم يتكلم وهو مع ضعفه وارساله معارض بحديث علي بن طلق رفته اذا نسا احدكم في الصلوة فلينصرف وليتوضأ
 وليعد صلوته قال الحافظ في تحريم احاديث الهداية اخرجه اصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن حبان عن ابن

عباس اذ عرفت الحديث رواه الدارقطني والطبراني وفي اسناده سليمان بن ارقم وهو ضعيف وقال الثوري ان كان حديثه
 رعا فادقاً يبنى وان كان رعيّاً اوضحاً اعماداً كما تقدم على موصوف في الحديث واقول لو صح الحديث لكان قوله
 هو الحق جمعا للحديث لكان قد مر ذلك عدم صلاحيته للاحتجاج بقوله اولى بان يستدل عليه بهذا الحديث من
 قول الانصاف لانه اخبر من مدعاهم بالحق ما ذكرناه وبه قال مالك والشافعي في اصح قوليه احمد ولنا ايضا حديث
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلوة اذ احدث حتى يتوضأ الحديث متفق عليه وقوله صلعم لا
 صلوة الا بظهور الحديث وقد تقدم ذلك في شرط الطهارة وهو بوض في ان الطهور شرط من شرط صحة الصلوة
 وانما يصل انتفاء المشروط بانتفاء شرطه لا فرق ان يكون ذلك اختياريا او اضطراريا الا ما دل الدليل الصحيح عليه
 فتفريق الانصاف بين الاختيار والاضطرار في تحكم وما فرغوا من التفريق بين المنفرد والمقتدى هو من
 بطلان القاسم على مثله والله اعلم ومن ظن انه احدث فلا يجوز له الخروج من الصلاة فان خرج بطلت صلوة
 سواء خرج من المسجد لم يخرج وان يتيقنه بان يسمع صوتا او يجد ريحا فيخرج ولا يبنى بخلاف الانصاف
 حيث جوز المذهب ان احدث الخروج من الصلوة ثم قالوا اذا علم انه لم يحدث فان كان قبل خروجه من
 المسجد بنى على صلوة الا استقبل الى استأنف واستحسنوا ذلك بان قصدوا في خروجه من الصلوة الاصلاح وهذا
 الاستحسان مبني على ما قدمناه عنهم من ان من سبقه الحديث يبنى على صلوة قد قلنا ضعف حججهم على ذلك
 فلا استحسان المبني على ذلك ضعف وايضا زيادة على ما تقدم ان هذا الاستحسان مناقض لمعارض الحديث عباد بن تميم
 عنه قال شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يحيل اليه انه يجد الشئ في الصلوة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا قال في
 المنتقى رواه الجماعة الا الترمذي فلو كان ما اصلوه صحيحا لم يجز القياس الاستحسان عليه لان الاستحسان يكون قصدا
 في خروجه من الصلوة الاصلاح مناقض لامر صلعم بان لا يخرج في حالة الشك فقولهم سافط من حجابات حجة ودليلنا هو حديث
 عباد كما عرفت ومع ذلك ما ذكره فهو عليه نقالوا فاذا كان من ظن الحديث اما ما يخرج من الصلوة واستحسن فسدت
 صلوة قالوا ومكان الصفوف في الصلوة لا يحكم المسجد يريدون ان الخارج من الصلوة بظن انه احدث اذا تجاوز
 محل الصفوف يستأنف والا فينبى وقد عرفت فساد الاصل هذا امثله ومن حين ان اذنا فاما مستغفر فبطلت وكذا
 ان قام به مانع عن تكميلها حيا او شرها وجازله قطعها ولو لم يمنع فجزاؤه الاستحلاف ايضا ولذا من حصر عن
 القياس يستغفر لان المقتضى مانع عن وجوب الغرض افعال المحبون واواله غير محسوسة له ومن شرط الصلوة صحة الفقد
 في النية في اهلها وهو لا قصد له والنوم المستغرق ناقض للوضوء وقد تقدم حكم طهر الحديث وهو ايضا انما فاقد

القصد من مجزئ عن ادائها على جميع الحالات قد تقدم انه يرفع عنه وجوب الصلوة قلنا قد منا كما يتعلم بهذا المسئلة
 في باب فرض الصلوة فاربع اليه كذلك تقدم حديث استخلاف ابن عمر بن الخطاب عن ابيهم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اعني سورة الفاتحة او يقوم مقامها وهو قارى فان لم تنطق لسانه بشي من نحو استخلافه لان الصلوة تبطل بغير
 اركانها او شرطها فاذا اعد للصلوة استأنفها في جميع ما تقدم اما اذا لصبر من كبري برؤه او جرح فلا تبطل صلوة ولا
 صلوة من خلفه بل يلزمه القيام بقدر القراءة المفروضة فاذا فعل ذلك فقد اتى بالواجب قد تقدم في باب فرض
 الصلوة حديث ان من هجر عن القراءة استغفر الله بقدر الفاتحة والا فليقيم بقدر الشاء قد تقدم ان الخل في صلوة الامام
 لا يفسد المقتدى وما لم يتابعه عليه تقدم الاحتياج عليه قال ابو يوسف ومحمد تبطل صلوة المأمئين بمن يصح عن القراءة
 الا بتخلفه عنهما مسائل بغيره ولله بعد وقد من مناضفها ونحن كاحاجة لنا في ذكرها اذا افسد الاصل فبطل
 بعد ذلك من هنا في الواب التيمم حكم التيمم اذا كان في الصلوة وراى الماء او فو قد وثيقه ان ذلك لا يفسد شيئا
 ومن ثم انما انما وانقصت مدة سجدة او خلعت خفيه او كان ما صح على الجبرية فسقطت من برء او كان صاهب
 وانقطع عن ذلك المستحاضة وما ليس بول او مذي ومبسور بجارده ونحوهم في بطلان صلواتهم غير نافع
 الخف نظم الاحوط بطلان الصلوة في ذلك كله وهو الحق بعد النظر لافا لان ما ذكره من قيدها الشارع عليه السلام
 بقيد وقد اشترط لاجزائها شرطان هما وجب المقتضى والصلوة بها صحيحة والا فلا بد من دليل جديد يفيد
 صحة الصلوة وصحة اتمامها بعد زوال المرض فالتقيد باليوم واليلة مثلا في جواز المسح للمقيم معتبر وهو
 يفيد ان ما ذكره على ذلك غير مرض فيه فان وجد دليل جديد يقضى بصحة بعض صلوة الماسح بخارج المسئلة
 المعلومة فالقول بصحتها وحيث لا فتوى افنوع على ملحد الشارع صلح على ذلك نفس جميع ما ذكرناه من المسائل
 تفكر واذا تعلم الامي الفاتحة او سورة زومته القراءة لكل ركعة يديه بعد التعليل وتعلمها وهو في التشهد الأخير
 فلا لا تبطل صلوة خلاف الاحناف لانه قد اتى بالمستطاع الذي لا يجب عليه غير حين تاوية الصلوة وقد قد منا
 ذلك في باب فرض الصلوة والعريان اذا وجد الثوب لزمه الشرعية فان لم يفعل ما ينافي الصلوة في تحصيله في
 على صلوة خلاف الاحناف لان ما صلاها في حالة العذر صحيح ووجب انه الستار ليس من مبطلات الصلوة كوجبه انه
 الماء من مخالفا فيه لبريات بل ليس محمول ولا تقليل مقبول فان تركه او قطع الصلوة لتقصيله بطلت واستأ
 لان تركه السورح منه تمسك كما تقدم وقيل ياتم وصلوته صحيحة كما اذا صلى في ثوب جريح او ما شجع من ذهب او
 فضة اما اذا قطع الصلوة كان على ملاكثير في تحصيله بعد بغيره من الصلوة او قليلا انخرط به عن جملة

القبلة فلا يبنى بل يستأنف لأنه في كل ذلك قد ترك شرطاً أو فعل من أفعالها من على قاعد أو فقد على القيام أو
 صومياً أو فقد على الركوع والسجود أو تم صلوة بحسب استطاعة خلافاً للاختلاف لما تقدم فإن فعل دون المستطاع
 أحاداً لم يفعل ما أمر به ولا ترك ما كان الركبان الصلوة بغيره من ذلك مفسد إجماعاً فإن استطاع في التشهد
 الأخير مجلس الموحى وتشهد وسلم وصلوة صحيحة خلافاً في حنيئة وخالف صاحباه ولزمه المجلس لأنه من
 فرض الصلوة كما قدمنا ذلك فإذا اتقى عذرة لزمه ذلك وألا فيكون تأدراً لفرض من فرضها على أو ذلك مفسد
 لها وصرح الوقت وهو في الصلوة فإن كان قد أتى بركة في الوقت فقد أدى ركعاً أو ركعاً واحداً أو ركعاً
 بالتحسين ولو لم يقصر بل نام عنها أو شربها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها وقد تقدم ذلك بحاله وعليه
 وبطلت الشمس ودخل وقت العصر هو في صلوة الجمعة بعد أن صلى ركعة فذلك خلافاً للاختلاف حيث أبطلوا
 صلوة زائدة حقيقة أن ذلك مبطل حتى لو كان في التشهد الأخير خالف صاحباه ولم يأتوا بدليل بخصوص هذه
 المسئلة وإنما تسكوا بعموم الأحاديث التوقيتية وهما لم يخالفاه فيما ذكرناه إلا لأن الصلوة قد تمت ولا يلزم الخروج بصنع
 المصل منها وهذه يلزم الخروج بصنعه فلو لم يخلو بأعليه قبل السلام تمت صلوته عندها وبطلت هذه أو عدلت
 هذا الكل ولا يتعين السلام عندهم وقد قدمنا أن افتتاح الصلوة التكبير واختتامها والتخليل منها التسليم الاختلاف
 لم يقعوا في ذلك وأشابهه الآية الراي الفاسد وأدلهما فساد قولهم قلنا قوله صلعم من أدرك ركعة من الصلوة
 قبل خروج الوقت فقد أدرك الصلوة الحديث بمعناه وهو صحيح وقوله صلعم من أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب
 الشمس فقد أدرك العصر من أدرك من العصر ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصلوة العصر الحديث بمعناه
 وقد تقدم لفظه وهو صحيح أما المعدور بنوم ونحوه فصلوته إذا عمه ينبت كرو لو فعلها خارج الوقت أثناء أو أنها خرج
 للوقت الهدا ولها ففعل بعضها في بعضها خارجة فهي أولى بأن تكون أداء وقد تقدم الحديث في ذلك ولحديث
 التوقيت لا تناقض ما هو أخص منها ولهم مسائل ههنا فرغوا على ضمن صلوة الإمام لصلوة المقتدى به ففقطوا المحكوك
 ببطلان صلوة الإمام تارة لفساد صلوة مستغفلة وتارة يحكوك بفساد صلوة المقتدين وأخرى بالتفريق بين
 المواتق والمسبوق وتارة بالتفريق بين طهر والمبطل أثناء الصلوة أو في تشهداتها الأخير ثم هل كان هذا المبطل وقع
 حينئذ بصنع الإمام والمقتدى أم بصنع أحدهما أم لا يصنع أحدهم وجعلوا ذلك التفريق مسوغاً للأحكام المختلفة
 وقد هبت بها سلفنا لغة أصلهم للأحاديث بآيات ذلك أنهم قالوا من سبقة الحديث يبنى بعد زوال المانع
 فإن كان أماداً استخلف صلاتي حكم المقتدى أي أماً مخرجه فتمت ففسد صلوته بنفسه صلوة خليفته وقالوا إذا كان

المقتضى أحد أصلا إما استخفافا ولم يستخف في صارا كالأول مقتدا بقفسد صلوة بفساد صلوة خليفته
ولو قبل أن يقتدى به فإن كان المقتضى لا يصلح للإمامة عندهم فبطلت صلوة وقيل لا تقفسد أي وإن
لم تقفسد صلوة المقتضى على الأقل الأول هذا يحكم ما عليه من مزيد إرداهم إليه نقد به الرأي وما لا يجتبه من
الأحادِيث على المنقول الصحيح فنسال الله العافية والعافية -

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها - أي زيادة على ما تقدم وكان الأول أن يقتضى
شرح الكلام في باب أحد ولكن لما كنا وعدنا باتباع ترتيب كتاب الهداية ففعلنا مثل ما فعل قال بعضهم إن
الباب الأول في العوارض التي تترفع عن المصلي بلا اختيار منه هذا الباب في العوارض التي هي باختياره ونحن لا نسلم ذلك
الفرق ولم نجعله أصلا بل إنه للترقية في اختلاف أحكام هذه المسائل ليس مدارجنا الأول ما صح مع المعصوم
فلم يبق إلا اقتضاؤه في مجرد الوضع والترتيب ليسهل تناول الأخذ والله اعلم ومن تكلم في صلوة عامدا بطلت
صلوته لحديث زيد بن أرقم قال كنا نتكلم في الصلاة يتكلم الرجل منها صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نزلت
وقوم إليه فانتبهين فامنا بالسكرت ونهيناهن الكلام قال في المنتقى في إجماعه ألا ابن ملجم وللترمذي فيه
كنا نتكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة قال في النيل زيادة ونهيناهن الكلام ليست هي الجملة كما يشعر به كلام
المصنف يعني صاحب المنتقى وإنما زادها مسلم أبو داود انتهى قال في الباب عن جابر بن عبد الله عن الشيخين و
عن حماد عن الطبراني وعن أبي أمامة عن عذرة الأيض وعن أبي سعيد عن البراء عن معاوية بن الحكم وبن مسعود
والأول عند أحمد ومسلم والنسائي والبيهقي والثالث عند الشيخين قال ابن المنذر راجع أهل العلم على أن من تكلم في
صلوة عامدا عالما وهو لا يريد إصلاح صلوته أن صلوته فاسدة انتهى بتصرف ولو تكلم جاهلا أو ناسيا فلا لأنه
يجوز له جهله خلافا للاختلاف ومن أفهمهم قال الترمذي من أصحابنا أن أكثر أهل العلم قد سؤوا بين كلام الناس و
العامد والجاهل واليه ذهب الثوري عن ابن المبارك انتهى وبه قال المنجي حماد بن أبي سليمان هو إحدى الروايتين
عن قتادة وبه قال أبو حنيفة كذا في النيل بتصرف واستند لمجدد الباب سائر الأحاديث المصححة بالتحقيق
عن التكلم في الصلاة قالوا وظاهرها عدم الفرق بين العامد والناسي إلى أهل قلت ليس الأمر كما ذكرنا فإنه
جاء في هذه الأحاديث النص صريح بانهم سلموا عليه فاقصروا على إرشادهم إلى تركه الكلام وإن الصلاة لا يصلح
فيها ذلك مع عدم إمرأ من تكلم فيها بالأعادة بل ظاهر الحال أنهم لم يعيدوا ذلك إلا بأعادة دليل واضح في أن
الجاهل لا يلزمه الأعادة ولا تبطل صلوته إما النسيان فقد دل على أنه غير مبطل حديث ذي اليمين فإنه صلح تكلم

وهو ناس انه في الصلوة ومع ذلك فقد بنى على ما فعل قبل الكلام وكل من عذر زناه بالنسيان فاقا تعدد ما اذا نسي انه
 في الصلوة ولا يجزئه اكثرهما فعل النبوة صلى الله عليه وسلم وحينئذ يجوز البناء على ما صلى قبل كلامه اما من نسي تحريم
 الكلام في الصلوة فلا يعذر له انه اختار الجهل على العلم فهو من الجهل الذي لا يعذر صاحب له الحد يث لم يرد فيه فلا
 ذمة او ترك وما اجاب به المبطلون فهو باطل ايضا جوا به من قوله صلعم رفع عن متى الخطاء والنسيان بانه محمول
 على رفع الاثم فقط تغير صلعم اذهنا فيما كان متعلقا بحق العدا صفا او مع حق الله كان ينسب ثوبه ياخذ ثوب
 عذره ظان انه ثوبه فيتلفه او يصلي فيه وكان يترك اثناء فيه اكله ونحوه وياخذ اثناء غيرة ظان انه حقه فياكل
 ما فيه او يقع على حارية غير البكر ظان انه لاجاريتيه نظمة ونحوها مثلاً او يقتل رجلاً محقون الدم ظان انه
 صلي او يربى به يصيد فيصيب رجلاً ونحو هذا فاما ما رفع الاثم هذه فتطمع وجوب الجزاء لثلاث تضيع حقوق العباد
 بدعوى الخطاء والنسيان للجهل ما في حقوق الله الخاصة فآثر النسيان فيها رفع الاثم ورفع التدارك محافظاً
 الحد يث انه هو كما تكلم في الصلوة الذي نحن بسببه وكما كل انهار من مضات ناسيا صومه وكما قرأ الساعى بشرطه
 فكما ومرت الصلوة وهو ساه فانه يمتد له الوقت الى حين يتذكر كرفع عنه الاثم ورفع عنه الحرج بانقضاء الوقت
 وامتد له بسبب سهوة فالمنشئ في حقوق الله الذي لا يمكن تداركه امام ما يمكن الاتيان به وهو مثله فالغالب
 انه يلزم الاتيان به او مثله ان كان لا زوا واجبا وقد يندب له الاتيان بالمد وبات كالرواتب ونحوها مما اعتاد
 فعله العبد وما ذكرناه هو الاولى والا قرب الى حكمة الحد يث يظن ذلك بتتبع احكام المنشئ في الابواب المختلفة
 على ان مسئلتنا هذا قد خرج فيها ما يفتنينا عن الاستدلال باطلاق حديث رفع عن متى الحديث فتدرك ولا
 تغفل فان انت فيها او تارة فارتفع بك ذلك لم يتطاع فاقا للاعتناء ويكره ان كان لوجع او مصيبة ما لم يغش في قبل
 يتطاع قيل ان ظهر بغير فان وقيل وحرف مفهم او غير مفهم وبعد مدة يتطاع الدليل على عدم البطلان
 حديثه على ما قال فان كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مدخلان بالليل والنهار كنت اذا دخلت عليه فهو
 يصني حتى تمنى في رواه احمد وابن ماجه والنسائي بمعناه وصححه ابن السكن كذا في الليل عن عبيد الله بن عمر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نفخ في صلوة الكسوف رواه احمد وابوداؤد والنسائي وذكره البخاري تعليقا وقد قد الى قوله
 اذا تلى عليه ما بات الوان خروا سجدا وبكيا لان البكاء حين يجزى للسجود حمد واما كان كذلك فلا
 يقال انه مبطل للصلوة ومن السنة ما يوضح ذلك ويؤيد كشيء من ذلك حديث عبد الله بن الشخير قال
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة ركعة اذ كان في الركعة من البكاء رواه احمد وابوداؤد والنسائي والترمذي

عنه
وقياس عليه
رفع المتقلة
فصلها والواجب
اذا رغبها بغير
واجب وضعا
فلا تفصل
الصلوة به
انه

صبيته من العائق ورغبها عن الرجل ومثل فتح الباب واحتاج الى الاشارة الى المسمى اليسير كالنزل من درج
السنبل من التباين منه السجود في اصل المنبر والذكر من موضح كونه اسم المصنف او التأخر من سفل الى صف او التقدر
كذلك والدور من خلف الامام من الشال الى اليمين التقدم الى الباب المقابل ليغتنم والبكاء هو ما من الله ولخرج
منه الصوت ومر السلام باشارة الاصبع او اليد ولاشارة المفهومة وقد علم انه لا تقرب ولا لتفات المحظمين
وشكلا من غير ما ينبغي من القراءة من المصحف ودون القدر على حبله ان يثبته اذا سار به فاعله او كان لا يعلو والمخرج
مخرج الدم منه بفضل الصلوة انتهى مع زيادة قلنت وكان به جله اما انكر سلام على فاعله من ذلك اي حيث لم
يامر بالاعادة على الكراهة ونحوها وكل حكم عليه فالمبطل عندهم هو المحض من ادعى ما هو من جنس الواجب وما لم
يرود في شيء من جنسه وكان كما قال في الروضة ثبت يخرج به عن هيأة من يودي هذه العبادة مثل ان
يستغل بغير من الاعمال التي لا يدخل بها في السنة كافي اصلاحها فلا يلزم اليها حفظ النفسه نحو حمل الاثقال
والكتان والخياطة والكل الشرب وغذونهم في الصلاة فاداء قال قائل فيفسد صلوة فهو من حيث انه
قد فعل ما ينافي الصلوة انتهى او يولد ما ذكره ان نحو هذا قال وقال في الصلوة قد تقرر اجماعا انه يتفاوت
بتفاوت المصلحة والمصلحة حتى انتهى ذلك الى الغالة المعروفة في تاديبه صلوة الخوف والخائف كما سياتي وقد
اقتبعت بعد الله ان في رجل يصلي اذ عرض للارض والزلافة فان سقطت انبثت حرج منه ولم ينصف وجهه
من القبلة وانصرف لكون الضرر في كلا الطرفين ملجئة الى الحركة قلت الاصل في رد اي قوله في الحديث امرنا
بالسكوت ونهيننا عن الكلام فمن ذكرنا ما تقدم عنهم من اصحابنا قالوا ان ما ذكره محض من النهي المقتضى للفساد
المذكور في حديث امرنا بالسكوت ونهيننا عن الكلام قالوا وما ذكرناه فانما حكمه هو ما قرأنا من التقرير او انكارا
واذا نظرنا فيما قارن قول معاوية بن الحكمون انكارة صلوم رأينا انه لا يقتضي فساد صلوة وتوغايبه ان يدل على انه
لا ينبغي له ان يفعل ذلك او ان يعود الى فعله ولو كان موجبا للفساد كما مر بالاعادة كما المسمى صلوة بها ومن
هذا القبيل ما ذكرنا في الجزء الاول من انه لا يسجد معاذ للنبي صلعم نهية وقال لا تفعلوا ولو كانت سجدة التوبة لغير
الله شركا كما مره بتجديدا لا سلاما عاذا ليس فليس قلت ما رجحناه هو ان يحيط هو اولى بمدركا واما قوله لو كان
موجبا للفساد كما مره بالاعادة كما المسمى صلوة فيها نهية لانه لا ينبغي له ان يفعلها فممن كان حاله كمال مداوية من الحكم
في الجهل بتلك المسئلة ويستصحبها بالحكم السابق من جواز الكلام في الصلوة ومن كان كذلك فاعمله
حتى يبلغه التامع ولعله يبلغ مداوية الحكم الجليل الا بعد ان يخبره النبي صلعم بذلك بعد انقضاء الصلوة و

لذلك لم يامر بالعبادة وهذا توجيه لمرادهم اسبقني به بهذا الحديث اما المستعنى صلواته فاما امره صلواته
بالعبادة مع قوله والذي بعثك بالحق لا احسن خيرا فانما كان ذلك والله اعلم حيث كان امر الصلوة والطهارة
فيها امر امقرها معلوما بالعبادة لكل احد يعرف امر العبادة الله عز وجل لم يكن ترك الطهارة مشروعا في وقت
من الاوقات فلم يكن مستصحب الحكم وكان يمكنه ان يعرف كيف تودى الصلوة من فعل النبي صلى الله عليه وسلم
واصحابه كل يوم في خمس اوقات ومن ههنا يظهر الفرق بين من يعد رجبها له ومن لا يعد رجا حفظ ذلك فان
له من ذكره لكن يعكس على الحكم بفساد صلوة مشمت العاطس ما في حديث عبد الله بن مسعود قال كنا نقول
التحية في الصلوة ونسبح في سلم بعضنا على بعض فسمع رسول الله صلواته فقال قولوا التحيات لله الحديث وفيه
فانكم اذا فعلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد صالح في السماء والارض رواه البخاري وتروى له بباء رضى قوما و
سلم في الصلوة على غيره وهو لا يعلم هو لم يذكر حكم ذلك وظاهر هذا الحديث ان ما ذكره من التسمية لا يبطل
الصلوة وقد يجاب بان ذلك كان حين اعتناء الصلوة واردة للخروج منها او محمول على ما كانت بغير مواجهة
وغضاب او منسوخ بالحكم الاخر وهو تحليلها التسليم كما نسخ الكلام فيها وقد مر ذكره من قبل والله اعلم وانما ينظم
فان بقصد التفهيم فقط بطلت ان قصد معه القراءة او لم يقصد شيئا مطلقا لم يبطل بقصد التفهيم مثاله
الامام يصلي ففر رجل من اهل الفساد فقال مخاطبا للحاضرين غداة فقلوه لانه في قصده التفهيم مع عدم
قصد القراءة كما لم تكلم في الصلوة بما ليس منها ولا يصلي فيها من كلام الناس مع تلاعبه بالقرآن بحمله القرآن
على غير محاله الذي عنده الله فصوله تفسد بذلك اشد الفساد ومن ذلك ما يحكى ان ناسا شتموا في
سب الرجل وشتمه وهو يصلي فقرأهم علىكم امهاتكم وبناتكم اخذ انكم الى آخر الاية وفي فصل القراءة مع
الاشارة الى التفهيم لا تبطل لان الاشارة غير مبطله للصلوة خلافا لبعضهم كما سياتى ودلالة الاشارة قد
يختلف ماخذها من القرآن وهي ليس حادثة الاصل فاعتقر فيما لا يغتفر في تحريف دلالة اللفظ او الصورة لاطلا
فلا تبطل لان فهم السامع انما وقع مصادفة ولا عليه في ذلك وخالف الاخناف فقالوا واستفتح غير امامه
ففتح عليه او فتح غير فسد صلوة الفاعح والمفتوح وهو قول باطل التعليل بانه تعليم تعلم ابطال لان التعليم
والتعلم غير مبطل كيف وقد صلى رسول الله صلواته كاملة للتعليم فهل كانت صلواته صلواته فاسدة واعجب منه
قول بعضهم بان الامام اذا قرأ قدر ما يجوز به الصلوة ثم ليس عليه ففتح عليه المقترن بفساد صلواته وهذا
من ابطال الباطلات وسباق الكلام فيه ليس ان يفتح على امامه غير اذا التفت عليه او لم يفتحه في اي فصل وفي

حال الاطلاق حديث المسور بن يزيد المالكى قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فترك
 آية كذا فكذلك قال في هذا ذكر تنبيه رواته ابوداود وابن حبان والاقليمي وغيرهم بن احمد في مسنده ابيه وعن ابن
 عمير بن النضر صلى الله عليه وسلم في رواته فيها فليس عليه ظم الاضرب قال الابي عبد الله بن فضال في نهجته: فخرجت الحديث
 رواية ابوداود والحاكم وابن حبان ورجالهم ثقاة وفي الباب عن الشافعي ثم انما كره بلفظنا فتفتح على الائمة
 على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم اقول ما ذكرنا من الاحاديث نص في استحباب الفقه على الامام اذا نسي او نسي عليه
 فاذا كان غير مبطل للصلوة فلا فرق بين ان يفتح على الله او غيره او امره في فعل الصلوة او في غيرها او على
 من هو خارجها ليس من ذلك شيء يبطل الصلوة لما عرفت ان كلما اذبح ويرقب في فعله صام في الصلوة لا يكون
 مسطرا في حال من الاحول بخلاف ما رخصه ابي جعفر في رواته فيها حيث يقتصر على مشهور رواته نعم لا يستعمل في
 الاستحباب بالفقه على الامام كذا نص الميرزا محمد باقر في رسالته صلى الله عليه وسلم ما يعارض ما ذكرناه والاحناف لم يروا
 باساق الفقه على الامام لكنهم اشترطوا شرط طائفة من الروايات كقولهم قد تقدم الفقه على الامام مع التزامها بها ان يروى
 الفقه دون القراءة ومنها ان لا يكون غير امام متيقنا لواقعة قبل الامام الى اية اخرى في سورة اخرى تغسل الصلوة
 الفاتحة وكذا اصول الامام اذا اخذ بقوله ومنها ما اذا حضره من غيرهم ان الامام اذا خرج من القراءة قد رما بخوض
 به الصلوة وهو آية وثلاث آيات عندهم على الاختلاف الا قال ثم فهم عليه التقدي تغسل صلاته وكذا اصول
 الامام اذا افتتح بفتح وتعللوا ذلك بانه تعليم تعلم وهو من غيرهم في رتبة مفسد عندهم وقد بينا فساد
 قائلها ولو اجاب في الصلوة رجلا بلاله الا الله فهو كلام مفسد وكذا في الله اذا سال الله ما يسال عن الناس
 وغايتهم ابو يوسف وهو عندنا قول من زول لان كاله الله افضل الذكروا عن من الآيات وليس فيها خطاب
 موجبه لاحد من الناس كما في التسميت وكان نية التفهيم للسامع في اي امر ولو لم يكن هو خارج الصلوة غير مبطل
 في الصحيح من شريعة الاسلام لحصول ذلك بلاشارة كما فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك اصحابه بما روي عنه
 صلى الله عليه وسلم فان كان التفهيم بافضل الذكروا فلاشارة الى لا فيها كلام عند كثير من الناس في جميع شيونهم لئلا
 ونهارا فمنا فاة الاشارة المقصود بالصلاة اكثر من منا فاة الاجابة بافضل الذكروا اما الدعاء فكل نوع عمنها
 يقول المعصوم ثم يدعوه بما ياله ويكون فيه التماطيل لرب العالمين ما ارغب منه شيء في الصلوة فالقول بفساد
 الصلوة بجهله من قبل كلام الناس داي فاسد مخالف لنص الشارع قال الاحناف من صلى ركعة من الظهر ثم
 افتتح اي نوى دكبر العصر او التطوع فقد نقض الظهر اي وهو شرع في غير اول واطلاقه الصلوة فيه

سوء ادب مع الحديث الصحيح في النهي عن ان تصل صلاة بصلوة حتى يتكلم المصلّي او يخرج اخرجه مسلم وابوداؤد ولذا
قال صلعم لا يصلح الامام في مقامه الذي صلى فيه للكتوبة حتى يتخفى وقال الشيخ ايجي احدى اوصلي ان يتقدم او يتأخر
او عن يمينه او عن شماله فتجوز بقضه الاول مع مخالفة ذلك لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ثم تصحى شرعه في الثانية مع
مخالفة لما قد صانه من الاحاديث عجيب الذي نراه منع ذلك نعم بنيت له الحاشية بنقص الصلاة بطلان الصلاة وبان
لم يكن له عند مسوغ وقال ابو حنيفة رما اذا قرأ الامام من المصحف فسدت صلواته وكان من المنقوش المكتوب في جدار
المسجد وكذا المنقر قالوا ولو فتم الموت على امامه من المصحف فسدت صلواته وكذا اصول الامام اذا اخذ بذلك وحده
صاحبه او قول لصاحبين صواب عندنا ذلك دليل على الفساد وقد صح ان حاشية ركان يؤمها عبد هاذكر ان من المصحف
رواه ابوداؤد وابن ابي شيبة وذكره البخاري تعليقا ورواه الشافعي عبد المهرزاق كذا في الفقه وما اهل به قول
ابي حنيفة في غاية السقوط وقد ورد في فضل التلاوة من المصحف احاديث كثيرة وفي بعضها ان ذلك افضل
من القراءة عن الحفظ ويحكي ان النظر في المصحف عبادة فكيف يفسد الصلاة ولا تسلم ان العمل لذلك كثير مبطل
اذ ليس هو اكثر من المشي لفهم الباب ثم الوجود الى الموقف وقتل الحية والعقرب والنزول من المنبر والصعود عليه
وقد سرح في ذلك ما يقاربه كل الطفل الصغير على عاتقه ثم انزاله ووضع على الارض في السجود وغير ذلك مما
تقدم من اعمال صلعم في الصلاة وهي اكثر من الافعال التي يحتاج اليها لتقليب الورق والله اعلم ويجب ان يصل الى
سترة ويدن منها وقال الجمهور باستحباب ذلك فقط اى لان مرور المار غير محقق وثنا قوله صلعم اذا صلى احدكم
فليصل الى سترة وليدن منها رواه ابوداؤد وابن ماجه وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا صلى احدكم
فليجعل تلقاء وجهه شيعا فان لم يجد فليتنصب عصا فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ولا يصبر ما بين يديه
رواه احمد وابوداؤد وابن ماجه وابن حبان وصححه والبيهقي وصححه احمد وابن المديني وضعفه بعض العلماء
قال الحافظ في بلوغ المرام ولم يصح من زعم انه مضطرب بل هو حسن ويؤيد ذلك حديث سبرة بن معبد الجهني
عنه لما كره وقال على شرط مسلم بلفظ ليستتر احدكم في الصلاة ولو سهر والامر بذلك يقتضي وجوبه ولا نه بتكره
السترة يكون مع هذا المار بالواقع في الوعيد الشديد ومع من صلواته للقطع والبطلان في بعض الاحيان المروء
وان لم يكن محققا لكن التعريض الذي ذكرناه محقق وهو لا يجوز فياتم بتركها حينئذ ولو صلى وكان والدكة
مثل قامة الرجل على سريه او سطح كذا لك وكان قريبا من عاتقه كفاه ذلك من السترة لان المقصود بها
حاصل بهن وان تكون كوخرة الرجل بقدر ثلثي ذراع فان لم يجد ذلك ثابا فليتنصب عصا فان لم يكن معه

عصاه فيلخص طولاً خطأ يمكنه ان يسجد على آخره قلت وكيف يسقط ثوبه او مصلاه لما قد مناه عن ابي هريرة و
 وحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل في غزوة بتوك عن سترته المصلي فقال لمؤخرة الرجل رواه مسلم وقد روى
 العلماء المختبرون بثبوت شئ ذرأه في الزاد وكان صلى الله عليه وسلم يعرض راحته فيصلي اليها وكان يأخذ الرجل فيعده له
 ويصلي الى اخرته انتهى اما الخط فاختارنا ان يكون طولاً ليكون أظهر للمار ولو خطه عرضاً كما قال الامام احمد كفاه اذ لم يرد
 ما يدل على بيان وضعه وما ذكرناه من بسطه الثوب او المصلي فالحصول الغرض المنشود به وانما لم يذكر في الحديث
 لقلة الثياب اذ ذلك فيما نظن والله اعلم ولجعل بينه وبين الساتر ثلاثة اذ خرج فقرب من الحديث بلال ان
 النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فسلم بينه وبين الجدار نحو من ثلاثة اذ روى احمد والنسائي ومناه البخاري من
 حديث ابن عمر وعن سهل بن سعد قال كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار امر شاة متفق عليه
 ولجعل على حاجبه الايمن والايسر ما روى عن المقداد بن الاسود انه قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الى
 هود ولا عمود ولا شجرة الا جعل على حاجبه الايسر والايمن وكلاهما يصحاح لرواه احمد وابوداؤد قال في النيل
 اعلم ان ظاهر احاديث الباب عدم الفرق بين الصحاري والعمران خلافاً للحناف والشافعية وهو الذي ثبت
 عنه صلى الله عليه وسلم من اتخاذ الساتر سواء كان في القضاء او غيره وحديث انه كان بين مصلاه وبين الجدار امر شاة
 ظاهر ان المراءى في مصلاه في مسجد لان الاضافة للعهد وكذلك حديث صلواتي في الكعبة فلا وجه لتقيد
 مشرعية الساتر بالقضاء اي او المسجد المطروح قلت وقد روى انه صلى الله عليه وسلم صلى في قضاء وليس بين يديه
 شئ رواه احمد وابوداؤد وهو على تقدير ثبوته لا يصلح لمعارضة ما مر عند صلعم لما تقرر في الاصول ان فعله صلى
 لا يلغى قوله وامره لنا ولا دأمر السابقة خاصة بالامة فافهموا ايضاً قول الراوي ليس بين يديه شئ هو نفى
 للساتر وعدمه ويتم ذلك لا يدل على نفيه من كل الوجوه في نفس الامر لجواز ان يكون الساتر خطأ ونحوه وهو ممكن
 ان ينفى على الراوي فيكون نفيه للساتر المنصوب هكذا انقول توفيقاً بين الاحاديث لو امكن القول بالتعاضد
 فان لم تكن سترته وما في موضعها حار او كلب اسود او امرأة انقطعت صلواته اي بطلت خلافاً للثلاثة ووافاقاً
 لاحد في الكلب الاسود وتورد فيها سواء ويدل على البطلان ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان قام للصلوة امسك عن التحريم
 لما روى الحارث بن ابي عبد الله رواه احمد قال العراقي واصله صحيح والحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يقطع الصلوة
 المرأة والكلب المجازر رواه احمد وابن ماجة ومسلم وادون في من ذلك مثل مؤخره الرجل ومن عبد الله بن المغفل
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقطع الصلوة المرأة والكلب المجازر رواه احمد وابن ماجة وعن اس عند البزار نحوه قال

العراقي وسر حاله ثقات ولم يشاهد وعن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام أحدكم
يصلي فإنه يسيرة إذا كانت بين يديه مثل مؤخرة الرحل فإذا لم يكن بين يديه مثل آخره الرحل فإنه يقطع صلوة المرأة والحائض
والكلب الأسود قلت يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود والكلب الأحمر من الكلب الأصفر قال يا بني سألت رسول
الله صلى الله عليه وسلم كما سألتني فقال الكلب الأسود شيطان قال في الملتقى رواية الجماعة إلا البخاري أقول في بعض الروايات تقتيد
المرأة بالحائض وفيه مقال على تقدير ثبوت ذلك فيمتنع أن يكون المراد بذلك الحائض خلافاً لما الذي بلغت سن
الحيض ومثل ذلك لا ينبغي تقتيد إطلاق الأحاديث الصحاح ولا يعارض ذلك حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي
في حجرها بين يدي عبد الله بن عمر فقال بيده هكذا فخرج فمرت ابنة أم سلمة فقال بيده هكذا فمضت فلما صلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال من أغلب رواية أحمد وابن ماجه لأن في أساده مجهولاً وايضاً الصغير لا يقال لها امرأة فلا تعارض
البتة ورجل ما ذكرناه بعض الاختلاف بمحدث لا يقطع الصلوة وسر شيء قلت تمامه إذا سر ألوها استطعم فأنما
هو شيطان رواه البزار وغيره وفي أساده مجالدين سعيد بن حمير الهمداني الكوفي وقد تكلم فيه غيره وأحمد
أن في المنيل وقد روى نحوه من طرق كلها ضعاف وهي على ما فيها لا تقبل لمعارضتنا ما ذكرناه وما لم تذكره من
الأحاديث الصحاح ولصححت لكان الواجب تقتيد بمجموعها بما ذكرناه إذا لم يعلم لآخر التاريخ قال الحافظ في الدرر اية و
أخرج الدارقطني من رواية عمر بن عبد العزيز عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس فمر بين أيديهم حمار فقال
هياش بن ربيعة سبحان الله فلما سلم قال من المسمع قال أنا يا رسول الله إلى سمعت أن الحمار يقطع الصلوة فقال صلى الله عليه وسلم
لا يقطع الصلوة شيء قال أساده حسن انتهى قلت إن صح ما قال الحافظ فهو حجة ودليل على النسخ ولصح لقلنا به
وأما هل قلنا ذلك على الصحة لما قال في المنيل نقول لا نقول لنفسه في الغم أنه قال أساده ضعيف عليه فيكون قول الحافظ
مضطرباً فلا نعدل حاصح إلى ما هذا حاله قال الحافظ جمال الدين الزيلعي ذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية وقال لا يصح
من أجل ضعف بن عبد الله وتعبه صاحب التتبع به أنه وهم لأن محمداً هذا أخيراً الضعيف ذكره ابن حبان في
الاشتات قال إنسان في هو سالم وعما يزيد ما ذكرناه من كون ما استدلل به الاختلاف لا يعارض ما صح أن سر وركه يقطع
الصلوة صحه الاستثناء ووقع في حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع صلوة المسلم شيء إلا الحمار و
الكافر والكلب المرأة قرنا بله وأب سوء قال العراقي رجاله ثقات فإن صح كان من الوازم زيادة الكافر الأحمر أن
يكون يهودياً أو مجوسياً وليس عليه من غير ما ذكرناه يقطع الصلوة ولصح في الباب لقلنا به قال في الزاد ومعارض
هذه الأحاديث تسامحاً بغيره بغيره فلا يترك النص الصحيح لهذا شأنه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي و

عائشة نائمة في قبلته وكان ذلك ليس كما رافان الرجل محمد عليه السلام بين يدي المصلي لا يكون له ان يكون لا بيا
بين يديه هكذا المرأة يقطع من زوجها دون لبثها والله اعلم انتهى بعض تصرف ونقول ايضا لو كانت عائشة مارة لما
صح ترك الصحيح الصريح لهذا الحديث ولو كان الواجب تقعيد المرأة على ذلك التقدير تغير الزوجة لما هو معروف
من الفرق البعيد بين الزوجة وغيرهما من النساء ويقال ايضا ان ذلك حكاية فعل النبي صلى الله عليه وآله فلا يعارض قوله وامره
لنا هذه تقادير العدة هو ما ذكرناه عن شيخنا ابن القيم قلت ويمكن ان تكون عائشة مختصة بهذا كما اغتصبت
بازول الوصي وهي في الحاف واحد مع النبي صلى الله عليه وآله وتمسك الاحناف بمحدث ابن عباس اذا جاء على اتان من علي
الصنف ثم نزل وتركها وترفع فلم يقل له رسول الله صلى الله عليه وآله شيئا اخرج به مسلم ولا يجدي اذ ليس فيه نفى الستره لكن
في رعاية الغبار ليس شيء يسترو ويجعل بيننا وبينه ويمكن ان يحجب عنه بما ذكرنا ان المقصود بالنفي نفى الستره
المنصورة وليس فيه نفى الخط قال امامنا احمد بن حنبل الذي كاشف فيه ان الكلب الاسود يقطع الصلوة وفي
نفسه من المرأة والحاشي وهو قول طائفة من اصحابنا اذ لم ير في الكلب الاسود معارضا كما ورد في المحار
والمرأة وتاويل النووي القطع بقطع الخشوع باطل لان قطع الخشوع يكون بأشياء كثيرة فلا وجه تخصيص هذه
الثلاث ولم يحل على هذه التاويل الفاسد الا التعصب للذهب فخر الله له ولنا واذا صلى اليها فلا يضرك المسار
لقوله صلى الله عليه وآله في الحديث فانه يسأله اذا كان بين يديه مثل موخرة الرجل فاذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل
فانه يقطع صلوته الحديث فقطع ما ذكر صلوته مقيد بعدم الستره ومفهومه وصريح اول الحديث ظاهر في انه مع وجود
الستره لا يضرك المار والله اعلم ويحرم المرأة ان يجيب ان يدبر المار الا الطائفين بالبيت يدل على التحريم قوله صلى الله عليه وآله وسلم
لو علم المار بين يدي المصلي ما دخل عليه كان ان يقف اربعين خيرا لمن ان يمر بين يديه قال ابو النضر ادرى قال
اربعة يوما واشهر اوسنة قال في المنتقى رواه الجاهة وفي النيل وفي سنن ابن ماجه ابن حبان في صحيحه من
حديث ابى هريرة كان ان يقف ما تم عام خير لمن المخطوطة التي خطها شامة قال وفي مسند البزار كان ان يقف اربعين
خريفاً وقال هذا مشعر بان اطلاق الاربعين للمباذلة في تعظيم الامور كالخصوص عند مدعين انتهى بتقدير وتأخير
واقول كلاما بالغه ولا ينبغي له صلى الله عليه وآله وسلم وافتلات العدد وانما هو باختلاف المارين فلعل بعضهم يورد ان لو وقف ذاو
بعضهم ان لو وقف ذاك او غيره وقد دل على وجوب رفع المار قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا يمر بين
يديه فان ابى فليقل قلبه فان معه القرن رولة احمد وسلم وابن ماجه وعن ابى سعيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول اذا صلى احدكم
الى شيء يسيره من الناس فالما ادخل ان يجتاز بين يديه فليقل فعد فان ابى فليقل قلبه فانما هو شيطان في المنتقى رواه

للجماعة وقول في الحديث اذا صلى احدكم الى شيء يستتره هو قيد لجواز الدفع قال النووي وان تقوى على ان هذا اكل لمن لم
 يفرط في الصلوة بل احتاط على ان يستتره في مكان يامن المرء بين يديه انتهى اي كان يصلي في بيته ونحوه حيث يامن
 وجود المارين كما دفع صلعم الطفل والطفلة حيث يذكر الراوي انك ان يصلي الى سترة وقت الاختلاف يدار المار اذا لم
 يكن بين يديه سترة وقد عرفت ان التقيد في حديث ابي سعيد المار يخالف ما اطلقوه وما استدلوا به مطلق
 والمقيد مقدم عليه قول في الحديث فان ابي فليقتل ظاهري ان الدفع يكن اكله باسهل الوجه ثم ينتقل الى
 الاشد فالاشد الى حد المقالة قال لمرطبي القاضي اجمعوا على انه لا يلزمه ان يقال له بالسلاح واختلفوا في
 انه هل يجوز له مقاتلته بالسلاح ام لا واذا دفعه بما يجوز فهلك فلا دفع عليه باتفاق العلماء وهل يجب دية
 ام يكون هدرا من هيبان العلماء واجمعوا على ان لا يجوز له المشي ليدفعه ذهب الجمهور على انه اخبر ولم يكن دفعه
 فلا ينبغي له ان يرد ذلك فيه اعادة للمرء اما من صلى قريبا المطاف في المسجد فانه لا يدفع المار اذا كان طائفا
 لان له حق المرء وهو في عبادة ولا يجوز له احد قطع عبادة احد بدون حق شرعي لم يزل على الناس على عدم الدفع و
 قد روي عن المطلب بن داهية انه راي النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على باب بني سهم والناس يمرن بين يديه ليس بينهما سترة
 رواه ابو داود ورواه ابن ماجة والنسائي ولفظهما راي النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من سبعة مجاء حتى يجاذى بالركن فصلى
 ركعتين في عاشية المطاف ليس بينه وبين الطواف احد وفي اسناده مجهول فيه دليل على ان مرء للمار عدم السترة
 لا يبطل صلاته كذا في النيل قلت فان كان مرءة تقيد ذلك بالمطاف الطائفين لمسلم وان كان غير ذلك فقد ذكرنا ما يقطعها ^{الله}
 اعلم وسترة الامام هو سترة من خلفه من خلفه من يليهم وهكذا اي الامام سترة من خلفه الصف الاول للذي بعده
 وهكذا وسترة من خلفه من بعده اي للاتباع في ذلك اذ لم يتقل من مقتدى يا نصب لنفسه سترة واذا
 يستتر الامام ومن بين يديه ما يقطع الصلوة بمرءة هل تنقطع صلوة المقتدين بامام لا الظاهر انك لا تنقطع صلوة
 لما قبله منها من ان الخلل في صلوة لا يورث في صلوة ثم يقال انه تنقطع صلوة كانه اذا مر بين يدي الامام كانا من بين
 يديه معتقدين في الله اعلم وتبطل الصلوة بالاكل الشرب الا ان يكون ناسيا او جاهلا بجره لشدة منافاته لها مع
 نذاته وما هي صلعم عن الصلوة مع حضور الطعام مع توان النفس الا لا نه ليس مما ينبغي ان يكون فيها اكل الاكل
 والشرب من هضم خضائن البشرية فلما هي فيها من كلام الناس يكون النجس عنهما من باب اولي اما الناس والمجاهل فيهما معذ ^ر
 فاسوا الصلوة على الصوم لان الصوم كان اولي بالنقض عن الاكل والشرب لمعنى الامساك عنهما فيه ولو حدثت فيه
 او طس فح الله لم تبطل ولا يكره لما روي عن ربيعة بن رافع قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فطست فقلت

الحمد لله حمد الكثير طيباً مبارك فيه كما يحب بنا ويرضى فما صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: المتكلم في الصلاة فلم يتكلم أحد قالها ثلاثاً فقال
 ربيعة أنا يا رسول الله فقال الذي نفسي بيده لقد ابتدأها بضع وثلاثون ملكاً أيهم يصعد بها رواه الشيخان في الترمذي
 وروى البخاري أن أبا بكر لما أشار له النبي صلى الله عليه وسلم أن يثبت أصابعه في مكانه دفع يديه ليتكلم الله الحديث ولا يشار إلى الحاجة
 تعرض أولهم السلام لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يشير بيده لود السلام وقد صحت الإضافة ١٠٠٠ رسول الله صلى الله عليه وسلم من رواية
 أم سلمة في حديث الركنين بعد العصر من عاتنة وجابر لما صلى بهم على الساعات ١٠٠٠ له تقاض من خلقه فأشار
 إليهم أن العلبوا كذا في المتقي ونارة أشار بأصبعه وأخرى يجمع بيده وتارة أشار برأسه فعل لكل ذكر سنة
 وقد اختلفت في أشياء هل هي مفسدة للصلاة أم لا وما ذكرناه هو المنصوص كما هرفت والعمدة في غير المنصوص
 أرجح على المنصوص بما كان من غير معدن وركن كان سناً للصلاة فهو مبطل لها ولا فقد يباح وقد يكره يجرى
 ذلك مع الرغبة والمصلحة مع مقايضة بالمنصوص **فإن** لما كانت الكبريات الصلاة هي الأمانة والخضوع
 لله فكان سكون الأطراف دليل على خضوع القلب بالإناء التي مبناها وموهبها ذكر الله وتلاوة القرآن كان كل
 حياة تنافي ذلك مبطل لأن فاعله قد خرج من الأمانة ١٠٠٠ يكون مصلياً ولما كانت الهيئات المبطلات قد تختلف
 باعتبار أذواق الناس عاد إليهم كان المرجع إلى الشارع فأرجح فيه فقولا يتار الهيئات الشرعية المطلوبة ولما
 كان مرفوعاً لما لم ينفذت إليه قلب المصلي ذلك كذا كذا ١٠٠٠ المصلي بين ما يجب عليه
 كما ذكر في حديث آخر فإن الله بينه وبين قلبه امرئ سائر كان نظر المصلي إلى الخاء ١٠٠٠ في الغالب الكثر لا تنفذ إلى
 المار تغاوت وكان لا تنفذ إلى بعض المار ١٠٠٠ أشد بعضهم وسنة لا تنفذ ١٠٠٠ على حجة كالأمانة والكلب
 والحمار والكافر حكمه صلى الله عليه وسلم بان ما ورهه بين يديه ١٠٠٠ تنص بتور السيرة مبطل للصلاة وهذا خير المقصر على نقصان
 يكون في صلوة تكليها المصلي أن يدفع المار ما لا يراه فظاهراً فيها مظنة كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 فلهذا العداوة والمباينة تتبعه نفس المعنى أي الكافر مغضوب الرب في الصلاة تكون المواجهة بوجهه كالأمر
 في بداية فان الوجهة توجب له الكافر كذا ١٠٠٠ فلهذا تسلسل الوجهة والحمار والكلب شدة تغار الطباع عنه و
 استحقاقه من تبة واستحقاقه لربها تبعته ١٠٠٠ في المصلي ١٠٠٠ ان يرب بين يديه ١٠٠٠ مثل ما هذ حاله وكان
 العادفين بالله من الأنبياء وأتباعهم قد في ١٠٠٠ ربه الشيطان لهما ما لا يتجود والله إذا نهق
 الحمار ولذا خصص الأسود من الكلب لأنه شيطان بخلاف نيرة من الكلاب لم يذكر الخنزير مع أنه غضبت
 من الكلب لقلة الخنزير في بلاد العرب لأنه لم يرب بمقارنة الشيطان لما ذكرناه شيطاناً كذا ١٠٠٠

في الكلب الأسود فالماريين يدي المصلي يشبه بالشيطان الذي يفرو له فطأ ثم يعود للوسوسة ولذا اطلق على المار
الذي لا يرجع بالدفع انه شيطان يريد ما ذكرنا كما روى عن ابن مسعود ان المار بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته اخرجه
ابن ابي شيبة وقد روى عن عمر ما يشهد لذلك اخرجه ابو نعيم وابن ابي عمير ان المار من مظنة الاضرار عن الصلوة
والذي ذكرنا انهم يقطعونها هم اقوى واشد مظنة من غيرهم واذا كان كل مار يقطع نصف الصلوة فاذا زاد بعضهم
كثرة كرههم كان الناقص المنقطع اكثر من النصف على الاقل ما زاد على النصف فهو المعظم و يكون له عليه حكم
الكل فلي كل فقد يرمي المار بالكل الكافور والحار خش من غيرهم من المارين فكيف ما يقطع من الصلوة بسبب مرورهم اكثر مما ينقطع بسبب مرورهم
فيكون المعظم منقطعاً والحكم منقطعاً فيحكم بطلان الصلوة حينئذ مع ان احكام الشرع منها ما لم تبلغ العقول البشرية الى تمام معرفة
اسرارها وحكمها كقصد ادراكها ولا شواطئها مثاله الذي يجب على المؤمن هو اتباع حكم الشارع وترك الخوض والمراد
والجدال انقطاع الصلوة بمرو الكلب الأسود والماء والكافور والحار يمكن ان يكون من هذا القبيل ما ذكرنا
من العلة فهو ظن وتخمين حسبنا الله ونعم الوكيل.

فصل في مكروهات الصلوة وقد تناولنا كثيراً منها في الباب الذي قبل هذا وقد ذكر بعضها في باب من وص
الصلوة فلا تغفل اشياء الى البعض هناك يكره للمصلي ان يعث بتوبيل ويجسده اى العيث الكثير الفاخر لها العيث
الكثير فيبطل الصلوة لان الفعل الكثير الذي يخرج به عن هيئة المصلي يبطل وقد تقدم اما القليل فاما ما ياتي بالخشوع
اى يقطع في ليس الناقص من اولها الى اخرها شرط الصحة الصلوة فكان القليل منه مكروهاً لذلك ولا نه من
الاختلاس الشيطاني وروى انه صلعم قال ان الله تعالى كره لكم ثلاثاً واذكر منها العيث في الصلوة الحد يث فهو وانك
ما سلا ومنقطعاً فغناه صحيح العيث مذموم شرها خارج الصلوة فيها ادلى بالذم ويكره ان يقلب الحاصل
الحاجة السجدة فمسحوا واحداً اما الكراهة فلما تقدم واماموا ذه بمسحوا واحداً فلما يث معيقب عن النبي صلعم
قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد ان كنت فاعلا فاحدة قال في المنتقى مراد الجماعة وعن ابي ذر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم الى الصلوة فان الرحمة تواجهه فلا يسبح الحصى قل في المنتقى
رواه الخمسة وفي رواية لا احد سالت رسول الله صلعم عن كل شيء حتى سالت عن مسح الحصى فقال واحداً او دح
وقوله فان الرحمة تواجهه خرج مخرج العلة فكل ما يليه في نفسه من هذه الرحمة المواجهة فهو مكروه وفي بعض
الصور يكون مبطلاً ولا يفتح اصابعه ولا يشبهها ويكره الاختصار والاعتماد على اليد الا الحاجة تفقير الاصابع
في الصلوة هو من العيث فيها له حكمه ذكره في الصلوة ابن عباس عطاء النخعي ومجاهد وسعيد بن جبير قلته

وعلى ذلك جمهور أهل العلم قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقفح أصابعك في الصلوة رواه ابن ماجه وفي
 اسناده مطعون لكن يوبى حديث السن بن معاوية فما ان الضاحك في الصلوة والملتفت في المقفح أصابعه
 بمنزلة واحدة وفي سنده ابن لهيعة كذا في النيل المراد بالضحك ههنا الكشرى ما كان يدون صوتا به
 كالقنفقهة فهو عيب فاحش يبطل للصلوة كما مر بيانه دل على كراهة التشبيك حديث أبي سعيد أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال اذا كان احدكم في المسجد فلا يشككن فان التشبيك من الشيطان وان احدكم لا يزال في صلوة مادام
 في المسجد حتى يخرج رواه احمد واسناده حسن في الباب نحوه وقوله ان احدكم لا يزال في صلوة الى اخره هو من تنزيل
 قاصد الشبهة المتلبس به تنظيم كلام الصلوة واذا كان قاصدا للصلوة ههنا من التشبيك لاجل الصلوة فمتنع
 المتلبس به الحقيقة فاولى واخرى وقد روى عن كعب بن عجرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد شبك أصابعه
 في الصلوة ففرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصابعه ورواه ابن ماجه وفي اسناده علقمة بن عمر والمراد تشبيك
 العايب فلا يعارض ذلك تشبيكه صلى الله عليه وسلم بين أصابعه في بعض الحالات النادرة لان ذلك محمول على معاني صحيحة
 كالتهيؤ والحاجة كالمقطم ايضا قد ذكره غير ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله وامر بالامة وقوله فان التشبيك من
 الشيطان ظاهر في اختصاص ذلك بالامة دونه لم يكن لان الله تعالى لم يجعل للشيطان عليه سبيلا اما الاختصار
 وهو وضع اليد على الخامة فقد دل على كراهته في الصلوة حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التخصر في الصلوة قال
 في المنتقى رواه الجماعة الا ابن ماجه ولما كان الاختصار قد يكون للحاجة فيكون مباحا لها كما لم يطع طبعنا والظهور
 المكث ونحوه قائما او قاعدا فانه كثيرا ما يحتاج الى الاعتماد على يده بعد وضعها على خامة فلنا كراهته وقال أهل
 الظاهر بتجويده ورجحه شيخنا الشوكاني في النيل لانه ظاهر الحديث معني النهي الحقيقي اما كراهة الاعتماد في الصلوة
 على اليد فقد دل عليه حديث ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجلس الرجل في الصلوة وهو معتمد على يده رواه احمد
 وابوداود وفي لفظه لا يداؤد وفيه ان يصلي الرجل وهو معتمد على يده وعن ام قيس بنت مخض ان النبي صلى الله عليه وسلم لما من
 وحل اللحم اتخذ عمدا في مصلاه يجتمع عليه رواه ابوداود والحدِيث بجميع الفاظه كما قال في النيل يدل على كراهته
 الاعتماد على اليد من عند الجلوس عند التقوس وفي مطلق الصلوة قال ظاهر النهي التحريم قلت وما ذكره لا يمتنع على طلاقه
 فانه قد تقدم انه صلى الله عليه وسلم كان يجلس على يديه عند القيام ونحوه ولعل المراد وضعها على الارض ثم الاعتماد عليهما في
 الجلوس حينئذ لا اشكال في معارضة حديث ام قيس بديل على جواز العذر وهو الكبر وكثرة اللحم يلحق بها الضعف
 والمريض ونحوها فيكون النهي عمولا على عدم العذر ومن اجاب في قيامه الى ان يتكى على عصا وهكذا ويستند الى حائط

اوميل على احد با شبيهه جازله ذلك في لفه فنه في النوازل صرح الاخفاف بجواز ذلك في النوازل لو بقى هذا وجزم جماعة من
 اصحاب الشافعي بالزوم وعدم جواز القعود مع امكن القيام مع الاهتمام قلت انامع الهنالك قلة العمل اذا رعى
 النهي عن الركبتين من غير اهتمام على اليدين لاجل الضعف وكبر السن بعض اخر اننا اوردنا علينا بان القيام معتدلا
 على اليدين صحيح كما مبين من قبل فاجبت به بان المسئلة لمقتضية والمزوج هو الراجح في حق لوجود العذر ولا
 يلتفت في الصلوة الى الحاجة ولو لحظ ميينا او شمالا فلا بأس هذه ثلاث مسائل الاولى كراهة الالتفات في الصلوة
 وهو قول اكثر اهل العلم قال جمهورهم انها كراهة تنزيه ما لم يبلغ الحد استد بار القبلة فان بلغ ذلك من غير علم
 فيه سقط بطلت صلوة فيما تختار لان الاستقبال من شرط تركه مع العلم بالاختيار وبطل كما تقتضي ذلك حقيقة
 الشرط وقد مناه في باب فرض الصلوة فلا تغفل يدل على ما هنا قوله صلعم يا ايها الذين آمنوا لا تلتفتوا في الصلوة فان التفتا
 في الصلوة هلكة فان كان لا يدغم في تلويح كافي الغرضية رواه الترمذي في صحيحه شل هذا صلعم في الصلوة فقال
 اختلاس يغتسله الشيطان من العبد الحديث رواه احمد والبخاري والنسائي وابوداؤد وفي الباب عن ابن ذر الغفري المسئلة
 الثانية اباحة ذلك للحاجة لا نه صلعم لما ارسل فارسا الى الشعب يحرس بالليل فلما قام يصلي صلوة الصبح جعل يلتفت
 الى الشعب الحديث رواه ابوداؤد والحاكم وقال على شرط الشيخين الثالثة العظما العيين مطلقا الحديث على بن
 شيبان قال خرجنا الى رسول الله صلعم فبايعناه وصلينا خلفه فلم يجر عيني ررجلا لم يقم صلي في الركوع والسجود فقال
 انه لا صلوة لمن لم يقم صلي فخرج ابن ملجاة وابن حبان عن ابن عباس قال كان النبي صلعم يلحظ في الصلوة ميينا وشمالا ولا
 يلوي عنه خلف ظهره اخبرنا الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان الحاكم مرجح ارساله الترمذي قد روى عبد الله بن يحيى ما
 يروى في نسخ الالتفات على ما كان لا الحاجة لان الحاجات الفرمات لها احكام تخصها والحفظ لا يصدق على الالتفات استدلا
 على ذلك بعض الاخفاف بكلامهم ونزعم كراهة الاشارة بالسلام وقد هرفت حكمه انفا والنج من الاخفاف نعم يكرهون افعال
 النبي كالاشارة بالسلام في الصلوة ورفع السبا في التشهد والاشارة ونحوه فان كان هذا معروفة انه فعلها النبي صلعم فامرهم
 شديد وفقنا الله واياهم لا يتابع الحديث والتوبة النصوح عن مخالفة ولا يقوم صافنا ولا صافنا ولا يقعد مترعا
 الا من حلية لان الاول شبيهه قيام بعض الحيوان كالخيل قد مر النسخ في افعال الصلوة بالحيوانات حاله صافه هو
 ان يلصق قدسية سجليه قائما وهو غير المنقول من فعل صلعم التزييع غير الجلسة المستوتة وقد مر ذلك لما اذا كان
 ذلك الحاجة العذر ولا بأس بكل ذلك لما من قبل ويكرهه بعض الشرح للعل لما روى عن ابن عباس انه رأى عبد الله بن
 الحارث يصلي راسه معقوسا الى راسه فجعل يحده واقربا لما كثر شقا قبل على بن عباس فقال ما الذي يروى عن النبي صلعم

[illegible]

المغضوبة والى الثائم وفيه ما من صلوة صلحها نشأة متعززة في قبلته والمتحدث وفي بطن الوادي الا من المغضوبة
والصلوة في مسيئ الضار الى التناول نهي زيادة ونقصان في بعض هذه الاشياء كلام والصلوة في بعض هذه المواطن
حرام وفي بعضها مكروهة والصلوة فيها حالات تخص بعضها باحكام بعضها لم يصح النهي عنها وقد اختلفت في صحة الصلوة
والحق ان ما تعلق النهي فيها لاجل جن آدمي فصلوة المصل في ناقصة وقبولها موقوف على رضاهما لكنه عفو وما كان
النهي عنه لاجل جن الله تعالى وعرف ما لاجله وقع النهي وتحقيق ان المصل عرفه او قصده ولم يكن له عذر في هذه الحالة
لا تقم صلوة وما علم ان النهي عنه وقع لاجل المصل ولذا لا يصح ضربها كالصلوة في معاطن الا بل فان يتيقن الضرب صحت
عليها الصلوة فيه ولكن لو حصل لمع ذلك صلوة صحيحة كان النهي ليس لمخصوص الصلوة وان يتيقن عدم الضرر فلا بأس
بالصلوة فيه الفرق بين هذه المسئلة بما قبلها واضمح كان ذلك تلبس بعبادة كاي رضاهما الله لكونها لا تليق ان تقدم
اليد على تلك الحالة ومن تلك الوجهة وما كان كذلك فالقول بفسادها اول من القول بصحتها مثال ذلك الصلوة الى المقبر
او العنبر او القمائل والنار او القبر فان الصلوة لله الى هذه الاشياء بعضها منهي عنه بالصلوة وبعضها منهي لاجل ان لا يكون
الشبه بعباد النار او القبر فالصلوة من تلك الوجهة وعلى تلك الحالة لا يجزئ الله ولا يرضاهما بل في غيرها من امثالها على
لسان رسوله صلح ما كان كذلك فمخرج ذلك الصلوة من وجدة اى باطله يجب اهادتها والله اعلم وقد كره بعض مجتاهدين
الصلوة الى المأثرة الكبيرة التي على المصل صور تدفها تحاة القبلة لتلايت شبه بعباد نفسه على مشرب الوجودية المخلوية
خلف بطلان الله تعالى فلا بأس بقتل الحية والعقرب في الصلوة لحد يثاب في هريقران النبي صلح لم يقتل الاسودين في الصلوة العقرب
والحية قال في المنقوش رده الحنيفة وصححه الترمذي قال في النيلان الترمذي حسنه ولم ير منه الى العجمة لكن اخرجها ايضا
ابن حبان في صحيحه الحاكم وصححه النجاشي ومنع ذلك اذ كرهه فالحديث بحجة عليه اذ لا يارض الخاص بالعام الحديث في
قتل العقرب الحية غير متقيد بقرية اضرمتين او اكثر ولا بعدم الاضطر من جهة القبلة ولا بالمشي اليسير والحمل الثقيل
فكان هذه اوصاف خاصة من قبل الشارع والمصلحة فيها حفظ النفس لنفسه غير من بني آدم فاذا دفع من القتل يرجع الى صلوة
ويبين على ما صلى سواد كان لهما او ما مودا الماموم يصير كالمسبوق لما فاته من صلوة مع الامام فيجوز للامام الاستخلافات
ولو لم يتخلف فالمامون يكونون كما كانوا او يصيرون حتى يرجع الامام الى محله فيجوز للمامومين ان يقدروا رجلا منهم هو
يصل بالناس فاذا رجع الامام يقتدى به يصير كالمسبوق ان فاته شيء من الصلوة وقد اخرج البيهقي ما يؤم التثني
بعضة عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلح كذا الحية ضربة اصبتها ام اخطأتها قال البيهقي وهذا ان صح فانما
اراد والله اعلم وقوع الكفاية بها في لا يتل بالماموم فقد اجمع علم بقتلها واراد الله اعلم اذا امتنع بتبنيها

هذا الظاهر ولم يرد المنع من الزيادة على ضربة واحدة ثم استدلل على صحة توجيهه بحديث فضل قتل الوزغة في ضربة
 اوضر بتين هو عند مسلم انتهى من النيل قلت لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يجوز للصلي ما زاد على ضربة ولا لقائ المقصود
 من الاجازة في بعض الاماكن على الحيثيات التي لا تقتل بضربة اذ لو ضرب بها ضربة وعاشت فهي تلتذذ النار وتستشيط غضبها
 فالضرب في ضربة اكثر من عدم الضرب انما مقصود النبي صلى الله عليه وسلم لوجه الحديث ان الاول للصلي ان يقتله في ضربة واحدة
 يعني يضربها بالمهمل والعزة حتى لا يحتاج الى ضربة اخرى قال في الهداية ويكره عدد التسميمات بالميد في الصلوة وقوله
 وحيد لان الاحمال في الصلوة توقيفية ولكن يشك في هذا في صلوة التسميم لبعض الناس لو قد على هذه بالحفظ فهو
 اولى لعله اذ ادنى الفاعل ولم يثبت عند بعض حديث صلوة التسميم وقد اختلف لعل الحديث فيه الراجح ضعف كما وضعه الله علم
فصل في المساجد وبيان بعض مكروهات مخارج الصلوة وقد تقدم لنا الكلام على استقبال القبلة واستد بآراء
 بالفرج لقاضي الحاجات بما لا مزيد عليه في مثل هذا المختصر من نبي الله محمد بن ابي الله له بيتا في الجنة وهو حديث متفق
 عليه عن عثمان بن عفان زاذ الجاردي في رواية مثله قد اختلف في هذه المماثلة واقرب الاقوال ما قال النووي يحتمل ان يكون
 مثله معناه نبي الله له مثله في مسمى البيت اما صفته في السعة وجمامته ولطافة البنيان فعلوم فضلها فانها ما لا
 عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر انتهى مع زيادة نبي الله له بيتا في الجنة مع مضاعفة الثواب الى
 ما شاء الله ولذلك لا يقدره في الحديث بعشر مثاله لا يقال ان هذا الحديث يدل على ابلعة ومشرفة تشييد المساجد
 وزخرفتها كما نذا كان ينبغي له بيتا مثله في الجنة فيكون كالتعقيب فيما ذكر لان ثواب الله مشرع الاستزادة فيه
 فليس تزويد من شاء ما شاء فاعاله مثل بناءنا فنقول لا بأس بالاستزادة من فضل الله فان ذلك مشرع ومحبوب
 لكن لا يتوسع في القياسات الى حد يخالف النص من عدم صلح ولا ترفع كالمصوامع ولا تزخرف خلافا للاختلاف ولا بأس
 بتوشيق بنائها وترصيصها كالحكام الملقى الى مدة طويلة لحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بشتيد البناء
 رواه ابو داود ورجاله رجال الصحيح وصححه ابن حبان قد فسر التشييد في هذا الحديث برفع البناء واطالته الى جهة
 السماء ومن فسر بالتجصيص استدلل على منع احكام بناء المساجد تقوية قوله غير مقبول لانه تحميل للحديث زيادة
 على ما يحتمل لان قوله ما اتمت اما يدل على عدم الامر بالتمتع لان عدم الامر لا يدل على النهي ومن حمل عدم الامر على النهي المشرعية
 بما يعم الاباحة فقد اعد وعليه فليس هذا الحديث دليل لنا ولا لهم ولا دليلنا وله صلح لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس
 في المساجد قال في المنتقى رواية الخمسة الا الترمذي اصح منه رواية البخاري تعليقا بلفظ يتباهون بها ثم لا يرفعها الا
 قليل ووصله ابو يعلى في مسنده والمباهاة المغالطة وهي لا تكون غالبا الا في المقادير الصغرى كالمنقشة المرفوعة ونحوها

يوضح ما ذكرنا مروي البخاري قال قال أبو سعيد كان سقعت المسجد من جرد النخل امرهم ببناء المسجد قال أكن الناس إياك
ان تجرأ وتصف فتفتن الناس قولاً أكن الناس صريح في ان البناء لا يكون الا بقدر الحاجة لسد الناس صونهم ها يوذى قد
كراه أصحابنا ذمة المساجد ونقشها بماه احد النقذ الذهب الفضة فلا يبعد القول بتجريمه لانه زيادة في السرب
والتبذير والاحناف في هذه المسئلة ثلاثة أقوال ارجحها عندهم الا باحدة قالوا فلا يوجب عليه ولا ياتهم به وليس
لنفسها وتطبيها وصياتها عن الروايع الكريمة أى عن كل قد روى قال لم علم عرفت على انوار حتى القذاة يخرجها
الرجل من المسجد الحديث رواه ابو داود والترمذي فيه بعض مقال لكن قال الحافظ رحمه ابن خزيمة والقذاة الشئ يقع
في العين وقد استعمل في الشئ اليسير يقع في البيت وهذا من باب التنبية بكذا على الا على بالليل على الكثرة وعد ذلك
ما يوجب عليه مع عرضه على بنيان صلى الله عليه وسلم مع قلة هذا العلم سهولته وبشارة وإشارة ظاهرة وفضيلة باهرة لمن
يخدم المساجد في نظفها وتطبيها وعن عائشة قالت امر رسول الله ببناء المساجد في الدردوان تنظف تطيب روى
باسناد رجاله ثقات والمراء بالدر القبايل المحلات ومن سمرق بن حنبل قال امرنا رسول الله صلعم ان نتخذ المساجد
في ديارنا وامرنا ان ننظفها رواه احمد والترمذي في صحيحه ورواه ابو داود ونظفها كان امرنا بالمساجد ان نضعها في
ديارنا ونصلح منعتها ونظفها وهذا الاخير محتمل ان يكون المراد ان صلعم شرع لكل واحد منهم ان يبني في بيته مسجداً
يصلي فيه اهله ومحتمل ان يراد به ما يراد بالدر وفيه دلاله على ان تقوية بناء المساجد والحكام مستحب مطلوب شرعاً
كما تقدم وكذلك تطهير المساجد من الاقدار غير النجاسة اما هي فيجب على كل من رآه لقوله صلعم في بول الا على ابى
صبو عليه ذنوباً من ماء وقد تقدم والبصاق في المسجد خطيئة الا لم يرد فيها لقوله عليه السلام البزاق في المسجد
خطيئة وكفارتها دفنها رواه الشيخان قد اختلف في ان هل يجرم البزاق في المسجد خطيئة ام بشرط عدم الدفن و
الثاني هو ما دل عليه ظاهر الحديث قلت وذلك لا يمكن القول به الا اذا كان المسجد ترايباً او مهلياً فاذا كان مبلطاً
محصواً كالسجدة التي في عمرها فينبغي ان يكون يجرم البزاق فيه خطيئة ولا يست كل الا سفل على اهل جيداً رآه حيث
يبرزون في المساجد ولا ينهواهم للحكام وخد منها من هذه الشريعة واشنع منها انهم يجعلون الدكاكين داخل
المسجد ويبيعون ويشترون يصيرون فيه في المخرجة من رمضان ولقد رايته يعني فاشعره لربى بكيت
على مد ائنة المسلمين في امور الدين ثم مع ذلك هم ينتظرون راحة الله اسامهم في ان راحة الله قريب من المؤمنين
فقط قال الحافظ وتوسط بعضهم فعل الجواز على ما اذا كان لا عند مكان لم يتمكن من الخروج من المسجد وللنوع على
ما اذا لم يكن عند وهو تفصيل من اتقى واحسن منه ما ذكرناه فسد ما تمكن من الخروج لا يلجأ الالح الى البزاق

في المسجد اذا مكنته ان يبزق على ظهره فله ان يركب يدك بالثعلب الاخر او كما روى في الحديث يبزق في ثوبه فان لم يكن في ثوبها
فليغيبها والا حرم للابن يوذى المصلين حديث سعد بن ابى وقاص عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر
نخامته ان يصيب عليه ومن ادتوبه فيؤذيه الحديث رواه احمد باسناد حسن قال التنقيب لا ذم عليه عدم الانذار
كذلك فلا يجوز له البصاق في المسجد المبطل الا ان يجعلها في ثوبه او ظهره كما هو ويلفظها خارج المسجد لا ان لا
يكون فيها في ايذاء للمؤمنين كالحالة ولا يها تو سيمح للمسجد وهو منى عند يد على تحريم البصاق في المحل من المسجد
الذي لا يمكن من البصاق فيه ما روى ابن عمر قال بينما رسول الله صلعم بخطب يوما اذ ادى نخامة في قبلة المسجد
فتنظف على الناس ثم جعلها قال احسبه قال قد عابرتكم ان تلتطم به الحديث رواه الشيخان والابو اذود اللفظ له ولا

يبزق المصل عن يمينه ولا قبل وجهه فان كان لا بد فحق يساره او تحت قدمه ما لم يوذى او في ثوبه وسواء المسجد
وغيره لحديث السنن ان النبي صلعم قال اذا قلتم احدا كرم في صلواته فلا يبزق قبل قبلته ولكن عن يساره او تحت قدمه
ثم اخذ طرف رداءه فبصق فيه ورجع بعضه على بعض فقال او يفعل هكذا رواه احمد والبخاري وكما هو ومسلم نحوه
معناه من حديث ابي هريرة وكبره البصاق تجاه القبلة مطلقا ان فيه نوع اهانته لها وهو نظير استقبالها بالفرج
لما في صحيح ابن حبان ابن خزيمة من حديث حذيفة مرفوعا عن ثقل تجاه القبلة عار يوم القيامة وتقله بين يديه
الحديث يدل على انه حرام لان التنازل يعاقب فالكرهه عندنا كراهة تحريم وقد صرح بذلك الحافظ داود شيخنا الشوكاني
وهو الحق الذي تختاره ولا عبرة بمن خالف وخصص بعضهم الكراهة بالصالحين ولا دليل عليه القياس الاستقبال
بالفرج لا يصلح لوجود الفارق فان الله بينه وبين قبلته ههنا كاهناك ومن ثم كره بعض مشايخنا ان يضطجع الرجل
درجاة الى القبلة ومن اكل ذر عكرية فلا يقرب من المساجد ونحوه الحديث بما رواه النبي صلى الله عليه وسلم قال
من اكل الثوم والبصل والكرات فلا يقرب من مساجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم متفق عليه للحق
بها الفعل ايضا في رواية ولا يحرم اكل ذلك الا ان قصد باكله التخلص عن الجماعة قلت واشتد منها التباين فان
من يشربها خالصة تجوز فيه راحة هي اكره من راحة الثوم والبصل والحق بذلك بعضهم من به عجز في فيه
او جرح له راحة تؤذى المصلين من او اسط الناس اهل الطبايع السليمة المقنصل لا كاهبة باهل الفردة والوطيعة
المتكبرين الحق بالمساجد مواطن الاجتماعات المبلحة الا من قصره لان عدم ايداعه او ادم مقصود كما ان عدم ايداعه
الملائكة كذلك اما من الجماعة الضرورة والحاجة لذلك فلا بأس سيما في غير المساجد لان المتأذى يمكنه ان يتعار
عن ذلك ويكره اشادة الصلوة في المسجد والبيع والشراء باحضار السلعة او مطلقا والحر من الكلام والخلق يوم الجمعة

فيه قبل الصلوة ويقال للاول لا رد الله عليك وللثاني لا ارجع الله تجارتك ولا تقام الحدود ولا يستقاد فيها اما انشاد
 الصلوة فلا تله صلعم لما سمع من يشهد في المسجد قال لا رد الله عليك رواه احمد وابن ماجة وقال فقولا لا رد الله
 عليك رواه الترمذي قال في الذي رآه يبيع او يشتاع فيه قولوا لا ارجع الله تجارتك الحديث والمعتمد ان هذه الكرامة
 للتميم كان النهي حقيقة فيه اما البيع فقال بعض اصحابنا لا يبيعهم والمعتمد لا انعقاد وقوله صلعم دعاء عليه لا ارجع
 الله تجارتك دليل على الصحة ولا انعقاد اذ لو لم يملك المبتاع ولم يصح البيع لم يعقل الدعاء بنفي الرجوع اذ لا يبيع
 فلا يصح حينئذ وسياتي في كتاب البيوع كلام في ذلك ان شاء الله تعالى اما هي الكلام وقبيحه فالشعر
 والنثر فيه سواء فما كان للهوا وعصبية او تغلف ونحوها فلا يجوز في المسجد ولا في غيره وفيه اقباح ولذا انفي
 صلعم ان تشد الاشعار في المسجد والحق يوم الجمعة فيه قبل الصلوة الحديث ذكره في المنتقى وقال رواه الخمسة
 وليس للنسائي فيه انشاد الصلوة والنهي عن الخلق في الحديث خاص بما قبل صلوة الجمعة والحكمة فيه والله
 اعلم انه ليسب عنه تحطى الرقاب التقرين بين اهل الصفوف وذلك ممنوع وما افضى الى الحد ودر فهو مثله
 وقيل لانه يذم على اللغز اكثر الكلام وقال صلعم تقام الحدود في المساجد لا يستقاد فيها رواه احمد وابوداؤد و
 الدارقطني ولا بأس بما فيه فائدة او غبطة من الكلام والشعر فيه مثله حديث عمر بن حنبل قال شهدت النبي صلعم اكثر من
 مائة مرة في المسجد اصحابه يتذكرون الشعر اسبغوا من اهل الجاهلية فربما تنسب معهم اذ احمد والترمذي معناه وقال
 هذا حديث صحيح ومن سعيد بن المسيب قال سمع في المسجد وحسان فيه يشد لفظا اليه فقال كنت اشد فيه في يوم
 خيبر منكم ثم التفت الى ابي هريرة فقال تشد يا الله اسمعت رسول الله صلعم يقول احب عني اللهم اريد برج القدس
 قال ثم منته عليه وما تخط من الايمان كاللعان توقع فيه حديث سهل بن سعد ان رجلا قال يا رسول الله ارايت
 رجلا جاب مع امرائه رجلا يقتله الحديث فقلنا في المسجد وانما شاهد متفق عليه سياتي ان شاء الله في باب
 اللعان من يذم كلامه ولا يمنع احد من الاضطجاع ولا النوم فيه ويمنع من رفع الاصوات وادخال الصبيان المجانين
 اذا خيف منهم ثلوث المسجد نجاسة ولا بأس ان يقيم فيه فقراء او مسافرون لم يجدوا ما يكلمهم غيره لان النبي
 استلقى في المسجد واضعا راسه وجذبه على الاخرى متفق عليه لا يارضه النبي الواح عن وضع احدى الرجلين على الاخرى
 لان هذا الاخير محمول على ما اذا فشي ان يديه وعورته والوضوء حيث يرضون ذلك وقيل ان هذا فضله وذاته
 كرامته فانه من الشاهد هذا في جوارحه الاضطجاع وقد كان عبد الله بن عمر بن الخطاب وهو شاب عرب في مسجد النبي صلعم
 يرضى عنه ولا يذم كذا في رسول الله صلعم تقام في المسجد وتقبل فيه النهي عن رفع الاصوات وادخال

الصديان والمجاهدين وفيه ضعف مع حمله صلعم امامة على عاتقه وحمله الحسن الحسين عليهما السلام فحملنا النهي
 على ما اذخيف تلوث المسجد وقد كان فقراء المسلمين في مسجد صلعم في الصفة وقد ذهب الجمهور الى جواز
 النوم في المسجد وروى عن ابن عباس كراهته الا لمن يريد الصلوة وعن ابن مسعود مطلقا وعن مالك التفصيل بين
 من له مسكن فيكون من المسكن له فيباح وقد صح ان عليا نام في المسجد حين جرى بينه وبين فاطمة شئ فالحق
 جوازها اما المختلف فيجوز له النوم فيه بالاتفاق ولا بأس بوضع المريض الجريح وكذا لا يمنع الفقير ونحوه عن السؤال فيه
 وقد ضرب رسول الله صلعم الخيمة في المسجد لسعد بن معاذ لما اصيب بسهم في الكحل حتى سال الدم في المسجد الحديث
 بمعناه متفق عليه قال له صلعم ابو بكر دخلت المسجد فاذا انا سائل يسال الحديث رواه ابو داود وقد قيل انه مر به عن
 عبد الرحمن بن ابي بكر قال المنددي وقد اخبرني مسلم في صحيحه والنسائي في سننه من حديث ابي حازم سلمان
 الاشجعي بنحو انه منعه كذا في النيل فلا بأس بكامل الشرب فيه سكن من لا مسكن له للمريض فيه ظاهر في جواز ذلك
 وعن عبد الله بن الحارث قال كنا ناكل على عهد رسول الله صلعم في المسجد الخبز والحمر ثم اراه ابن ماجة وفي انيل كل احاديث
 الدالة على جواز الاكل في المسجد متكاثرة قال قال المصنف ثبت ان النبي صلعم اسر ثملة بن اثال فربطه ببارية في المسجد قبل
 اسلامه وثبت عندنا انه نذر ما لا جاء من البحرين في المسجد وقسمه فيه انتهى وما ذكره بعضه في الصحيح وبعضه متفق عليه و
 كذلك لا بأس بتناشد الاشعار الغير القبيحة والتكلم بكلام الدنيا فيه الحديث حسان ان كان يشهد في المسجد في عهد رسول
 الله صلعم وتلاى رجلان في ام الدارين بحضور النبي صلعم لم ينكر عليهما ومن حديث ابن عمر فيه كنا نتكلم في المسجد ونقيل
 فيه حديث سمرة ان الصحابة كانوا يتذكرون الشعر اشيا من امر الجاهلية فما تبسم النبي صلعم معهم واجاز صلعم لعلي اذ قد
 الرقص فيها وما يروى من النهي عن التكلم بكلام الدنيا في المساجد فضعيف لا يجزئ وكذلك لا بأس بالحكم والقضاء فيه لثبوت
 عن النبي صلعم واصحابه ذلك وفلا يعلم والمتعلم في مسجد صلعم احرار المجاهد في سبيل الله وبين ذلك في غيره من المساجد وكذا
 ان لا يدخله الا خير لقوله صلعم ان المساجد بنيت لذكر الله الحكم ما روى عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلعم من
 دخل مسجدنا هذا يتعلم اخيرا او يعلمه كان المجاهد في سبيل الله ومن دخل لغير ذلك كان كالتاخر الى ما ليس له رزاه
 احمد وابن ماجة قال هو بمنزلة الناظر الى ستار غيرة وليس تنزيه القبلة عما يلحق المصلين اى يكره تزئيل المحارير
 وغيرهم مما يستقبله المصلين فيقتلوا وتصادوا وما يروى من غير ما ملأ الله الحسنى قال كان قرا لمعاشة ان
 قد سارت بيحان بيتها فقال لها النبي صلعم اميطي عني امة امة امة لا تزال ساوية تترنن في ملوحي رواقا عن
 والبغاري وح كسار ابي جهم التي كانت منقشة وقال يتونى بانبيجانيته وقوله في الحديث اميطي دليل على ان الازا

للملهي المحرم كالنصارى ولا يؤمن قد على اذا اليها ولا يدخل هذا فيما دل عليه حديث عثمان بن طلحة ان النبي لم دعاه
 بعد دخوله الكعبة فقال في رايته قرني الكلب حين دخلت البيت فنسيت ان امرك ان تجرها فخرهما فانه لا ينبغي
 ان يكون في قبلة البيت شيء يلحق المصلين اياه احمد وابوداود وزعم شيخنا الامام الشوكاني رحمه الله ان تجرير النصارى
 منهل الكراهة الصلوة في المكان الذي هي فيه لا ارتفاع العلة وهي اشتغال قلب المصل بالنظر اليها اقلت وما رجمه
 مرجوح في النصارى ولا سبب لعل اخرى منها امتناع الملائكة عن دخول محل هي به مطلقا لان النبي صلى الله عليه وسلم
 واذا التهاد قطع السر الذي هي فيه نعم الملهي الغير المحرم كالمراة والنقوش وغيرها كي تجرير وتغطيته كذلك
 يستطع غير تجرير النصارى فانه يكفيه ذلك خلا بالقاعدة المنصوصة ان الميسور لا يسقط بالمعسور ولا يكفل
 الله نفسا الا دسعا ومن دخل المسجد او كان فيه بعد الاذان لا يخرج حتى يصلي الا العذر اى حتى يصلي فيه ثلاث
 الصلوة لتعينه لها فان خرج لحاجة الصلوة فلا بأس ان يخرج تاركا للصلوة في ذلك فان كان لحاجة فلا بأس
 ايضا وان لم يكن لحاجة وقصد الرجوع اى لم يخف فوت الصلوة حين خيبته فالذى تراه انه لا يكره له
 الخروج في هذه الصورة ايضا والله اعلم ولنا فيما تقدم حديث عثمان بن طلحة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادرى
 الاذان وهو في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة فهو منافي رواه ابن سببر والزيدي اى في حكمه
 وابن سيد الناس في شرح الترمذى و اشار اليه الترمذى في جامعه كذا فى النيل وعن ابى هريرة قال قال امرنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنتم في المسجد فندى بالصلاة فلا يخرج احدكم حتى يصلي اياه احمد ومن ابى الشعثاء قال
 خرج رجل من المسجد معلما اذ فيه فقال بوهرية اما هذا بعد صلى ايا القاسم علم قال فى المشتى رواه الجماعة قال ابن
 عبد البر هو مسند عندنا لم يختلفون فيما رواه من رفع ونسب التيامن لداخله والتيا شرب الخرج فيه لمحدث اشرا به
 كان يقول من السنة اذا دخلت المسجد ان تبدأ برجله اليمنى واذا خرجت ان تبدأ برجله اليسرى اخرجها الحاكم
 وفى الصحيح كان ابن عمر يبدأ برجله اليمنى فاذا خرج بدأ برجله اليسرى اى اذا دخل المسجد وخرج منه فيه من
 عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب التيامن ما استطاع فى شأنه كله فى طهوره وتجرله وتعلبه وقد تقدم لنا كلامه
 فى ذلك وقوله اى شأنه اى ما فيه من يد كرامة وشرف فهو يباشر باليمين او يقدم باليمين لا تبدأ فيه اليسرى
 فاذا فعل ما فيه تكملة اى ما ليس بمذموم شرعا او ما ليس من سفاسف الامور عادة ففعله باليمين واذا مشى
 او تقدم الى ما هو كذلك التيامن ولا شرب التيامن كما تقدم ان للقدمين التيا سركا لا بأس ان يفعل
 فيما فعله مطلوب شرعا فى غير حين الصلوة كفسية مالى ففى او خراج او نحوه وحكم وقضاء واصلاح خصوصية

وكنت راب بلعب سلاح ونحوه وكذا أكل شرب دعوة اليهما من اج وتعليق قنوت ونحوه اما حين الصلوة فلا لا يؤدى
المصلين او يخلط عليهم صلواتهم واذا كانت الصلوة غير المكتوبة منها يعاقبون اقامة المكتوبة فما سوى الصلوة
من باب اولى وذلك معلوم من الدين بالضرورة وقد دل على الاول عند صلح المال الذي جئى به من البحرين في
المسجد وتسميته كما في الصحيح عن اسحق بن الحنبل بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
سواء في ذلك الواجبة او المتطوع بها وعلى الجواز حيث لم يمنع من الصلوة في المسجد والحق بذلك وضع ما يعي
نفعه او الحاجة اليه كما للماء للشرب الموصى ولا يجوز وضع ذلك للحنبل الا في بعض الاحوال الضرورية او ديار
الامام او الناظر او اهل الحرم العقد فتفكر اما التمدد في اللعب بالسلاح فقد دل على جوازه لعب الحبشة في مسجد
صلح كما في الصحيح وفيه ايضا ان ابا طلحة دعا النبي صلعم الى طعام وهو في المسجد فلجأ به مع من معه من اهل بيته
الزواج ففقه قوله صلعم لرجل هو في المسجد زوجته بما معها من القرآن وقيل تزويج فاطمة وقتت في المسجد
ولما أكل الشرب فقد تقدم ما يدل على جوازه فيه فلا تغفل ولا يجوز منع المسلمين من دخول المسجد والصلوة
فيها وان اختلفت من اهلهم اذا دخلوا للعبادة لقوله تعالى ومن اعظم من منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه
والى الله المشتكى من منيع اهل عمر ناحيت يمنعون من مخالفتهم في مسألة فرعية عن الدخول في الصلوة في مسجد
فالاحناف يمنعون اهل الحديث وبالعكس الشيعة تمنع اهل السنة والنواصب بالعكس كل هذا اجماع تعصب
وعصيان لله ولرسوله صلعم ومن فعل فيه املا لا يجوز واذا عوقب بما يراه الامام ساء للمفسدة فمن منع من
الاحناف احد من اهل الحديث او اهل البيت او اهل البيت احد من الاحناف عن الصلوة في المسجد او
اذا عوقب عن اشد من اشد يد اديب الاسد لى هذه المسألة من وجوه عديدة والمؤدى بفعله او قوله اولى
بالمنع من المتعاطى اراثة كراهية كالشوم ونحوه ومن الكبار اختصاص الطوائف من اهل المذهب بمساجد
لا يدخلها الا اهل ذلك المذهب كان الله تفرقا ذم الذين بنوا مسجد اضرار او تفرقا بين المؤمنين وهدنة
البلية قد عمت المسلمين في هذا الزمان هم لا يخافون عقاب الله حتى في الحرمين الشريفين يمنعون اهل الحديث
والشيعة وقد جعلوا اليهم اصبع مصليات في مسجد واحد نصلي فيه طوائف المقلدين للائمة الا ربعة واحد
بين واحد والذي يقلد الثوري او الاودس او اسحاق او ابن جبر ما له مصلى وكذلك من لا يقلد احد
منهم بل يتبع الكثرة اذ ذلك للشيعة والخوارج هل هذا الا تفرق بين المؤمنين وسعيهم الذين
اعظموا من قلب بنعلبون والله المستعان -

باب صلاة الوتر

الوتر بالكسر المفرد وكذلك هو بالغتم لغة أيضاً وشرع الوتر لأن الوتر عهد مبارك ولا يرسخ في الطباع معني التوحيد
لأن كل ما عرفه الناس في جميع أحوالهم لا محالة يرسخ استشهاده تكون عظمتهم من المسلمات العامة ولذلك
كان لا يتأثر في كثير من العبادات والناس يميلون اليه في كثير من عاداتهم والله اعلم سنة مؤكدة وفقاً للجمهور وقال
ابو حنيفة وجب في رواية أنه فرضه وقاله صاحبها واستدل ليقول عليه السلام أن الله زادكم صلاة ألا وهي الوتر
صلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر قالوا ألا لكم الوجوب قلنا نعم إن الأمر في الوجوب أظهر من في الندب لكن هذه
ظاهرة لا تتم إلا عند هدم المعارض ليس مانع من صدده من ذلك الموجود المعارضات الكثيرة الدالة على ندب
الوتر وعدم وجوبه قوله إذا لم ليس فيه دالة على الوجوب لأنه لا يلزم أن يكون المنزاع من جنس المنزاع ولا يلزمهم
القول بوجوب ركعتي الفجر بقوله صلعم إن الله زادكم صلاة إلى صلواتكم هي خير من حمى النعماء ألا وهي الركعتان قبل الفجر
وهم لم يقولوا بهذا الحديث رواه أبو نصر المزني وأخرجه البيهقي ونقل عن ابن خزيمة أنه قال لو أمكنني لرحلت
في هذا الحديث أمكلا يشاء الوتر واجب على كل مسلم فهو ضعيف وقد استدل لهم بقوله صلعم من لم يوتر فليس منادوا له
وابن أبي شيبة عن أبي هريرة في أسانيد الخليل بن مرة قال نينا أبو زمرة شتم صلعم وضعفه أبو حاتم البخاري عن رواية
عند أبي داود بلفظ الوتر فمن لم يوتر فليس منكم من تدين رواه الحاكم في المستدرج ومجيبه لم يكبره لكن يرد عليه
أن من أو ترفى عسره ولو مرة واحدة هل يعد خل في قوله صلعم من لم يوتر فليس منكم
أمعن النظر بالانصاف يرى أن هذا الحديث لا يدل على أن من ذكرناه يدخل في هذا الترتيب الشديد وعليه فيلزم
أن إلغاء بصلاة الوتر مرة في العمر فالحديث لا يدل على أنه منجى على أكثر من ذلك والموجبون لا يقولون بذلك بل
يحملون الحديث على أنهما يدل عليه فهو ليس بحجة لهم وإن كان قد يدل على خلاف ما ذهبنا إليه من الاستحباب
مطلقاً ونحن نعلم ذلك على المستخف وأولى من أنكر سنة الوتر جمعاً بين الأحاديث الباب حذر من أن تقع فيما وقع فيه
الموجبون مطلقاً من ألفه الأحاديث المصححة بعدم الوجوب ليس الأخذ ببعضها أولى من الأخذ ببعض الآخر
فإذا أمكن الجمع العمل بكلاهما وجب تعين المصداق الذي قد استدل لهم بقوله في هذا الحديث الوتر حق وجوابه أنا
نقول هذا لا تعين به الدلالة على الوجوب لصحة قولنا كل العبادات حق لأن الحق من حق الحق إذا ثبت وقد ورد
مثلاً لك في غسل الجمعة وهم لم يقولوا بوجوبه نعم قد نزل رواية أبي داود عن أبي أيوب بلفظ الوتر حق على كل مسلم لكن قال
في النيل نقل عن أبي حاتم والذهبي الدارقطني في العلل البيهقي وغير واحد دفعه والموقوف ليس بحجة والسيد

في شرح بلوغ المرام قال وذكر الحجة بن تيمية عن ابن المنذر رحمه الله عن أبي أيوب بلفظ التورخ وليس بواجب انتهى
 قالوا لا يتعين مضطر بيقول أنه يخرج في رواية الشيخين غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحق الله على كل مسلم أن يفتسل
 في كل سبعة أيام يوماً وهم لم يقولوا الوجوب بثم الموجوبون لا يمكنهم الاستدلال بسخافة مذهبه ولا خبره فان وافقونا
 على كونه موقفاً فقد بطل الاستدلال به والا كان الاستدلال بتركهم ما علموا صحيحاً مع ما عارضه ثم في حديث أبي أيوب
 ما يدل على عدم الوجوب حيث قال فيه من أحب يوترخنجس فليوترخ من أحب أن يوترخ ثلث فليفعله من أحب أن
 يوترخ واحدة فليوترخ فان هذا الترخير لا يلزم الوجوب ثم عجزوا الكثر من الثلاث ولا أقل منه في التورخ فقد تركوا هذا المحدث
 ثم يستدلون به علينا وهذا من العجب العجائب وإذا عرفت ضعف استدلال الموجبين قلنا قوله يصلح أفضل الصلوة
 بعد الفريضة صلوة الليل رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه والفرقة عندنا على المعقل عند المخالف هي الخمس أي
 وصلوة التورخ من صلوة الليل وصلوة الليل ليس هي بواجبة يرضى الله على ما ذكرنا من استحباب التورخ
 عدم وجوبه انما يتفق منا ومن المخالف ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يترك صلوة الليل فاذا تتبعنا ما ورح في كيفية
 صلواته الليلية وجدنا انه كثيراً ما كان يصلي صلوة الليل واحدة بجمعة واحدة تسع ركعات لا يجلس
 فيها الا في الثامنة فيذكر الله وحده ويحده ثم يقوم فيصلي التاسعة ثم يقعد فيذكر الله وحده ويحده ثم
 يسلم تسليماً الحديث رواه احمد ومسلم ابوداود والنسائي حاشية وفيه انه صلى الله عليه وسلم لما اسن واخذته الحكة وترسبع أي يتجرع وسلام
 واحد وفي روايات ما يقارب ذلك ومنها عند النسائي قالت فلما اسن واخذته الحكة صلى سبع ركعات لا يقعد الا في
 آخرهن أي صلى السبع يتجرع وسلام واحد ففي صلوة واحدة وهي صلوة الليل لم يصل غيرها في تلك الحالات المذكورة
 وصلوة التورخ ومنها أيضاً فلم يتركها ان صلوة الليل قد تتم صلوة التورخ وان يكون جزءا منها في بعض الاحيان
 والحالات والصلوة الواحدة بجمعة وسلام واحد لا يجوز ان يكون بعض ركعاتها واجبا والبعض الآخر مستحباً ومندوباً
 بل لا بد اما ان تكون كلها واجبة فيلزم القول بوجوب صلوة الليل من يوجب صلوة التورخ بكيفية مخصوصة ويقول
 انها ثلاث ركعات فقط لا يمكنه ان يقول بذلك ولا يمكنه ان يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالتورخ ولا يصلي
 صلوة الليل التي هي افضل الصلوة بعد الفريضة وهذا ان قال باحد فنحن لا نجس ان نقول بجمع اجماع العلماء
 على ان صلوة الليل كانت فريضة عليه صلى الله عليه وسلم فتعين ان تكون صلوة التورخ سنة مؤكدة مستحبة ولا واجبة ولا حجة
 على الامة بكيفية صلوة الليل لا يفاجز من مندوب مستحب لا يقال ان صلوة الليل كانت فريضة على النبي صلى الله عليه وسلم
 فكان التورخ جزءا من الفريضة كما من المندوب والمستحب كما نقول لا ننحيز من حضائهم النبي صلى الله عليه وسلم فصولاً لليل مندوب

الامة باقتناؤا وتفاقمه وقد جعل النبي علم الوتر جزءا منها مع علمه صلعم بنديها للامة والله سبحانه ان يفعلوا مثل
 ما فعل بل قد قال صلوا كما رايتوني اصلي فهذا الحسن ما يستنبط في الاستكلال على عدم وجوب الوتر قد
 فتح الله بعلينا حين الكلام في هذه المسألة ولم نؤمن سيقنا اليه ولا من حام حوله فتأمل في ذلك فان به فصل
 النزاع في هذه المسألة التي طال ما حيرت فيها الافهام المحمدية في البدو والختام من الادلة على عدم الوجوب
 حديث جابر بن رسول الله صلعم قام شهر رمضان ثم انتظروا من الليلة القابلة فلم يخرج وقال ان خشيت ان يكتب
 عليكم الوتر رواه ابن حبان وهو نفي في عدم الوجوب رواه البخاري ايضا الا انه بلغنا ان نفي عن عليكم صلوة الليل هو
 ايضا نفي في ان صلوة الليل ليست بواجبة عليه فلا استكلال به على عدم وجوب الوتر موجه ظاهر على القاعدة
 التي استنبطناها فتدكر واخرجه اودا ومع اختلاف في اللفظ بما يقارب ما في الصحيح والمعنى واحد قال السيد
 في شرح بلوغ المرام واعلم انه قد استشكل هذا التعليل لعدم الخرج بمجتمعة الفرضية عليهم مع ثبوت
 حديث من خمس من خمسون لا يبدل القول الذي فاذا من التبدل كيف يقع الخوف من الزيادة وقد نقل المصنف
 يعني الحافظ صاحب الفتح عنه اجوبة كثيرة ومنها جواب بثلاثة اجوبة قال انه فتح الباب عليه بها وذكر
 واستجود منها ان خوفه صلعم كان من انقراض الجماعة في قيام الليل يعني جعل التقيد في السجود جماعة شرطا في صحة
 التعليل لا الليل انما استدلل عليه بما روي السيد بقوله قلت لا يخفى انه لا يطابق قوله ان يفرض عليكم صلوة الليل كما
 في الجواب، فانه ظاهر ان خشية قرصها مطلقا في والسرور لم يجب عن ذلك الاشكال قلت وما فتح بعلي ههنا في الجواب
 عن الاشكال القديم ان تعليل صلعم عدم مرجعه بمجتمعة الفرضية افا هي خشية ان يفرض عليهم قيام رمضان ذلك
 اذ اوقع اياك من العبادات المفروضة في انما مرة في شهر رمضان هل هو ان لا يتضمنه ولا يدل عليه قوله
 في الحديث الثابت من خمس من خمسون لا يبدل القول الذي الحديث لان هذا الاخير اما هو في اقراء من صلوة اليوم واللييلة
 وعدم التبدل بالزيادة والتقصان في الصلوة المفروضة في اليوم واللييلة لا ينافي ان يفرض اويجب صلوة في السنة
 ونحوها خشية الاقراء من هذه الحالة باقية فانه الاشكال بما ذكرناه ظاهر لا عيبا عليه قلت ثم اني بعد ذلك جئت
 الى الفتحة الحافظة فرايته قد سبقني الى ما ذكرت رحمه الله الا انه لم يعتمد ذلك من تطاير الخواطر الواهية
 وعليه فحق لم يمتز في هذا الجواب الا بترجيحه والله اعلم ولا تعود الى ما كنا نصدده في ان قوله من الادلة على عدم
 وجوب الوتر ما روي من طريقه ان ليس الوتر بمحتمل ولكن سنة سنينا رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه الشافعي
 والترمذي وحسنه والحاكم وصححه وسماه امانا في التمهيد من حديث الحجة بن عبيد الله قال جاء رجل الى رسول الله

صلعم من اهل نجد الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة قال هل
 على غيرها قال لا الا ان تطوع وروى الشيخان ايضا عن عدي بن عباس ان النبي صلعم بعث معاذ الى اليمن الحديث
 وفيه فاعلم ان الله اذن من عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة وهذا من احسن ما يستدل به لان بعث معاذ
 كان قبل وفاة صلعم بليسير كان في النيل فصلة الليل مع ايتارها بركة قد صحت باوجه متعدد ذكرها كما في
 هجرية والا حسن المنبع السنة ان ياتي بوجه مرة ثم بالوجه الآخر هكذا قال شيخنا امام اهل الحديث ابن حزم
 في المحلى ان الوتر وقيل الليل ينقسم الى ثلاث عشرة حجة ايها فعل اجزاء ثم ذكرها واستدل على كل واحد منها
 قال فيها الدينان يصلي ثنتي عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ثم يصلي ركعة واحدة ويسلم ذكره في النيل
 وذكر من ذلك شيخنا ابن القيم ثمانية اذاع ولم يختر شيئا من ذلك على ما سواه قلت احبها الى
 عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة ثم اذا ثبني الفجر يصلي ركعتين خفيفتين اي ستة الفجر
 لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلعم يصلي ما بين ان يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر احدى عشرة
 ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة فاذا اسكنت المؤذن من صلاة الفجر ثبني له الفجر جاء المؤذن قام فركع
 ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى ياتيها المؤذن للاقامة قال في المنتقى رواه الجماعة الا الترمذي
 وقال الا حذاف لا يخرج عن الوتر الا ثلاث ركعات لا يفصل بينهما بسلام مع انه لم يصح فيه حديث ذكره
 الترمذي وقال ان بضاعة ابي حنيفة وكانت من حاجة في الحديث والا فضل عندهم بشهادة من ولو اكتفى بالشهادة
 الاخير جاز اذا ايتار بركعة من الستين المشهورة وجاز ان يصلي ثلاث ركعات ولكن بشهادة واحد او بتسليمتين
 اولى وهذا ذهب الجاهل وعلمه على الخلفاء الاربعة وسعد بن ابى وقاص معاذ بن جبل ابى بن كعب ابى موسى الاشعري
 وابى الدرداء وابى هريرة وحذيفة وابن مسعود وابن عمر ابن عباس معاوية وميمون ابى ايوب الانصاري و
 فضالة بن عبيد وعبد الله بن الزبير ومعاذ بن الحارث وعن التابعين ومن بعدهم من لا يحصى فما ذهب اليه
 الاختلاف من عدم جواز ايتار بركعة مرة ودرجاءت والفرق بين البتراء اذا قرئ في الثلاث الركعات كما سياتي
 ذلك وما ذكرنا من ان الركعة لا تكون صلوة دعوى بلاد ايلع استدلالا بما روت عائشة انه لم كان يوتر بثلاث رواه
 احمد والبيهقي والحكم والنسائي ونقطة كان لا يسلم في ركعتي الوتر وكذا خرج البيهقي الحاكم وقال صحيح على
 شرط الشيخين في بلاد الرافض المصل عند الترمذي والحاكم ايضا والشيخين وما ذكره لا يعتد بهم ادهم
 بل لا يدل عليه بل هو الاحتكاك فله صلعم مع اختلاف الرواية فيه وهو اذا رجع معارض غايته بل

على الذنب الجواز والتاسي به صلعم وان كان من اعظم القربات الا انه اذا وجد عنه صلعم امر قولي يختص بالامة
فلا شك ان الواجب المتعين هو امتثال امره واطاعتكم لا يترك قوله لفعل في الا للزمت شاعات ومقاسد و
دونك امره صلعم لامة بان لا يوتروا بثلاث ركعات متصلة وبتشهد بن فقول روى ابو هريرة عن النبي صلعم
قال لا توتروا بثلاث اوتروا بمجلس وسبع ولا تشبهوا بصلوة المغرب رواه البيهقي قال رواه كلهم ثقات وابن
حبان في صحيحه والحاكم وصححه قال الحافظ رحمه الله كلهم ثقات ورواه محمد بن نصر المروزي عن ابي هريرة ايضا قال قال
رسول الله صلعم لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمغرب ولكن اوتروا بمجلس او سبع او تسع او باحدى عشرة او اكثر من
ذلك قال العراقي اسناد صحيح واخرجه من رواية عبد الله بن الفضل عن ابي سلمة وعبد الرحمن الاعرج عن
ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا توتروا بثلاث اوتروا بمجلس او سبع ولا تشبهوا بصلوة المغرب
قال العراقي ايضا واسناده صحيح وروى محمد بن نصر في قسم ان الوتر لا يصلح الا بمجلس او سبع وان الحكم
بن عتيبة سأل عن فقال عن الثقة عن الثقة عن عايشة وميمونة وقد روى نحوه النسائي عن ميمونة ثم رواه
وروى محمد بن نصر ايضا باسناد صحيح عن ابن عباس قال الوتر سبع او خمس ولا تجزئ ثلاث بترا وروى
ايضا عن عايشة باسناد صحيح انها قالت الوتر سبع او خمس اني لا اكره ان يكون ثلثا بترا وروى ايضا باسناد
وصححه العراقي ايضا عن سليمان بن يسار انه سئل عن الوتر بثلاث فذكره الثلث وقال لا تشبه التطوع بالفريضة
او تر بركعة او بمجلس او سبع كذا في النيل تبين وذكر ان الحافظ جمع بين الاحاديث فجعل احاديث النفي على الا يتار
ثلث بتشهد بن وسلام واحد لمشابهة ذلك بصلوة المغرب احاديث الا يتار ثلث على انها متصلة بتشهد بن
اخرها قلت واستحباب الاختاف للتشهد بن فيها مخالف احاديث النفي مخالفة لا تقتضي التأويل مع احاديث
ايتار صلعم بثلاث لم يذكر فيها انه صلعم صلاها بتشهد بن والله المستعان والذي نختاره انكم معاوضة بين
الاحاديث بل ذلك فعل صلعم وهذا امره لنا بقوله واللازم علينا امتثال الامر فيلزم ان لا توتر بثلاث متصلة
وسواء في ذلك التشهد والتشهد ان غير ان ادنى الفعل الجواز فلو حلت احاديث النفي على التشهد بن اعطى
تسليم واحد يتقوا بالثلاث بتشهد واحد او بتسليمتين ام لم يحدث ابي الوب عند ابي داود والنسائي و
ابن سلبية بلفظ من احب ان يوتر بثلاث فليفعل فهو على ما فيه ليس فيه صراحة بان يصلي بالتشهد بن
والتسليم الواحد ورواه خراط القناد واذن ذلك الحديث الاخر لا يعلم الا في اخره لا يدل على كونه بالتشهد
بالجملة ما الرمة الاختاف ليس بلانهم لم يكرهوه ونفي عنه وعلى بعض المساق ليس بحجة لجواز عدم البلوغ وترا

الاختلاف وكل من الحسن البصري اجماع المسلمين على الثلاث لا يصح نقله عن الحسن على ان الواقع خلافه وكراهة عائشة
 للوتر بثلاث دليل واضح على انها قد فهمت اختصاص صلعم بماروت من فعله اعني ايتا صلعم بالثلاث
 الركعات فما استدوا به مع ما عرفت مما يارضه من عدم اتمام الاستدلال هو ما خالفه ردي في جواز الاستدلال
 بذلك خلاف معرفته فلا تغفل فظهر به فساد قول الاختلاف باستحباب الوتر بثلاث ركعات والقول بجوبه
 او بتعيينه لا سواء افسد من كل فاسد وقالت الشافعية ان اكثره احدى عشرة ركعة قالوا فلوز اد على
 الاحدى عشرة بنية الوتر لم يصح الكل في الوصل ولا الاحرام بالاخير في الفصل ان علم وتعين ولا صححت
 نقلا مطلقا واستدل بعضهم على ذلك فقال للخير المتفق علي عن عائشة وهي اعلم الناس بحاله من غيرهم
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة قلت وما ذكره
 لا يدل على عدم جواز صلوة من زاد على ذلك كما انه لا يدل على عدمه فيما نقص غايته ان يكون فضل ذلك
 افضل من هذا غاية ما يدل عليه مجرد الفعل وهو ان كان قد يدل على تعيين المفعول فما ذلك الا القرينة
 خارجة عن الفعل اذا عرفت ذلك فالحق انه لا حد لا اكثره والزيادة على الاحدى عشرة جائزة بالحد لا عيب فيها و
 قد دل على ذلك حديث ابن عمر قال قام رجل فقال يا رسول الله كيف صلوة الليل فقال رسول الله صلعم
 صلوة الليل مثنى مثنى فاذا خفت الصبح فاوتر بواحدة قال في المتن في رواه الجماعة وصرح منه ما قد مرنا عن ابى
 هريرة عند محمد بن نصر بحيث قال فيه او باحدى عشرة او اكثر من ذلك الحديث ومن ههنا يبطل ما زعم بعض اصحابنا
 من المشددين فقال ان ما يحكي عن بعض الاولياء انهم كانوا يصلون في الليل مائة ركعة او اربع مائة ولا يجوز للرجل
 ان يصلي النوافل زائدا عما روى عن النبي صلعم فان الكثير النوافل مجاز بالاحاديث الكثيرة منها لحديث الان تطوع
 وليس له احد معين من الشارع حتى لا يجوز الاعتد او قوله صلعم صلوة الليل مثنى مثنى قد اخذ بظاهر الاحكام
 مالا يروى فقال لا يجوز الزيادة على ركعتين ركعتين والاحاديث الصحيحة الكثيرة تردد ذلك فلا دلي على ذلك
 على الا فضل من الحرم بشفع فحشى طلع الفجر وفوت الوتر قبلها وتراد لا يضر عدم النية عند التحريم دل على جواز ذلك
 حديث ابن عمر لما رافا لقوله فيه فاذا خفت الصبح فاوتر بواحدة وفي الصحيح فاذا خشي احدكم الصبح صلى ركعة واحدة وترها ما
 قد صلى فانه قد اسند الى الركعة الواحدة تصدير ما قبلها وتراد ذلك ظاهر للمتصدين فتأمل وقته ما بين صلوة العشاء
 الى طلوع الفجر الحديث اربعة بن حذافة قال خرج علينا رسول الله صلعم ذات غداة فقال لقد املككم الله بصلوة نبي
 خير لكم من جمر انعم قلنا وما هي يا رسول الله قال الوتر فيما بين صلوة العشاء الى طلوع الفجر قال في المتن في رواه الجماعة

إلا النسائي وأخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم وصححه وضعفه البخاري وقال ابن حبان إسناده منقطع ومثله باطل قيل
 فيه غير ذلك وعن عائشة روت عن كل الليل أو تر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أول الليل أو سطره وأخره فأنشئ وتره
 إلى السجدة قال في المتن روى الجماعة إلا البخاري وأبو داود وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليكم خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر
 ثم يرقد ومن ثقل بقيام من آخر الليل فليوتر من آخره فان قرأ آخر الليل محضورة وذلك أفضل رواه أحمد ومسلم والترمذي
 وابن ماجه والحادديث في الباب كثيرة صحيحة في أن وقت صلاة الترميزين الفراغ من صلاة العشاء إلى طلع الفجر وهي
 تدل على أن الأتيان بها إذا وقع في غير هذه المدة المضروبة المعلومه لا يعتد به أي لا تسمى وترًا وأما انعقادها
 فظاهر مطلقا فيه خلاف ومن خالف ما ذكرناه فقله فاسد لمخالفته للحديث الكثيرة ثم إن فاته الترتي وقته
 للمضروب فهل يصليها أو ما إذا ذكره قال الكشاف يلزم لا يفهم قالوا بوجوبه وعند الجمهور لا لكونه قطعًا فان صلاها
 فلا بأس به كما أن النبي صلى الله عليه وسلم رآه النبي الطاهر بعد العصر فوجب القراءة في صلاة الليل أو التركا يجب في غيرها من سائر الصلوات
 من النوافل فيجب قراءة الفاتحة في كل ركعة منها أما قراءة ما زاد على الفاتحة فمندوب كما مر قد تقدم الاستدلال
 على ذلك ومن وصل الوتر خمسا أو سبعا أو تسعا أو إحدى عشرة أو زيادة عليها فلا فضل إن يقرأ في أولي الثلاث
 الأخيرة منه سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بعد ها قل يا أيها الكافرون وفي الأخيرة موصولة أو مفصولة قل هو
 الله أحد والمعوذتين أما قلنا ومن وصل الوتر إلى آخره احتراز عن الاختصاص في صلاة الوتر على ثلاث ركعات لما قد
 من نفيه صلى الله عليه وسلم ذلك في حق الأئمة ولما فعله ذلك صلى الله عليه وسلم فيلزم أن يحمل على الاختصاص به صلى الله عليه وسلم كما أنه صلى الله عليه وسلم قد خفف
 مجوز الوصل في الصوم دون الأئمة وبوجوب الوتر نفسه كما احتساره جمع والدليل على اختيار قراءة ما ذكرناه حديث أبي
 بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الوتر بسبح اسم ربك الأعلى وفي الركعة الثانية بقل يا أيها الكافرون في الثالثة
 بقل هو الله أحد ولا يسلم إلا في آخره من رواه النسائي ورجالهم ثقات إلا عبد العزيز بن خالد وهو مقبول قد أخرجه
 أحمد وأبو داود وابن ماجه عنه بدون قوله ولا يسلم إلا في آخره من ابن عباس عن عبد الترمذي النسائي وابن ماجه
 وابن أبي شيبه بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله
 أحد في ركعة ركعة تقي أي ولم يذكر فيه لفظ الثانية والثالثة ولا قوله لا يسلم إلا في آخره وفي الباب عن غيره من
 ذكرنا وهي وإن كان فيها مقال إلا أنها الصم أن تكون شواهد لما تقدم ذكره وعن أبي هريرة عن عبد الطبراني في الأوسط
 بزيادة المعوذتين في الثالثة وفي إسناده ضعف وعن عايشة عن أبي داود والترمذي بزيادة كل سورة في كل ركعة
 وفي الأخيرة قل هو الله أحد والمعوذتين وفي إسناده خفيف الجزري وفيه لين ورواه الدارقطني وابن حبان والحاكم

قال القليل اساده صالح وحديث زيادة المعوذتين له شواهد تقويه وان انكرها الامام احمد ينجي كذا في النيل بزيادة و
نقص واحد وبالباق ان كان بعضها ظاهرا في ايتاره صلعم بثلاث ركعات الا انها حكمية فكل فلا تدل على مشروعية
الايتار بثلاث ركعات للامة ولو كان مشروعا لكون مشروعا بتشهد واحد وقد منا الكلام على ذلك ولما كان اختيار
القرآن بالسور المذكورة غير معارض بما يدل على الخصوصية استعيناها في صلوة وترنا والام على مذهب الاختلاف ظاهر
ولو صحت مشي واخر الوتر ركعة فالذي نختار ان يقرأها في الشفع الاخير الركعة الاخيرة مفتيا بالاتباع مهما امكن
على ان بعض الروايات تدل على ذلك فقامل القنوت فيه وفي المكتوبات مشروعة في الجملة النوازل نحوها وفيها سوى
ذلك فمن شاء قننت ومن شاء تركها وليس بسنة مستمرة دائما ولذا لك اقتيت شافعياسا الى اني اقتدى بمنجني و
هو يقننت قبل الركوع فاذا قام من الركوع يعوي ساجدا اتبعه ام اقتنت بعد الركوع ولا ابالي بالمناجاة فقلت له يا فلان
اتبع امامك واترك القنوت فان القنوت ليس بواجب متابعة الامام واجبة بنص الحديث وقالت الاختلاف يقننت
في ثالثة الوتر دائما جميع السنة قبل الركوع وقالت الشافعية وبعض اصحابنا اختاروا انه يقننت في النصف الاخير من رمضان
استعينا الشافعية في اخر ركعة من صلوة الفجر بعد الركوع دائما قالوا ومن سهاه او بعضه او الصلوة على النبي صلعم به سجد
للسيف وقت الكلام ههنا قد اشتغل على مسائل قبله ينبغي للواقع ان يعرف معنى القنوت لغة وشرها قال في العاموس القنوت
بالضم الطاعة والسكوت والدعاء والقيام في الصلوة والاصاك عن الكلام انتهى اما شرعا فاكثروا اجابوا في المنع في العبادات
نعية وقولية دعائية وغير دعائية وفي اصطلاح بعض الفقهاء هو دعاء مخصوص في مقام من الصلوة مخصوص بدعوة
المصل فان كان خلفه من يقدرى به امن لدعاء امامه وسأى القول فيه انه لم يستند هذا الاصطلاح الى دليل صحيح
عن رسول الله صلعم قال الحافظ في الفتح ذكر ابن العربي ان القنوت ربح لعشر آسمان فنظمها شيخنا الحافظ زين
الدين العراقي فيما انشدنا لنفسه لجماعة فلفظ القنوت اعداد معانيه تعبد من يد على عشر معاني مرصية + دعاء
مشروع والعبادة طاعة + اقامتها قراءة بالعبودية + سكوت صلوة والقيام وطول + كذا في دوام الطاعة الواجب القنية
اذ عرف ذلك بما الى التفسير فالواجب عليك ان لا تضارب بين الادلة الشرعية بل لا لزوم عليك التوفيق بينها
والجميع وذلك بان يخل كل شيء على سادس عليه حيث تعينت كذا لانه ولا تعارض الخاص بالعام او يخل ما يليق ببعض
على غير ذلك فتلقت الى مخرج اصطلاحات المصطلحين في كيفية تصويل المسائل الحاق بعضها بغير نظيره و
منيله فانتهى ثم نقول -

المسئلة الاولى لم يثبت كما قال الكثر انما الحديث عن رسول الله صلعم حديث ناص على ان القنوت

المصطفى عليه عند الفقهاء سنة في محل مخصوص من اى صلوة دائما استمراره بل قد صححت الاحاديث وصحت بعد ذلك
استقبال ذلك كما قال ابو مالك الاشجعي قال قلت لابي ابيات انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله في بركو
عمره فثمان وعلى ههنا بالكوفة قريبا من خمس سنين اكانوا يفتنون قال اى بنى محدث رواه احمد الترمذى و
صححه وابن ماجه والنسائى ولفظه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله فلم يفتت وصليت خلفه الى بكره فلم يفتت و
صليت خلفه فلم يفتت وصليت خلفه فثمان فلم يفتت وصليت خلفه فلم يفتت ثم قال يا بنى بدعة قلت و
ما قدمناه دل ولا تصرح على عدم مشروعية الفتوى في المكتوبات قال في النيل قد ذهب الى ذلك اكثر اهل
العلم ثم اختلفت النافون لمشرعيه هل يشرع عند النوازل امر ولا الحق الاول كما ستره والا حاديث في مسئلة الفتوى
على ثلاث حالات فاولى منها ما قد عرفت ومثلا لا تفعلها على النفي مطلقا كما اننا نعمل احاديث الا ثبات على الدوام
ولا استمرار والتشريع العام.

المسئلة الثانية ثبوت مشروعية الفتوى في المجلة اى في النوازل ونحوها كاللدعاء لعساكر المسلمين
حين الجهاد واللدعاء بالفرج مما دها المسلمين من ضغط الكفار واللدعاء على الكفار وكان شيخنا عبد العزيز الكلبى
يقرب الفتوى في كل صلوة حين ظهرت طائفة الناجية في الهند وشهدت في تضليل المسلمين وامداد عقائدهم وقد
حدث على ثبوته السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله قال يا ابي
لفظت شبرا ايدى على الحياء من اهل العرب ثم تركه رواه احمد ومسلم والنسائى وابن ماجه وفي لفظت شبرا حين
قتل القراء فمرايته حزنت حتى ناطق اسد منه رواه البخارى وعنه كان الفتوى في المغرب والمغرب والنجار و
البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وآله كان يفتى في صلوة المغرب الفجر اى احمد ومسلم والترمذى وصححه وعن ابن عمر انه
سمع رسول الله صلى الله عليه وآله اذا رفع راسه من الركوع في الركعة الاخيرة من الفجر يقول اللهم العن فلانا وفلانا وفلانا بعد ما يقول
سمع الله لمن حمده ربنا وارك الحى فانزل الله تعالى ليس لك من الامر شئ الى قوله فانهم ظالمون رواه احمد والبخارى عن
ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله كان اذا اراد ان يدعو على احد اذيل فلو كان قد فتى بركه في الركوع فربما قال اذا قال سمع الله لمن حمده
ربنا وارك الحمد اللهم انج الوليد بن الوليد رسالة بربنا وادعيا س بن ابي ربيعة والمد متضعفين من المؤمنين اللهم اشدد
خطايتهم على صراطك اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف قال محمد بن ابي ونقول في بعض صلواته في صلوة الفجر اللهم العن فلانا وفلانا
حين من اهلنا المرحوم حتى انزل الله تعالى ليس لك من الامر شئ الاية رواه احمد والبخارى وعنه قال سمع النبي صلى الله عليه وآله العشاء اذا
قال سمع الله لمن حمده ثم قال قبل ان يسجد اللهم انج الوليد بن الوليد اللهم انج المستضعفين من المؤمنين اللهم

اشدد وطأ على مفرق الهم اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف رواه البخارى ايضا وفي رواية كان ابوهريرة يقيت في الركعة الاخرى من صلوة الظهر والعشاء الاخرى وصلوة الصبح بعد ما يقول سمع الله من حمدة فيدعو للمؤمنين وبلغن المقار متفق عليه وفيه قال لا قربن بكم صلوة رسول الله صلعم وفي رواية لاحد وصلوة العصر مكان صلوة العشاء الاخرى وعن ابن عباس قال قنت رسول الله صلعم شهرا امتتا بعاني الظهر والعصر المغرب والعشاء والصبح في دبر كل صلوة اذا قال سمع الله من حمدة من الركعة الاخرى يدعوا عليهم على حتى من بنى سليم على رعل وذكون وعصيدة يؤمن من خلفه رواه ابو داود واحمد وزاد ارسلى لهم يدعواهم الى الاسلام فقتلهم قال حكومة كان هذا مفتاح الفتنة قلت وكان شيخنا عبد العزيز يقول في القنوت اللهم اشدد وطأك على من كفرنا ما ذكرناه من الاحاديث الصحيح ان القنوت عند نزول الحوادث الهى كافات عامة طارئة على جماعة المسلمين ادعى عامتهم مشروعا مطلوب وانتهى بيبذب يستحب في كل الصلوات جهر اليؤمن المؤمنين فيشتروكو في الدعاء وظاهر الاحاديث انه جهر به في الصلوة السرية به نقول لو خالف فيه مخالف فلا نغبا بخلافه والعجب ان اهل عصرنا يبلغ جهلهم الى حد انه لو قنت احد جهر في الصلوة السرية بعد الركوع او اذ يدعو اخر من حوائج الدنيا والاخرى فيقطعون عليه مع كونه سنة ما ثمة عن النبي صلعم ويلتزمون سائبت تركها بالباعدة صلعم من الدعاء يرفع الايدي بعد التسليم ويعيرون من تركه ثم الاول ان يرفع يديه اذا قنت او دعا في الصلوة وهو المأثور من مشايخنا واجام في حديث المطلب يقتنع يدنا وتقول اللهم وسائى مفصلا وقد دعا ابو بكر في الصلوة ورفع يديه حين اشار اليه النبي صلعم مكانك والذي اختاره ان هذه الاحاديث مقيدة لا تطلق لاحاديث النفي المتقدم ذكرها في المسئلة الاولى والاحاديث التي ربما ادهت مشروعة انما استمر في بعض الصلوات وسائى لنا كلام على القسم الاخير وهذه الامور المتعين في الجمع بين السنين لنعمل بكليها ولا نكون ممن يصر ببعضها وكيف بعض ولكن يفرق بين السنين فيقول هذا لنا وهذا المختص فانس خيرة من روى عنه نفي القنوت مطلقا انما اراد نفي كونه سنة ثابتة مستمرة من كل الصلوات وبعضها قناتل.

المسئلة الثالثة القنوت بمعنى طول القيام مع الخشوع وان يدعوا الشخص لخويزة نفسه بان يفرح على باب فضل مولاة في صلوة هذا هو القنوت الذي ليس به. كلا ومن عليه المقندون وانما يعرف بطول القيام هو كون قبل الركوع وبعدة وما قد صانه على جهر به للنوازل ونحوها فالسنة فيه ان يكون بعد الركوع كما مضت بذلك الاحاديث التي ذكرناها في المسئلة الثانية ولم يصح حتى حديث واحد عنه صلعم يعارضها معارضة قطعية قناتل على ما لا نرى في الجهر بعد عام القنوت للنوازل ونحوها قبل الركوع باسا لوقوع ذلك عن بعض السلف وعلمهم الا اننا نكره ان نطلق عليها انه

سنة رسول الله صلعم لما عرفت مما قدمناه ولا نفاضل المنص بالمشايخ بنا على ما قدمناه فلا معارضة بينهما وبين حديث
عاصم الأحول عن انس بن مالك قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انك قلت كنت
بعدك قال كذب اما قلت كنت رسول الله صلعم بعد الركوع شهر الحد يث اخبرني الشيخان قد رايت شيخنا ابن القيم قد سبقنا
الى ما اعتزناه قال في الزاد نقول وبالله التوفيق لم احدث انس كل ما صحاح يصدر عن بعضها بعضا فلا يتناقض القنوت
الذي ذكره قبل الركوع غير الذي ذكره بعده والذي وقته غير الذي اطاعه والذي ذكر قبل الركوع هو اطالة القيام القنوت الذي
قال فيه النبي صلعم فضل الصلوة طول القنوت الذي ذكره بعده هو اطالة القيام للدعاء ففعله شهر ايدى على قوم ويدعو
لقوم ثم استمر يطيل هذا الركبن للدعاء والثناء الى ابن فارق الدنيا كما في الصحيحين عن ثابت عن انس قال في كالأول اصلي
لكم وكان رسول الله صلعم يصلي بنا فكان انس يصنع شيئا كما ذكرتم تصنعونه كان اذا رفع راسه من الركوع انتصب
فأتم الحقي يقول القائل قد انسى واذا رفع راسه من السجدة هككت حتى يقول القائل قد انسى فهذا هو القنوت الذي ما
زال عليه حتى فارق الدنيا ومعلوم انه لم يكن ليسكت في مثل هذا الوقت الطويل بل يثنى على ربه ويحمد ويدهو انهي قلت
وهي ذاك عمل حديث الجعفر الرازي عن الربيع عن انس ان النبي صلعم كنت شهر ايدى على قائل اصحابه ببديعونه ثم
ترك فلما الصبح فلم يزل يقول حتى فارق الدنيا فخرجه الدارقطني وعبد الرزاق والبيهقي والحاكم و
صحيحة على انه لا يفتخر بتحييم الحاكم كما قد انتقد عليه في تحييمه كالحديث كثره كان اباجعفر هذا قد خفف احد وغيره قال
ابن المديني كان يخطو قال بوزهره كان يوم كثره وقال ابن حبان كان يفتخر بالمشايخ وقال حماد بن عمار بن عمار
صدوق سبى الخطوط قال ابن معين ثقة ولكنه يخطئ وقال الدارقطني ثقة ولكنه يخطئ في الزاد قال ابن شحنة ابن تيمية
قدس الله روحه وهذا الاسناد نفسه هو اسناد حديثه واذا اخذ ربك من بني آدم من ظهورهم حديث ابى بن كعب الطويل
وفيه وكان روح عيسى من تلك الاسرار التي اخذ عليها العهد والميثاق في زمن آدم فارسل تلك الروح الى مريم عليها
السلام حتى انتبذت من اهلها مكانا شاميا فارسله الله في صورته لمثل لها بشرا سويا قال فحملت الذي
يخاطبها فدخل من فيها وهذا الخط محض فان الذي ارسل اليها الملاك الذي قال لها اما انارسلوك اهاب
لها غلاما ذكيا ولم يكن الذي خاطبها بهذا هو عيسى بن مريم عليه السلام هذا هو المقصود ان اباجعفر الرازي
صاحب مناكير لا يخرج بها تفرقه بعد من اهل الحديث البتة ولو صح لم يكن فيه ليل على هذا القنوت المعين البتة فانه
ليس فيه ان القنوت هذا الدعاء فان القنوت يطلق على القيام والسكوت ودوام العبادة والدعاء والتسبيح والتمجيد
كما قال شعوبه من في السموات والارض كل له قانتون وقال تعالى من هو قانت انام الليل سلعيا او قانتا بعد الاخرة

ويرجو رحمة ربه وقال تعالى صدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين وقال صلعم افضل صلوة طول القنوت و
 قال زيد بن ارقم لما نزل قوله تعالى وقرءوا منه قانتين امرنا بالسكوت وهدينا عن الكلام وانس لم يقل لم يقل يثبت
 بعد الركوع فما صوته اللهم اهدني فيمن هديت الى اخره ويؤمن من خلفه ولا ريب ان قوله ربنا ذلك الحمد ملأ
 السموات وملأ الارض وملأ ما شئت من شئ بعد اهل التناء والمجد لحق ما قال العبد الى اخر الدعاء والتناء الذي
 كان يقوله قنوت ونطويل هذا الركن قنوت وتطويل القراءة قنوت وهذا الدعاء المعين قنوت فمن اين لكم ان انما
 انما اراح هذا الدعاء المعين دون ساير اقسام القنوت ولا يقال تخصيصه القنوت بالفجر دون غيرهما من الصلوات
 دليل على ارادة الدعاء المعين اذ سائر ما ذكرتم من اقسام القنوت مشترك بين الفجر وغيرها وانما يخص الفجر وت
 سائر الصلوات بالقنوت ولا يمكن ان يقال انه الدعاء على الكفار ولا الدعاء للمستضعفين من المؤمنين لان اسما
 قد اخبر انه كان قنوت شهي ثم تركه فتعين ان هذا الدعاء الذي داوم عليه هو القنوت المعروف وقد قننت ابو بكر وعمر عثمان
 وعلى البراء بن عازب ابو هريرة وعبد الله بن عباس وابو موسى الاشعري انس بن مالك وغيرهم كما تقول الجواب عن
 وجوه احد هاتين اسما قد اخبر انه صلعم كان يقنن في الفجر المغرب كما ذكره البخاري فلم يخص القنوت بالفجر وكذلك
 ذكر البراء بن عازب فيما بال القنوت المختص بالفجر ان قنوت المغرب منسوخ قال الكرمي ما تركوه من اهل الكوفة و
 كذلك قنوت الفجر سواء ولا تون بحجة على نسخ قنوت المغرب الا كانت دليلا على نسخ قنوت الفجر سواء ولا يمكنكم ما ان
 تقيموا دليلا على نسخ قنوت المغرب احكام قنوت الفجر ان قلتم قنوت المغرب كان قنوت النوازل لا قنوتا تابا قال مناذعو
 من اهل الحديث نعم كذلك هو وكذلك قنوت الفجر سواء وسواء وما الفرق اى بين حديث انس في قنوت الفجر فقط
 بين حديثه مع حديث البراء بن عازب المصرح بان ذلك كان في المغرب والفجر ما يدل على ان قنوت الفجر كان قنوت نازلة
 لا قنوتا تابا ان اسما قد نفسه اخبر بذلك وعلى ذلك في القنوت الراجح اما لو حديث انس هو بنفسه اخبر انه قنوت
 نازلة ثم تركه ففي الصحيحين عن انس رضي قال قننت رسول الله صلعم شهي ايدع على حج من احياء العرب ثم تركته في هذا الحديث
 المجمع على صحته لم يستثن قنوت الفجر الثاني ان شيا به روى عن قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان قال قلنا لانس
 بن مالك ان قوما يزعمون ان النبي صلعم لم يزل يقنن بالفجر قال الكذبا وما قننت رسول الله صلعم شهي واحدا ايدع على
 حج من احياء المشركين قيس بن الربيع وان كان محيي ضعفه فقد وثقه غيره وليس دون ابى جعفر الرازي فكيف يكون
 ابو جعفر حجة في قوله لم يزل يقنن حتى فارق الدنيا وليس لا يكون حجة في هذا الحديث وهو اوثق منه ومثله والذين
 ضعفوا بالجعفر اكثر من الذين ضعفوا قيسا فاما يعرف تضعيف قيس عن يحيى وذكر سبب تضعيفه فقال احمد بن

سعيد بن ابي مريم سالت يحيى عن قيس بن الربيع فقال ضعيف لا يكتب حديثه كان يحدث بالمدني عن عبد الله وهو
 عنه عن منصور مثل هذا لا يوجب ترك حديث الراوي لان غاية ذلك ان يكون غلط ودهم في ذكره عيب قبل ان يمتنع
 ومنع الذي سلم من هذا من المحدثين انتهى ببعض زيادة ونقص حدث ابي جعفر ايضا ما روى ابن
 خزيمة في صحيحه عن طريق سعيد بن قتادة عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقنع الا اذا دعا القوم او دعا على قوم الحديث فحدث
 ابي جعفر لا يغفلوا ما ان يكون مردودا مرجوحا للضعف ابي جعفر ولمعارضته ما هو اصح منه واما ان يكون محمولا على قنوت
 النازل ونحوها واما ان يكون القنوت المذكور فيه غير القنوت الواجب بالمراد به طول القيام التمجيد والدعاء السري
 واقام الخضر الغريبي ذلك لانه وقت مشهور وكما مر بذلك الكتاب هذا الا ان ما يقال في هذا المقام وحديث ابي جعفر
 لا يدل على اكثر من ذلك والا لزم ترجيحه مع ضعفه على ما هو اصح منه بل ترجيحه كذلك الخفية المشتبهة على ما هو
 اصح واصح منه ذلك لا يجوز الجمع اولى من الترجيح الممكن فما بالك بما هو احواله واما اطلاق في هذا المقام لان الشافعية
 قد تجاوزت الحد في هذه المسئلة حتى استهان بعضهم من لم يقل باستحباب القنوت الواجب مع ذلك قد الزموا
 من سنى ذلك ان يسجد للسهو كما يفهم جلوه من الاركان اللازمة وذلك زيادة في الصلوة المكتوبة ولو كانت شبهة
 الاجتهاد كان من البين فساد صلوته من زاد فيها سجود السهو للقنوت الاستدلال على ذلك من اظهر الاستدلال
 ولو كان القنوت المخصوص سنة راتبة في صلوته من صلوات يسجد من تركه للسهو وكان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل كل يوم دائما
 مستمرا اجمرا واصحابه يؤمنون خلفه كذلك الى ان فاتت الدنيا لتوفر الدواعي لنقله ونقل قوله وعلمنا نقلت
 حد دركات الصلوة وحيث لم ينقل الا ههنا ذلك لقوله محدث وبدعة وانحذركم عن ذلك كما تقدمت النقول عنهم
 فكيف يصح نقائل ان نقول ان هذا القنوت المخصوص كان سنة راتبة لم يكن يصح الاعتماد في مثل ذلك على حديث
 راويه ضعيف قد عرفت بان صاحب هذا الحديث سيما اذا خالف ما حفظه من هو اوثق منه ثم ما بالك به اذا كانت
 دلالة مشتبهة غير نفس ظاهر في المراد ليس ترك ما قد مناه والاعتماد على ما هو احواله من اقبه التحكم والنقل
 للمذهب فالجواب لا قوة الا بالله -

المسئلة الرابعة قنوت الوتر قال باستحبابه وانه سنة مشروعة مستمرة دائما الا خالف بعض الشافعية
 واليه ذهب العترة من غير فرق بين رمضان وغيره وروى ذلك الترمذي عن ابن مسعود ورواه عنه محمد بن
 نصر قال العراقي باسانيد جيدة ورواه محمد بن نصر ايضا عن علي بن عمر عن حكاة ابن المنذر عن الحسن البصري وابراهيم النخعي
 ثور ورواه عن الامام احمد كذا في النيل قوله وروى الترمذي الى اخره المروي عن اكثر هؤلاء ائمه فدل ذلك

لا يعلم انهم فعلوه لسبب او فعلوه باقتقاد انه سنة راتية والظاهر الاول ذهب الشافعي الى استحباب ذلك في
 النصف الاخير من رمضان وقد قيل انه المشهور عن مالك وسياق ما يخالف ذلك عنه وروى محمد بن نصر عن علي
 انه كان يقنت في النصف الاخير من رمضان ورمى الورد اودان هم من الخطاب جمع الناس على ابي بن كعب كان يصلي
 لهما عشرين ليلة ولا يقنت الا في النصف الباقي من رمضان ذهب مالك في الحكاية النووية في شرح المهذب هو نحو
 لبعض اصحاب الشافعي الى مشروعية القنوت في جميع رمضان ودون بقية السنة وذهب الحسن قتادة ومعمركا روى ذلك
 محمد بن نصر عنهم انه يقنت في جميع السنة الا النصف الاول من رمضان وذهب طائفة الى ان القنوت في الوتر
 بدعة ورمى ذلك محمد بن نصر عن ابن عمر باسناد صحيح انه كان لا يقنت في الصبح ولا في النصف الاخير من رمضان و
 رواه ايضا عن ابي هريرة وعروة بن الزبير ورمى عن مالك مثل الذي قال بعض اصحاب مالك سالت ما كان الرجل
 يقوم كاهله في شهر رمضان اترو ان يقنت بهم في النصف الباقي من الشهر فقال مالك لا سمح ان رسول الله صلى
 قنت ولا احد من اولئك وما هم من الامم المقديم وما افعله انا في رمضان كما اعرف القنوت قد ما وقد نقل عن مالك
 انكار القنوت عن بن عيسى قال بن العربي اختلف قول مالك فيه في صلوة رمضان قال الحديث لم يعمم والصحيح عندي
 تركه اذ لم يصح عن النبي صلى الله عليه وآله ولا قوله كذا في النبل قلت وكذلك قال بعض الامثلة من اهل الحديث انه لم يحفظ
 عنه صلوة انه قنت في الوتر اى القنوت المعترف الذي يجبر به الناس اليوم ويؤمن عليه المقصدون فمن نفي القنوت
 فانما ينبغي ان يكون هذا القنوت سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الوتر او غيرهما من الصلوات كما روى الخللا عن
 احمد انه لا يصح فيه عن النبي صلى الله عليه وآله شي ولكن كان يقنت اما القنوت بمعنى تطويل القيام وتحميد الله وتقديسه والثناء
 عليه دعاء والخشوع والتمتع بين يديه قبل الركوع او بعد سر ايدون ان يصح في ذلك الموتون فذلك مستحب
 وهو موضع كل صلوة وما كانت الاجابة فيها ايجي فهذا القنوت فيها اكثر من هذا النوع من القنوت فحل حديث الحسن
 بن علي عليه السلام قال علمني رسول الله صلى الله عليه وآله كلمات اقولهن في قنوت الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني في من
 عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت حتى شرب ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يدل من البيت
 تباركت ربنا وتعاليت وافراد الضمير في قوله اهدني وعافني وتولني الى اخره دليل على ما ذكرناه ولو كان راتبا في صلوة
 الصبح كل يوم ادنى النصف الاخير من رمضان بالصفة التي ذكرناه آنفا كما يقول الشافعية لم يكن لتعليقه الحسن
 فائدة اذ ان لا بد ان يحفظ ذلك هو غير من صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله لو كان مستنادا راتبا في صلوة الوتر جميع
 السنة كما يقوله الاضاف فلا بد على الاقل ان يحفظه غير الحسن ايضا عن رسول الله صلى الله عليه وآله يعلم ذلك ولما لم

يحفظه صلعم أحد خير الحسن بكما قال البزار هذا الحديث لا نعلم أحد إرويه عن النبي صلعم إلا الحسن بن علي أنه لم يشرع بشره
عالمات وقين ما قلناه على أنه قد اختلف في هذا الحديث هل هو عن الحسن أو عن الحسين قد ضعفه ابن حبان وقال توفي النبي
صل الله عليه وسلم والحسن ابن ثمان سنين فكيف يعلم النبي صلى الله عليه وسلم هذا الدعاء قل نبيه ابن خزيمة وابن
حبان على أن قوله في قنوت الوتر تقر به الإسماعيل بن جريدة بن أبي سريم وتبعه ابنه أبو نسيب أسامه بن وقار وشعبة
وهو أحفظ من ما تبين مثل أبي إسحاق وأبيه فلم يذكر فيه القنوت ولا الوتر وإنما قال كان يعلم هذا الدعاء وورد
حديث الحسن من طريق أخرى قد ضعفت وأما ما يروى من قنوت بعض السلف كأماير المؤمنين هـ فاما كان بسبب من
جنس قنوت النوازل كما هم ان بدأ القنوت في الوتر إنما كان حين بعثهم من الخطأ فحينئذ لم يروهم طمأنينة علىهم
فلما كان النصف الآخر من رمضان قننت يدعولهم وما صح عن بعضهم أنه فعله فاما كان من القنوت غير المبرور عند الفقهاء بل
هو ما ذكرناه فلا نفعل كل قنوت قبل الركوع أيضا فهو من جنس هذا القنوت والحاصل أنه لم يحفظ عن رسول الله صلعم قنوت ما تب
استمر بالفاظ مخصوصة بحججه ويؤمن عليها كما لا في النوازل ونحوها ومن أبي فليحة النبيان ثم القنوت بهذا اللفظ اللهم
اهدني فيمن هديت إلا يناسب هذا النازلة كجهر الكفار ونحوه بل يناسبه قنوت آخر اللهم اغفر لنا وللمؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات اللهم أنت بين قلوبهم وأصلهم ذات بينهم وانصرهم على عدوهم والذين كفروا الذين
يصلون من سبيلك ويكون رسلك ويداوتون أوليائك اللهم خالف بين قلوبهم من نزل فيهم من نزل بهم باسك
الذي لا تروه من القوم المحرمين وقول الأحناف بوجوب القنوت في وتر جميع السنة ثم تخصيصهم بالقنوت بالدعاء المتعارف
عندهم اللهم انا نستعينك ونستغفرك الخ قول بلا دليل يعين ما دام كما كان قول الشافعية بذلك في صلوة الصبح ووتر
النصف الآخر من رمضان كذلك وذكر صاحب الهداية في هذا المقام حديثا عن النبي صلعم أنه قال الحسن اجعل هذا في وترتي
مع أنه لم يوجد هذا اللفظ شيء من كتب الحديث وذكر الزمعي من علماء الأحناف في هذا الباب أحاديث أبي بن كعب وابن
مسعود وابن عباس وابن عمر فيها أنه صلعم قننت أو قننت قبل الركوع وفي كل حينها كقوله لا الحديث قال الحافظ ضعه باليهيقي
كلها ومع ضعفها لا يتم بها الاستدلال لأنه لا يمكن حمل القنوت على معنى آخر بل هو المطلب وما ذكرنا من قبل على أنه ليس فيها
ما يدل على الدوام والوجوب أما اطلنا الكلام في هذا المقام لأنه طال ما وقع فيه الاشتباه وذلك لعدم تفرقة الباحثين
بين ما اصطلم عليه الناس وبين معرفة المتعارف من كلام الشارع وما اذاعه ويندب أن يتم صلوة الليل بالوتر ولا يكون في
ليلة ما كونه يتم صلوة الليل بالوتر فحديث ابن عمر أن النبي صلعم قال جعلوا آخر صلواتكم بالليل ثم قال في المتفق رواه
المجاعة إلا ابن مسعود اتفق عليه أكثر العلماء قالوا أنه لا يصلح بعد الوتر شيء من النوازل وما روت عائشة من أنه صلعم

قال البيهقي هذا
عن ابن عمر
وكذلك في رواية
علي بن حماد
وأنما كان هذا
وغيره من باب
وحي بالنافع كقوله
وهو من هذا
قننت بعد الركوع
في النوازل
ابن أبي شيبة قال
الركوع والدعاء والوتر
بالنفس بعد
تتم بحجج

كان يصلي ثمان ركعات ثم يوتر ثم يصلي ركعتين وهو جالس آخره مسلم فمحمول على ان تلك الركعتين كانتا من الوتر فكان
يوتر اولا واحدة ثم يضم بها ركعتين اخرين يقرأ فيهما وهو جالس فاذا اراد ان يركع قام فركع كما ورد في رواية
الخرشي او انه صلى ركعة واحدة او ركعتين لبيان الجواز وفيه احتمال اخر انه يكون مخصوصا بصلى على ان القول مقدم على الفعل
قال المزوي في الخلاصة وحيث صلوة الركعتين بعد الوتر عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابي امامة وانسخ له سلسلة وثوبان و
معظمها ضعيف وقد دل على المسئلة الثانية حديث طلق بن علي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا وتران في ليلة وفي المنطق
رواه الخمسة الا ابن ماجة وحسنه الترمذي وصححه غيره واخرجه ايضا ابن حبان في صحيحه قلت وقد دل على اختلاف
السلف في صلوة الشفع بعد الوتر على ان الامر للندي بيان الاكل وقد صح من فاعا ما يؤيد ذلك ومرت عائشة عن النبي
صلى الله عليه وسلم بما اوتر في اول الليل من المعلوم انه صلى ركعة لا يترك قيام الليل اما النخعي عن وترين في ليلة فظاهر في عدم صحة
الوتر الثاني فلو شفعه بركعة وصلى ركعتين ركعتين ثم اوتر جاز عند بعض اهل العلم واباه آخرون وقالوا انه لا نسبة
فلا يربط بين ركعة وركعة فقل بينهما سلام وكلام وفيرة مما عدا فاصلا ومبطلا وقاطعا فمن فعل ذلك فهو
لم يصلي صلوة واحدة وانما صلى وترين فاذا هو اوتر في اخر صلوة تلك الليلة ايضا فهو يكون لا محالة قد اوتر في ليلة
واحدة ثلاث مرات وذلك في حق عنه وهذا الايراد لا شك في وركعة وامان فعل ذلك من السلف فعذر
اجتهاده لكن لا يجوز لاحد الاحتجاج به -

تنبيه ليس لمن قام لصلوة الليل بعد ان يتوضأ قراءة ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل
والنهار الايات الى آخر السورة ثم يصلي ركعتين ثم يصلي ما شاء ان يصلي الى آخرها تقدم وذلك الاتباع -

باب النوافل

هي اربع قبل الظهر وان شاء ركعتين واربع بعده وان شاء ركعتين قبل العصر قبل اربع وركعتان قبل
المغرب وركعتان بعده وركعتان بعد العشاء وان شاء اربع او ستا وركعتان قبل الفجر اما الاربع قبل العشاء فلم تثبت
بالحديث وقال الفقهاء باستحبابها واقل ما ذكرناه ههنا مضافا الى الصلوات هو المسبى بالنفل الواجب ما سواه
من المنطق الموكد ومما دلنا بالراتب ما يتأكد قضاءه وبالموكد ما رغب الشارع في فعله وعبئته وما سوى ذلك فهو
النفل المطلق واعلم ان من النفل الموكد ذوا السبب الموت كما سيأتي ذلك ومنه الوتر وقد مر الكلام عليه وجاه ذكر الراتب
في حديث ابن عمر قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر

[illegible]

ألا يبرح عجب النوم خصه صلح وارشد اليه واحمأ بناهل الحديث كما يتركون هذه الستة ويقولون لقد كان لكم في رسول
 الله اسوة حسنة فاتبعوا الاذى من سنته صلح كما اضطلع بعد ركعتي الفجر يوق اجراً وثواباً على الا على من البدايات
 الحسنة كبناء المدراس والخانات وحلجس الميلاد والنيازات اللهم احشرنا مع اتباع بنينا صلى الله عليه وسلم
 واجعلنا معهم في البرزخ والموتف بالجملة وكفنا الفجرها لك السن الرواتب وقد ثبت ان النبي صلح قضاها مع الفريضة
 لما تاهن الفجر في السنة مع ذلك فتخفيفهما افضل لو قامت الفريضة ولم يقدر ان يصليهما فيصليهما بعد الفريضة او بعد
 طلوع الشمس قد خالف الاخاف من معج السنة حيث استقيموا طالة القرارة فيهما كذا ذكر الشوكاني في الزاد وكان
 يصل على عامة السنن والقطوع الذي لا سبب له في بيته كاسما سنة المغرب فاذا لم ينقل عن اذ فعلها في المسجد البتة
 انتهى وقد اختلفت في من صلى الستة بعد المغرب في المسجد فقال بعض هل العلم ان صلواته غير مجزئة وذلك لانه صلح
 ان تعلى هاتان الركعتان في البيوت وقد كان الصحابة رضي يعلون على ذلك والا فاضل ان يصل على السنن والنوافل
 في البيوت سيما سنة المغرب كما اتفاد وكذلك ستة الجمعة وسائر السنن لقوله افضل الصلوة صلوة المرء في
 بيته الا المكتوبة وقوله لا تجلوا بيوتكم قوما وهذا اعوام عندنا في سائر النوافل حتى في الزاومج الا فضل اذا
 في البيوت ومن النوافل المستحبة صلوة الضحى وفي الروضة الاحاديث فيها متواترة عن جماعة من الصحابة
 وانها ركعتان كما في حديث ابي هريرة في الصحيحين وغيرها واكثرها اثنتا عشرة ركعة دلت عليها اذلة لا سيما
 بعضهم صلوة الاشراق وهي صلوة الاوابين ووقتها من حين ارتفاع الشمس اشراقها
 الى قريب الاستواء لمعاذ في رداية صلوة الاوابين صلح ترمض الفضائل تحية المسجد اى استحب لمحدث
 اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين اخرجها الجماعة من حديث ابي قتادة وفي ذلك الحديث كثيرة وقد
 وقع الاتفاق على مشروعية تحية المسجد وذهب من اصحابنا اهل الظاهر الى انها واجبتان وذلك غير بعيد انتهى من
 الروضة وقوله وذلك غير بعيد اى في حق من اراد الجلوس من جلس قبل ان يصل تحية المسجد استحب له ان يقوم
 ما لم يطل الفضل فان كان ناسيا محين يتذكر ان ذلك مسرع في نادية الفريضة ففي ما ههنا من باب اولي قات
 الشافعية بقوت بالعمود وحديث ابي ذر عنه انه دخل المسجد فقال له النبي صلح اركعتي ركعتين قال لا قال قم
 فانكهما الحديث رواية ابن عباس في صحيحه قوله فيه قم ظاهر في انه تعد ومثله قصة سليمان ولعلها ساقى في الباب
 صلوة الجمعة ان شام الله وما تقدم من لبي تنادة يدل على مشروعية التحية في جميع الاوقات اى وفي الاوقات
 المنهي عن الصلوة فيها وقد خالف في ذلك الاخاف وتقدم منا كلامه في ذلك اماما القادة بعض العوام انهم اذا دخلوا

له
 من الى صلي
 عليه من صلح
 ركعتي الفجر يوق
 عندما تطلع الشمس
 ويصلي ذكره
 فيها بعد ما تقدم

المسجد يجلسون شوية ثم يقومون ويصلون نية المسجد فهو حبل صريح وفي الفقه كلام النبي صلى الله عليه وسلم اعادنا الله منها و
على العلماء النبي عن ذلك ولا استخارة لحد بن حابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعظنا الاستخارة في كل
عملها كما يعظنا السورة من القرآن يقول اذ هم احدكم يكلمكم فليذكر ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك
بعلمك واستقدرتك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم انت علام الغيوب اللهم
ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال لعجل امري واجله فاذا روي في الخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم بارك لي
فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال لعجل امري واجله فاهله عني واهله عني
عنه واذا روي الخبر حديث كان ثم ارضني به قال يسمى حلقته قال في المتن روى الجماعة الا مسندا قال في النيل الحديث
مع كونه في صحيح البخاري ومع صحيح الترمذي في ابى حاتم قد ضعفه الامام احمد بن حنبل وقال ان حديث عبد الرحمن بن
ابي الموالي يعني الذي اخبره هو كلام الجماعة من طريقه منكر في الاستخارة قال وقد رواه خير واحد من الصحابة نقل
وقد وثق عبد الرحمن المذكور صحيح اهل العلم وقال الامام احمد بن حنبل ابو هريرة وابو حاتم لا بأس به اي لا بأس بخبر
شخصه واما حديث الاستخارة فقد عرفت ما قال فيمد عليه نطقه فيه انما هو من باب نقل متون الاحاديث وهذا
لا يعرف الا بكثرة الممارسة وهو من دقائق علوم الحديث وكمال العناية لكن من عرفناهم نعيم حديث الاستخارة
هم انما من الكل ومن ابرائة هذا الفن وما ذكره الامام احمد ومع قوله ان الرجل لا بأس به لا يمكن تقديره مطلقا
على كل قول بعد التحقيق والتحصيل سيما وقد وجد ما يعضد رواية عبد الرحمن في الحديث بشواهد وسند صحيح فيما
نحار وقد روى عن غير واحد من الصحابة والله اعلم قال في الحجة وعندى ان الناس لا استخارة في الامور تروا بحرب
تجصيل شبه الملازمة وضبط النبي صلى الله عليه وسلم ادبها ودعاها فشرع ركعتين وعلم اللهم اني استخيرك قلت لم يثبت من
النوع الاستخارة عند اهل السنة الا هذا النوع المذكور في حديث جابر والامامية اكثر الناس استخارة وقد رويها
بطريق اخرى عن ائمة اهل البيت فبعضهم يستخير بالسبحه وبعضهم بالرقاع والله اعلم بحسبها وصلوة التراويح في
رمضان ثمان ركعات ومع الوتر احدى عشر ركعة ولم يثبت بعد العشرين عن النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة الصحيح ثم التراويح
هي الصحيح في غير رمضان ولم ينقل في صحيح علي الصحيح بعد التراويح ولهذا الفضل ان نقل التراويح في آخر
الليل يسمي ذكرها فيما بعد ثمان ركعات بين كل اذان واقامة لحديث بين كل اذانين صلاة قال ذلك ثلاث مرات
ثم قال في الثالثة من شام وحدها شيعة ولم اذكر الاذان والاقامة تغليباً كما يقال اللهم رب الشمس والقمر
وبهذه الحديث يستدل للفقهاء ان يصلي قبل العشاء ركعتين او اربع ركعات ومن فهم من اصحابنا انه بدعة

او من غير مقتضى نقدى وظلم لم لا يصح ان نقول انه سنة النبي صلى الله عليه وآله لا شاك في جوازه بل في استحقاقه ولم تثبت
صلوة التسليم بمثل صحيح بل صحيح بعض الاثمة يكون عدد فيها موصوفا والايجم ضعفه وذكره الجزيرى في المحسن و
صلوة الرضا وصلوة القدر وصلوة عاشوراء وصلوة الاشراق غير صلوة الفجر وصلوة فرائض الزيادة وصلوة ليلة البراءة
لم تثبت اصلها بل قد صرحوا بكونها بدعة والصلوة الغوثية كغيرها عبادات غير الله فيكفر من صلاها لقوله تعالى
ان صلواتى وسئلى رحمى اى وعلماى لله رب العالمين الا فضل في نوافل الليل النهار ان قيل من شئ منى وما سواء فادرج
فعله بكيفية واحدة واما الا فضل ان يودى كذلك وكبره ما سوى ذلك ولا يخفى رركعة في غير وتر وفاقا للاختلاف
وفلا فالثلثة الا اذا اراد بها شفع الوتر على خلاف في ذلك والا صل في كون صلوة الليل منى اى يعلم من كل كوتين
على شئ ابره قال قام رجل فقال يا رسول الله كيف صلوة الليل فقال صل صلوة الليل منى منى الحديث قال في
المنشئ زواة الجماعة وقد تقدم وقد نسبه بما قد صنفه ابن عمر الراوى وهو مقدم على نفسه وغيره فانتبه ومثلها
صلوة النهار لان الخمسة قد روية بزيادة صلوة الليل النهار منى منى منى وان ضعفها بعضهم لكنها قد صححها ابن
خزيمة وابن حبان والماكرى في المستدرى وقال رواها ثقات وقال الخطاى ان سبيل الزيادة من الثقة ان تقبل
وقال البيهقى هذا بعد بيت صحيح على الباقي الذى ضعفه ابن معين احتجاجه مسلم الزيادة من الثقة مقبولة وقد
صححه البخارى لما سئل عنه وقال وقد روى عن محمد بن سيرين عن ابن عمر بن نويرة باسناد كلهم ثقات اتفقوا وله
طريق وشواهد وقد ذكر بعض ذلك الحافظ في التلخيص كذا الى النيل بلخمار واما ما روى بعدد مخصوص
او كيفية فقد قلنا ان الا فضل من يودى كما نقل عن الشارع للاتباع وقد تقدم ذلك والكيفية المدعى عليها
اذا ما كثرة فعلها افضل مما دونها والمدعى عليها او فعلها في اكثر الاحوال افضل ولا يزيد انه لا يفعل ما هو
ذلك بل الاول في كمال الاتباع فله ولحمدة واحدة تحقيقا للاتباع في جميع الاحوال المطلوب فيها وتولنا وكبره ما
نقوى بذلك كان الزيادة على الركعتين في غير الوارد في الفلادل عليه قوله صل صلوة الليل والنهار منى واول حرجا
بذلك مخالفة الرواية ولحد يث المطلب بن ربيعة ان رسول الله صل قال لصلوة منى منى وتشهد وتسلم في
كل ركعتين وتبأس وتسكن وتفتح يدك وتقول اللهم فمن لم يفعل ذلك في خداج سر واه احدوا بن
ملحة وفيه مقال ما تقدم عن ابن عمر يدل ايضا على منع التنفل بركعة الا ليوصله ليللا وقد تقدم ان الركعة
الواحدة انما هي وتر وهو لا يكون الا في الليل بعد صلوة العشاء الى طلع الفجر لا يكون وقته غير ذلك فاذا ضم الى
قد صنفه من نية صلعم عن وترين في ليلة وان التوراد لا يكون الا في الليل كما عرفت ظهر عدم جواز التنفل بركعة

انما
صلى
سنة
٥٠
غيره
في
الصلوة
بل
استحبها

وذلك ما اردناه فاقبل بما ذكرناه تبين فساد قول الثلاثة رحمهم الله حيث جوزوا التنقل بركعة واحدة وذلك ان قول الا
 حقة نوافل النهاران شاذ يصلي بتسليمة ركعتين ان شاء اربعا فهذا بالاطلاق غير صحيح وكذلك في صلاة الليل نعم
 ذلك فيما ورد كذلك لا كراهة فيه اماما ورحانه صلح فعله لا بصورته معينة فالا فضل ان يصلي مثنى مثنى كما عرفت
 ما قدمناه وقول محمد بن ابي يوسف ان الا فضل في صلاة النهار اربعا هو عندنا مرجوح وكذا قول الامام الجعفي راجع
 قال الا فضل ان تودي نوافل الليل النهار اربعا واستدل له بعض الاخفاء في صلاة الليل بانه صلح ان يصلي بعد
 العشاء اربعا في رواية في صلوة صلح بالليل يصلي اربعا فلا تسأل عن حصص وطولهن في صلاة النهار بانه صلح ان
 يطأ على الاربع في الضحى قالوا ونذر ان يصلي اربعا بتسليمة لا يخرج عنه بتسليمتين على القلب يخرج قلت ما ذكر من
 الاستدلال في غاية السقوط لان النبي صلح قد صلى في الليل قل من اربع واكثر وكن لك صلى في النهار ركعتين ركعتين
 واكثر ما كانت نوافله في النهار ركعتين ركعتين فان كان الاستدلال بالفعل هنا هو المناط في سبب الركعتين اسرع
 فاذا انضم هذا الى ما قدمناه توافق قوله وفعله على ان الا فضل في نوافل الليل النهار الذي لم يعلم فيه عن رسول الله
 صلح انما اداه على صفة مخصوصة ان يكون تأدية مثنى مثنى يسلم من كل ركعتين وقد تقدم الكلام على ذلك وقوله فلو
 نذر على اخره فالا هو عندنا نكسه والاستدلال بمسائل المذهب الغير المسلمة عند الخصم على تعميم اصوله مصادرة
 قائل وقوله والتراخي تودي جماعة نترام في مهاجمة التيسير يقال عليها انها لم تشع لتودي جماعة وانما كانت تودي
 على كلا الحالين في عهد رسول الله صلح وايضا السائل في حديثه ان عمر المار لم يكن اماما واما قوله في الود على الشافعي
 ومعنى ما رواه شفعلا وترا فقد ير الحديث ومعناه على ما ترجمه صلاة الليل النهار شفعلا وترا وهذا كما تراه الا ان
 احدا يمكنه ان يفسر به كلامه غير النبي صلح فبالكلام افسح من نطق بالصاد هل يجوز ان يتكلم بهذا الكلام ويكون مراده
 هو هذا ان يطلق لفظ مثنى مثنى ويريد معنى الزوج والشفع الذي يقابل التوفان هذا من ادعى الكلام واضعفه بل
 افسده الا ترى ان الشفع لا يقابله الا التوفان الا اثنين ومثنى مثنى فان كلما نقص عنها او زاد عليها من الاعمال
 لنفسير الذنانية هي مقابلة لها واذا كان الامر كذلك فكيف يجوز ان يضع احد هذين اللفظين محل الآخر ويراد
 به ما يرد بالآخر لا سيما مع عدم القرينة هذا عند من نه معرفة بالمرية ويقدر كلام محمد صلح حق قدره لا يجوز
 ولا يصور ولو كان معنى الحديث ما زعم فكيف يقول ان الا فضل ان يصلي اربعا اربعا بل لو صلى مائة ركعة بسلام
 واحد ينال الا فضلية لا نه صلى شفعلا وترا-

فصل في القراءة وقول نحن قد تقدم لنا الكلام على القراءة في باب صفة الصلاة بما لا من يد عليه من اراد الحق فليكن

لما كان كتابنا هذا قد ذكرنا اننا نريد ان نحدد في الترتيب هذا كتاب هداية الامتثال وكان صاحب الهداية قد
عقد في هذا المقام فضلا للقراءة التي يختلف وجوبها بحسب اختلاف الصلوة وذلك وان كان صغرها على قواعدها
نحن لا نقول بها الا اننا جارية وفاء بما وعدنا ليعلم الناظر الحق في امثال هذه المسائل ان يكون سببا ودليلا
لمن اراد الله له التوفيق والهداية فنقول قراءة الفاتحة واجبة وفرض في كل صلاة من كل صلوة سواء كانت
مكتوبة او نافلة خلافا للاختلاف حيث قالت القراءة فرض في الركعتين الاوليين من المكتوبة وفي جميع ركعات النفل
والترويض والمنفرد ولا تتعين الفاتحة للفرضية وانما هي واجبة لمن ذكر فيها ذكر غاية الواجب قبح تاركه في المخرج و
الاثر وتركه لا يستلزم الفساد والبطالان نحن قد قلنا من الادلة الواضحة على فتراض القراءة وتعين الفاتحة وانها لا يجزئ
غيرها لمن استطاعها وتيسر له فلم يقرأها هو كذلك لم يعتد بصلوته بل تلزمه الاعادة وغيرها لا يقوم مقامها
ولا يكفي عنها الا للعدو والى ان يزول عذر من يلزمه التعلم قال بعض الامتثال المناوغة فاقترأ اما تيسر من القرآن
والامر بالفعل يقتضي التكرار انما وجبنا في الثانية استدلالا بالادلة التي فيها يتساكلان من كل حجة فاما الاخرى ان
يقارن في حق السقوط بالسفر صفة القراءة وقد رها فلا تخلفان بها ثم على الشافعي من اقر من يستدل بقوله صلعم بصلوة
الا بقراءة الكتاب نقول الصلوة فيمارى مذ كثر صريحنا فنصرف الى الكلمة وهي الركعات فذكر حلف لا يصلح صلوة بخلاف
ما اذا حلف لا يصلح انفي وما ذكره باطل بان يقال ان نفس هذه الآية لا يستغاد منها وجوب القراءة ولا افتراضها في الصلوة
مطلقا فضلا عن تخصيص تعين ذلك بالركعتين الاوليين ثم اذا كان المعنى تيسرها فركعة كثر من القرآن كان يحفظه كله
او كثير من سورة فالتيسر في حقه مبهم والمحل المأمور بالقراءة فيه محمل صدق المقروء والمتيسر كذلك محمل ما كان
لذلك فلا بد له من معين ومبين ونحن بعد الفحص والتنقيب لا نرى ما يعين ذلك ويبيِّن السنة النبوية كما
ان من خالفنا لم يعرف دلاله الآية على فتراض القراءة في الصلوة الا من السنة والاخذ ببيان رسول الله صلعم في
محله دون محله في شيء دون شيء هو من البطالان والفساد محمل يعرفه كل مسلم والله المستعان والى ان كان لابد في معرفة دلالة
الآية من السنة في تعيين المقروء والمتيسر في تعيين محله من الصلوة قد ذكرنا ما يرجع الى حديث المسئى صلوة قوله صلعم بصلوة
الا بقراءة الكتاب الخ غير ذلك من الاحاديث الصحاح التي قد منها في باب صفة الصلوة اما قوله الامر بالفعل لا يقتضي التكرار
فلما ليس لك بمقصود على التكرار في الركعات بل في الصلوات كذلك فباستثناك من ان لا تجزئ القراءة على احد الا في ركعة
واحدة من صلوة واحدة في جميع مرة فان اجبت بالسنة كانت حجة عليك في فتراض قراءة الفاتحة في كل ركعة من كل صلوة
وذلك ما نريد ولا فالزام بان اما قوله انما وجبنا في الثانية استدلالا بالادلة فيقال عليه هذا الاعتراض منه بانهم

افترضوا القراءة في الثانية قياساً على الأولى لأن الآية دللت على ذلك بنطوقها ونحن نقول ان هذا الترجيح للقياس على الستة
الصحيفة المشهورة وهذا كما انه باطل في نفسه بين البطلان فهو مخالف للاصول المسلمة عندهم من تقديم الحديث ولو كان
مرسلاً او ضعيفاً او مرفوعاً على القياس ذلك ليلقى في حرم ما زعموه في هذه المسئلة زيادة على ما ذكرناه سابقاً من الأدلة
الواضحة فتأمل لك فانه دقيق وايضاً نحن لا نسلم تعيين دلالة الآية على فتراض القراءة في الأولى حتى تقاس الثانية عليها
بل لا نسلم دلالة الآية بمجرد ها على فتراض القراءة في حضورها الصلوة وبناء عليه فلا يمكن الجزم ان يتبدل ببيان السبب فينبغي
يفصل قوله ذلك لكون الأولى كما مثل ما بعد ها ولم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ركعات الصلوة الواحدة كما فرق هؤلاء أما قوله لا يفهما
يتشاكلان من كل وجه الحق يقال عليهما ان تشاكلهما من كل وجه غير مسلم اذا اخذ التشاكل في كل الصفات المتدوية لانا
نقول قد امتازت الأولى عن الثانية بدعاء الاستفتاح والمقود وايضاً فالأولى قد امتازت في بعض الأركان الفريضة
كتكبيرة التحريم فلم لا يجوز ان يقال فقامت بالقراءة كذلك وعليه فلا تشاكل بينهما من كل وجه ولا تلحق الثانية بالأولى
وذلك يناقض مدعاهم ولا يخرج كمقدمة ايضاً ان كان يجب ان يكون القراءة في الأربعين من زيادة اهتمام بها لقوة من اختصاصها
بقراءة السورة على أول بعضهم فان الأخيرة قد امتازت بواجبات وسنن متفق عليها وذلك كالشهادتين الأخيرتين فعوده
والسلام والقنوت للنوازل نحوها فالفرق بين الصفات المسنونة او الواجبة الخارجية اللاحقة لا يكون به تفرق
يصح ان يكون منوط للفرق في الفروض من الأركان التي تقوم بها الماهية فلا فرق بين الركعات في القياس كما ان
السنة لم تفرق بينهما ايضاً لا في القراءة المفترضة ولا في غيرها من الفروض كالقيام والركوع والسجود أما قوله في حق السقوط
في السفر ففي غاية السقوط يقال عليه من سلم لك ان الساقط في السفر هما الركعتان الأخيرتان اذا قلنا ان صلوة
السفر هي ركعتان صلوة الأتامة هي الأربع باعتبار ان يكون هناك سقوط واستقاط فتأتي ليل وتدعيه مما جرى عن عائشة
فرضت الصلوة ركعتان ركعتان فاقوت صلوة السفر وزيد في الصلوة المحض يقلع ما قال من اصله اين الزيادة من الاستقاط
على ما سلمه ان السقوط في السفر كما ذكرت فاننا لا نسلم انه يصح ان يقاس عليه يسقط ركع منهما في الأتامة كما نقول ان
سقوط ركعتين من الرباعية انما كان سقوطاً لهما كايه مرة واحدة وذلك لول للكتاب لسنة فان كان يجوز استقاط بعضهما بالآخر من الكتاب
للسنة بل انما عظم استقاطهما في السفر فلم يجوز ان استقاط سجدة كل منهما او سجدة كل قياسي على سقوطها تين الركعتين في السفر ولما لم
يسقطوا القراءة من الأولى انما هي قياسي على سقوط الأثر كما كان في صلوة شدة الخوف حين القيام القتال لقتل
وكذلك في صلوة المريض ولون الاستقاط معتبراً هنا لا هنا تفرق بل لا فارق على انه بناء على غير اساس لم يدل
عليه السنة ولا يصح القياس فتأمل رحمت الله هل تجزئ مثل هذه التخييلات الفاسدة كان تبني عليه

بينا المسائل ما تأويله للحديث الذي استدل به الشافعي ممن أفقه كما صحوا بنا أهل الحديث حديث قال صلى الله عليه وسلم
 فيما مضى من ركعتين ركعتان من غير أن يقال عليهما إلا أنه قد وردت الأحاديث الصحيحة بل
 مشهورة هي نص في حمل النزاع لا يمكن تأويلها فأعذر في مخالفتها وتأنيها أن لا نسلم هذا التأويل مما موجب
 له والركعتان من الرباعية والثلاثية حين كونهما بعضاً من الصلوة لا تسمى صلوة كاشرها ولا غيرها وركعتان من صلوة
 الظهر والعصر المغرب الغناء للقيم المقيم لا تسمى صلوة ظهر كاعظم لا مغرب لا عشاء وإذا تطلق الصلوة كذلك على
 الأربع والثلاث ولا ندري في أي عرف عرف إطلاق صلوة الظهر مثلاً على ركعتين منها حين كونها الرباعية أو
 لا تعلم أحد من أهل الإسلام غير هذا الشيخ الخنفي يقول ثم نقول إن قولنا فنقص إلى الكاملة إن صح هذا الزعم
 فهو كالحالة إنما ينقلب يصير حجة عليك لأن الركعتين من الصلوة الرباعية مثلاً ليس هي الصلوة الكاملة وإنما هي
 الصلوة المعصورة والكاملة إنما هي الأربع في الرباعية والثلاث في الثلاثية فبناء على ما اخترت من أصله إنما كان يصح
 قولنا لو أوجب القراءة في الأربع الركعات كلها لأنها هي الصلوة التامة والكاملة شرعاً وعرفاً ما الركعتان من الرباعية
 في السفر مخوفة فلي تسليم ذلك هي لا تسمى صلوة كاملة وإنما تسمى صلوة الرخص الأعذار في صلوة ناقصة مقصورة
 فإن صح تأويل هذا الشيخ فلنزم الاختلاف أن لا يوجبوا القراءة في هذه الصلوة لأن إيجاب القراءة في الصلوة إنما
 ينصب إلى الصلوة الكاملة وهي الأربع الركعات أو صلوة المقيم بخلاف صلوة السفر مخوفة وما ذكرناه واضح للاعتبار
 عليه فتأمل حيث لم يقولوا بذلك فالحديث حجة عليهم من لا زعموا لغيره أن لا يوجبوا القراءة في صلوة التفل لأنها
 تدعى على الرحلة وإلى غير القبلة وبالإقامة وبالإيماء والركب في مبنية على التخفيف ولا تلحق بالفرض فإن كانت ما
 ذكره صحيحاً من تحليل عدم إيجاب القراءة في الركعتين الأخيرتين من الرباعية فمن باب أولى أن لا يوجبوا القراءة
 في النوافل مطلقاً ولا في صلوة السفر حيث لم يقولوا بذلك فتفرقهم غير صحيح وهم لم يطرده بل عكسوا القضية
 وادعوا الأمر بالحقيقة فأوجبوا القراءة في جميع ركعات النوافل كان الأجدر بهم أن يجعلوا أول مدلول ما صدق الحديث
 هو الصلوة المفروضة لأن ما يجب في النفل إنما يجب فيه تبعاً لوجوبه في الفرض والفرض هو الأصل والنفل هو الفرع
 والاختلاف عكسوا القضية إما لتدليلهم إيجاب القراءة في جميع ركعات النفل بأن كل شفع منه صلوة على حدة والقيام
 إلى الثالثة كتحريمه مبتدأة فنقول عليهم أن هذا من باب الاستدلال بمبطل المذهب على تأويل غير واحد وهذا
 أصل على أن الاختلاف لم يثبت قواعده لأن من أحرم أربع ركعات تطوعاً مثلاً فإذا كانت الركعتان الأولىان صلوة
 عليه ثم الركعتان الأخيرتان كذلك صلوة عليهما فقد صحتم صلوة بلا تحريم وذلك أشد مخالفة للسنة من ترك

القراءة فالأمر حكيم بطلان صلوة التطوع وترك القراءة ولم تكون بطلانها ترك التعميم وهل هذا إلا التحم وضع
 للذهبي نصيب الله المستعان الأمان قد فرحوا على ما ذكرناه عنهم مسائل عادة النوافل بترك القراءة في الأدب
 وإعادة الأختارين بعد القيام إليهما بعد إتمام الأوليين الأخير ذلك وهو تفريحه بيلتزمه من لم يوافقه على أن كل
 ركعتين صلوة عليه وإن لم تمان بتجوز الحوران الصلوة هي التي انقضت بتجزم سواء كان ركعتين أو أربع أو أكثر
 وهي بذلك صلوة واحدة فلا يمكنه الزيادة على عدد الذي أحرم به إلا بأمر من يدينه لا يمكنه الإقتصار على أقل من ذلك إلا
 بنية الإقتصار على الأربع من الأقوال عندنا ولا يمكنه قلب صفحتها الأبنية بعد زيادة على الأربع كذلك إذا طرأ ما يفسد بها
 فسدت كلها والحق أنه لا تجب عليه إعادة نعم لا يجوز له تعمد إفسادها لقوله تعالى لا تبطلوا أعمالكم أذلول وجبنا عليه أن
 كان ذلك تشريعاً من تلقاء أنفسنا وإيجاب ما لم يوجب الله على الأمة ومع ذلك تكون قد خالفنا العقل حيث
 رجحنا الفرع على الأصل ذلك لا يكون إلا بدليل شرعي فتأمل هذا المقام فانه يجد بالالتفتيح الأخطاء ونحن نقف بذلك
 لأن هذا المختصر لا يحتمل أكثر من ذلك وما ذكرناه هو كالتنبيه على مسائل دقيقة وأصول جلية والله أعلم بما قرأ في السور
 في سنة في الأوليين من الفرض الرباعي والثلاثي وفي كل ركعة من ركعات النوافل في السنن طوثر في رواية السور في الأوليين
 من الفرض الرباعي أو الثلاثي أو قرأها في الأخيرين أيضاً صحت صلواته وكذلك إذا ترك في النوافل السنن ويجوز أن
 يصلي قاعد أو مضطجعا في جميع النوافل مع القدر على القيام الحديث عائشة قالت لما بدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وثقل كان
 أكثر صلواته بالساجدة عليه قوله لما بدت قال وبعبدة بفتح الدال المشددة تبدينا إذا سرت وقرأه بعضهم بضم
 الدال معناه أكثر الحمد للسنن وقد صح عن عائشة ما يدل على ذلك والله أعلم ومن عمار بن حصين أنه سأل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلوة الرجل قاعد أقال صلى قائما فهو أفضل من صلى قاعداً فإنه نصف أجر القائم و
 من صلى قائما فإنه نصف أجر القاعد قال في المنتقى رواه الجماعة الإسلامية ومن افتتحها قائما ثم قعد غير هذا رواه في الأصح
 وكذلك إن عكس اتفاقاً الحديث عائشة أنها لم تر النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة الليل قاعداً قطعتي أسن وكان يقول قاعداً احتق
 إذا أراد أن يركع قائم فقرأ أعوذ من ثلثين وأربعين آية ثم ركع قال في المنتقى رواه الجماعة وعنها أنه صلح كان يصلي ليلاً
 طويلاً قائماً وليلاً طويلاً قاعداً أو أماً أو لها فيه كان إذا قرأ وهو قائم ركع وهو قائم وإذا قرأ قاعداً ركع وسجد وهو قاعد رواه
 الجماعة إلا البخاري قائماً ما رواه أنه لا يقوم لمجر الركوع بعد الفراغ من جميع القراءة ولا يجلس لمجر الركوع بعد الفراغ من
 جميع القراءة فهذا الحديث لا يجازي الحديث الذي ذكرناه قبله لأنها حضرت في الحديث الأول بأنه صلح بقراً وهو قاعد
 فإذا قام قرأ أيضاً نحو من ثلثين مائة إلى آخره ثم يركع بعد القراءة من قيام أو قعود وإذا كان نادية المنطق هائلاً المقام

والقائل فلا فرق عندنا بين ان يفتتحه قاعداً وبنيته قائماً وان يفتتحه قائماً وبنيته قاعداً الا ان حديث عائشة قد دل
على ان ابن عمر لم يفعل ما عرفت وغاية الفعل ان يدل على الافضل والما من قال بان من افتتحها قائماً فلا يجوز له
ان يقفها قاعداً فهو عندنا مخرج كانه مخالف للرضعة في تادية النقل على كلا الصورتين اقتراح الصلوة قائماً لو ان ذلك
بان يصليها قائماً لو ان اخر وليس الشرع في الصلوة التافهة هو ان رولا بمنزلة خلافاً للاضاف حيث قالوا بذلك
فاوجبوا الاعادة اذ ابطلوا بطله وجوزوا التطوع على الرحلة الى اى جهة توجهت ولو لم يقصد خلافه خلافاً للشافعية
حيث اشترطوا فيما اذا كانت طوته راكباً الغير القبلية ان توجهه راحلته الى جهة مقصده فان توجهت به راحلته لغير
القبلة وغير مقصده لم تقم صلواتهم واطلاق الاحاديث يرد عليهم والا صل في ذلك الكتاب الستة اما الكتاب
فقوله تعالى فايما تولوا فتم وجهه الله واما السنة للحديث ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح على راحلته قبل
اى جهة توجهت ويوتر عليها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة متفق عليه في رواية كان يصلي على راحلته وهو مقبل
من مكة الى المدينة حيثما توجهت به وفيه نزول فايما تولوا فتم وجهه الله رواه احمد ومسلم والترمذي وصححه وكذا
الوتر لانه تطوع خلافاً للاضاف ولنا الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر على العبد ويوتر على السجدة اكثر من ركوعه لما
في حديث جابر بن عبد الله بن جعفر السجود من الركوع ويوتر على ايام الحديث رواه ابو داود والترمذي وصححه وكذا صححه انه لا فرق بين
المحضر والسفر لا داخل المصلى لا خارجه وفا قالابي يوسف لا طلاق بعض الروايات حكاية فذهبوا الى انهم على الرحلة
والفعل لا يقيد الفعل الابترية وقد ذهب الى ما رجحناه بعض الشافعية واهل الظاهر قال شيخنا امام اهل الحديث العلامة
ابن حزم روى وقد روي عن وكيع عن سفيان عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال كانوا يصلون على راحلهم وروايتهم
حيثما توجهت قال وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين نعم في المحضر السفر قال النووي هو محكي عن ابن ابي
انتهى كذا في النبيل من افتتح راكباً ثم نزل يبنى وكذا عكسه خلافاً للاضاف في الثاني الماعرف مما قد منا من جواز
التطوع للركب غيره ومن فعل ما ذكرناه فهو لم يخالف المشرع ويقضيه القياس الصحيح وقوله احرام النار لعقد
لوجوب الركوع والسجود فلا يقيد على ترك ما رزقه من غير عن رسا قطلاً تامنة ولا تسلمه الا في جوارح الترمذي ذلك بنية
مخصصة او بند رصيح واما من اطلق توجهه النقل فلا يلزمه الركوع ولا السجود الا حين اداها وهو نازل في جوارح
للاجل الماشي بخلاف مخونه الشافعي وغيره قيا ساعلى الركبي هو وحده والله اعلم ويجب الاستقبال حين التسمية
ثم لا يضره الاخرات عن سمت القبلة وذلك في حق الركب الماشي ايضاً ان قلنا يجوز تنقله وذلك لحديث انس
بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يصلي على راحلته تطوعاً استقبال القبلة فكبر للصلوة ثم خلى

عن ربيعة بن فضال عن أبيه تروى به رواة احمد وابوداؤد قال في النبل اخبرني ايضا الشيخان بنحو ما هنا ولا يصح فيما تقدمت
 صلاة الفريضة على الرحلة او العجلة للمساخر بعد وضوء ذهاب بقية ونحو ذلك كالركب في السفينة وسكة
 الحديد والحد يثمة المعرفة والمركب الهوائي المستحدث كالحاكي في بلاد اور وبا ويجوز ان يستقبل عند التحريم ولا يضره
 انحراف المركب فيما بعد ثم فيما سهل وكذا من عجز كمن مضى لم يجز من يوجهه ومروط على خشبة وغيره على لوح الخفاف لو
 استقبل الغرق وكذا الماشي لو انقطع عن الرفقة يخاف على نفسه او ماله التلفت اذ ان يضل حال الجموع لا يصح
 صلوة من ذكر والتأنيفة وكان احد هاتين كما ذكرنا ولا اعادة ولا يصح عندهم ان من ذكرنا هم يصلون كذلك الحرمه
 الوقت لكن عليهم الاعادة واستدلوا بقول بعض الرواة الذين حكموا صلوة لمعلم النافذة على الرحلة حيث قالوا ولم
 يكن يصنع ذلك في الصلوة المكتوبة الحديث ولنا حديث يعل بن عمار ان النبي صلى الله عليه وسلم انقضى الى مضيق هو واصحابه وهو
 على راحلة في السماء من فقره والبلاء من اسفل فاضطربوا فحضرت الصلوة فامر المؤذن فاذا انقضى ثم تقدم رسول الله صلى الله
 على راحلة فاضل بهم يرمي اياما يجعل السجود واخفض من الركوع رواة احمد والترمذي قال في النبل الحديث اخبرني
 ايضا النسائي والدارقطني وقال الترمذي حديث غريب تفرد به عمر بن الرباح وثبت ذلك عن الشافعي من فعله
 وحججه عبد الحق وحسنه الترمذي وضعفه البيهقي والجواب عما استدلوا به ان الثاني انما اخبر بما علم وهم الحكم سينزل
 الله امره الميثاق مقدم عليه فالواجب الاخذ بخبر من اخبرنا بشرع لم يعله غيره لان من علم حجة على من لم يعلم كذا في النبل بانفسها
 ويصرف قال كثيرا ما يرجع اهل الحديث ما في الصحيحين على ما في غيرهما في مثل هذه الصورة وهو غلط او وقع في مثله المجرم
 فلبس من هذه اعلى ذكر قلت ما يريد ما جئناهم بحكمهم بحجة صلوة من علم بعد صلوة بالاجتهاد انه اخطأ ولم
 يصل الى القبلة حتى قال الاخفاف ان من صلى في مسجد او اشتبهت عليه القبلة نظمة مثلا انه يجتهد ولا يلزمه
 ان يتجسس عن المحراب بيده اذ اخاف موذيا من البدن والدواب اذا صلى به صحت صلوة فلو بان انه لم يصل
 الى جهة القبلة لم يلزمه الاعادة وما يدل على ان في الامر سعة وسيرافق ما يظن المانعون حديث معاذ قال
 صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم خميس في سفر الى غير القبلة فلما قضى الصلوة وسلم تجلست الشمس فقلنا يا رسول الله
 صلينا الى غير القبلة فقال قد رفعت صلواتكم بحجتها الى الله عز وجل رواة الطبراني في الاوسط وفي اسناده
 ابو عيلة واسمه شمر بن عطاء وقد ذكره ابن حبان في الثقات وله شواهد ومريدات يقوى بعضها بعضا فتصل
 للاحتجاج كذا في النبل فظهر بذلك ان من عدل في امر القبلة صلى الى غير هاتين فلم يثم ذلك في الوقت انه لا يلزمه الاعادة
 واذا كان الامر كذلك فظهر كمال التيسير فيها فاذا ضم الى ذلك اباحة الجلوس في الصلوة وكلاما باركا فقالا نعليه للرحمن

قيامه من صامة قامة ايماننا واحتسابا بالخروج من ذنوبكم ولد تسامه رواه احمد الشافعي وابن ماجة وقال في التلخيص
 في بعض رجال سنده مقال قوله من قامة المراد به قيام لياليه وصلواته يحصل بطلان ما يصدق عليه القيام وليس من شرطه
 استغراق جميع اوقات الليل كما اكثرها وقال النوزي ان قيام رمضان يحصل بصلوة التراويح يعني انه يحصل بها المطلوب
 من القيام لان قيام الليل لا يكون الا بها واغرب الروما في فقال اتفقوا على ان المراد بقيام رمضان صلوة التراويح
 وتحصل السنة بالصلوة فرادى وجماعة او راعا على ما مام واحد في البيوت او المسجد لوقوع ذلك كله في عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كما استفاض النقل في ذلك وصح ولا يتعين لصلوة ليالي رمضان عدد معين تستحب احدى عشرة
 ركعة على ما مام واحد في المسجد اما عدم تعيين عدد لصلوة رمضان يعني التراويح فلو وقع الاختلاف اكثر في ذلك
 اي فيما وجد عمل الناس عليه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليل ثلاث وعشرين ركعة او كانا يقومان بها في رمضان
 في زمن عمر لما جمعهم على امام واحد وهو ثابت ما نقل كما رواه في الموطا وروى احدى وعشرين ركعة وروى ست
 وثلثين ركعة وروى غير ذلك قال الترمذي اكثر مما قيل انه يصل احدى واسبعين ركعة بركة الوتر قال الحافظ
 والجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الاحوال فيحتل ان ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها ^{تخفيف} تطويل
 القراءة تقلل الركعات وبالعكس قلت لعل ذلك هو سبب الزيادة على احدى عشرة ركعة ولنا ما روى عن عايشة رضي
 قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة اخبرني الشيخان اخرج ابن حبان في
 صحيحه عن حماد بن عيسى عن ابيه انه صلى بهم ثمان ركعات ثم ادثرها ولم يصح انه صلى على اكثر من ذلك الا ما مر بنا
 في بعض الروايات بالحاف الركعتين الذين كان يغتم بهم اصلوته او الركعتين الذين قيل فيها ركعتا الفجر فذلك
 وتنبه اطراف الرواية والجمع بين ما صح عنه صلى الله عليه وسلم من ما ذكرناه من ثمان ركعات في رواية ثلاثين
 عشرة ركعة وخمس عشرة ركعة اما كونها جماعة على امام واحد في المسجد فلما صح ان النبي صلى الله عليه وسلم قد فعل ذلك واما ما روى
 عليه من انه ان تفرغ فترك ذلك شفقة على امته واصله ذلك لا نطيل بنقله وعمره فالحاجة لصلوة التراويح
 او قيام ليالي رمضان سنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عرفت والخليفة الثاني قد جمعهم على ذلك لروايات المنافع
 وقد جرى على ذلك عمل المسلمين المستمر فلا عبرة بمن خالف وقد اختلفوا في الاضاح والشافعية ثلاث وعشرين
 ركعة منها الوتر ثلاث والعشرون تراويح لكن الاضاح يصلون الوتر ثلاث متصلة بتشهد بين كل صلوة المغرب
 ويقنون في الثالثة قبل الركوع والشافعية يصلونها بتسليمتين ولا يقنون الا في النصف كاحد من هذا
 في الثالثة بعد الركوع ومسكوا ما روى ابن ابي شيبة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك ركعة والوتر

فلما سئله ضعيف لا يصلح للاختلاج وقيام رمضان يحصل بالكل كما قد منا الا ان ما دام عليه صلعم هو المختار والافضل
فيما نعتقد لكن من اعجب العجب ان بعض المتفقيه يرون الصلوة على غير ما عرف من مذهبهم من اقيم
الامر حتى اني رايت بعض المجتهدين من الاحناف يتبرأ من إحدى عشرة ركعة ويؤذي من يفعلها ولا يعرف لذلك سبب
الا الجهل والتعصب للمذهب فان كان الثاني فهو معاذلة لسنة النبي صلعم ولا يخفى ما يترتب على هاتين ومعاذلة
لسنة النبي صلعم تخشى على صاحبها الكفر فلا حول ولا قوة الا بالله ومن العجائب ما ذكره بعض الاحناف لتعيين عدد
العشرين حكمته مساواة المكمل للمكمل فلما مثل هذه الحكم لا يجدي في مسائل الشريعة بل هي لا تزيد على الوساوس
والهواجس منشأ وهما غشاة التقليد على الابصار والقلوب -

باب ادراك الفريضة

ومن كان في أثناء صلوة مكتوبة ثم اقيمت دخول مع الترم على ما كان عليه فاذا انقضت صلوة فهو بالخيار اما ان
ليسلم ويبقى جالسا تشهد به ينتظر ليصل مع الامام وفاقا للسلفية لان النبي صلعم لما خرج في مرضه وهم يصلون
خلف الصديق تقدم وصلى بهم بدون ان ينقضوا صلواتهم وصح انه احرامهم ثم خرج من الصلوة واغتسل وهم
وقوف في الصلوة ثم جمع وراسه يقطر من الماء فضلى بهم على اختلاف في الرواية وقد تقدمت وعلى كل تقدير فقد دلت
السنة على ان اقتداء الشخص في أثناء صلوته او في أثناء صلوة الامام صحيح وسواء في ذلك صلوة الامن والمخوف
وقد تقدم لنا كلامه في ذلك وقال الاحناف من على ركعة من الظهر ثم اقيمت يصلي اخرى ثم يدخل مع القوم وان
لم يقيد الا على بالسجدة يقطع ويشترع مع الامام وان كان قد صلى ثلثا من الظهر بتمها واذا اتمها يدخل مع القوم
والذي يصل معهم نافلة ولا ندرى ما دليهم على ذلك وقولهم لا نهمل الوضوء القطع للاكمال يقال عليه ما
الموجب للوضوء القطع وهل على ذلك دليل شرعي ولمن يدخل ويشترع مع الجماعة على حالته في صلوة تدون
ان يقطعها او يفسد عملها كما قال تعالى لا تبطلوا الحالكه ليس لك اولى لاسيما وقد دلت السنة على جوازها بل ستمسانه
كما قدمنا الكلام على ذلك اما قولهم ان الثانية تكون له نافلة فذلك صحيح كما تقدم ذلك في قصة الرجلين
الذين قال لهما صلعم ما صنعكما ان تصليا معنا الحديث اما صلوة الصبح فقالوا انه ما يقيد الثانية تسجدة يقطع ويخل
مع القوم ولا اتمها فلا يصلح مع الامام قالوا لان النفل بعد ما كرهه وكذلك صلوة المغرب لا تقادحان المعادة فنقل
بالثلاث مكرهه كذا قالوا واطلاق الاحاديث الصحيحة بل خصوصها ترد ما ذكره من الرواي في هذه المسائل فقامل قال

في منتهى الهداية ومن دخل مسجد اقل اذن فيه ليكره له ان يخرج حتى يصلي قلت وقد قلنا هذا الحديث واطلقنا الكلام عليه نقول هنا كما قال صاحب الهداية انه لا بأس ان يخرج من مكان ينتظم به امر جماعة كإمام ونحوه في مسجد آخر لان من كان كذلك لا يدخل في عموم النهي عن الخروج لان ذلك مقيد بعدم الخرج للحاجة مع عدم إرادة الرجوع وهذا قد خرج للحاجة وهو عازم على الدخول الى المسجد ليقوم بوظيفته ويصلي فيه المساجد تنكفي لتأدية الصلوة فيها ولا غلظة به ادلى مما عطل به شارح منتهى الهداية ومن ادرك الاذان وهو في المسجد لكنه قد صلى تلك الصلوة فان كانت قد اقيمت الصلوة وهو في المسجد فلا شك انه يشترك مع الجماعة ويصلي معهم تكون له نافذة كما قد مرنا ذلك هو الحدوث والجليلين الذين كانا صلياً في رحالهما ثم اتيا المسجد الحديث لا نغيد اهما اذا كان قد صلى تلك الصلوة طارداً للخروج قبل ان تغام الصلوة فيحتمل ان يقال لا يخرج لعموم الحديث ويحتمل ان يقال يخرج كما لا يدخل في عموم النهي عن الخروج بان يقال ان الاذان انما هو دعاء الى تلك الصلوة وهو قد اداها وقد اجاب داعي الله كما قال صاحب الهداية وهو وجوب الانعقاد ليست بواجبة عليه كما يشترح له ان يدور للجماعات ليصلي معهم صوراً فرض تكون له نافذة وانما لم يهاجوا النبي صلى الله عليه وسلم من اتفق له ذلك فقد برأه أيضاً اذا كان الخرج للحاجة جائزاً في حق من لم يعمل تلك الصلوة فاقبل حالات من ادعى الصلوة ان تكون تأديته تلك الصلوة بمنزلة الخروج للحاجة فتأمل ذلك فان وجد ير بالتأمل ما قول الاخناف في خصوص العصر المغرب الفجر انه يخرج وان اخذ الموزن في الإقامة وتعليقهم ذلك بكراهية النقل بعد العصر الفجر بان النقل بثلاث مكروه اراى مصداقاً للسان الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والكرهية انما هي للنقل المطلق واما المعبادة وكذا لكل نقل له سبب متقدم او مقارن فلا يكره بعد العصر ولا بعد صلوة الفجر كما قد مرنا الكلام على ذلك فارجع اليه اما التنفل بالثلاث فلم يرد النهي عنه الا في الايتار بالثلاث حيث ورد المنع عنه بثلاث ركعات وهم قد وردوا الحديث في موخره الخاص بعد لوله بالمطابقة فقالوا لا يكون الوتر الا بثلاث ركعات وتشهد بين فكيف يجوز لهم الاستدلال به فيما لا يمتثل به الجملة هم جرحوا واما كرهه الله ورسوله وكرهوا ما لم يكرهه الله ورسوله ان هذا المنع العجيب العجيب ان كان في انشاء فرض غير ذات الوقت والاقامة او نقل واقامت

الصلوة فان شئ من فوات الركعة الاولى اخرج منها ودخل مع القوم وكالاتم ثم دخل كما يجوز له الشرع في احوال صلوة اذا اقيمت الصلوة المكتوبة اما كونه يتم اذا لم يخش فوات الركعة الاولى فلانه صلح لم يامر من رآه متلبساً بالصلوة حين الإقامة بنسخها كما في حديث ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اى رجلاً يصلي ركعتي الغداة حين اخذ الموزن يقيم فخر النبي صلى الله عليه وسلم مكتوبة قال الا كان هذا قبل هذا المخرج الطبراني في الكبير قال العراقي اسناده جيد واما كونه لا

يشترع في الصلوة اذا شرع المودن في الاقامة فلو ديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اقيمت الصلوة فالصلوة
 المكتوبة قال في المتن رواية الجماعة الا البخاري وفي رواية كاحل الا التي اقيمت وظاهر النسخ المتخيم وعدم الاستعداد
 وقول كل صاحب النيل في المسئلة تسعة اقوال ورجح ما اختارناه وهو الحق ثم لا فرق بين ركعتي الفجر غير هابل كتما ورجح
 من بحديث المنع انما هو في ركعتي الفجر اما الاستثناء الواجب في بعض الروايات اعني الركعتي الفجر فنقول لا يصح
 التذلل ولا فرق بين ان يوديتها في المسجد ام خارجة عند باب المسجد لاننا للاختلاف وذلك لعدم الجمع بين
 معقيد بالاقامة لا بالمسجد فنقول لم يصح في ركعتي الفجر عند باب المسجد مردود قائل يوضح حديث عبد الله بن
 بن بجينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً وقد اقيمت الصلوة يصلي ركعتين فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 الناس فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح اربعاً الصبح اربعاً متفق عليه ومن ادرك الامام قبل ان يسلم ادرك
 الجماعة كان الامام يخرج منها الا بالسلام فمتى ادركه قبله ادركها وان لم يحل مع الاذكار معه ما يعتد له به
 من النية وتكبيره الاحرام والاتفاق على جواز الاقتل احياناً فمناط ادراك الجماعة وتفضيلتها هو جواز الاقتل او
 وقوعه قبل السلام ولما ادرك الصلوة فلا يكون الا بادر اذ كان منها ما يعتد له بالركعة وعليه من ادرك من صلوة
 الجمعة اقل من الركعة لا يكون ملزماً لصلوة الجمعة بل يكملها ظاهراً ويكون كمن صلى الظهر جماعة وبذلك يجمع بين
 الاحاديث في هذا الباب لمحدث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعتم الى الصلوة فممن يجوز فاسجدوا ولا تقاد
 شيئاً ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلوة رواية ابو اذ وهذا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصلوة
 مع الامام فقد ادرك الصلوة اخبره الشيخان اي ادرك الصلوة والجماعة وامام من ادرك اقل من الركعة فلا يكون
 ملزماً للصلوة وان كان مدرك الجماعة او ما قلنا انه مدرك الجماعة لما هرفت سابقاً لمحدث علي بن ابي طالب
 ومعاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم الصلوة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام رواه
 الثوري وهو ان كان فيه منعت الا ان له شواهد قوية تؤيد في وجوبها بلا شك يصح للاحتجاج بها سيما و
 عموم الاحاديث المتفق على صحتها شامل لما على عليه هذا الحديث بخصوصه كحديث ابي قتادة وفيه اذا اتيتم
 الصلوة فاعلموا بالسكينة بما ادر اكم الصلوة فقلوا وما فاتكم فاموا الحديث متفق عليه فلو لم يكن مدرك الجماعة
 لم يكن كاملاً بالدخول مع الامام فيها فائدة ومرداداً بادر اكم الجماعة انه يحصل له او يكتب له اصل فضيلتها و
 فانيها فلا يستبعد ذلك لانه قد قيل من قصصها فلم يدركها يكتب له اجرها وهو وجيه وقد استدللنا
 هذا القول بحديث ضعيف ويؤيد حديث ابي هريرة قال قال احدكم يعمل الى الصلوة فهو في صلوة الحديث

اى هو فى معنى وحكم من يصلى ذكيف يصوم ان يكون فى الصلوة وليس له ثوابها وقالت الاخاف ومن ادرك من الظهر
 ركعة ولم يدرك الثلث فانه لم يصلى الظهر بجماعة ومن ثم فرج على ذاك ان من حلف فقال عبد الرحمن صلى الله عليه وسلم
 وادرك ركعة من الظهر مع الامام لا يحث وان قال عبد الرحمن ادرك الظهر بجماعة يحث اذا ادرك ركعة مع الامام وثنا
 هذا امر ودلالة لا فرق بين العبارتين نعم ان كان الحالف نوى الصلوة كلها بركايتها مع الامام لا يحث اذا ادرك ركعة
 ولو نوى بعض الصلوة او ما يسمى به مبدركا للصلوة شرعا فانه يحث ويصير العبد حر اذا ادرك ما عينه او ادرك
 ركعة فى الصلوة الاخيرة اما الصورة ان التثان ذكرهما الاخاف فالحق انه يحث فى كليهما ويصير العبد حر كيف
 وقد قال صلح من ادرك ركعة من الصلوة مع الامام فقد ادرك الصلوة قد تقدم لان الشارع قد جعل حدرك الركعة
 مذكرا للصلوة والعرف الشرعى مقدم عند الاطلاق ولا يعدل عنه الا بقربة اذنية الحالف وهذا كلام معتبر
 ليس هذا محل هذه ذكره صاحب الهداية فجاره وسيقا مزيد بيان مسائل الحلف فى بابها ان شاء الله ومن غشى
 فوت فضيلة اول الوقت كره لمان يشتغل عن تاديبه بنطوع قبله الامرا بته فان كان منتظرا للجماعة فلا بأس
 ما لم يخف فوت وقت الاختيار ولا صلى منفردا او تطوع فاذا اقيم على معهم وكانت له نافذة وذلك لو لم يكن الا حديث
 الكثرية فى فضل المبادرة بالصلوة كادل وقتها وقد تقدمت لنا الاشارة الى بعضها فتقويت ذلك مكره شرعا فلما صح
 فى فضل الجماعة لما تقدم فلا بأس ان ينتظرها فى وقت الاختيار لانه لم يفته به فضيلة اول الوقت مطلقا بل صلواته
 فيه جماعة لا تنقص عن فضل صلواته اول الوقت منفردا اما اذا لم يأت وقت الاختيار وان تقع صلواته فى آخر الوقت
 كوقت الكراهة فلا ينتظر بل يصلى منفردا او يذهب الى محل اخر للجماعة وذلك لما تقدم فى حديث الامراء الذين يهتدون
 الصلوة ويخرجون منها وقتها وقد تقدم فلا تغفل لحديث المغيرة بن شعبه قال تخلفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة بئر
 فبرز ذكر وضوء ثم عد الناس عبد الرحمن يصلى بهم فصرى مع الناس فيه فلما قضاها اقبل عليهم فقال قد احسنتم
 واصبتم فبظهر ان صلوا الصلوة لوتها الحديث متفق عليه اما الراجعة فيصليها ما لم يحث فوت الوقت جميعها
 او يضيغ عن الاستماع لاداء فوضه فان خاف ذلك صلى لغرض ثم قضاها لا نه صلح قضى قبلية العصر والظهر لما شغل
 عنها وذلك يحل ان صلى العصر لوقت وقته وترك الركعتين لما ذكرنا نقضاها بعد كما فى الحديث وما اختلفه لاحقا
 حيث قالوا من اتى مسجد اذن صلى فيه جماعة فلا بأس بان يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له ما دام فى الوقت انتهى قاله
 تروى لان ذلك من لازمه فوات فضيلة اول الوقت فتأمل -

باب قضاء الفوائت

ومن تعد ترك صلوة بلا عذر شرعي فلا يمكن قضاؤها بل قد باء بآئمه ويندب له ان يكثروا من التواضع لتجيب عليه التوبة
والا نابة الصادقة وهو قول الجمهور من اصحابنا والمختار عندي انه يقضي ليكثر من التواضع ايضا ومن قال بعدم امكان
قضاء الصلوة المذكورة عند اوبالعين من اصحابنا شيخ الاسلام احمد بن عبد الحليم بن تيمية وهو مذهب اودوا بن
حزم وبعض الشافعية والاصحابية اما القضاء الذي يسميه العامة بالقضاء العمري اعني قضاء الصلوات التي حانت
قبل البلوغ وقبل الاسلام فلا شك في كونه بدعة اذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من اسلاف الامة قالوا ولما
كان لا يجب القضاء الا باصرح يد فاذا عدم الدليل فلا قضاء قالوا ولم يات دليل صحيح في محل النزاع بان من ذكر
يقضي واملحدين من نسي صلوة المؤسبات فيقول لا يدل على ان العاقل الغير المعتذر يقضي بل لا لمة مفهوما انما
هو عدم القضاء لما ذكره من ذكره الاحاديث لم ترق في قضاء الصلوة الا للمعتذر وشرعا كغير النائم والناسي واما العاقل
المعتذر بتركها حتى خرج وقتها فانه لا يقضي بل لا تنقضي صلوته قضاء عن صلوة قد خرج وقتها لا نه من شرط
صحة الصلوة ايقاعها في وقتها فلو تدبرها عذر بلا عذر شرعي لم تصح صلوته لان انتفاء
الشرط يستلزم انتفاء المشرط فبقوات الوقت تقوت الصلوة يطرح ذلك تصريحه صلوة بوقت صلوة من نسي الصلوة
او ناسى عنها ومن يلحق بهما حيث ورح ان من نام عن صلوة او نسيها فقتلها حين يذكرها فلو كان العاقل مثل الناسي مخوفا
لم يكن للتقيد فائدة والقياس مع الفارق كما يجوز وقضى النبي صلى الله عليه وسلم صلوات الخندق لانها فاتت بعد رشرع لم يلنا
لما انتزاه قوله صلعم في الحديث المتفق عليه فداين الله اعني ان يقضي لا قضاء اسم الجنس المضاف للعموم ولا نه
ورج ايجاب القضاء على العاقل في تركه كثيرا من العبادات فلا يبعد ان يقاس على ذلك قضاء الصلوة فتأمل وان
تركها العذر فليست بقضاء اى خارجية عن الوقت بل وقتها حين يتذكر او يزول العذر قالت الاحناف الشافعية
هي قضاء يريدون بذلك انها مودة في غير وقتها الشرعي ولم ار لهم على ذلك دليلا يصلح للاعتبار والاحاديث
تروى عليهم هي الاولى بالقبول فمنها حديث انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلوة فليصلها اذ ذكرها كقراءة
لها اذ انك متفق عليه لمسلم اذ امره احدكم من الصلوة او غفل عنها فليصلها اذ ذكرها فان الله عز وجل يقول
اقم الصلوة لذكرى عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه الجماعة الا البخاري ووضح منه حديث ابي قتادة قال ذكروا النبي صلى الله
عليه وسلم من الصلوة فقال انه ليس في لزوم تقريب اما التقريب في اللفظة فاذا نسي احدكم صلوة او نام عنها
فليصلها اذ ذكرها رواه النسائي والترمذي وصححه والورد اودرو قال الحافظ واصله على شرط مسلم ومسلم نحوه وفي
الباب احاديث ومنها احاديث نومهم عن صلوة الغير فيرد ذلك وسياق بعض ذلك وقد ورد في رواية الدارقطني

والبهيقي من نام عن صلوة او شيئا فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وهو ان كان ضعيفا لكنه مخرج في الروي الشافعية
والاحناف واصله في الصحيحين كما عرفت الا صلوة العيد ففي ثابته ولا يفعلها في يوم العيد بعد خروجه وقتها وديان
بنا انه لحديث حمير بن النضر عن حمومة انه انه غم عليهم الهلال فاصبحوا صيا ملجاء وركب فيه انه صلح امرهم ان يخرجوا العيد
من الغد الحديث اخرجه احمد وابوداؤد والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وصححه ابن المنذر ابن السكيت
وابن جرير والحطائي والحافظ في بلوغ المرام ويندب ان يقدر معها على ذات الوقت فان خاف فوات ذات الوقت او بعضها
لزمه فقد يمها اى ماله يخفق ان يقع من ذات الوقت جزء خارج عن وقتها فان خاف ذلك قدم ذات الوقت لزمه لان
وقتها يكون مضيقا حينئذ بخلاف وقت نحو المنسية فانه قد توسع فيه بقدر يتحول لهم الى موضع اخر وصرحة السنة
الراتبة قبلها واما ذات الوقت اذا ضاع وقتها فانه يحرم تأخيرها بالاتفاق وقد دلت على ذلك احاديث وجوب
الحفاظة على الصلوة لو فيها شيء كثير ولا تظيل بذكرها اما اذا اتسع وقت ذات الوقت اى الحاضر فالسنة ان يقدم الغائبة
الحديث جابر بن عبد الله ان عمر بن الخطاب يوم الخندق بعد ما غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش قال يا رسول الله ما كنت
اصل الصلوة حتى كبرت الشمس تنزب فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما صلتيها فوضأ وتوضأ فاضلى العصر بعد ما غربت الشمس فصلى بعدها
المغرب فحق عليه ولا يلزمه قضاؤها واما للشافعية وخلاف الاحناف حيث قالوا لو خان وقت الحاضرة قدمها على الغائبة ثم
يقضيها واستدلوا على ذلك بحديث من نام عن صلوة او شيئا فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل التي هو فيها ثم لصيل
التي ذكرها ثم ليعيد التي صلى مع الامام وهو لا يصلح للاحتجاج لان الراجح الصحيح انه موقوف على ابن عمر من رفعه فقد اخطأ
كما قال ذلك غير واحد من ائمة الحديث وفي اسادة الترجان والجمع فقد تكلم فيهما قال ابن حبان ان الترجان روى عن الثقات
اشياء موضوعة وذكر من مثلكه هذا الحديث واستدلوا ايضا بحديث ابى جعدة جيب بن شابع ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسنى العصر ثم اهلوا بوزن فاذا نثم اقام فضلى العصر نقص الا دلى ثم على المغرب فهو مع مخالفة لما قد مناه عن جابر بن عبد الله
في اسادة ابن لهيعة ولو سلمنا تعدد القضية فهو مع ضعفه ليس بحجة للاحناف لانهم اسقطوا وجوب الترتيب
بالنسيان لا سيما وقد باء في صحيح مسلم انه صلح صلاها بين العشاءين المغرب والعشاء ولم يذكر فيه نقص الا دلى ولا خلاف
واذا ادعى الغائبة فلا يلزمه قضاؤها مرة ثانية في وقت مثلها بعد ذلك لحديث عمران بن حصين قال سرينا مع
النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان في آخر الليل عرسنا فلم نستيقظ حتى انقضى لنا الشمس فجعل الرجل يقوم مناديا هشا الى طهره ثم
امر بالانفاذ ان ثم على الركعتين قبل الفجر ثم اقام فصلينا فقالوا يا رسول الله ان نضيدها في وقتها من الغد فقال ايها
سراكم تبارك وتعالى عن الربا ويقبله منكم رواه احمد في مسنده وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم وابن ابى شيبة

والطبراني ويشهد لصحة ما ذكرناه ما تقدم من قوله في حديث الشافعي كذا في إسناده لا خلاف وقد قيل إنه بالإجماع وإمامنا في
صحيح مسلم من حديث أبي قتادة بلفظ إذا كان الغد فيصليها عند وقتها فلا يعارض ما قلناه من أنه لا خلاف إن يريد بقوله
فليصلها عند وقتها أي الصلوة التي تحضرها من غير ما توهم أن وقتها قد تحول إلى ذلك الوقت الذي ذكرها وأدائها فيه
فليس المراد أنه يجيد الصلوة بعد خروجه وقت ذكرها الذي صلاها فيه فقد بروما في سنته أبي داود من حديث
عمران بن حصين بلفظ من أدرك سنك صلوة الغدا من غدا فلما لم يقف عليها فقد قال لم يخطئها من رويها
وما قد مناه عن عمران رضي عنده أحد وغيره وهو الصحيح في هذا الباب فتدبره ولتذكر الفائدة بعد شرحه في الحاضر أمها
مطلقا أي سوره التسع وقتها امرضا كان به بالشرح فيها يتعين وجوب إتمامها ولا ينقص الحاضر ولا يقضيها خلافا
للسانعية في استيجاب القضاء والإحسان في إيجابه وكذا لو كان ذاكر أعلم أنه صحيح ولا يجب عليه قضاءها
قلت النوائت أمر أكثر دقا للسانعية وخلافا للإحسان والإحسان قد جاءوا بغيره أي بجائز خالفوا بها المطوم
من الأدلة الشرعية القطعية وخالفوا بها الأصول التي طال ما قد دقروا في تحريرها فقالوا لا يجب تقديم الفائدة
على الحاضرة واستدلوا بما لا يدل وبما لا يحتمل به على الوجوب قد ما ذكروا في الأدلة الصحيحة من القرآن السنة
القاسنية بأن الصلوة إذا ديت في وقتها كاملة فهي الصلوة المسقطه للطالبة والإعادة قالوا ذكروا
عن الأصل الذي استسوها معنى ما ثبت بالسنة من الأحكام الصحيحة لا تعيد أكثر من الوجوب الذي ياتم تاركه ولا
تفسد بتركه العبادة خالفوا أصلهم هذا في هذا الباب بحديث موقوف لا يحتمل به فأنترصوا به لزوم تقديم الفائدة
على الحاضرة وجعلوا هذا التقديم شرطاً في صحة الحاضرة ثم اشترطوا ذلك شرطاً لها من صحتها وقت الحاضرة وهذه
كثرة النوائت وحدوا والكثرة تكون النوائت ست صلوات أو فيها كل ذلك الاختراع في دين الله بلاد ليل
قالوا فإذا إحدى الحاضرات في آخر وقتها المصنوع في صحيحة وصحيحة مطلقا فيما إذا كانت النوائت كثيرة فإذا كانت
النوائت قليلة وإحدى الحاضرات في سعة من وقته أي فاسدة بصفة كونها وضوا وقال بعضهم فاسدة مطلقا
أي لا تنعقد فعلا أيضا ومن العجب كل عجب ما حووه عن الكلام أبي حنيفة رحيته نقلوا عنه أنه يقول بان فساد
الحاضرة موقوف على بطلان إحدى النوائت قبل أن يودي الفائدة بحيث تكون معها ست صلوات انقلاب الكل
جائزا أي لكثرة النوائت المانع من لزوم الترتيب كما زعموا وبناء عليه فكانه على زعمهم يقول إن من على الحاضرة
بسعة الوقت وعليه فائنة مثلا فصلوته فاسدة فساد موقوف فإذا تعدت خمس مكتوبات بعدد
انقلب الحاضر فبإثارة ماضية صحيحة فتكون الكثرة في المعاصي بتركه الصلوات المكتوبة موجبا لتصحيح

تلك الصلوة الموقوتة صحتها فليتاصل لها في امثال تلك المسائل عن كمال صحة النقل فيها عن الامام الذي ثبته
اجل من ان تنسب اليه امثال هذه الخرافات اذ لم نزل ذلك سندا متصلا عنه ففي من هي ترغبات الفقهاء المتشقة
التي يلتجئ قرب الله من العبد عنهم كما صرح به شيخنا والى الله الدهلوى ولو شرع في القايمة فبان ضيق وقت
الحاضرة قطعها او قلبها نفعنا وسلم من شفع ان اتسع الوقت لذلك وفاقا للشافعية ومخالفا للاحناف وقولهم ان الوقت
ثابت للقائمة بالحديث يقال علي ان وقت الحاضرة المخصوصة لم يثبت بمخصوصة للقائمة ولم يتعين وصحة
وقضاء القائمة لم تقتض حلية لا نكلم لا نقولون بعدم صحة قضاء القائمة اذ العرب عن وقت تذكروها وذلك بخلاف
الحاضرة فانها قد اختصت بوقتها فلا تجب قبل حوله ولا تكون مؤداة لذكرها خير للمعذ ولا اذ ادبت فيه فكيف
تغتصب عنها القايمة بالكلية واما خبرها عندنا فاعلم ان ذلك من الدين بالضرورة فاذا ضاق بمجيئها لا يسع زيادة
عليها فقد تعين لها اول الفات كفات اخرى وذلك قماضى وتسارع الى المعصيات لئلا يترتب الفرائض بخلاف
الاحناف في ايجابهم ذلك وفاقا للشافعية وكذا الجماعة لها وان يحذر واليهاد والمؤداة وذلك الحديث اني سمعت
قال حبسنا يوم الخميس من الصلوة وفيه نداء رسول الله صلعم بلالا فاقام الظهر فاضلاها فاحسن صلواتها كما كان يصليها
في وقتها ثم امره فاقام العصر فاضلاها فاحسن صلواتها كما كان يصليها في وقتها ثم امره فاقام المغرب فاضلاها كذا الحديث
رواه احمد والنسائي ولم يذكر المغرب الحديث في غاية الصحة واختلفت الرواية في عدد الفرائض فحمل ما على تعدد الوقت
اوان بعضهم قصر على ذلك واختلفوا في الغرض والاحناف جعلوا هذا الحديث دليلا على وجوب الترتيب ويرده ان مجرد
الفعل لا يدل على ذلك واما قوله صلعم صلوا كما اتيتم اي يقولون على الافعال الداخلة في الصلوة ولو حملت على
العموم فالنبي صلعم لم ينزل يصلي الصلوات وهي مشتملة على اجابات سنن هذه الاحناف فلو كان الصلوة كما يصلي
من كل الوجوه والكيفيات ولجبة الزمان لا يكون في الصلوة سنن ومسحبات عندهم هذا خلف ويحرم النهاون
بالصلوة والتسبب في تقويتها ولو بالنوم مع سعة الوقت لان الله قد جعل التكاسل في تاديبها من صفات
المنافقين وقال قول المصلين الذين هم من صلواتهم ساهون اي عاقلون فلهذا روي ذلك النبي صلعم ورواه ابن تينيه
الفاخر وايضا فانهم اي الصلوة للتابع وكذا لا على ذلك كثيرة ولو لم يكن الا ان ذلك على مشروعية الا ان
والنبي صلعم قد اتخذ الحارس ليوقظهم وكانوا ينادون الصلوة يا مصلين في الطرف حتى كان امير المؤمنين حمزة
يمر في السوق ويبيد الكرة يامر فيدعو الناس للصلوة اذ ادخل وقتها وفربت اقامتها والحاصل ان استجابة
يكاد ان يكون غرضه واد من تركها لاجل الغرض لكل من يحسن معلوما من الدين بالضرورة ولو كان من ذلك استلزام

تدب سب سهادته برسالة الرسول صلعم أو كسلاد لم يتيب لعبد الاستتابة وأخرجها عن وقت اضرة قتل حد اخلافنا
للأضاد وكه على غير مخرج عن الملة وقيل كفر مخرج عنها وقيل لا يطلق عليه الكفر مطلقا اعلم ان العقوبة الشرعية
الديناوية لتأرك الصلوة عدد او بلاه من المائل الاجتهادية اذ لم يرد في تخصيصها عن الشارع نص وكل
ما كان كذا لا يفي عدم ورجد النفس فيه لا بد وان يكون للشارع فيه حكمة بالغة وذلك بان يكون من الامور التي
يتفاوت ضررها ومصلحتها باختلاف الزمان والمكان والحالات والشارع قد يترك التنصيص على حكمه
امثال هذه الاشياء مع بيان قبحها وعظم انهما عند الله ليرتدع من خاف عقاب الاخرة وليعاقب في الدنيا بما تراه
ائمة الامة او في مصلحة المسلمين لذلك يختلف علماء المسلمين في هذه المسائل بدون تبديع ونفسين ومن
ثم اختلفوا في قتل من ترك المكتوبة بلاه فقال ابن شهاب الزهري وسعيد بن المسيب عمر بن عبد العزيز وابو
حنيفة وداد بن علي والمنزني يجس حتى يموت او يتوب ولا يقتل واحتمل لهذا المذهب جبار واه ابو هريرة عن النبي
صلعم قال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا لا اله الا الله فامروهم واما الهمم الا بحقوقهم واه
الشيخان محمد بن ابي مسعود قال قال النبي صلعم لا يحل دم امرء مسلم يشهد ان لا اله الا الله واني رسول الله الا باحد
ثلث النيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة اخراجة ايضا قالوا ولا نهيمن الشارع العملية
فلا يقتل بتركها كالصيام والزكاة والحج وقد خالفهم الجمهور فقالوا بقتله كما عرفت ذلك مما تقدم قال الامام
ابن القيم روى في كتاب الصلوة افني سفيان بن سعيد الثوري وابو عمر الاثراني وعبد الله بن المبارك ومحمد بن زيدا
ودكيع بن الجراح ومالك بن انس محمد بن ادراس الشافعي واحمد بن حنبل اسحاق بن راهويه واصحابهم بانه
يقتل باختلاف في كيفية قتله فقال الجمهور يقتل بالسيف ضربا في عنقه وقال بعض الشافعية يضرب
بالخشب الى ان يصلي او يموت وقال ابن شريج بنحس بالسيف حتى لا يموت لانه ابلغ في زجره وامر به لرجوعه و
قول الجمهور هو المختار لقوله صلعم ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتهم فاحسنوا القتلة انهي بزيادة وتصرف
واستدل الموجبون لقتله بقوله تروا قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصوهم واتخذوهم كل
مرصد فان تابوا واقاموا الصلوة واقا الزكاة فخلوا سبيلهم وظاهر الآية ان احد هذه الثلاثة مبيح لقتله فمن
قال ان من تاب من الشرك رفع عنه القتال ان لم يقم الصلوة ولا آتى الزكاة فقد خالف ظاهر القرآن وفي
حديث ابي سعيد الخدري قال بعث علي بن ابي طالب هو باليمن الى النبي صلعم بذ هبيرة فقسمها بين امرجة
فقال رجل يا رسول الله اتق الله فقال ويلك الست احق اهل الارض ان يتقى الله ثم ولي الرجل فقال خالد بن

لوليد يا رسول الله ألا ضرب عنقه فقال لا لعله يصلي فقال خالد فكم من مصل يقول بلسانه مالم يس في قلبه
 فقال رسول الله صلعم اني لما ومرت ان انقب عن قلوب الناس لا اشق بطونهم متفق عليه وجه دلائله انه
 بطل المانع من قتله كونه يصلي ومفهوم ذلك ان من لم يصلي يقتل وقد قال في حديث اخر نهيت عن قتل المصلين
 بمفهومه ان غير المصلين لم ينهه الله عن قتلهم صح ان رجلا من الانصار استاذن رسول الله صلعم في
 قتل رجل من المنافقين وفيه انه صلعم قال اليس يصلي الصلوة فقال الانصارى بل لا يصلو له فقال صلعم
 اولئك الذين يفتان الله عن قتلهم الحديث ومفهومه ان من لم يصلي لم ينه عن قتله وفي حديث الاصل اعني لم
 سلمه رضي عنه ان الصحابة قالوا يا رسول الله ألا نقاتلهم فقال لا ما صلوا الحديث رواه مسلم عن عبد الله بن عمر
 ان النبي صلعم قال لمرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمد ارسل الله وقيام الصلوة
 ويؤنوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصمو اعني دماءهم واموالهم لا تجن الا سلام وحسابهم على الله متفق عليه واخرج
 احمد وابن خزيمة عن ابى هريرة رضي عنه وقد استدل المصنف على قتال النجى الزكاة بهذا الحديث ومن اعني رسول
 الله صلعم اخبره النساى واساده صحيحه واجاب الموجبون لقتله ايضا ما استدل به المناغون بان الواجب على الاطلاق
 فيما استدلوا به على المقيد في هذا الاحاديث على ان ما استدل به المناغون مقيد بقوله فيه لا تجن الا سلام والصلوة
 اكد حقوقه على الاطلاق قالوا وحديث ابن مسعود قد صرح فيه بقتل التارك لدينه والصلوة ركن الدين لا عظم
 ولا سيما ان قلنا بكثرة كما ذهب الى ذلك كثير من الائمة فعند هؤلاء ان تارك الصلوة قد ترك الدين بالكيفية و
 اما من لم بكثرة فلا شك انه يقول ان من ترك الصلوة قد ترك عمدا الا سلام ولما اخبر عن قتله اوجب صلها
 ان ما استدل به الموجبون لقتله ليست بنص على محال التزاع ولا يجوز ان لا قدم على مثل هذا الامور العظيم بدون
 نص يعين المراد بالا احتمال كيف وقد ثبتت هذه الفريقين ان الحد ودتر بالتهنات وكل ما ذكره الموجبون
 يحتمل ان يراد به المنكر للوجوب المكذب للرسول صلعم واذا كان المنذوبات والسنن من الدين وتاركها
 لا يقتل بالا تفاق فلا يجوز ان تكون بعض واجبات الدين كالصلوة مثالا لا يقتل من تركها اسلاما قوله
 امرت ان اقاتل الناس الخ فتاينه ان يدل على الامر بالمقاتلة والمقاتلة انما تكون من الجانبين ونتيجة المة
 قد تكون دون القتل فهو ليس بنص على قتل تارك الصلوة مع اعتقاده لوجوبها فامل ذلك فانه دقيق
 فظهر بما قد مضاه ان مسألة قتل تارك الصلوة المعنى لوجوبها هي مسألة اجتهادية غير منصوصة لا سيما
 اذا ضم مع ادلة الماندين اصل منع اقامة الحد ومع وجود التنبهات فليتكفرا الناظر بقى مسألة وهو ان لنا

للقرآن ومنكر ما علم أنه من الدين ضروري ولا يقتل بتركها خلافا لبعض الشافعية استدلال هؤلاء بما ورد في حديث
 ابن مسعود حيث قال صلعم لقد هممت أن أمرهم جلا يصلي بالناس ثم أحرق على رجالهم يتخلفون عن الجمعة بيوتهم
 الحديث رواه مسلم وبقوله صلعم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه ورواه عنه الجماعة أو لينحتمن الله
 على طولهم ثم ليكون من الغافلين رواه مسلم وعبد بن أبي الجعد الضمري أن النبي صلعم قال من ترك ثلاث جمع فيها
 طبع الله على قلبه رواه أهل السنن قالوا والنبي صلعم لا يهزم ولا يعزيم على مالا يجوز لحصمته قلنا ولا امرئ لك إلا أن عدم
 فعله لذلك الإحراق لم يكن إلا بعد أن فسخ ذلك العزم ورجع عنه فكما يجوز لنا العزل كالأمر بما رجع عنه صلعم فعدم قتله
 صلعم هو كالأمر عليه بتركهم الجمعة ورواه الجماعة أيضا دليل قاطع على عدم قتل تاركها ودل حديث الضمري على أنه عند الله
 فقط على قتله بل ذلك لأنه على عدم القتل أظهر فتأمل وأيضا لو كان عزمه الذي لم يفعله متحكما علينا فله بلا تردد لوجب
 قتل تارك مطلق الجمعة الغير المعدوس في جميع المكتوبات لأنه قد صح أنه صلعم أخبر بأنه قد قام بالحرار بيوت المتخلفين عنها
 عليهم ما تم لا تقولون به قلت وفاقية ما يمكن أن يؤخذ من حديثه صلعم على إذا ذاك أنه يجوز للأمام إذا خاف على الدين
 ضررا أن ينكل ويأخذ قلوبا لقتل من ارتكب فظيحا بمس مجوهر الدين وذلك كترك الصوم والحج والزكاة وسائر الكلام على
 كل في بابيه إن شاء الله تعالى وليس قضاء الوتر والراتبة وألا ورواها الشافعية وقالت الأحناف بوجوب قضاء التافلة إذا
 أفسد ما بعد الشروع فيها وألا فلا يشترع قضاءها إلا تبعا للفرض ويجب قضاء الوتر عند ما أفسدت الأسباب كصلوة الكسوف
 والخسوف وألا تستقام ونحوها فلا يقضى بالاتفاق قلت لم أر للاحناف على وجوب قضاء التافلة إذا أفسد ما إذا استكمل
 بقوله فتركوا تطولوا ما لكم لا يتم كما هو ظاهر أما قضاء الوتر فقد دلت عليه آثار كثيرة إياه ونصريحنا بفهم الحديث أبي سعيد
 الحذري قال قال رسول الله صلعم من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره رواه أبو داود بإسناد صحيح الترمذي ورواه
 إذا استيقظ وأخرج أيضا ابن ماجه والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين في الباب غير ذلك ومثله ونحوه
 عن كثير من الصحابة أما قضاء الراتبة فقد تكون مع الفرض ودليله صلوة صلعم ذلك مع الفرض ليلة النحر في قد تقدم
 وتقدم أيضا حديث قضاء سنة العصور وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلعم كان إذا لم يصل أربعين ليلة نظر صلاه بعد رواه
 الترمذي وقال حسن غير في الباب أحاديث وتفتي ركعتي الفجر قبل الطلوع وبعدها كما وردت الأحاديث الصحيحة بذلك
 وكذا وفعله تقريره أو كحجة للاحناف في منعه من قضاء ما بعد صلوة الصبح وقبل ارتفاع الشمس أملاح حديث أبي هريرة أن رسول
 الله صلعم قال من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس رواه الترمذي فهو مع عدم صراحته في منعه من ذلك
 مقيد باللفظ من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلهما بعد ما تطلع الشمس رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي وأما

حمل المطلق على المفيد كان في المفيد زيادة علم لا يجوز أهمها لهما لاسيما إذا كان الراوي واحداً قداماً وقد صح من طرق شتى
أنه صلعم أقرب من رآه يصليهما بعد صلوة الصبح فلا يظيل بتجريح ذلك فاطلبه من معناه أما قضاء ما احتجاده المصلح
من مطلق النوافل فقد دل عليه حديث عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلعم من زام عن حزبه من الليل وعن شيء
منه فقرأ ما بين صلوة الفجر وصلوة الظهر كتب له كما قرأه من الليل وفي المنتبه مراداه الجماعة ألا البخاري وثبت
عنه صلعم أنه كان إذا منعه من قيام الليل زام أو وجع صلى من النهار ثلثي سطر ركعة للحديث وهو عند مسلم
والترمذي وصححه والنسائي وقد نازع في قضاء هذا الأخير أكثر الشافعية والحق جواز ذلك بل استحبابه للإدلة التي
عرفت والله أعلم.

باب سجود السهو في الصلوة والسهو العقلية عن الشيء وذهاب القلب إلى غيره يجب لما يأتي على ذكره
وفاً للائذان واحد قبل السلام أو بعدة ما لم يفتش الفصل بعد السلام أي يجب سجود السهو في المواضع الآتية
وأما يجب على من ذكره وذكر أنه سها قبل السلام أو بعدة ما لم يطل الفصل ويفتش قالت الشافعية سنون على
الإطلاق وقال مالك واجب في نقصان سنة في الزيادة وقد صح عنه صلعم أنه لم يذالك كما في حديث أبي سعيد
الخدري وحديث ابن مسعود وذلك دليل لنا على الواجب وكما صرح عنه ولما كان السهو في الصلوة لا يكون إلا من
تقصير في تأديتها غالباً لشرع له السجدتان تذركهما فله شبه الكفارة والقضاء كما قال غير واحد وفيه إرقام
للشيطان وقد ليل الخضاع للنفس وقد صح ببعض ذلك رسول الله صلعم فيما صح عنه وقد لنا قبل السلام أو بعدة
إلى أخره هو الصحيح خلافاً للائذان في فصره على أن يودي بعد السلام دائماً والشافعية في أنه قبله كذلك والحق صحة
المذهبيين معاني الأثبات كافي النفي وما استدلل به أحدهما بإرضاه ما استدلل به الآخر ولا يفتش القياس في مثله
ولنا أنه صلعم فعل الأمرين وإمر به قبل السلام وبعدة فتعين القول بحجزة في الموضوعين وإلا للزم الترجيح بالمرح
أداهما لحد الدليلين مع إمكان العمل به وهو لا يجوز وهو سجدتان يكره للهوى والرفع فيهما مطلقاً فان
فعلهما قبل السلام فلا تكبيراً إجماع ولا تشهد بعدهما وإن فعلهما بعده شرع لهما ذلك قد انفقت الروايات
عن رسول الله صلعم أن سجود السهو سجدتان وهو إجماع من عرف من أهل الإسلام فلو اقتصر على سجدة واحدة
سأها لم تبطل صلوته فان تذكر الأخرى قبل أن يسلم إجماعاً إلى الأولى وإن سلم ثم تذكرها واستأنف سجدة في
السهو وإن طال الفصل ونفس بحيث لا يدور فإنه مكمل للصلوة واحدة فاته سجود السهو وإجزاته صلوته و
قبل يعيد الصلوة وهو الأظهر على القول بوجوب السجود أما إذا تعدل أو قصر على سجدة واحدة للسهو فان صلوته

تبطل لأنه تعذر الاتيان بسجدة زائدة ليست مشروعة وذلك بعد اثبات الدين بما ليس منه وهو تركه وكل من دود
أصل ولو سجد ثلث سجعات فضايع أسهلها يسجد سجدتين أخريين للسجود في السجودات تذكركم قبل السلام وكذا
أخر أنه صلواته ولو تعذر ذلك يبطل صلواته وكذلك صححت الرواية وانفقوا على أنه يكبر فيهما للهوى وارتفاعهما
التحريم لهما فالجواز الصحيح في ذلك هو ما ذكرناه وهو مذهب الجمهور ظاهر الأحاديث التي يذكر فيها سجود
السجود قبل السلام صريح في أنه صلعم لم يحرم تكبيرة إحرآم غير تكبيرة الهوى نعم قد دلت على ثبوت التحريم لهما
بعض روايات حديث السجود بعد السلام وذلك فيما رواه أبو داود في حديث ذي الديدن عن أبي هريرة وفيه
أنه قال فكبر ثم كبر وسجد للسجود الحديث واستاده صحيح لكن أشار أبو داود إلى شذوذ هذه الزيادة عن حماد بن
زيد الرازي كذا في الفقه قلت ما ذكرناه في المتن هو الظاهر لا وفق بالقياس لأنه لما سلم فقد أتم صلواته والسجدة
بعد ها كانه استبان صلوة أخرى فبشرح التحريم والنبي صلعم في قصة ذي الديدن قام من مجلسه في الصلوة
معتدلا على خشبة ودخل منزله وخرج سرعان الناس من المسجد وتكلموا إذا عاد تحم ولا تقصرا على ما ذكره أولى
والى ما اخترناه ذهب جمهور العلماء مالك رويهم الإمام الشوكاني في الدرر محبوب التريم لسجدتي السجود مطلقا و
تبعه السيد علي عاتق الأطلاق ضعيف وكذلك القول بالوجوب لأنه قد ثبتت في الصحيح في هذا السجدة المعنى الذي
يؤديه بعد السلام أنه صلعم أما سجدتين وسجدتين ولم يذكر فيه تكبيرة إحرآم وفي بعض روايات فتنى رحليه وسجدة
سجدتين والتحريم لهما في صورتها فعلهما بعد السلام إنما هو مشروعة لمن شاء فعله فاعمل وكذلك التشهد بعدهما
فإن كان فعلهما قبل السلام فالجواز لأنه لا يعيد لهما التشهد كما هو مذهب الجمهور هو ظاهر الأحاديث الواردة
فيما سجد فيه قبل السلام واختلفت الرواية فيما إذا وقعتهما بعد السلام هل يتشهد بعدهما أم لا فظاهر حديث
صلواته صلعم الظاهر خمسة أنه لم يتشهد بعدهما إذا كان قد ذكر قد ذهب إلى عدم إعادة التشهد مطلقا ^{فقط}
وول كلام الإمام البخاري على اختيار ذلك فإنه استدلل في الصحيح على عدم التشهد لسجدتي السجود مطلقا وذهب
الأحناف إلى أنه يتشهد بعدهما ولم يقولوا بوجوب التحريم لهما وهذا عجيب وحكى الترمذي عن أحمد واسحق
فيما إذا وقعتهما بعد السلام أنه يتشهد وهو قول بعض المالكية والشافعية وقد قيل أنه قول قديم للشافعية
وقد ترجح الإمام الشوكاني في الدرر أنه يتشهد بعدهما مطلقا سواء وقعها قبل السلام أو بعده وتبعه السيد
وقولهما ضعيف فيما إذا وقعتهما قبل السلام واستدل من قال يتشهد مطلقا بحديث همران بن حصين عن
النبي صلعم على بهم فنهيا فنجيد سجدتين ثم تشهد سلم رواه أبو داود والترمذي وحسنه وأخرجه

ابن حبان وصححه والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وضعفه البيهقي وابن عبد الله وغيرهما قالوا المحفوظ
في حديثهما ان انه ليس فيه ذكر التشهد وانما تفرقه به اشعث عن ابن سيرين وقد خالف فيه غيره من الحفاظ
عن ابن سيرين وقد اخرج النسائي بدون ذكر التشهد قلت وكانت الرواية عن اشعث مع شذوذها قد
اختلفت فهو تارة يذكر التشهد وتارة لا يذكره وقد مرادت في التشهد بعد سجدة في السهو احاديث كلها
ضعاف لكنها مع ما قد مناه من حديثهما ان ترتقي الى درجة الحسن ثم هي على اطلاقها معارضة لما في الصحيح
وغيره من حديث عبد الله بن مجيئة رضي الله عنه حيث قال فيه فلما قضى صلاته سجد سجدتين ثم سلم بوجوه
وفي رواية فيه فسجد سجدتين وهو جالس ثم سلم للحديث وهو ظاهر في ان السلام وقع بعد رفعه
من السجود بلا فصل واذا وقع التعارض وجب الترجيح ان لم يكن الجمع والترجيح يقتضي تقدمهما في
الصحيح وبه يبطل قول من شرع التشهد بعد سجدة في السهو مطلقا لئلا اذا معنا النظر وجدنا انه يمكن الجمع
بجمل حديثهما ان ونحوه على ما اذا وقعهما بعد السلام بقي انه هل التشهد لهما في هذه الصورة واجب
محمم ام هو مشروع غير ملين شاء فعله هذا محل نظر فمن تتبع الاحاديث في سجدة صلعم للسهو بعد السلام وجد
انها لم تدل على انه تشهد بعد سجدة في السهو الا ما قد مناه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فامثل الاقوال في المسئلة ولعل عطاء
بالتخيير وما قد مناه فلا ينافيه وانما هو لاحب الدنيا لانه زيادة خير جائزة شرعا فتأمل فانه سجد يربا لئلا
ومن سها عن فعل مسنون استعجب له السجود وان تركه فلا بأس وفاقا للامام احمد وقال الشافعي واصحابه
لا يتعلق سجود السهو بالمسنون سوى القنوت والتشهد الاول والصلوة على النبي صلعم فيهما وعلى الآل في
القنوت والتشهد الاخير وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب لتكبيرات العيد والقنوت والتشهد والمخافة موضع
الجموع عكسه لا لكونها سنة بل لانها واجبة عنده فهو متفق بالشافعي فان سجود السهو لا يتعلق بالاهل بالمسنون
وقال مالك ان جهر في موضع الاسرار يسجد بعد السلام وان عكس سجد قبل السلام وقول الاحناف لا نزاع
فيه اذا ثبت وجوب ما ذكرناه عنهم ولا يرد عليهم ولا على المالكية الا في الاقتصار على انه لا يسجد لسوى
ما ذكره من السنن وكذلك على الشافعية لنا عموم قوله صلعم من نسي شيئا من الصلوة فليسجد سجدتين
وهو جالس رواه احمد والنسائي وابن ماجة والطبراني في الكبير ذكره في اللزوم عن ابي سعيد رضي الله عن النبي
صلعم قال اذا صلى احدكم فلم يذكر ركعتين فليسجد سجدتين وهو جالس رواه الترمذي وحسنه في الحديث
يعم السنن وغيرها والمراعاة انه ليسجد للترك ما يحصل به اصل السنة كما لها واستدل لذلك السيد هبة

سجدة صلعم لترك الشاهد الاوسط وهو لا يتم الا بعد ثبوت انه غايروا جني فيه نزاع وعبد يث ثوبان ان النبي
 صلعم قال لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم ثم اوردوا دوا بن ماجة وفي كلام من ضعفه نظرا واسماعيل بن عياش
 الذي في اسناده فهو وان كان مختلفا بنيه الا ان البخاري قال فيه انه اذا حدث عن اهل بلده يعني الشاميين
 فصيح وهذا الحديث هو من روايته عنهم فالحديث في نظر البخاري صحيح حينئذ لا سيما وما قد مناه يؤيد
 معناه ففكر وما كون السجود لذلك مسنونا لا بأس بتركه فلانه لما كان للمقتضي له ترك مسنون كان جبره
 بالسجود كذلك الثلاث يجب للفرج اكثر مما يجب كاصله وبناء على ما اهتمد اصحابنا يستحب السجود لسهو التكبير
 في الرفع والهوى ولسهو التسبيح في الركوع والسجود ونحو ذلك من كل ما ثبت استحبابه في الصلوة بالنص
 وعلى سجد للشك في ذلك فيه نظر وخلاف والظاهر انه يسجد ان شاء لعموم الاحاديث في ان من شك
 في شيء من صلواته يسجد للسهو ولم يفرق بين الواجب والمسنون في ذلك ومن زاد في شيء منها ليس
 مشروعا فيه سهوا استحب له السجود لعموم ما قد مناه وقد روى عن عائشة رضيها روى عا سجدتا السهو فخرنا
 من كل زيادة ونقصان رواه ابو يعلى وابن عدى والبيهقي ذكره في الاثر عنهم رضيها ونشهد لصحة ما رواه
 الاحاديث صحاح في الشاك صرح فيها بان سجدتي السهو كالتسعة اذا تبين وقوعهما للغير مقتضى بل فيهما
 فائدة تغيير الشيطان فتتبع ذلك وتامله فان ما ذكرناه هو الصواب المخفي عن كثير من حجة التقليد عن
 ادراك الصواب او فعل منها ما كروها او مبطلا من سهو السجدة او ما في الثاني واستحبابا في الاول -
 اما كونه شرح له السجود فلهو مما قد مناه وجوبه للثاني دون الاول اعطاء البدل ما يعطى للبدل والا لما
 صح ان يكون بدلا عما قبله اذ لا يكون سهوا لان السجود المذكور لا يشرع لغير السهو لثلاثهم كما فعل القوم ربما
 قد يفعلها بعض المصلين عمدا فانها لا يشرع لذلك سجود السهو ومن ترك ركعة او ركعتا سهوا تدارك وسجد
 للسهو وبعد السلام افضل وقد دل على ذلك حديث ذي البدين وفيه انه صلعم صلى ركعتين ثم سلم فقال
 له ذو البدين يا رسول الله انشيت امر قصرت الصلوة فقال لم اشر ولم تقصر فقال كما يقول ذو البدين فقالوا نعم
 فتقدم صلعم فضلي ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجدة او اطول ثم رفع راسه وكبر ثم كبر وسجد مثل
 سجدة او اطول ثم رفع راسه وكبر فربما سألوه ثم سلم الحديث وما ذكرناه منه متفق عليه ومن علم ان من حصين
 ان رسول الله صلعم صلى العصر فلم في ثلاث ركعات ثم دخل منزله وفي لفظ دخل الحجرة فقام اليه رجل يقال
 له الحرة فذكر ان في يده طول فقال يا رسول الله فذكر منيعه فخرج غضبان يحمر دموعه حتى انقى الى الناس

فقال اصدق هذا قالوا نعم فضلى ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم قال فى المتن فى رواية الجماعة الا البخارى ومسلم وقد اختلف العلم فى بل هو هل هذا ان السجدة الثانية ركعة واحدة او ركعتان والظاهر تعدد الركعة وقد دل على انه يتدارك ما تركه وانتهى يسجد للسجوداته بعد السلام واقام قلنا ان ذلك افضل لانه حكاية فعل والقول قد ورد بما يدل على جواز ذلك امرين كما قدمنا ذلك واشتراك فى عدد الركعات بنحو حلقه اليقين وهو الاقل ولا فضل ان يسجد للسجود قبل السلام لم يثبت عند احمد بن حنبل قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا شك احدكم فى صلوته فلم يدرك ركعة صلى امره ثنتين فيجعلها واحدة واذا لم يدرك ثنتين صلى امره ثلاثا فيجعلها ثنتين واذا لم يدرك ثلاثا صلى امره اربعا فيجعلها ثلاثا ثم يسجد اذا فرغ من صلوته وهو حالس قبل ان يسلم سجدتين ركعة احمد وابن ماجه والترمذى وصححه وهو مع تصحيح الترمذى له طرق وشواهد وعن ابى سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم فى صلوته فلم يدرك صلى ثلاثا امره اربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم فان كان صلى خمسا شفعن له صلوته وان كان صلى اتماما لاربعة كانتا تغنيهما للشيطان ركعة احمد ومسلم ورواه ابو داود بلفظ فليقل الشك وليبن على اليقين فاذا استيقن التمام سجد سجدتين فان كانت صلوته تامة كانت الركعة والسجدة تان نافله وان كانت صلوته ناقصة كانت الركعة والسجدة تان تغنيهما للشيطان واخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقى وفيه دلالة على ان سجود السهو فى هذه الصورة ونظائرها يكون قبل السلام ولما كان قد عارضته احاديث امره وفعله ذلك بعد السلام كان الاول فى الامثال الجمع والعمل باكل وذلك بان يحمل كل حديث على محل بحيث لا يناقض الاخر فيكون كل فى موضعه لبيان الافضلية وكذلك اذا شك فى ركعتين فمضى الصواب فان لم يأت بنظير من الاخرى هاد له والا فليات بركعة فى اخر صلوته ويسجد السهو قبل السلام لما لو نه يتدارك ما يشك فيه فلان الصلوة قد وجبت عليه بيقين فلا تبرأ ذمتك الا بيقين وهو يبدون اركانها وشرا نطقها لا تقع ولا تسمى صلوة شرعية وقد مرنا ذلك فى باب صفة الصلوة ونحوها الصواب هو قصد ما قدمنا ذلك فى من شك فى ركعة فلا منافاة بين ما قدمناه عن ابى سعيد وحديث ابن مسعود وفيه واذا شك احدكم فى صلوته فليتم الصواب فليتم عليه ثم ليسجد سجدتين ورواه الجماعة الا الترمذى وغايته ان يكون حديث ابى سعيد مبنيا لحديث ابن مسعود فتأمل واما ما ورد فى بعض الفاظ حديث ابن مسعود مما قد يوهم خلافه ما ذكرناه كقوله فليتم الصواب فليتم عليه فليتم الصواب كما فى

بعض الروايات عند ابن ملحة ومسلم فانما يحمله على جانب الزيادة اى الجانب الذى يأتى به ويتداركه وما يوضح
 ذلك زيود محمد بن عبد الرحمن بن عوف ان النبي صلى الله عليه وآله قال اذا كان احدكم على شاة من المقصات فى
 الصلوة فليصل حتى يكون على شاة من الزيادة اخرجه عبد الرزاق كذا فى كثر العمال قلت هذا احسن ما
 يمكن ان يقال فى الجمع بين الحديثين المار ذكرهما لكن يعكر على ذلك ما اخرجه ابو داود والبيهقي فى سننه
 الكبير عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله قال اذا كنت فى صلوة فشككت فى ثلاث واسمى واكثر فذلك على اربع
 تشهدات ثم سجدت سجدتين وانت جالس قبل ان تسلم ثم تشهدت ايضا ثم تسلم فان صح كان دليلا على
 جواز البناء على الظن الراجح وعلى استحباب التشهد بعد سجدة السهو حتى قبل السلام ولو بعد اتيانه بالتشهد
 الاخير كما صح بذلك فى هذا الحديث قلت ولما روي العلم ان احدا ذكر هذا الحديث فيما يحتم به فاذا صح قلنا يجوز
 الامر بين اى جواز البناء على اليقين الذى قد لا يحصل فى الاكثر الا بالبناء على الاقل ويجوز البناء على الظن
 الغالب الذى قد يكون فى الزيادة وقد يكون فى جاسية المقصود ويجعل حديث ابى سعيد على الاولوية و
 الاضلية معا يدل على ترجيح هذا الراى ما روى عبد الرحمن بن عوف بن رضى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من سها
 فى صلواته فى ثلاث واسمى فليتم فان الزيادة خير من النقصان اخرجه النسائي والحاكم والمستدرک كذا فى الكون
 وجهه كالتحلى على هذا الراى الاخير ان اغل التفضيل يقتضى الاشتراك فى الامر المتفاضل فيه غير ان المفضل
 ينقص بزيادة فقواه فى هذا الحديث فان الزيادة خير من النقصان يقتضى ان النقصان على النقصان فيه
 خير دون الخير الحاصل فى الزيادة وما هذا محاله فلا اقل من ان يكون حائزا اذا حصل حديث ابى سعيد على بيان
 الافضلية كما تمتدح من لا نرى التعارض والتناقض المقتضى الى تركهما معا او الترجيح بلا مرجح وهو لا يجوز
 على ان الجمع مقدم على الترجيح فان قيل ان اطلاق هذا الحديث لا يجوز الاخذ به لانه مخالف لجميع احاديث
 الباب فى مسألة الشك اذا ظهر اطلاقه يدل على جواز البناء على الاقل ولو لم يقارنه الظن الغالب قلنا اذا
 صح الحديث فانما يحل على ما قاسن الظن الراجح بدليل العقل وما دللت عليه الا نادر تامل فان المحل جدير
 به وقال الشافعية لو شك فى ارتكاب منى لا يسجد وهو وجيه لان الاصل عدمه والظاهر ان من زال
 شكه اثناء الايتان بالمتدارك لا يسجد بخلاف ما اذا زال بعد الايتان به ومن تامل احاديث الباب وجدها
 تدل على ذلك ولو قام ساهيا لتشهد الاوسط عاد اليه ان لم يتجاوز حد الزرع ولا يسجد والا مضى له
 يسجد ويسجد السهو قبل السلام او يجده قبل السلام افضل ويخالف المنصوص من قال لا يكون السجود فى هذه

الصورة الا بعد السلام وذلك لما روى عن ابن مجينة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فقام في الركعتين فسبحوا به فغشي فلما
 فرغ من صلاته سجد سجدتين ثم سلم رواه النسائي واما الحديث المغيرة الذي رواه عنه زياد بن علاقة قال
 صلى بنا المغيرة بن شعبه فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسمع به من خلفه فاشار اليهم ان قوما فلما فرغ
 من صلاته سلم ثم سجد سجدتين وسلم ثم قال هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه احمد والترمذي وصححه وقد
 تكلم في بعض رجال اسناده فهو لا يعارض حديث ابن مجينة المتفق على صحته وغايته ان يكون دليلا على جواز
 ايقاع ذلك بعد السلام واما قد صا حد يث ابن مجينة للافضلية لانه اصح وكان قوله هكذا صنع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نضار كما صرحنا في السجود بعد السلام وقد قيل لعل المغيرة نسي السجود قبل السلام فسجد بعده وهذه
 صفة السهو هذا احتمال ممكن وقوعه للمغيرة ولا يمكن ان يقال في السجود قبل السلام الذي صرح به في
 حديث ابن مجينة فكان بهذا المقدم لا لافضلية على حديث المغيرة اما كونه يعود لذلك ماله يتجاوز
 حد الركوع وانه لا سجود عليه لهذا السهو اذا عاده وانما يعود اذا تجاوزته وليسجد فلحديث المغيرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم من الركعتين فلم يستتم قائما فليجلس واذا استتم قائما فليجلس سجد سجدتين في السهو رواه
 احمد وابوداؤد وابن ماجة ومفهوم قوله واذا استتم قائما فلا يجلس الى اخره ان السجود لا يشترط فيه اذون
 ذلك ولما كان ما فوق حد الركوع معدودا من القيام وتودي فيه قراءة الفاتحة قلنا ان نهض اليه لا يعود
 عليه السجود كما نهد صار قائما شرعا ومتلبسا بغيره فلا يجوز له العود فان عاد عامدا اعلمنا بالحق بطلت صلواته
 ولانه زاد قياما واما من كان في نهضته في حد الركوع فما دونه الى العود فانه يعود ولا يجوز له ان يعود
 يصرف قائما واما وقعت منه دنبة الى الصلوة وقد روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سهو في وثبة الصلوة
 الا في قيام من جلوس او جلوس من قيام اخبرني الحاكم في المستدرج ان البيهقي ذكره في الكافي وهو مع ما قبله قائما
 فيما ذكرناه وهما متعصدا ان قال الشافعية فلو قام المقصدى ساهيا لزمه العود او عامدا فلا يجوز له العود
 ويا خفي في تركه متابعة الامام وتقدمه عليه عزم احاديث الباب مع حديث فتح الباب امامه بسهوة تدل على انه
 يعود فان لم يعد فلحديث النبي عن التقدم على الامام تدل على انه واما بطلان الصلوة فلا دليل عليه و
 غايته ان ينقطع القدوة في التقدم به فيكون فيه كالمفترج ولو قام الى خامسة فبطلت ولو قعدا لزمه العود
 سواء كان شتم في الرابعة ام لا لان الاثبات لا يضمن اليها سادسة خلافا لهم كما يتابعه المقصدى بل يقال
 او ينتظر ليلته معه واذا انتظر سجد معه للسهو متابعة اما كونه يعود اذا ذكر فلا يجوز له ان يزداد
 ينقص

في المصلحة ما ليس منه أحد الا كركعة واحدة كما من تذكر انه قد زاد فيها الزمة الرجوع الى الصواب الحديث في ابن سعيد وابن
 قتيبة المتقدمين في من شك في صلواته وفي خصوص هذه المسئلة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في الظهر خمساً
 فقبل له ازيد في الصلوة فقال وماذا انما نقول اصليت خمساً فزيدت معي تين بعد ما سلم رواه الجماعة وابن ابي
 شيبة وظاهره انه لم يشهد في الرابعة فهو يرد ما ذكرناه عن الاخفاف حيث قالوا اذا قام الى الخامسة قبل ان يشهد
 في الرابعة حتى فيد الخامسة بالسجدة بطل فرضه وقيل لم يحل هذا الحديث على انه تعدى الرابعة يحتاج الى دليل مع
 انه لو فرض انه تعدى في الرابعة فالحكم بسطلان فرضه فيما ذكره حال كونه ساهياً تحكماً لان الزيادة في الصلوة سهواً
 لا يبطلها كما دل على ذلك احاديث كثيرة صحيحة وعلى كل حال فلا يستقيم الحديث على مذهبه لان فيه التكلم
 وهو لو كان سهواً مفسد للصلوة عندهم اما قيل لهم فاذا قيد الخامسة بسجدة اضاف اليها سادسة وجوباً
 وسجد السهو فهو طاهر الفساد وهو مع مخالفة كاحاديث اخرى واحاديث الاخذ باليقين كالمعذرة مخالفة ايضاً
 كاحاديث لزوم قنن صلوة الفرض من صلوة التفرغ بسجدة النبي صلى الله عليه وسلم ثم سلامه بعد الحمد بانه صلى الله عليه وسلم
 قيامه حينئذ الى السادسة نفس في رومها ذهب اليه الاخفاف ما قيلهم لتصير الركعتان تغللاً يقال عليه يعنى
 شرح الله هذا ولما كون الركعة الزائدة التي ياتي بها الشاك تكون تغللاً مع سجدتي السهو فيكون لا يدل على ما ذهب
 اليه الاخفاف الشاك حين فعله لتلك الركعة اما التي بها بنية انها ركعة من صلواته ففرق بين الشاك الساهي
 والمتعمد ولو سلمنا سائر قصد التغل في هذه المسائل فاننا لا نسلم ان هذا التغل المحض لا يصح ولا يتم الا
 بركعتين ولما لا يكفي انعقاد تلك الركعة مع سجدتي السهو تغللاً كيف لا قد صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بنو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا شاك بعد ركعة في صلواته الحديث وفيه وليين على ما استيقن ثم يسجد
 سجدتين ثم قال فيه فان كان صلى خمساً شفعن له صلواته وان كان صلى ثلثاً لم يبع كانه ثلثاً الشيطان رواه
 الجماعة ومسلم واوردوا النساء وابن ماجه وسواه عند ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه بلغوا وليين
 على اليقين فان استيقن بالتعام سجد سجدتين فان كانت صلواته تامة كانت الركعة نافذة والسجدة نافذة
 وان كانت ناقصة كانت الركعة تمام الصلوة والسجدتان تزعمان الشيطان وهذا نص في رد قول الاخفاف لا ترى
 انه سلم قد افترى بان الركعة تكون نافذة وان السجدتين كذلك وتشفعان له الركعة والظاهر في ذلك ظاهر فمثل
 الله الهداية والتوفيق اما كون المقتدى لا يتابعه فلعله بانه انما قام الى زيادة لو تعدها بطلت صلواته وقيام
 المقتدى مستعمل مبطل لصلواته ايضاً وهو المطلوب قدام بعض كلام يتعلق بذلك في باب صفة الصلوة

فإذا سجد الإمام تابعه الموم ولا يسجد المقتدى بسهو نفسه إلا المسبوق كان السجدة كالوا يسجدون مع النبي صلى
 إذا سجد ولوس ذلك الأمر الداعلي وجوب متابعة الإمام فلو لم يتابعه أمم بالاتفاق وهل تبطل صلوة العالم
 العائد قال الشافعية تبطل ولم يزلهم في ذلك دليل لا يصح المعول عليه في مثل هذا الأمر وذا لم يسجد الإمام
 فهل يسجد المقتدى بسهو امامه قال الأحناف لا يسجد وعلموا ذلك بما لا ينطرح وقالت المالكية والشافعية
 في المعتقد عندهم يسجد أي بعد سلام امامه وهو المختار اما السهو نفسه فلا يسجد بالاتفاق وقد
 استدلل لذلك بحديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس علي من خلف الإمام بسهو فان سها الإمام فعليه
 وعلى من خلفه رواية الأثر البيهقي والد ارفضي ونية زيادة وإن سها من خلف الإمام فليس عليه
 سهو والإمام كافيته واسناده ضعيف وفي الباب عن ابن عباس إلا أن فيه ما تركه أما المسبوق فيوافق
 ويتابع الإمام إذا سجد قبل السلام ويسجد في آخر صلوة نفسه لسهو امامه سجد أو لم يسجد وكذلك السهو
 نفسه في الجنازة فان سجد مرة أخرى آخر الصلوة لأن آخر الصلوة هو عمل سجد في السهو ولا يكره له السجود
 الذي فعله مع الإمام لأن سجوداً حين الاقتداء إنما هو متبعة فقط فلا يجزئ به الحل المنسحب على صلوته
 بالسراية من صلوة امامه وكذلك الحال الحادث فيما بقي من صلوته وسهو المقتدى المسبوق به مذكورة
 الإمام لا يتجمله الإمام فيسجد له كما لم يفرده فلو سلم الإمام وتبعه الموم المسبوق فعليه سجود السهو في
 آخر صلوة نفسه لأنه صار منفرداً بنفس سلام امامه فلا يتحمل عنه السهو وقال الشافعية وهل
 يقتدى بالداخل بمن سلم وعليه سهو فقالت الأحناف نعم لكن إن سجد للسهو بعد اقتداء بالداخل
 كان دخلاً في صلوة الإمام ولا فلا وقال محمد يكون دخلاً وإن لم يسجد الإمام والذي تختاره أن من
 سلم حامداً اقتداً انقضت صلوته فان سجد حينئذ بعد السلام فلا يقتدى به ولا تنقضي القدوة
 لأن سجود السهو بعد السلام إنما هو خارج الصلوة وإنما هو كالفسادة وجبر النقصان الذي وقع فيها
 وقيل يصح الاقتداء لأن سجود السهو بعد السلام بمنزلة صلوة أخرى ولا بأس على من خلفه إذا دخل
 من مسائل الإجماع أما السلام سهواً فلا يخرج به من الصلوة عندنا ثم لا يسجد مثل هذا المقتدى
 في آخر صلوة نفسه لسهو الإمام وهو الظاهر وقيل يسجد كالمسبوق الواحد خيراً من الصلوة مع الإمام
 وقول الشافعية لو سها الإمام الجمعة وسجد فبان فوت الوقت إنما ظهروا يردوا ما قدمناه من الأحكام
 الصحيح في أن من ادرك من الصلوة ركعة فقد ادرك الصلوة فلا تغفل عن صلوة التطوع

كذلك فيهما شمول الأحاديث لهما شهوكا شرعيا ومن خرق فقد أبعد ولو تعدد السهو فلا يلزم الاستحبابان
بينهما جلسة استراحة أي لا يلزم أكثر من سجدة تين لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في صلوة للسهو أكثر من ^{تین} سجدة
لا سيما وقد تعددت أسبابه في حديث ذي اليمين -

باب صلوة المريض قد تقدم لنا كلام يتعلق بصلوة المريض وقد ذكرنا دليله من غير عن القيام على

قاعده الركوع ويسجد فان لم يستطع السجود أوى أيماء وجعل سجودة أخفض من ركوعه وان لم

يستطع القعود صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الأيمن **صلى**

هذه لتقارب جلاله مما يلي القبلة لقرأه صلح قائما فان لم يستطع قاعدا فان لم يستطع فعلى جنبك

سواء الجماعة أو المسلما زاد النسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكلف الله نفسا إلا وسعها

وعن علي بن أبي طالب رضى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصلي المريض قائما ان استطاع فان لم يستطع **صلى**

قاعدا فان لم يستطع ان يسجد أوى برأسه وجعل سجودة أخفض من ركوعه فان لم يستطع ان

يصلي قائدا صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الأيمن

صلى مستلقيا رجلا مما يلي القبلة سواء الدار قطنى وفى اسناده مقال فهو ضعيف وفى الباب

ما يقاربه عند البراء والبيهقى وقد تولى الحافظ حديث البيهقى قلت والحدِيث المذكور قد

أخرج البيهقى أيضا عن امامنا الحسن بن على عليه وعلى أبيه السلام مرسل وقد أخطأ الأحناف

فجعلوا الاستلقاء على الظهر مقدما على الاضطجاع على الجانب وقلبو الأمر وقد عرفت ان الحدِيث

قد جعل مرتبة الاضطجاع على الجانب بعد مرتبة القعود واما الاستلقاء ففي حديثه كلام و

على تقدير صحته فهو فى الحدِيث المذكور فى المرتبة الرابعة واستدل بعضهم بحديث يصلي المريض

قائما فان لم يستطع قاعدا فان لم يستطع فعلى قفاه الى أخره مع انه لا يعرف بهذا اللفظ شي من

كتب الحدِيث ولا يرجع الى وجهه شيئا ليسجد عليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم غي من رآه يفعل ذلك كما هذا الطبراني

فى الكبير والأوسط عن ابن عمر وما ذكرناه من الأحاديث تدل على انه لا يترخص من مرتبة الى مادونها

الأبعد عدم الاستطاعة والمراد بعدم الاستطاعة وجود المشقة الشديدة أو خوف زيادة المرض أو

الهلاك خلا للشافعى وهو قال للكثير من أصحابه والأحناف ومالك وإحدى إسماعيل ولا يكتفى بإحدى مشقة

قالوا عن المشقة الشديدة دوران الرأس فى حق السكب السفينة وخوف الغرق لو صلى قائما حتى ان لم يحصل

له ودهان الراس في هذا الأخير ولو كان في جهاد ونحوه كما مناخات ان قام براه العدد صلى قاعدا وكيف
 أمكنه ولا قضاء عليه خلافا لبعض الشافعية وقس على ذلك ما ضاهاه لا يقال التقيد بعدم الاستطاعة
 لا يتناول ما ذكر نحوه بل ظاهرة انما يدل على عدم القدرة مطلقا لا نقول ان سبب قوله صلعم
 ذلك معلوم وذلك انه من ارعهم ابن حصين وكان يشتكى وجع اليواسير رأسه البواسير كما تقدم
 القدرة على القيام بالكلية وانما تحصل به المشقة غالباً وثبت صلوة كثير في عصره بنحو ما ذكرناه فصيح
 تفسير عدم الاستطاعة بما عرفت ومن عجز عما تقدم اخبر عنه ولا يوى بعينه ولا بما جابيه ولا يجزى
 إلا وكان على قلبه دفاً للاخفاف والمالكية وخلافاً للمعتد عند الشافعية وقال بعض: يحابنا تسقط عنهم
 عجز عن الإشارة قال أكثر الشافعية ومن وافقهم ان مناط اداء الصلوة حصول العقل فمتى كان العقل حاضراً
 لا يسقط عند التكليف بها فإني بما يستطيعه كان يوى بعينه وحاجبيه ثم يجزى إلا وكان على قلبه ولا
 إعادة عليه لقوله صلعم اذا امر تكلم بامر فإزاً منته ما استطعتم وردد بان صلعم امر بامرنا بالأيام والعينين
 ولا باجر اذ لا على قلوبنا كيف يقال يلزم ان نأني مندها استطعنا بل هو بين اقل ما يمكن ان يكفى في تأدية
 الصلوة ولما كان ما سوى ذلك لا يكفى سكت عنه صلعم ولقد اصاب صاحب الهداية من الاخفاف حيث قال
 ان نصب الاموال بالاراي ممتنع انتهى وتولنا اخبرنا اي حتى يقدّر على فعلها بصفة مما ذكرت مع إعادة الاستطاعة
 وعدمها وهي حينئذ اداء وقيل تصاد فان اخبرها بعد الاستطاعة بلا عذر رخصي قضاء اتفاقاً وقال الشوكاني والسيدي
 من اعجابنا في الدرر وشروحها وتسقط اي الصلوة عن عجز عن الإشارة لان ايجابها على المرء مع بلوغه الى ذلك
 الحمد هو من تكليف مكاليطان ولم يكلف الله احد اوفى طاقته انتهى ويرد قولهما بان ايجاب الصلوة على كل مسلم
 عاقل بالغ معلوم من الدين بالضرورة وقد استثنى الحائض والنفساء ولم يستثن المرءى ولا تسقط الصلوة عن
 احد الا بتوقيف من الشارع وهو معدوم هذا اما قولهما انه تكليف بمكاليطان فيقال عليه لا نسلم بان ايجاب القضاء
 حين الاستطاعة يكون تكليفاً بمكاليطان نعم لو كلفناه بالاداء وهو في هذه الحالة يكون تكليفاً بمكاليطان قد يقال
 ان ايجاب القضاء انما هو مرجع عن وجوبها في الوقت حين قيام العجز به ووجوبها وهو بهذه الحالة تكليف بمكاليطان
 يطاق ولذلك لم تجب على المجنون ونحوه وبما بالثفرقة بين من ذكر وبين المجنون ونحوه لا نقول ان
 وجوبها على العاجز مع وجود عقله بالفعل قلد كونه ان يكون نظير وجوبها على من نام عنها او لوجود عقل التام
 بالقوة فوجوبها على ذلك نظير وجوبها على من اصابته من هذه الكاديتها من ذلك الجواب لحد وفرق بين

وجوب الشيء وجوب اداؤه والفرق بين المجنون المريض ثابت بالكتاب السنة قال الله تعرفن كان منكم مريضاً
 او على سفر فادعوا له الصوم على المريض مع عدم وجوب الاداء حالة المرض وقال صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة وذكر
 منها المجنون ولحميد بن كزيم بن قيس احدى على الاخر قياس مع الفارق فتأمل اعلم انك تمنع العاجز من
 الايام مما ذكره كتصوره الصلوة وذكر الله بقلبها وليس له فان ذلك لا يخلو عن خشوع القلب وانا سبنا الى الله مطلوب
 شرها واما تمنع ان تكون هذه الهيئة صلوة شرعية تكفي في اداء المكتوبة فلا تغفل فحررت مما قد مناه ان
 من اكره على ترك الصلوة وامكنه ان يفعلها بالايماء قاعدا او على جنبه او مستلقيا بحيث لا يشعر به المكونة
 بالكسرا نه يصلي كذلك ولا قضاء عليه لانه عاجز غير مستطيع ومن امكنه القيام دون الركوع والسجود لزمه
 القيام وفعلها بقدر امكانه نورا قال الشافعية دخلا في الاختلاف وقول الاختلاف ان ركنية القيام وسيلة لتأدية
 السجدة ممنوعة وقد دل الكتاب السنة على ان القيام لله عبادة مستقلة قال الله تعز وتووا لله فانين فهو من
 الصلوة اكن مقصود كما ان السجود كذلك وانما الخلاف في انه ايها افضل والحق ان كل عبادة في حينها افضلها
 افضل مما سواها في ذات الشيء المحل ليس هذا المحل مما يليق بالبسط في هذه المسائل بما ذكرنا يبطل قول الاختلافات
 ويصح ما قرره في المتن ودرج على ذلك دالة الاحاديث المأذكرة فانها مصرحة باشتراط عدم الاستطاعة
 في العدول من القيام الى القعود ثم رجع على ذلك دالة قوله صلعم اذ امرتكم بامرنا وانما استطعتم الحديث وكان
 الميسور لا يسقط بالعسور ومن صلى قائما صححى كان او رايا ثم حدث به من ادراجه انه لم يكن امكنه
 ان ياتى قاعدا او مستلقيا او مستلقيا لما قد مناه فان زال عذره اتمها قائما فان كان مضطجعا ولم يستطع بعد
 خفة المرض غير القعود فعلها كذلك لان الصلوة كذلك انما هو للعذر فهو شرطي فعلها على تلك الهيئة اذا
 عدم السبب عدم المسبب بعد الايام الى اصله او الى المستطاع ولا فرق بين الموقوف وغيره خلافا للاختلاف ودوام
 الشافعية وما عطل به بعض الاختلاف فانما هو استدلال بمسائل المذهب على مسائله الاخرى وهو مع ذلك قياس
 مع الفارق ولنا ان كلام القعود والاضطجاع والايماء هيآت لصلوة المعود واجازة كلامها المعصوم صلعم عند وجوب
 المرض او المانع فالحكم ببطلان ما اجازة صلعم لا شيء انه محال لانه صلعم من ادى بعض صلوة حين وجود عذره
 بالايماء مثلاً لذلك البعض جائز صحيح لا يبطل بزال العذر ولا كان ابطال الاعمال الصحيحة واجبا بل هو موجب
 شرعي بلكل ان يكون ممنوعا كما قال تعز ولا تقبلوا العا لکن من زال عقله فلا تعد منها ومن اوعى عليه وادام ذلك حتى
 انقضى وقت الصلوة او لم يبق منه ما يبع ركعة لم تجب عليه تلك الصلوة قتالت الشافعية من افاق في وقت

الصلوة ولو بقدر تركبيرة وجبت عليه الصلوات وقالت الاحناف من انهم عليه صلاصة يوم وليلة تغني ما فاتته
الى خمس صلوات وان زاد على يوم وليلة فلا قضاء ولم يزلهم على ذلك دليل الا ان الشافعية قالوا ان وقت الثانية التي
تجمع معها هو وقت لهما في الجملة وحرر بانه لم يكن وقت لهما الا بالنية اخيرا او تقدما وانية من ذائل العقل
معدومة فبطلت لهما بما تقتضيه قواعد مذهبه ولنا اطلاق قوله صلعم رفع القلم عن ثلثة وفيه من المجوز
حجة. والحديث صحيحه الحسن بن صالح بن ثابت وانما لم يرد في العقل مناط التكليف لان العقل فلا يبقى الشخص مخاطبا
بما يخاطب به العقل حينئذ فايحيا. الصلوة تحتاج الى دليل جديد كما هو في حق النائم من قوله صلعم
من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها ولو لم يرد هذا الدليل الحكم في النائم ايضا الحكم في المجنون
لاطلاق الحديث المار وكذلك التقنين باستخراق وقت الضربة او الزيادة على يوم وليلة لا بد له من
دليل يدل عليه الا فهو اى لا يجب على احد التزامه سيما اذا ظهر فسادة بالتأمل في نص الشارع عليه السلام
اما كونه اذا افاق في آخر وقت صلوة لا يجب عليه قضاؤها ما لم يدرى من وقتها ما يسع ركعة فلما تقدم من قوله
صلعم من ادرك ركعة من الفجر قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الفجر من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس
فقد ادرك العصر تنق عليه في لفظ من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة وقد تقدم في غير موضع فلو
افاق وعاد قبل ان يحيد زمانا كفى لفعل الطهارة والصلوة لم يجب عليه فهل يجب عليه الاعادة اذا افاق ودامت
السلامة مرة اخرى بما يسعها في نظر الاقرب ان لا يجب عليه الاعادة لان لم يكن اهلا للتكليف مدة صلوة و
هو مع ذلك معدور والاحتياط اولى ولو طرأ عذر كان حاضرا او حين او انشى عليه او نزل عقله غير متعدا
اول الوقت ودأى الى ان خرج وقتها وجبت ذات الوقت ان ادرك من وقتها ما يسعها وقالت الشافعية
ونجب ما قبلها مما تجمع معها اذا ادرك من الوقت ما يسعها ايضا وقد عرفت ان شرط التأخير في مذهبهم
وجود نية التأخير في وقت الاداء فاعلوا به مفقود شرطه اما ما تجمع جميع تقديم اى الصلوة التي بعدها فلا يجب
عليه باتفاق منا ومنهم وذلك ظاهر والدليل في كل ما ذكرناه عدم صلاحية من ذكر الخطاب التكليف.

باب سجدة الثلاث سجدة الثلاث سنة وقالت الاحناف واجبه اما كون سجدة الثلاث مشروفا فقد وقع
عليه الاجماع وقد صح انه صلعم قال اذا قرأ ابن آدم السجدة فسبح اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويلتا اما ابن آدم
بالسجود فسبح فله الجنة وامرات بالسجود فعصيت فلي النار ثم اراه مسلما في صحبة محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
عليها السلام قال فانها السجدة كبر وسجد وسجد فنامها رواه ابو داود والحاكم وقالت الاحناف بوجوبها واستهلال

صلعم اقرأه في الحج سجدتين قوله في حديث عقبة ومن لم يسجد بها فلا يقربها وكن لك قوله في ان ترجم انه كان
 يسجد في الحج سجدتين كما سيما وسجود التلاوة يكون في غير الصلوة فاني يستقيم تأويل فعل السجدة في سورة
 الحج اذا كان وقع في غير الصلوة فتبين بذلك كله ضعف ما تأول به الاخناف لهذا الحديث ولما ويل فرج
 عن ثبوت الحديث عندهم فلا تغفل فهو حجة على كل تقدر برؤا الله اعلم وقالت المالكية لا يسجد في المفصل
 وعدا ومن عزائم سجود التلاوة سجدة ص وكذا قال احمد في إحدى الروايتين عنه فاذا اضيفت الى ذلك
 ما افقههم للاخناف في استقاط السجدة الثانية من سورة الحج فيكون المحصل من مذهب المالكية ان سجدة
 التلاوة إحدى عشر قال في النيل واعلم ان اول مواضع السجود خاتمة الاعراف وثانيها عند قوله تعزى الوعد بالخير
 والاصال وثالثها عند قوله في الخلق يفعلون ما يؤمرون واربعا عند قوله في بني اسرائيل ويزيدهم خشوعا وعا
 عند قوله في صريم خروا سجدا وبكيا وسادسها عند قوله في الحج ان الله يفعل ما يشاء وسابعها عند قوله
 في الفراق ونراهم نفوسا وثامنها عند قوله في النمل رب العرش العظيم تاسعها عند قوله في اكوثر نزل وهم
 لا يستكبرون وعاشرها عند قوله في ص وفجر الكوا والنار الحادي عشر عند قوله في حم السجدة ان كنت تعلم اني
 وقال ابو حنيفة والثاني في المجهور عند قوله وهم لا يسامون والثاني عشر الثالث عشر والرابع عشر سجدة
 المفصل الخامس عشر السجدة الثانية في الحج انتهى وسجدة المفصل هي سجدة النجم عند خاتمتها واذا السماء
 افشقت عند قوله واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون واقرأ باسم ربك عند خاتمتها واذا اختلفت في محل السجدة
 الواحدة فالمختار ان لا يسجد في الموضوعين لتلاويكون ات بانه ليس بواجب عند السجدة الاولى خمس عشرة
 بل يسجد لها في المحل المتأخر اذا قوى الخلاف في محلها لان التلاوة القليلة بعد قراءة آية السجدة لا يكون بها
 مغزى للسجدة بخلاف ما اذا سجد لها في المحل الاول فانه لا يكون ساجدا بها على القول الثاني كما اتفق بذلك
 الشيخ الواسع النظر الحافظ السيوطي روي بما قد مرنا في تفاهيمهم على سجدة التلاوة كلها الاما عرفت من خلاف
 الاخناف في ثمانية الحج وخلاف الشافعية في سجدة من حيث قالوا ليست هي سجدة تلاوة وخلاف المالكية في
 سجدة المفصل قد عرفت ضعف قول الاخناف وذلك الجواب عن اقول من سواهم فنقول قال في النيل وارجح
 من نفي سجدة المفصل بحديث ابن عباس عند ابى داود وابن السكيت في صحيحه بلفظ لم يسجد صلعم في شيء من المشعل
 منذ تحول الى المدينة وفي اسناد ابو ذر امة الحارث بن عبيد ومطر الوراق وهما ضعيفان وان كانا من رسل
 قال للؤوى حديث ابن عباس ضعيف الاسناد لا ينعى الاحتجاج به انتهى قلت هو على فرض صحته فليس نية الا انه

اخبر عن عدم الوقوع والخياره انما يكون قاطعا اذا اخبر عا شاهده وعليه فيجوز ان يكون هناك سجود شاهد غير لان
 تأخير السجود جائز ولا ان الامر بالغايه المحتمة فيجوز ان يتكرر في بعض الاحيان وانما هو يشك على مذهب الاحناف
 الثالثين بحجوب سجدة التلاوة واذا كان الترتيب في بعض الاماكن قد يكون لاسباب كثيرة فالخياره بعدم الفعل
 لا يعارض الاثبات ومع ذلك هو لا يدل على عدم المشروعية كما عرفت وما ذكرناه هو الجواب عن حديث زيد بن ثابت
 الذي قال فيه قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم النجم فلم يسجد للحديث رواه الجماعة الا ابن ماجة اذا عرفت ذلك فلما ظله
 ما قد منا حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ النجم فسجد فيها وسجد من كان معه الحديث متفق عليه عن ابن عباس
 ان صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم وسجد معه المسلمون المشركون والذين الاثناس رواه البخاري وعن ابي هريرة قال قال سيدنا محمد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في اذا السجدة انشقت واقرا باسم ربك في المتتقي رواه الجماعة الا البخاري وابو هريرة انما كان تسلا من
 ستة سبع من الهجرة وهو قد اخبر عن سجود المفصل الذي فعله مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مثبت وحديثه اصح من
 حديث ابن عباس الذي عرفت ضعفه اما قول الشافعية ان سجدة من تسنحب في غير الصلوة وتحرم فيها وان
 فعلها في الصلوة علما عامدا تبطل صلوته فهو قول باطل لا دليل عليه اما قولهم انها سجدة تشكروا وسجدة
 الشكر غير مشروعة في الصلوة فقولنا يكفي وغير متقطع في خصوص هذه السجدة لانه لم يشرع نكاح من ذكر توبة
 داود سجود الشكر وانما شرع هذا السجود عند تلاوة الآية فهو سجود شكر بسببه التلاوة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يفرها عن
 سببها فيهما وقت تلاوتها فيجوز ان يستجاب فعلها لا فرق في الصلوة وغيرها وقد سئل ابن عباس عن ابن اخطاب
 السجود في من قال من قوله تعوذ ذر بتم داود وسليمان الى قوله فيها هم اقصد رواه ابن خزيمة والبخاري
 في صحيحه قلت فظهر بذلك انه سجود الشكر وان سببه التلاوة والا فتد ايضا واذا كان سجود التلاوة انما شرع بسبب
 ذكر السجود في تلك الآيات فلا شك ان الركوع في قوله وخروا اذ راكعا وانما المراد به السجود كما انهم عن ذلك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله سجد هاد او عليه السلام توبة وسجدها شكر لراة النسيان وغيره وعليه فالقياس مع ما ذكرناه
 يدل على انه لا فرق بين هذه السجدة في طلب فعلها من القاري لايتها وبين ما سواها من السجودات كما في الصلوة
 وكذا في غيرها فتأمل وتسن للقاري قراءة مشروعة وتساك للمستمع ان سجد القاري والسمع فيهما اذا كانت
 القارة غير مشروعة كقراءة الجنب الخاض والسكران والساهي والناائم وما علم من الطيور كدرة ونحوها وكذلك القور
 غمران او بغير العربية او في نحو كراء وسجودا و صلوة جنازة فلا تشرع السجدة وسواء سجد القاري ام لا ومن
 القارة المشروعة القارة بين يدي المدرس وكذا قراءة المالك والحفي والعبي المميز والامارة والخطيب نحو ذلك

فعليك بأرجاع كل شيء إلى أصله واختلف في الكافر فخرج أكثر الشافعية أنه يسجد السامع والمستمع لقراءته والحق أن لا يسجد
 لقراءته لأنه ليس أهلاً لأن يقتدى به كاهن أهل الإمامة ولو في الجملة وقد قال صلعم للخلع انت امامنا الحديث سيأتي
 وهل يسجد هو لقراءة نفسه فالظاهر أنه يسجد كما أنه يسجد لقراءة المسلم إما كونهما تسن للمستمع إذا سجد القارى فلا خلاف فيه
 الكثيرة وقد وقع الاتفاق على ذلك وإذا لم يسجد القارى فهل يسجد السامع والمستمع والظاهر بهما لا يسجدان
 والقول بجواز الكهنيين أى استولى عليها هو أحب إلى ولا دلة على ما ذكرناه كثيرة فمنها ما روى عن عطاء بن يسار أن رجلاً
 قرأ عند النبي صلعم السجدة فسجد النبي صلعم ثم قرأ أخر عند السجدة فلم يسجد فلم يسجد النبي صلعم فقال يا رسول الله قرأ
 فلان عندك السجدة فسجدت وقرأت فلم تسجد قال النبي صلعم كنت امامنا فلو سجدت سجدت رواه الشافعي في مسنده
 هكذا مرسل أخرجه أبو داود وفيه للإسلاف قال الميهقي مراده قرأ عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقرآن ضعيف و
 أخرجه ابن أبي شيبة من رواية ابن عجلان عن زيد بن أسلم قال إن غلاماً قرأ عند النبي صلعم السجدة فانتظر الغلام النبي صلعم
 فلما لم يسجد قال يا رسول الله ليس في هذه السجدة سجود قال صلعم بلى ولكن كنت اماماً فيها فلو سجدت لسجدت قال الحافظ في
 القمع رجاله ثقات إلا أنه مرسل قال البخاري وقال ابن مسعود لثيم بن حذاف وهو غلام وقرأ عليه سجدة فقال يسجد فأنكح
 امامنا فيها وقد وصله سعيد بن منصور عن زيد بن ثابت قال قرأت على النبي صلعم والتجيم فلم يسجد فيها وفي المنقح
 رواه الجماعة إلا ابن ماجه والظاهر أنه صلعم إنما لم يسجد لأن زيد لم يسجد لا سيما وقد روى الدارقطني أنه قال دأى
 زيد بن ثابت فلم يسجد منا أحد الحديث وهذا النص في أن زيد بن ثابت القارى لم يسجد وأنى لم يمتن انتبه لهذا
 الشاهد ويؤيد حديث أبي سعيد في قراءة النبي صلعم وتباً للناس للسجود معه الحديث وهو عند أبي داود بائناً رجاله
 رجال الصحيح وعند الحاكم في المستدرک وجه دلالة أن انتظارهم لسجدة صلعم يدل على أنه كان من المعروف المعلوم عند
 أن يسجد المستمع إنما يكون إذا سجد القارى لكنه قد يقال أن انتظار سجدة صلعم لا يقاس عليه انتظار غيره كما يقال لا نسلم
 في زمنه صلعم لا وجوب الناس به صلعم قلت وهذا وإن كان يمكن أن يقال إلا أنه لا يحتمل أن يقال فيما صح عن غيره أنه قرأ
 على المنابر يوم الجمعة سورة الفاتحة فجاء السجدة فنزل يسجد وسجد الناس حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى
 ادبأ السجدة قال فيها الناس أنا لم نؤمر بالسجود فمن يسجد فقد أصاب من لم يسجد فلا أنه عليه لم يسجد ثم روى
 البخاري وفي لفظه لم يفرعن علينا السجود إلا أن نشاء قلت وعدم نقل يسجد أحد منهم ظاهراً أنهم لم يسجدوا وأدلو
 يسجد ولما كان يمكن أن مخاطبهم هم يسجد فعدم يسجدهم يدل دلالة واضحة على أنه قد كان من المقرر عندهم
 أن المستمع والسامع إنما يشعراهما السجود إذا سجد التالى إذا لم يمكن أن يكونوا كلهم قد تواطؤوا على تركه

انتهى كما تقول الشافعية ومن وافقهم وواجب كما يقول الاحناف وفيهم قومه ومن سجد فقد اصاب من لم يسجد فلا
 اثم عليه مختل ان يراد به ما يعم القارى والمستمع والماض وظاهر التعذيب على انه اذا كان يدل على تخيير القارى فمما اى
 المستمع والماض من باب اولى وذلك ظاهر فلا تغفل اما اطلت في هذا المقام لتواخي المخلدين على خلاف ما ذكرناه
 مع اهل الاصحاب التحقيق المقام وما ذكرت انما هو بعض ما يقال الكفيت بحال الاختصار والله اعلم ان قرأ آيتها في
 الصلوة سجد لعلامة نفسه ند بان كان اماما يسجد المقتدى بسجود امامه ذلك لم يسمع سوا قرأ بذكره عن الفاتحة
 النجوى وغيره بل خلا للماضين من الشافعية حيث قالوا من سجد عن قراءة الفاتحة فقرأ بذكره عنها قرأنا غيرهما
 فيه آية السجدة انه لا يسجد وعموم الاحاديث يرد عليهم والعبارة بوجود قراءة آية السجدة فاذا وجدت كان
 السجود سنة وخرج بقراءة نفسه قراءة غير مطلقا فلا يسجد لها الا امامه ولا المنفرد لا متناع الزيادة في المكتوبة
 بدون اذن من الشارع فان فعل عالما عمدا اطلت صلواته امام المقتدى فلا يسجد للسجدة غير امامه مطلقا
 حق ولا لقراءة نفسه فلو فعل عمدا عالما بطلت صلواته لما قد عرفت ولو تبين ان امامه محدث فلا يسجد
 للسجدة كما نكح السجود لقراءة الاجنبى وقد عرفت حكمه قالت الشافعية فان سجد امامه فتخلت اى لم يسجد
 او عكس بطلت صلواته وعللوا ذلك بانه مخالفة فلهذا وهى مبطللة لصلوة المقتدى عند هم والحق عدم البطلان
 لعدم مرد دليل عليه غاية ما ذكره ان ذلك يغتفر عليه فضيلة الجماعة ويصير به المقتدى منفردا او كما المنفرد
 فتأمل فانهم في هذه المواضع كثيرا ما يحكون ببطلان صلوة المقتدين بلا دليل كان لهم مندوحة عن ذلك بما
 ذكرناه وما ذكرناه في المتن علمان الامام لا يسجد لقراءة المأموم لانه يودى الى عكس وضع الامامة والمأموم انما يقرا
 ما يقرا اذ لنفسه بخلاف قراءة الامام فتنبه واذا قرأها من في الصلوة وسجد وسمع او استمع لها من ليس في صلوة
 يسجد استحبابا واما قالوا للاحناف لانه لا مانع عن السجود في هذه الصورة اذ قد وعد سببها في اخذ نياد لا دليل
 على استحبابه وقالت الاحناف ولو سمعها من في الصلوة من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجد وهما في الصلوة ولو
 سجدوا فيها لم تجزئهم ويسجد ويقابل الصلوة ولا تبطل الصلوة بها وفيما قالوه نظرها الظاهر انه لا يسجدون
 مطلقا وان يسجد وفى الصلوة فهي باطلة لانه اذا زاد غير مشرفة فتأمل ومن سمعها من مصلى فاقضى
 به في تلك الركعة او في الاخرى سجد ها بعد ما فرغ من سجودها فلا يسجد عليه في الصورتين خلافا
 للاحناف في الثانية حيث قالوا اذا اقتضى به في الركعة الاخرى انه يسجد بعد الفراغ قالوا لانه لا يصير
 مدركا لتلك القراءة ولما تعلق بها ولنا انه يدخله الصلوة بعد سماع آية السجدة وسجودا اتالى كان معها

عنها وهي تفوت بذلك ولا يمنع عن الاتيان بها بعد إقامة منقوبة مطلوبة منه ومتحمة عليه لقوله عليه
الصلوة والسلام اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة فان كانت سجدة، التلاوة صلوة فكلما واضح وان لم
تكن صلوة كما هو الحال في رجب فالا شئ الى بما دون المنقوبة من العبادات حينئذ إقامة من باب اولي يكون بالمنع احدا
وقد عرفت انه بنحوه الصلوة تفوته فتأمل وان اقتدى قبل ان يسجد ها يسجد معه وانما انما والتنافعية
لما تقدم ان المأموم يلزمه ان يسجد لسجود امامه بل ولم يسمح بها فانه يلزمه ان يسجد لسجود امامه كما في المسألة على ان اذا
تروى سجدة التلاوة لا يتدركها بعد الصلوة وفاقا للاخفاف اذا لم يرد ما يدل على ذلك وسئل ذلك بعض
الاخفاف بانها صلوتية فيها زينة الصلوة فلا تتأدى بالنقص وهذا التعليل ليس بشئ اذ المصلح لا بد ان
يكون اصلا مسلما وثابتا شرعا ويدون ذلك لا يصح الاحتجاج وهو كتعليد لهم بان صلوة الفجر وسببها
فلا تؤدي ناقصة داخلة من ادراك ركعة من صلوة الفجر قبل طلوع الشمس وما اشبهه باليلة بالمأجزة
ولو قال المصنوع من قرأ آية السجدة خارج الصلوة ثم شرع في الصلوة وسجد فيها فينبغي ان يجوز لان
ادى بالكمال بل لا عن الناقص فلا ادري ماذا يجيبون ولو كره آية السجدة في مجلس واحد او في مجلسين
سجد لكل منهما لعقب سببه او عقب قراءة الآية خلافا للاخفاف في الاول او في ركعة عدد اقل من ذلك خلافا
للاخفاف حيث قالوا لو كرس تلاوة آية السجدة في مجلس واحد او في ركعة واحدة فكتفه الاول وقوله ان ينبغي
السجدة على التدخّل دفعا للحجج مردود وكان ما لم يثبت لا يدخل فيما ثبت وكيف تدخل الثانية في الاول قبل
ان يوجد سببها وكيف تدخل فيما انفردت وعدم تدويرها دفعا للحجج يقال عليه كالحجج في ذلك فمن تعدد
تكرار التلاوة انه لا محالة يكون منشرا له فحينئذ لا بد ان يلتزم اداها الذي منها سجود التلاوة بعد قراءة
ايتهما وبذلك ظاهر اما المعلم والمتعلم فالأصح عليهما ايضا اذ لهما ان يسجدا بعد الفراغ من القراءة
سجدة واحدة كما سياتي في ولوم سجدة الاولى فكتفه سجدة واحدة سواء اتحدت المجلس الركعة او تعددت
وفاقا للتنافعية وخلافا للاخفاف في الأخير حيث قالوا اذا لم يسجد الاول وتعدّد مجلسهما ان عليه سجدة
وليس انما اما ان يتدخّل او يسقط السجود الاول اذا عزم عنهما بعد فعلها ونشره في التلاوة
ثانيه ان ما ذكرناه هو داخل في مدلول الأدلة المتقدمة ولو كان الفقهاء قد صرحوا بها واختلفوا
في بعض احكامها لم تكن في حاجة الى التصريح ولا فرق بين قرأتها في صلوة الفجر و صلوة السر في الاول
فلقد ثبت ان ابي رافع الصائغ قال صليت مع ابي هريرة العتمة فقرأ اذا السماء انشقت فحينئذ

ما هذه؟ قال: سجدت بها خلفت ابني القاسم علم فما زال السعيد يهاجني القاسم حتى علمت عليه وقد دل على الصلوة
الثانية قد بث ابن عمر بن النضر علم سجد في الركعة الأولى. صلوة الظهر فقرأ أصحابه انه قرأ ثم نزل السجدة
سواء أحمدا وإبدا وأد ولفظه سجد في صلوة الظهر ثم قام فركع فرائضه فقرأ الفاتحة ثم السجدة وأخرجته الرضا المحاد
والحاكم وفيه بعض مقال كائنة ان شاء الله واذا اراد السجدة لانه لا ينيل بل يمشي فيها لما كان من
الذاهل لما انما الاعمال بالنية ولا يتلفظ بها خلافا للشافعية سواء كان في صفة أو ليس فيها للمعرفة انهم
من الاعمال المقصودة وهو لا تحصل بدون قصد هاتم يكبر للهوى بل يرفع ليدية يكبر للرفع خلافا للشافعية
فالتافعية ووافق الامام احمد قالت الشافعية يكبر للارحام رفعها يدية وقالوا يكبر للهوى والرفع منها بالرفع
ليدیه ودافقتهم الاخوان فيما سوى تكبيرة الاحرام زادت الشافعية فضية اغفل عن السلام للرفع منها
هذا اذا سجد خارج الصلوة اما فيها فلا حرم ذلك سلامه اتفاقا وما ذكره الشافعية من التكبير للارحام
ورفع اليد من معه وكذا ما وافقهم عليه كالحائض من التكبير للرفع ليدية عليه ليل والقياس على
الصلوة كالصلاة لمحمد بن عمر بن النضر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا فاذا امر بالسجدة كبر وسجد
وسجد نادوا ابوداود في اسناد العري بعبد الله المذنب وهو ضعيف وخرجه الحاكم من رواية العري
ايضا لكن فتح هذه مع غرا والاصغر ثقة ولهذا اذا انشأ شرط الشيخين قال الحافظ واهله في الصحيحين عن ابن
عمر بلطف اخر قال عبد الله بن قيس قال ان الثور راى به هذه الحديث فحن اقصه تعالى وارجعه صلعم في هذا الباب
ولم يزد فيه بر الا اوما من سجد العباد لا تذهب ولا سلام لها واما الاخوان والحائض وخلافا للشافعية
قد قدمنا في الشافعية وروى ان ابا حنيفة في قوله صلعم لتلك السجدة ولم يرد في واحد منها انه قتلها
وسلم وذلك كاف في عدم مشروعية ذلك لها بخلاف غير صنوع ويستحب الطهارة لها اي الصغرى وهي الوضوء
او بدله بشرطه اما الطهارة الكبرى فالذي يشترطها لما قد مضى في باب الطهارة من اشراطها
في ثلاثة القرآن والسنة المأثورة اما في السنة المأثورة فتأمل ذلك فانه معهم وابن خالف فيه بعض
اصحابنا لذلك الطهارة في الثور المذكور انما رآه اهل مد اعيان الزينة ذلك لها وقالت الشافعية بشرط
لها ان يشترط للصلوة قياسا عليها ولم يزلهم على ذلك بل لا يخلو بل يزل في ذلك قد عايننا واما
استحبابه ذلك لان الطهارة مطلوبة على كل حال وخروجها من خلاف من ذكرناهم ولنا انه كان يسجد معه
سليم كل من يحضر ثلاثا ولم يفعل به امر احد منهم بل هو صواب ويبعد ان يكون جميعا متوضعين وايضا كان

يسجد معه المشركون كما تقدم وهم النجاس وبعدها لا يصح وضوءهم وقد روى البخاري عن ابن عمر انه كان يسجد على غير
وضوء. كذا في شري عند ابن أبي شيبة وإماما رواه البيهقي عنه بأسناد قال في لفظ صحيح انه كان يسجد الرجل الأدهو
ظاهر فيجمع بينهما ما قال الحافظ من عمله على الطهارة الكبرى اعطى حالة الاختيار في الطهارة الصغرى والأولى
على الضرورة قلت يمكن ان يقال مرادة بالسجدة الصلوة أو السجدة الصلوة و ليس ان يقول فيها سجد وسجى
الذي خلقه وصورة وشق سمعه وبصر نحوه وقوة فتبارك الله احسن الخالقين ذكره في المنقح من الخمسة
الأربعين حاجة قال وحججه الترمذي ولم يذكر فيه وصورة وإنما ذكرها البيهقي وكذا قوله فتبارك الله احسن الخالقين
وأما رواه الحاكم وقد صحح الحديث ابن السكن وزاد في أخره ثلثا للحديث أي يقول ذلك ثلثا وقد روي من إذا كان
خيرا ذلك فعن ابن عباس قال كنت عند النبي صلعم فأما رجل فقال اني رايت الباردة فيمابري النائم كان في اصلي
أي اصل شجرة فقراءت السجدة فسجدت الشجرة ليعبدي فسمعتها تقول اللهم احطوا بعني بها وزادوا كذب لي
بهاجر او اجعلها لي عندك ذخرا قال ابن عباس قرأت النبي صلعم قرأت السجدة فسجدت فسمعت يقول في سجود
مثلا الذي اخبره الرجل عن قول الشجرة رواه ابن ماجه الترمذي وزاد وتقبلها مني كما تقبلتها من عيسى داود
عليه السلام واخرجه أيضا الحاكم وابن حبان وقد قيل ان في بعض رجال سادة حفالة في الغاب عن ابن سمي
الحذري وهو من الأحاديث المقبولة وقد وقع قوله بالانفاق والله اعلم قلت في هذا الحديث دليل على وضوء
السجود للتلادة في الصلوة وان يسجد المستمع والسامع أما ذكر السجود المقارنة به يقول ذلك بعد ان يسجد
التسليم الواجب في سجود الصلوة أم لا والذي فتحنا جواهر الأمان في سجود على الدابة ولو إجماعا لأننا نعلم مستحب فلا نطى
أكثر من حكمه ولا نوسجد في الصلوة على الدابة لجواز قطعها قبل استأنس لذالك زيادة على ما عرفت عجود
ابن عمر عن النبي صلعم قرأ الفتح سجدة تسجد الناس كلهم منهم الراكي الساجد في الأرض حتى ان الراكب
ليسجد على الدابة رواه أبو داود وفي إسناده مصعب بن ثابت بن عبيد الله بن الزبير وقد صدقه غير واحد من الأئمة
وقد حكاه ابن المسيب انه قال الحافظ توفي بها إذا سمعت قراءتها السجدة وقراء الدعاء المتقدم قلت
هو اختيار حسن وكذا ان يسجد في صلاته أو غيرها ويدع آية السجدة لأننا قال بعض الاختلاف يشبه
الاستنكاف عنها وذلك من موم للمفسر فتصبر بكاء الشيطان إذا سجد القاسري ولا بأس ان يقرأ آية السجدة
ويدع ما سواها لعدم تصور الاستنكاف ولا نه مبادرته الى ما يجب الرحمان ويعضب الشيطان ويقرب
العبد الى ربه المنان خلا للشافعية في قولهم بالكرهية والأولى ان يقرأ قبلها آية أو آيتين وقال

الاحناف يوجب اخفاؤها شفقة على السامعين ونحن نشك في اظهارها بالمشركين. يسمعون في الثواب العظيم
وقولهم من الشافعية ان من غفلة اية السجدة في الصلاة ليسيجي تبطل صلوة. بالسجود مرود وليس
لهم عليه دليل وادراؤا انه صلح كان كثيرا ما يحض الركعة الاولى من صلاة الصبح يوم الجمعة بتسليمه اسم
تلاوة السجدة قالوا باستثناء ذلك السورة في يوم الجمعة وذلك من هو كذا الشافعية المتأخرين فحل
للمذهب ولو صح لعذرهم لم يبرهن دليل يصح ان يستدل به على نظائره مرود ولا نفي ذلك الى الخلط
وفساد كبير في الحكم الدين والله المستعان.

فائدة في سجود ردة من الفوائد والاسرار فوق اغصاب الشيطان المذكور في الحديث اشارة
الى المبادىء بالتمثال الامروا ظهرا والضموع والاستكانة وذلك من احسن الغرائز والخصال ومن اعظم
ما ينبت في القلوب ان الايمان بالقرآن والتصدق بكلام الرحمن وفي مشروعيته تكثير للعبادة هي
اعظم العبادات واقربها الى خالق الكون والسموات حيث قال النبي صلعم اقرب ما يكون العبد من ربه
وهو ساجد والله اعلم.

باب اصول السفر اى كيفية صلوة من حيث السفر وما يتبع ذلك والسفر هو نقلة معروفة في الحجة
وان اختلفت في تعيينها فالمراد بالسفر ههنا المختص بالحكام وتغيره احكام مثل قصر الصلاة والباحة القطر
وامتداد احدى المسح وسقوط الجمعة والعيد. ونحو ذلك وقد تخلص بعض الاسفار باحكام دون البعض
الكثرة نالها الى ان شاء الله واما عند الاحناف فلا اختلاف بل حكم جميع الاسفار واحكام دون البعض
سفر. غير المسمية من هم. مطاعة هذه الكما نأى في الكلام على ذلك ان شاء الله وبه الاعاتة

فرض المسافر ان لو باعية ركعتان لا يجوز اقل منهما وتلك ان له فان صلى اربع اجزا أنه والمختار عندنا انه
لا اعادة ما به ولا انه عليه قيل بركة الامام ولا يحج. ان القصر افضل قد اختلفوا في صلوة المسافر هل شرعت
بالكتاب ام شرعت بالسنة يوحى خاص فقال جماعة من العلماء ان ذلك شرع بتواه تعالى فاذا ضربته في
الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم. يستلزمه الذين اكرهوا الاية وجماعة اخرى الى انه شرع
بالسنة فاصل المشروعية مجمع عليها وكذلك وقع الاجماع على ان تلك الصلاة قصر فيها ثم تفرع عما ذكرناه عنهم
ان اختلفوا في وجوبه وندبه هل يشترع في كل سفر فقيل انه يشترط. لقضائهم في السفر قيل يشترط ان سفرهم
ادعاه وقيل يشترط ان يكون سفر مطاعة وهذه الاحكام في وجوبه ونقضهم كثير من اصحابنا المقتدمين

والمتأخرين كالامام الشوكاني والسيد ومعنى ذلك عندهم انه لا يجوز له الزيادة على ذلك كما انه لا يجوز له
 التقصير فان زاد الركعتين كان صلاحهما تاما لا اختلاف في وجوب الاعادة تفصيل سياقي ارشاد شاء الله وتظاهر
 كلام الامام الشوكاني وتبعه السيد ان الاتمام لا يجوز به مطلقا وهو مخرج كما سياقي دحبه ضعفه وقال
 بنديب القصر انه من خصصة الشافعي واعدا كالامام مالك وقد اجمع الاحناف ومن وافقهم من الموحين في الحج
 قال في النيل الاولي ملازمته صلح للقصر جميع اسفار كما ثبت عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وكان لا يزيد
 في السفر على ركعتين وايضا يكره عثمان كذلك متفق عليه قال ويجاب عن هذه الحجة بان مخرج الملازمة
 لا يدل على الوجوب كما ذهب الى ذلك جمهور ائمة الاصول وغيرهم الحجة الثانية حديث عائشة المتفق عليه
 بالفاظ منها فرضت الصلوة ركعتين ركعتين فاقرت صلوة السفر فامت صلوة الحضر قال وهو دليل ناهض
 على الوجوب لان صلوة السفر اذا كانت مفروضة ركعتين لم تجز الزيادة عليها كما انها لا تجوز الزيادة على
 اربع في الحضر قد اجيب عن هذه الحجة بالجوقة منها ان الحديث من قول عائشة غير مرفوع وانها لم تشهد
 بل لم تولد زمان فرض الصلوة وانه كان كذلك لنقل متواتر والاحناف قد ردوا اخبار اصحابهم فوعة وقالوا
 انها اخبار احاد لا تقبل الوجوب ولا تجوز بها زيادة على الكتاب لا مخالفة وفيما نحن فيه يقولون قول الصحابي يجوز من
 به مخالفة لكتاب الله حيث قال تعالى فلا جناح عليكم ان تقصروا من الصلوة لان ظاهرها لا يشترح بجواز القصر كونه بخصلة
 وهذا من اعجب العجائب عند اولي الالباب فيها ان المراد بقولها فرضت اي قلارت وهو خلاف الظاهر انتهى
 بزيادة ونصرت قال الحافظ الذي يظهر لي فيه تجتمع الادلة السابقة ان الصلوة فرضت ليلة الاسر والركعتين
 ركعتين الا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة الا الصبح كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي عن طريق
 الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت فرضت صلوة الحضر السفر ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المدينة واطمان زيد في صلوة الحضر ركعتان ركعتان وترك صلوة الفجر بطول القرية وصلوة المغرب لا فيها
 وتراتها ونتم بعد ان استقر فرض الرباعية مخففة منها في السفر عند نزول الآية السابقة وهي قوله تعالى
 فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ويؤيد ذلك ما ذكره ابن المنير في شرح المسند ان قصر الصلوة كان في السنة
 الاربعة من الهجرة وهو ما ذكره خيرة ان نزول آية اللون كان فيها ثم قال فخطي هذا المراد بقول عائشة
 فاقرت صلوة السفر اي باعتبار ما آل اليه الامر من التخفيف لانها استمرت منذ فريت فلا يلزم من ذلك
 ان القصر عزيمة واقول وفيما ذكره نظر كما قال صاحب النيل الحجة الثالثة ما في صحيح مسلم عن ابن عباس انه

قال ان الله عز وجل فرض الصلوة على لسان نبيكم صلعم على المسافر ركعتين وعلى المقيم اربعاً والخوف ركعة والجواب
ان لا نقول بغير نسبة الا تمام على المسافر فلا تقوم به الحجة علينا وهو ايضا موقوف كحديث عائشة والكلام فيه
كما لا يخفى فيه مع انه لا يخفى ان صلاة الخوف لما يلهيهم بحجبتين به فيما شاءوا ويتركونه فيما شاءوا
الحجة الرابعة حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر ركعتان وصلاة العشاء ركعتان
وصلاة المسافر ركعتان ثم ضم قصر على لسان محمد صلعم والجواب يظهر من الجواب السابق الحجة الخامسة
: ان ابن عمر لما ينظر امرنا ان نضلي ركعتين في السفر والجواب انه ليس فيه ان نفيئنا ان نضلي اربع ركعات
في السفر الا ما قد يرد لنسب وحين قال ان ربنا قد استدلل بالآية لكن الموجبين قدنا زعمهم في ذلك
الدلالة وقالوا ان المراد بالقصر انما هو قصر الاسكان فهو قصر في الكيفية لا في الكم وذلك انما هو في
صلوة الخوف او السفر بشرط الخوف واستدلوا ايضا بقوله في الحديث الصحيح انها صلاة تصدق الله بها
عليكم قالوا لا بد من الحديث رواه الجماعة الا البخاري عنه وغرو قد تقدم ويقول صلعم ان الله وضع شطر
الصلوة على المسافر وضع الصوم عن المسافر وعن ابن عمر وضع الحبل في ذكره في الكثرة عن ابن خزيمة والطحاوي
واليعقوبي وغيرهم وحسنه وعن ابى امية اخبرني نحوه بلفظ ان الله وضع عن المسافر نصف الصلوة والصوم
الخبره الضاربة في الكبر ووجه الدلالة ان ذلك ما انفكوا عن ان القصر خصه وقد اوضح ذلك جليلنا حديث
ابى حمزة ان رجلا قال يا رسول الله اقص الصلوة في السفر قال نعم ان الله يحب ان يؤخذ بخصه كما يحب
ان يؤخذ بغيره ثم اخبره ابن جرير وصححه ذكره في الكثرة بلفظ يبطل قول من قال ان تتبع الرخص ممنوع
واستدلوا ايضا بحديث عائشة قالت خرجت مع النبي صلعم في مرة من رمضان فافطر صمت وقصر انتم فقلت
ياي وامي افطرت وصمت وتصرت وانتم فقال احسنت يا عائشة رواه الدارقطني وقال هذا اسناد
حسن وبنوا النبي صلعم كان يقصر في السفر ويتم ويفطر يصوم رواه الدارقطني وقال سادة صحيح وقد تكلم
في سادة الموحدين حتى قال شيخ الاسلام ابن تيمية ان ذلك كذب على عائشة وانت ترى انهم مهما قالوا
فان حديث عائشة هذا لا ينفك عن امر تبة ما يحتمل به من الاحاديث والدارقطني من الكبر الحفاظ والنقاد
فلا يرجح قول شيخ الاسلام على قوله في صحة الاحاديث وضعها والتزجيم الذي ذكره واحتمل شيخ الاسلام
الامام الشوكاني لا يعدل اليه الا اذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه اما اذا امكن الجمع كما فيما نحن بصدده فلا نصار
الى التزجيم وطريق الجمع ان نقول انه لا منافاة بين كون فرض صلاة المسافر في الرابعة ركعتين ركعتين

وجواز الاتمام قال شيخنا في الحجة لانه يمكن ان يكون الواجب الاصل ركعتين مع ذلك ان يكون الاتمام جوازا
 بلا ادلى كما لم يرض به السيد بصلين الجمعة فيسقط عنه الفرض كالذي يجب عليه نيت مخاض فقص في الكثرة وبنت
 يكون وتظهر ذلك قول الاختلاف في باب الصوم انه لو صلح المسافر والمريض يجوز به عن الفرض وقوله نحن بالكاد
 لا ينافي كون الفرض هو الفضل لان افضلية المأجل عليها ملازمة من كونها غالب فعله كما علمت وما ذكرنا
 يوفق بين الادلة التي عرفت بل به يرتفع الاشكال الذي ذكره في شأن قصره عن ركعتين في كون الواجب
 الاخذ بالليلين اذا امكن كما سبق وقد عرفت النسخ في ادلة الوجبهين بان الاقتصار على الركعتين انما هو
 هو الرخصة لا يضييق فيها ما قول الامام الشوكاني في اجيب بان الامر به ولها يدل على انه لا محيص عنها وهو
 المطلوب انتهى فتصغير ما اجاب به فان هذا الامر يمكن ان لا يصلح على الوجوب لان الرخصة قرينة صارفة
 عن الوجوب ولو قلنا به فيمكن ان يكون المراد به الامر بالكاذبان والتسليم ليعجزوا العمل بالرخصة عند الحاجة
 ويستتبعه عند الضرورة او المصلحة الواجبة المطلوبة شرعا في بعض الاحيان وايضا استدلال من اوجب الفرض قوله
 هذا المصنف في قوله صلح ان الله يجب ان توفى رخصته كما يكره ان توفى معصيته الحديث وجوابه منع الملازمة
 على الوجوب اذا استلزم انه اراد الماتلة من كل الوجوه والا للزم وجوب كل رخصة بعد جواز الاتيان بما قابليها
 من العزيمة وان فعل الغريم لاهل الاخذ الا يكفي في اداء المطلوب الشرعي عليه ولا يجوز الوضوء الكامل فضل الركعتين
 للاخذ الخفف لمن في رجليه حرجة عليها جارية ولا لمن جازله التيمم من الجماعة من العبد المرفيع نحو ذلك وهذا
 مما لا قائل به ولا محيص من التزام نعتين ما قلنا ونظير جواز الاتمام وان التيمم اتم عليه العارض كقوله مصلحة
 راحة شئ بسبب الاتمام الحق ضرر بسببه وانه لا يجب الاعادة على التيمم مطلقا وبذلك يسقط ما ذكره الاحتياط
 من التفصيل حيث قالوا اذا صلى اربعاً فان تعد في الثانية قدر الشبهة الاخرى امراته الاوليان في الفرض
 والاخرى بان له نافلة فلا بطلت صلوة كلها فيجب الاعادة قلت ومن يادة على ما ذكره من الادلة على ما رجحته
 فاعظم افع لنول من لم يجوز الاتمام للمسافر ما في التيمم من جابر ان الله صلح على ما احتج به في غير ذلك اذا
 الرقاع فركعتين كل فركعة ركعتين وهو متم حديث صلى اربعاً الحديث بمعناه على الصحابة صلوا قسراً وهو من هذا النظر
 في جواز الاتمام للمسافر كما يقتضي فيه تاريخ الاختلاف بان الركعتين الاخيرتين من النبي صلح كما قلنا فانه لا خلاف
 يجوز من قدوة المفترض بالتمتع فنهى القراية في بعض ما يوجب الكمال ان تلك صلوة خوف فلا يقاس عليها فانقول
 ان تلك صلوة سفر زيادة في خوف فان كان القصر اجبا في صلوة السفر على الوجه الذي ذكره في وجوبه في هذه الحالة

اولى لتعدد الدواعي واذا جاز للمسافر الخائف الاتمام فجاز له للمساافر الغني الخائف من اب ادخل الخصوصية
 لا يبدل اليها الا بدليل في هذا دليل واضح لم امر من نبيه عليه من الفريقين ونواستشعره منصف لم تسعه مخالفة
 وقد غفل عنه الامام المشوكاني والسيد والاكاذيب وجههما الله تعالى ومن قصد الى محل يسقط عنه وجوب الحضور
 للجمعة شرع له ان يصلح صلوة المسافر خلافا للاحناف والشافعية والمالكية وبعض المناابلة قالت الاحناف لا يقصر
 المسافر اذا قصد تحلادون مسيرة ثلاثة ايام بليا ليها اي بسائر الاقاليم الى الجبل المحلة والمشي المعتد على الاقدام
 من اول النهار الى زوال الشمس كل يوم فالتساوية ومن وافقهم لا يقصر في اقل من مسافة يوم وليلة ولم ينزلهم
 ولا للاحناف دليلا يصلح للاحتجاج في هذه المسئلة ثابعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الاما ذكره في عدم جواز سفر المرأة وحدها
 اوضح غير ذي محرم وقد امتتنس به الامام البخاري ولا شك في ان ذلك الحد يثين قدا فصحا بان الذها
 لمسافة يوم وليلة او ثلاثة ايام بليا ليها يكون من السفر ولكن اين الدلالة على ان ما دون ذلك لا يسمى
 سفر انقص فيه الصلوة فالحديثان تدلان على ان سفر المرأة اذا كان لمسافة يوم وليلة او ثلاثة ايام بليا ليها
 يفتسحق ان يكون مع محرر اما سفرها فيما دون يوم وليلة فلا يحتاج الى معية المحرم والمصلحة في هذه اظاهرة
 ونوسلم ندليل الاحناف ينقصه دليل الشافعية وبالعكس ثم اعلم ان مسافة القصر قد انتشرت فيها
 القول بما يمت فيها آراء العلماء الى عشرين قولاً وقد اختلفت في ذلك الاثار عن السلف الصحابة والتابعين
 وقد روى عن ابن عباس وابن عمر في ذلك لكن الرواية عنهما مختلفة قد روى عنهما ان القصر في يوم
 وليلة وروى انه في يوم تام وغير المعصوم صلح كاحجة في قوله وان كان صحابيا قلت واضح ما ذكر في ذلك
 ما روى شعبة عن يحيى بن يزيد الهنائي قال سألت اساعن قصر الصلوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا خرج مسيرة ثلاثة ايام او ثلاثة فراسخ صلى ركعتين شك شعبة رواه احمد ومسلم وابودود وهوما
 تراعى في محل النزاع وحجة على من خالفه ولما قول من يقول ان المراد المسافة التي يبيت أمها القدر كفاية
 السفر فهو ما ذكره البهقي قد رواه من هذا الوجه وذكر ان يحيى بن يزيد راوى عن انس قال سألت انس
 عن قصر الصلوة وكنت اخرج من الكوفة يعني الى البصرة فاصلي ركعتين ركعتين حتى اصبح فقال انس ان كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث فظهر انه سأل عن جواز القصر في السفر كاهن الموضع الذي يبيت القصر منه
 وما عرفت نعتقد ان القصر يجوز لمن قصد ثلاثة فراسخ او ثلاثة ايام فان قيل ان الثلاثة ايام
 مشكوك بخلاف الثلاثة فراسخ قلت نعم لكن الشك من شعبة لا ينبغي كون الثلاثة ايام هي المروية في

تدبر
 الاحناف
 الطهري وطلع
 مسافة مسافة
 يوم وليلة او ثلاثة
 ايام بليا ليها
 يقصر

يا اهل مكة لا تقصروا في اقل من اربعة يرد من مكة الى عسفان الحديث فهو ضعيف لا يحتج به واول السفر
مفارقة البلد وفاقا للاخفاف والشافعية والمناذلة وقال الامام مالك في احد الروايتين عن اهلان يفارق
بنين بلدا ولا يجاذيه في احد جهتي مدينه او شماله شي من البيوت والرواية الثانية ان يكون من المصرا
على ثلاثة سبال وحكي عن الحارث بن ربيعة انه اراد سفرا فضلى بهمرا كعتين في منزله وفيهم
الا سود وغير واحد من اصحاب رسول الله صلعم وعن مجاهد انه لا يقصر اذ خرج ليلا حتى يدخل النهار
وان خرج نهارا لم يقصر حتى يدخل الليل وهذه كلها اجتهادات فطنية وتلحد يث انش رضى قال خرجنا
مع رسول الله صلعم من المدينة الى مكة وكان يصلي ركعتين حتى رجعنا الى المدينة متفق عليه واللفظ للبخاري
وظاهره ان ذلك ابتدئ فيه من نفس المخرج والظاهر لا يعدل عنه تشبيها وبناء على ما قد مضى فان كان
للبلد سوراء وعندنا قال العبرة بمجاذيتة ولا يشترط مجاوزة ما جاوزته ولصق به في جهة الخارج
من البيوت العثمان فان لم يكن شي من ذلك فلا بد من مجاوزة العثمان الى البيوت العامة ونحوها ولا عبرة
بالخارجية والساكنين لان ذلك لا يسمى من البلد وانما هو من ملحقاتها فلم يتناوله الحديث المارح انش
و اول سفر ساكن الخيام مجاوزة الحلة واذا رجع انتهى سفره من حيث ابتدأ المقدامه من حديث انش و
من نوى الإقامة اكثر من عشرين يوما اتم من حين وصوله او نيته بعد وصوله قبل يتم اذا نوى الإقامة اكثر من
اربعين يوما وفيما دون العشرين او اربعين ادى يقصر مترددا او غير متردد وقيل ان كان غير متردد فنوى
اكثر من اربع ليس فيها يوم دخوله وخروجه اتم وهو قول الشافعية والمالكية واختاره الشوكاني من اصحابنا
وتبعه السيد عمر وقال الاخفاف خمس عشر يوما وقال الامام احمد مائة يفعل فيها اكثر من عشرين صلوة وان
نوى اقل من ذلك قصر ان كان مترددا يتوقع قضاء حاجة ونحوها قبل يقصر لعشرين واختاره الامام الشوكاني
وقيل ثمان عشر يوما وهو المختار عند الشافعية وقيل اربعة ايام وهو قول لهم وقيل ابد وان طالبت اقامته
الى سنين وهو قول لهم وفيه قالت الاخفاف واليه ذهب بعض السلف وقيل غير ذلك واقل قد كثر الخلاف
وتشعبت الاقوال في هذه المسئلة واحسنها وادفعها بالسنة هو ما اخترناه ولما كان الاصل ان من سطر حله
محل ناديا الإقامة بهامدا لا يملكها المسافر لراحة سفره البتة هو محالة انما بعد من المقيمين لا من
المسافرين لكن هذه المدة قد تختلف باختلاف حاجتهم الى الراحة باختلاف حاجتهم الى تحصيل ما
قد تمس اليه الضرورة باختلاف معرفت الناس ايضا فلذا المليك ان يكون هذا العرف هو المعمول عليه

في تميزه ودلائل أحكام الشرعية فكان الواجب هو الرجوع إلى السنة النبوية ولا فتد اد والناسي به صلعم
 ولا اختلاف انما وقع بالاجتهاد فيها دللت عليه سنته صلعم فقالت الشافعية ومن وافقهم من غير ذلك
 محمد بن جابر ان النبي صلعم قدم مكة صبيحة سابعة من ذي الحجة فاقام بها الرابع والخامس والسادس
 والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج إلى منى وخرج من مكة متوجها إلى المدينة بعد أيام التشريق
 قال في المنتقى ومعنى ذلك في الصحيحين وغيرها وقد دخل الشافعية حديث انس حيث قال اقنا بمكة عشرة
 على معنى جميع اقامته بها وبني معا قالوا ومعلوم ان النبي صلعم قد نوى الإقامة بها هذه الايام لان اتمام
 ايام اعمال الحج في مكة لا يكون في دون الاربع فكان كل حاج عازما على ذلك فيقتصر على هذا المقدار
 ويكون الظاهر الاصل في حق من نوى إقامة اكثر من اربعة ايام هو الاتمام والا لزم ان يقصر لصلوة من
 نوى إقامة سنين متعددة فلا قائل بوجوب بان لا تسلم هذا اللزوم ووقع ما ذكره من النية لحر
 يدل عليها الا الحزب ولم لا يجوز ان النية قد تقع بالكثرة من ذلك كيف واقامته في تبوك فازيا
 لا تكفي له اربعة الايام في ارباب الاهداء بعث السرايا والاعارة عليهم ثم ايا اب المجاهدين اليه صلعم
 في عوفت واقامته فذلك اقامته بعد الفتح لا سيما بعد علمه ان هؤلاء تريد الايقاع به وباصحابه وتجمع به الحجاج فدل
 يكفي له في الاستعداد للقائهم واحصاء الغنائم وتوزيعها بين المجاهدين وغيرهم اربعة ايام من نعلم ان ذلك لا يكفي
 فسقط ما استدل به الشافعية وبغض شيخنا العلامة الشوكاني واستدل الاخفاء على ما ذهبوا اليه بالمأثور
 عن ابن عباس وابن عمر بان ذلك من مطارح الاجتهاد وقول الصحابي ليس بحجة فيه وعلى ذلك بعض الاخفاء
 بانه لا بد من اعتبار مدة لان السفر يجامعا للبيت فقد رانها بمدة الطهر لا فيها مدتان موجبتان اقول ان
 تعليل الاحكام او توجيهها بما يشبه هذا مما يوجب الاسف فاعتبروا يا اولي الابصار على انه يقال عليه ليس ان
 مدة الطهر متغايرة باختلاف عادات النساء في حيضهن كون الخمس عشر اليوم هي مدة الطهر انما هي شاذة وقليلا
 توجد امرأة يكون طهرها الخمس عشر يوم فقط انما يقول بعضهم انها اقل مدة الطهر لانها مدته وقد عرفت القول
 الحق في قل الطهر في ابواب الحيض بذلك تعرف فساد هذا التوجيه من اصله ولوسلم صحة الاحتجاج بالتعليل
 بما يشبه هذا كان الاولى ان يختار مدة الطهر الغالب وقوعها اكثر النساء وهي الثلاثة والعشرين اليوم او
 الاثنين والعشرين اليوم اما قارب ذلك فاذا كان في يوم طهره وانقطاعه كس يومين كان ذلك اليوم اقامة
 المسافر ويوم نقوله في السفر فلا يبقى الا العشرين اليوم وتوافق مدتنا الطهر اكثر مددة الإقامة التي اذا تجاوزتها

أقامة المسافر وجوب عليه الإقامة وهما مدتان موجبتان فإن كان يصح توجيه المسألة بهذا هنا فحق على صاحب
 المختار أنه ادل منها على ما اختاره الأحناف قلنا ذلك مجازاة لهم ونستغفر الله من أمثال هذه الاخترا^{عات}
 العقلية في المسائل الشرعية ولا سفل كل الأسف أنه كتب إلى عبد السلام المبارك يروي أحد اخواننا
 كتابا يعيننا فيه بأننا لغرض صاحب الهداية في بعض المسائل مع ذرية حديثه المسئلة عند الفقهاء وقد
 عرفت من أمثال هذه التعليقات الواهية التي يضحك عليها البله والصبيان غزارة علمه وتفقهه في
 الدين والعمرى لو قلت في حجة أن الذي لا يعرف الحديث قد ألف في الفقه كتابا لكان صحيحا وصوابا يغض
 الله لنا وله ولما نزلوا من أئمة يروى عن الإمام أحمد فلم أر له دليلا لم أره من الإمام رحمه الله إلا فيما
 نقله عنه بعض الشافعية والعهدة في ذلك عليه والله أعلم ولما التفرقت بين المتأخرين في نية الإقامة كالمشروع
 قضاء حاجة ونحوها فذلك مرجع إلى اجتهادات طننية وما استدلو به عليها قد عرفت من كلا مناه على ما استدلل
 به الشافعية فسادة نبت أن المرجع في تعيين المدة التي يمكن المسافر أن يقيم فيها هو ما ثبت أن النبي صلى الله
 عليه وسلم فيها وثبت أنه قصر أربع أيام في مكة أو عشر فيها وفي معنى وثبت أنه أقام فيها اثنا عشر يوما أو ثمانية عشر يوما
 عشرة ليلة يغضر قد اختلفت الرواية في ذلك فقبل عشرين يوما وقيل تسع عشر يوما وقيل خمس عشر يوما وجميع بين
 الروايات بأنه إما كان سبب أن بعضهم ترك من العدد يوم الدخول ويوم الخروج أو عدد أحدهما هذا أجل خروج
 الرواية التسع عشر ليلتها أو البغاري وتبقى رواية خمس عشر وعشرين شاذتان وهما صحيحتان من حديث
 الأئمة لكن يحتمل أن الراوي للخمس عشر سافر فذهبه من التسع عشر إلى السبع عشر ثم حدث يوم الدخول والخروج
 فحكي المدة التامة خمس عشر يوما وهذا هو الشاذ وفي هذه الرواية وروايت العشرين ظن أنها كذلك بدون يوم
 الدخول فالحق والله أعلم قلت وكل ذلك صحيح ولا منافاة إذا أخذنا بالآخر المخرج لا سيما وقد صح أنه صلعم
 أقام بتيوك عشرين يوما يغضر الصلوة ثم أنه لا يعلم أنه صلعم هل أقام في هذه المواضع بنية الإقامة أم كان
 مترددا فيها والظاهر عدم التردد إذ لو كان نية الإقامة في ما دون العشرين موجباً للإقام لم يثبت صلعم
 لئلا يوقع الناس فيما لا يجوز لغرض الإيجاب اتباعه. أما ما صلعم سبما وقد عرفت أن أقامته بتيوك و
 بجبال غزوة حنين لا يكفي لهما إقامة الأربعة إلا أيام فلو كان محالة عازم في هذين الموضعين على الإقامة
 اليوم الأربعة إلا أيام فظهر أنه لا فرق بين ناوي الإقامة والمتردد فيها إلا أن الأدل يتم من حين وصوله إذا
 نوى أنه يقيم أكثر من العشرين اليوم والثاني إما يتم بعد معنى العشرين الكاملة فتأمل ذلك فإنه مما أكثر فيه

الخلافة وما ذكرناه هو المختار وإنما أقصرنا على العشرين اتباعاً لما زاد على ذلك، فلا نقدر عليه لعدم الإذن من الشارع مع كون ذلك لا يكون معه الشخص مسافراً مع كون الإتمام هو مقتضى الاحتياط وقد روى عن الأئمة المختار يد بأثنى عشر يوماً وعن ربيعة يوم وليلة وعن حسن البصري أن المسافر يدير مقيماً يدخل البلد عن عيشة بوضع الرجل الحق أن ذلك اجتبهادات من عند أنفسهم لا من عند لها شرعي كما قال ذلك بعض أهل العلم أما قول الأحناف وبعض الشافعية أن من هو عازم على الخروج غد أو بعد غد بأنه يقصر إنما فكذلك لا دليل عليه أما قصر ابن عمر رضي الصلوة بأدس، بيجان ستة أشهر فهو وإن كان صحيحاً عنه إلا أنه مكلاً لا يحتج به لوقفه وكونه محلاً للاجتهاد وهو مع ذلك انحصر من الدعوى وأما الأربعة عشر فلحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة أربعين يوماً يقصر الصلوة لكنه ضعيف كما أشار إليه صاحب التلخيص قد روى أنه أقام الأربعة عشر اليوم في خيبر يقصر الصلوة ذكره صاحب الكنز عن ابن عباس أيضاً ورواه له (عبد) فان

صح كان منتهى ما يقصر مسافراً أربعين يوماً ويخرج من موضعه مسافراً ثم روى الرجوع انقطع سفره أن كان من البلد على أقل من ثلاثة أميال وهل يقصر ما صلاها قصر قبل النية الظاهر أنه لا يجب عليه إعادة خلافاً للأحناف والشافعية قالوا إلا أنه فرض سفره قبل الاستحكام ولنا أن العبادة في العبادات بما في ظن المكلف وصلوته قبل نية القطع ما دون فيها شرعاً ولم يجب عليه حين ذلك إلا تلك الصفة وقد ادعى كما وجبت فلا تقصد بقطع السفر ونظير ذلك من صلى بالتيمة إذا زال عذره في الصلوة أو بعد هاو ذلك من بان أنه أخطأ القبلة لما تقدم من قوله إن صلواتكم قد رقت الحديث فإن قصر بعد نية القطع لم تصح صلوته وتلزمه إعادة اتفاقاً لا نه مقيم غير مسافر ومن كان كذلك لم يشرع له قصر الصلوة أما الرجوع بعد أن تجاوز مسافة القصر في اعتقاده فلا يرتفع عنه حكم السفر فيقصر إلى أن ينتهي إلى محل إقامة اتفاقاً أيضاً ولو قصر بعد نية القطع وصلى ثم روى السفر صححت صلوته القصرية ولا تلزمه إعادة وقيل تلزم إعادة لأن القاسد لا يعود صحيحاً ولو كان

لمقصده طريقتان أحدهما طويل والآخر قصير فبذلك الطويل عامد الغرض غير القصر وهو إلا فلا لو سلك القصر الذي دون مسافة القصر فإنه لا يقصر وقال للشافعية وخلاف الأحناف في الأول ولا نه ببلوكه الطويل لغرض القصر إنما هو كالمتردد في الطريق القصير ليطوله على نفسه ليستريح القصر الذي لا يكون إلا للمساو والمتردد في مسافة غير مسافة القصر لا يكون مسافراً أما غير الحاصد فإنه يقصر كما نه مسافر في اعتقاده نفسه وقد روى قطع مسافة السفر والقصر أما لو كان الطريقان طويلين بأن كان كل منهما إلى مقصد مسافة المقصر

لكن احدهما اطول من الاخر فانه يقصر الصلوة في ايهما سلك اتفاقا فلا نه صاف على كل تقدير وبالعبرة بالمسافة
 وفاقا للشافعية وخلافا لبعض الاحناف فلو قطع مسافة القصر في ساعة اما يخرج القاعدة كرامة او بتوسط
 الاحناف كان ركيب السكة الحديدية او المركب الهوائي او بالون رايشب و نحوها قصر الحد يث السن المتقدم
 فانه قد مر ذلك بالمسافة و مرزالخالف ودليلا لافرق بين السهل الجبل والبر والبحر وفاقا للشافعية وخلافا
 للاحناف حيث قالوا السفر لمن بالسهل ثلاثة ايام بسير الابل ومشى الاقدام المعتدل في الجبل الجرح لياليه
 لكن بعد اعتباره تحت الريح المسافر الجرح استدرا بقوله صلح مسيح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام بلياليها
 الحد يث قال بعضهم عمت الرخصة للجنب من غير مرته عموم التقدير انما في الجواب انا نقول لا جامع بين الترخص في
 المسح وبيان ماهية السفر وتعيين المسافر الا ترى انه قد مر للقيم يوم وليلة ولا مشى ولا مسافة كذلك المسافر
 يسمح المدة المذكورة له ولو كان ما كنا اوله ترى ان بعض المسافرين قد لا يستريح المسح تلك المدة المضروبة
 لكن اقام بعد اللبس فانه انما يسمح مسح المقيم وبذلك يظهر ان الترخص في المسح لو وتقدير المسافة
 للسفر لو ان اخبر كيف وحد يث السن في المسألة بخصوصها ليس الواجب استعمال كل حد يث في حوزة الخاص
 به وكفى بذلك دافعا لما اعتمد بعض الاحناف فلو قطع المسافة القصرية في نحو ساعة مثلاً قصر ما عرفت ان العبرة
 بالمسافة ولا نه يكون لذلك مسافرا فهو مفضلة الاشغال المشقة وكفى بابتعاد عن مسكنه واهوانه كلفة و

مستقة ومن خرج متابعا للخيرة ولم يعلم مقصده لم يقصر قبل بلوغه ثلاثة اميال فلو قطع المتبوع العالم فهو كما لو
 علمه بالسفر اتفاقا اما كون التابع الغير العالم مقصدا منبوعه لا يقصر قبل بلوغه ثلاثة اميال فلانه لم يدر اخرج
 هو الى سفر ام الى غير سفر هو في هذه الحالة غير مسافر ومن كان كذلك لا يقصر انما فرضه الا تمام لكنه ببلوغه
 مسافة القصر صار مسافرا بالفعل اما اذا علمه المتبوع فالظاهر كذلك اذا علم سفره بالقرائن الكثيرة الزاد
 اولا يستدل بالسفر الطويل او اى المتبوع العالم يقصر فان التابع يقصر ايضا وان لم يعلم به الى اين يروح
 لان ذلك علامة له بانه مسافر الى محل تقصر من اجله الصلوة وقد دل على ذلك العمل المستمر على عهد صلح
 فانه صلح كان يرسل الجيوش ولا يعلم بالمقصد الا اميرهم وربما لم يخبرهم بمقصد الا بعد طي مسافات طويلة
 وهم لا يزالون يقصرون في مثل هذه الغزوات لما عرفت من تأكيد القصر للمسافر وجوبه عند البعض فاهل الجديش
 بهذه الحالة انما يقصرون الصلوة برويتهم لا مير يقصر لا يكون ذلك الا بعد اعطام فعله حكم قوله واذا تولى

التابع مسافة القصر دون متبوعه صححت نيته خلافا للشافعية والاحناف لكن نحو العبد والزوجة يا شهادا

السيد والزوج اما المصنوع عن فعل غناراته محصا فلا يستقل بذية السيرة الا قامة اتفاقا لثان التتابع كما انه
يمكنه انشاء السفر فكذا لا يمكنه الاستقلال بالنية اذا كان مسافرا مع متبوعه وغاية الامران بعضا لبعضا
قد يكون عاصيا بذلك اذا تضمنت في الغنم عصيان المتبوع العبد الجارزة بما وقد قد مناته لا فرق بين سفر
المعصية والطاعة في قصر الصلوة والاحناف كما مناص لهم عن الزام لانهم وافقوا على ذلك كما عرفت اما
الشافعية فعموم احاديث القصر لكل مسافر يريد عليهم هذا في من اذا نوى امكته ان يتبع النية بالعمل فلا
اما الماخوذ اسير ونحوه من لا يقدر على الاستطاعة ان يعمل بما نواه فانه لا يستقل بالنية فلا يستتبع بمجردها
القصر سواء كان ما سورا او ماخوذا او غير ذلك لعدم وجود السفر به نية فلو ذهب به اسره فلا الى
مسافة القصر قصر الاسير ونحوه اعطاء لكل حالة حكمها بحسب الوجود والواقع واعتبرة في الرجوع عن السفر

بذية التابع ودخله الا الماسور ونحوه من ما نواه محسوس وفي الاقامة بذية مطلقا ومضى المدة المضروبة
للقصر خلا لا للاحناف والشافعية قد قد منان العبد ونحوه كالحجدي وكل تابع لا يخلو اما ان يكون خرج تابعا للغير
ولما قصد له غيره وقد عرفت انه لا يقصر الا ببلوغه مسافة القصر فلا واما ان يكون قد نوى سفر قصر قد قد منا
انه يستقل بالنية وانه يقصر للمعرفة انه لا يشترط في قصر المسافر كون سفره طاعة وههنا قلنا ان التابع
يمكنه الرجوع عن نيته السفر وغايته ان يكون ما نواه اذا تضمن فطه عهد وراشر عا هذا في غير نحو الماتور اما هو فنيته
كالعدم لعدم قدرته على فعل ما ينيوه واذا قد عرفت ما قد منا وحكمنا بجواز قصر الصلوة في ما انشاء من السفر فمن باب اولي
ان يستقل وتصح نيته للاقامة وعدمها فلونى اقامة العشرين اليوم فلا بد بها جازله ان يدوم على قصر حتى ان نوى
متبوعه الا قامة اكثر من ذلك واتم الصلوة لان حكم الاستمرار اراهم ويتساع فيه غالبا لا يتساع في الانشام ولا ابتداء
الا نوى انه يمكن ان يعتقد المتبوع ان حلقه لا يمكن ان تقضى الا في مدة اكثر من المدة التي يقيمها المسافر قصر الصلوة
فيحالف اعتقاده التابع اذا اعتقد ان هذه الحاجة لا بد ولن تقضى في اقل من تلك المدة فاذا نوى المتبوع الاقامة بناء
على ظنه واعتقاده فما المانع من ان ينوى التابع عدم الاقامة بناء على اعتقاده ثم نقول ليس من الجائز ان يختلف
مذهبها التابع والمتبوع في سفر القصر شرطه وفي مدة الاقامة التي يقصر فيها والتي لا يقصر بعد مضيتها او نسيته
اقامته لها وفي كون المحل هل يجوز وتصح نية الاقامة فيه ام لا الا ان احد يقول بوجوب اتحاد المذهب لو
الخلافا بين اهل المذهب في ذلك او ان يوجب على احد العمل بخالف ما يعتقده الحق والصواب في نحو
هذه المسائل كما صحت التي يمكن ان يخفى الصواب فيها لما يظهر للعلماء خطأ ومن لازم الاختلاف فيلزم ذكرنا

بوجاز استقلال التابع بنيته فيما تقدم بل قد لا يجوز له متابعة المتبوع وسوافت في بعض المسائل في هذا الباب
 وغيره وبذلك يندفع ويسقط دل الشافعية والاختلاف من وجوب الموافقة لما نواه المتبوع على ما بعد حيث
 قالوا فلو قصر الصلوة التابع بعد ان نوى متبوعه الا قامه لم تصح صلوة اتباعه وتجب عليه الاعادة وقالوا لو
 اقتدى المتبوع بالتابع في الصلوة المقصورة فزوى المتبوع الا قامه في اثناء الصلوة صححت نية المتبوع وصار
 التابع بنيته مقيما فاذا سلم من الركعتين بطلت صلواتهما فجعل اصله الامام تابعة لنية المقتدى وقد
 قال سلم لما جعل الامام ليوم به والجواب الصحيح في هذه الصورة انه يصح صلوة التابع المقصورة ويتم
 المتبوع صلوته بعد ان يسلم التابع كما لو اقتدى بها فغير تابع له فظهر ان نية المتبوع في هذه امثلة و
 نحوها انما توجب عليه الا تمام وهي لا توجب على التابع الا تمام او غير الامام سواء كان عبد او حنبلي او
 خادما او غيرهم وانما يلزم كلامنا به بحسب اعتقاده الذي يرى انه الحق والصواب وما ذكرناه من التوجيه
 هناك امر من نبيه عليه قلى ثم اعلم انهم قد اختلفوا في الموضوع الذي يصح فيه نية الاقامة من المسافرين
 بقطع النظر عن كون النادى تابعا او متبوعا فالمقتضى به عند الاختلاف ان ذلك لا يصح الا في بلدة او قرية
 وقالوا لا تغد نية الاقامة في المفادير ونحوها وقال بعضهم تغد الاقامة في كل موضع وقال ابو يوسف
 ورجحه صاحب الهداية اذ اصيب الرعاية ما يليهم ونصبوا المعالف ونحوها في محل كثيرا لكلامه والماء ونوا
 الاقامة صلاوا وميعدين قلت وقد خالفهم الشافعية وغيرهم واشترط شي من ذلك الا ايل عليه
 بل العبرة بوجود نية الاقامة في اى موضع كان ولا يشترط الا مكانها في نظر النادى ولا حصل في المحكم
 ان يعم والنظر في كابد له من دليل واذ ليس فليس ومقتضى قول الاختلاف انه اذا اقام رجل في الصحراء
 وتروهب وعزل عن الناس فانه يقصر هذه العمرة ولا شك في بطلانه واهل الغزو اذا نوا الاقامة
 بارض العدو ولا اكثر من العشرين يوما او عند اصحابنا وكذا بارض اهل البغي خلاص للاختلاف ووقا للشا
 لا ينهم بذلك غير مسافرين ولا اذن في القصر لغير المسافرين الا ما ياتي في باب صلوة الخائف فان كانوا
 محاصرين للمكفار ولا اهل البغي فذلك خلافا للاختلاف ووقا للشافعية حيث لا خوف والا فسياتي
 في باب ما كانهم بعد مضي العشرين اليوم او نية الاقامة يصيرون مقيمين امنين ومن كان كذلك
 ففرضه الا تمام اما اذا كان هناك خوف فله حكم الخائفين وسياتي بيانه ان شاء الله تعالى في باب ما
 فانظر كما لو اقتدى المسافر تاويا للقصر خلف متم فلا فضل للمقتدى الا تمام مع الامام ولا يجب عليه

خلافا للشافعية والاحناف اى فى قولهم بوجوب ذلك دانه لو قصر خلف المتم لزمتهم الاعادة حتى قالوا لو لم
 يعلم ان امامه متم وقصر ثم بان ان متم لزمتهم الاعادة وذلك من التدقيقات الفقهية التي لم يكن
 على اساس صحيح ومن ذلك قول الشافعية لجهل سفر امامه وقصر لزمتهم الا تمام وان لم يتم وجبت
 عليه الاعادة حتى لو بان امامه مسافرا قاصرا او محدثا او ذا نجاسة خفية قالوا ولو بطلت صلوة
 المقتدى فى هذه الصورة ونحوها وجب عليه اعادةها وقضاؤها بما لا قصر اتمام ذلك واعتبروا
 قالت الاحناف زيادة على ذلك لو نوى المتبوع الاقامة المعتبرة كالسيد والامير ونحوهم ولم يعلم
 التابع فضلى صلوات او صلوة او بعض صلوة قصر ابدنية المتبوع وجبت عليه الاعادة او القضاء وتمامها و
 دليلهم على كل ما عرفت ما روى عن ابن عباس ما بال المسافر يصلى ركعتين اذا انفرد واربع اذا اتمهم
 بمقيم فقال تلك السنة وفى لفظ انه قال له موسى بن مسلمة انا اذا كنا معكم صليتا اربعاً واذا خرجنا
 صلينا ركعتين فقال تلك سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم قال فى النيل وقد ادرسد الحافظ
 هذا الحديث فى التخصيص ولم يتكلم عليه وقال ان صلته فى مسلم والنسائى يلفظ قلت لا بن عباس كيف على
 اذ كنت بمكة اذ لم اصل مع الامام قال ركعتين سنة ابي القاسم انخى قلت اماراداية مسلم
 والنسائى فلم يصح فيها بما ادهم المتنازع فيه واما الروايتان كالدليان فقد اخبرهما الامام
 احمد روى فى مسنده فاذا صححت كما قال بعضهم فانهما لا يدلان على الوجوب بحيث ان المسافر
 لو قصر صلوته خلف الامام المتم تجب عليه الاعادة ولا تحسب له صلوة تغايرها الى كمال اقتداء
 بالامام الذى يجمل بحاله اذ اتبين انه مسافر ناو للقصر او غير ناو له وكيف يصح ان يستدل بهذا
 الاثر على ان من نوى القصر خلفه يلزمه الا تمام فان لم يتم لم يعتد بصلوة المقتدى ووجبت عليه الاعادة
 والقضاء لان هذا لا يدل على الاكثر من ان الا تمام خلف الامام المتم سنة وعناية ذلك ان يكون الا تمام
 والحالة هذه افضل من القصر لا شعار ذلك بما يدل على تفخيم هذه السنة فى جواب سوال يدل على
 اسمها اصل منهم فغير ما ذكرناه لا يدل عليه الاثر المذكور اما لتقليل بعض الاحناف لوجوب الا تمام بقوله
 لانه يتغير فرضه الى اربع للتبعية كما بتغير بنىة الاقامة لا اتصال المغير بالسبب هو الوقت فيقال
 عليه لا نسلم ان هذه التبعية مغيرة لفرضه لزوما وهلاكاً ممنوعاً عن الايمان بما يغير فرضه فتقولون
 لا تنقذ القدوة من اصلها ثم لا نسلم تساوى بنىة الاقامة وهذه التبعية لا بنىة الاقامة يرتفع

عنه اسم السفر الذي هو مناط قصر صلواته وسببه بخلاف تبعية الامام فانه لا يرتفع به احد اسم المسافرة
فلا يجب عليه الا تمام مع وجود سبب القصر ولو كانت التبعية مغيرة للفرع فلم لا يجوز ان قد و
من يصلي الظهر خلف من يصلي العصر من على ذلك ان لنا على جواز قصر المقتدى بالمتحد يث جابر
قال كتاب مع النبي صلعم بذات الرقاق واقيمت الصلوة بفضل بطائفة سركتين ثم تاخر واوصل بالظا^{ئفة}
الاخرى ركعتين فكان للنبي صلعم اربع والنقوم سركتان متفق عليه وهذا الحديث قد دل
على جواز الا تمام في السفر كما تقدمت الاشارة اليه ودل على انه يجوز القصر خلف المتمردان
اتمام الامام لا يغير قصر المقتدى كما زعمت الاحناف والعدول الى تأويله لا يقبل لان هذه صفة
من صلوة المسافر الخائفت وما يدل على جواز القصر خلف الامام المتم ايضا حديث ابن عباس ان رسول
الله صلعم صلى بذي قرد فصف الناس خلفه صفين صفا خلفه وصفا موازي العد وفصل بالذين خلفه
سركة ثم انصرف هؤلاء الى مكان هؤلاء وجاء اولئك فضل بهم ركعة رواه النسائي باسناد رجاله ثقات
قال الحافظ رحمه ابن حبان وغيره وقد صلى بالناس كذلك اخذ يفة بطبرستان وقال انه صلى كما صلى مع
رسول الله صلعم رواه ابو داود والنسائي ورجال اسناد رجال الصحيح ومن رواه النسائي عن زيد بن ثابت عن
النبي صلعم مثل صلوة حذيفة ووجه دلالة هذه الاحاديث على جواز القصر للمقتدى خلف الامام المتم تظهر جليا من
حديث ابن عباس رضي قال فرض الله الصلوة على نبيكم صلعم في الحضر اربع وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة
سروا احمد ومسلم وابو داود والنسائي فان بما ذكرناه ان ذلك فرض من ذكروهم وان الا تمام يجوز عن القصر
وان من فرضه القصر ركعة او ركعتين يجوز قصره ولو اقتدى بهم فان قيل ان تلك واقعات في الخوف وخلفت
النبي صلعم فيجوز الخصوصية لا نقول ما تجوز العول لا يجوز ان بدفع به الثابت بدون دليل يكون نصافي
محل النزاع واذا كان النبي صلعم قد صلى صلوة الخوف في السفر بكيفية اخرى لكونه يصلي ببعضهم ركعة ثم
يستمر باخرى وبالبعض الاخر كذلك فقد دل في بعض الاحيان عن هذا الى ما ذكرناه لا يكون الا لبيان الجواز
وان الكل خير منجزى توسيع الامة والا فلا وجه للعدول الى ما لا يجوز الا فتداء به فيه مع عدم بيان^{صحة} الحظو
قتل ذلك وهو الله فاني لم ارم من نيه عليه ذلك فضل الله يوتييه من يشاء من عباده وبسبب الغفلة
ما ذكرناه قد توسع الفقهاء في تفريعا يهملون تدقيقا يهملون حتى قال الشافعية ويشترط للقصر نيته في الا^{تمام}
بالصلوة والقصر من سنا فيها وما قالوا فلا حرم قاصر ان ترد في انه يقصر او يتم او في انه يؤي القصر

او قام امامه لثلاثة فشا هل قام امامه مما ادساها لزم المقتضى الاتمام في هذه الصورة كلها ونحن نقول
 ان الاصل في صلوة المسافر العسر فلا يعيدل عنه الا اذا اراد ونوى الاتمام في اول الصلوة او في أثناءها نعم ان
 قلنا الى الثالثة لا بنية الاتمام فان كان ساهيا وقد ذكر سهوه فيها فان نوى الاتمام انهم ولا عباد وسجد السهو
 بعد السلام او قبله ثم سلم لمعرفت من جواز الامرين ابتداء او كذلك انتهى اجراء الدليل على عمومته واستصحابا
 للحكم ولا نه لاضرر في الزيادة وانما الضرر في النقصان كما ثبت في الاثار واما قول الشافعية ان اراد الاتمام
 عا د ثم نهض فلا دليل عليه وكذلك تفصيل الاختلاف حيث قالوا ان كان قعد في الثانية فقد ر الشاهد
 اجزاء الركعتان الاوليان عن العزم والاخر يان له نافلة وان لم يعقد بطلت صلوته فلا دليل عليه
 لما عرفت ان ترك الشاهد الا وسطا يبطل الصلوة وانما يكون له سجود السهو واما قولهم ان الشاهد
 في الثانية هو تشهد اخر صلوته وهو ركع فقد عرفت فسادا من الادلة على جواز الاتمام للمسافر فتذكر بقى ما
 اذا قام للثلاثة عامدا او بلا قصد الاتمام فان كان قيل ان يقعد بقدر الشاهد فضلته باطلة بالاتفاق
 وهو المختار عندنا واختلاف في وجه بطلانه في هذه الصورة فالاختلاف قد عللوا ذلك بما عللوا به
 في الصورة التي قبل هذه وقد عرفت فسادا وقالت الشافعية العلة تلاعبه بالزيادة في الصلوة لاهل
 وجه مشروع وهذا هو الوجه الصحيح عندنا فان كان قد قعد ثم قام الى الثالثة كذلك فلا تبطل صلوته
 عند الاختلاف وقالت الشافعية تبطل وفولهم انهم لا تلاعبه ايضا واذا صلى المسافر بالمقيمين ركعتين سلم
 واقموا ولين ان يقول بعد السلام اقموا فانا قوم سفر بلا خلاف وفي الليل جواز ايتما المقيم بالمسافر فجمع
 عليه قد روى عن عمران بن حصين قال ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم سفر الا صلى ركعتين حتى يرجع وانه
 اقام بمكة زمن الفتح ثمان عشرة ليلة يصلي بالناس ركعتين ركعتين الا المغرب ثم يقول يا اهل مكة قوموا
 فضلوا ركعتين اخرين فانا قوم سفر رواه احمد والبيهقي والترمذي وحسنه بكنة شوا هذه وعن
 عمر انه كان اذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم قال يا اهل مكة اقموا فانا قوم سفر رواه مالك في الموطأ
 ورجال اساده ائمة ثقات كذلك في الليل واذا دخل الوطن الا صلى بيمكانه لم يبق مسافرا بل دخله فيه بل
 خلاف ومن استوطن غير وطنه الاول تاريخ الاول فوطنه الثاني ويقع في الاول فثبات ان النبي صلى الله عليه وسلم قد
 عد نفسه في مكة مسافرا وكذا المهاجرين لما تقدم ورواوا اذا اجتاز بلبله فيمن حجة او تزوج فيه ثم وفاقا للاختلاف
 والمالكية والاشاعرة ورواه في رواية المردد بها المغيرة المستوطنة في الثانية فلم يجعلوا التزوج موجبا

للإقامة واقامة اذ ذلك عندهم على بنية الإقامة او بلوغ محل اقامته ووطنه قلنا ان محل تاهله وبلداى وطن زوجته
هو في الحقيقة من باب تعدد وطنه بل صيرورة البلد محل إقامة بقطن الكاهل فيه اظهر من صيرورة كذلك
بالنية ونحوها المصدور انه كذلك للعبد بنسبة اقامة سيده وللجندى بنية اقامة الامير والزوجة بنية اقامة
الزوج كما نعلم لان من اقامت زوجته ببلد فبليت اقامتها انما يكون لها بيتا بعد ان يكون بيتا لزوجها فبليت
واهلكه لا شك انه محل اقامة ذلك هو الوطن لغة وعمر فالأى يقال ان المسافر قد يرسل بزوجه معه
فلم اجزئتم له القصر مع وجود اهله معه قلنا فرق بين الزوجة في محل اقامتها وفي حين رحلتها فالمرحح
عن بلد اقامتها للسفر معه هي مقينة وهو مقيم ايضا مادام في بلدها المألوف فتأمل فانه ظاهر بنفسه
وقد يستدل على ذلك بحديث عثمان رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم ارجع ركعات فانكر الناس عليه فقال يا ايها الناس
اني تاهلت بمكة منذ قدمت والى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تاهل في بلد فليصل صلوة المقيم
سراة احمد في مسنده وعبد الله بن الزبير الحميدى ورواه البيهقي واعلم بالا نقطاع وتضعيفه لحكمة
بن ابراهيم قال في الهدى قال ابو البركات ابن تيمية رحمه الله ويمكن المطالبة بسبب الضعف فان الجنازى ذكر
حكمة المذكور في تاريخه ولم يطعن فيه عادة ذكر المرح والمجرمين لكن الحافظ في الفتح قد ضعفه وقد يقال
ان صحة هذا الحديث لا سيما تاهل عثمان رضي الله عنه رجوعه ونقصه لغيره وهو اجل من ان يتسبب في ذلك وقد
يستدل بهذا الاحتراض بقوله صلى الله عليه وسلم يقيم للمهاجر بعد نسكه ثلثا بمنعه المهاجر من الإقامة بمكة بعد نسكه
الا ثلثة ايام قلنا لا يلزم ذلك الجواز ان يكون منعه لهم اما كان لتلايرغبوا في الإقامة الطويلة فيكون في وطنهم
الاول اذا اتوا باقرا بغيره وقرا بغيره وسكنوا في بيوتهم وسراوا او اموالهم وغير ذلك مما تحتن الانسان ويرغبه
في وطنه وذلك قد يكون سببا لترك بعضهم العود الى دار الهجرة مع النبي صلى الله عليه وسلم فيفضى ذلك الى
همهم على ترك ان يكون المدينة وطنهم محل اقامتهم ذلك هو الرجوع عن الهجرة وعليه فتدبر صلحهم
يكون من باب سد الذرائع ويؤيد ما قلناه اقامتهم صلحهم في مكة وفي غيرها مدة اكثر من الثلاثة والاربعة
الايام كما عرفت ذلك فيما تقدم فاطلاق اسم الإقامة على المساواة يكون بها المساوفا مستوطنا مطلقا لانه صلحهم
سماهم حقيقى ثلثة ايام ولم تنتقض هجرتهم بهذه الإقامة وعليه فالمقيم العازم على السفر اذا سعى مستوطنا
بالسبع لغيره لا يكون تاهلا لوطنه الا ذلك الذى هو عازم على السفر اليه فظهر ان عثمان لا يكون تزوجه لاجل ذلك فاقضاه
وان لونه الإقامة في صلوة ويؤيد صحة ما ذكرناه من تاويل حديث منعه المهاجر من الإقامة اختلان العلماء

حرمهم الله في مدة الإقامة التي يكون بها المسافر محتيا يشبه المستوطنين بحيث يرفع عنه اسم السفر فيلزمه
 الإتمام ومما يزيد ذلك أيضا حازم حكمه وجوب الإتمام على المقتدر بالتمتع فعلم ان من المسلمين عند كبر ان
 وجوب الإتمام على المسافر قد تكون له اسباب غير الإقامة التي زعمتم انها تكون ناقصة للهجرة الملهية فلم يكون
 ناهل حتمان الإقامة واستيطانا بالبيع الغير وموجبة لا تمام الصلوة ومع ذلك لا تكون استيطانا مطلقا
 لمجيئه فتأمل ذلك فانه دقيق وبذلك يظهر ان الاعتدال في إتمام الصلوة بذلك من احسن
 الاعتدالات كما قال ذلك الامام العلامة شيخنا ابن القيم رحمه الله بغفرانه ومن الجائز ان يكون للشئ
 الواحد اسباب كثيرة كما انه تكون منه آثار وخواص كثيرة والعدد في الاعتدال والفرع من كونهما التعداد
 في المنشاء والاصول فتأمل على ان قوة الاشكال والاعتراض على قصره انما يتوجه على قول العالمين بان
 الإتمام لا يكفي عن العصر في صلوة المسافر وقد عرفت ضعفه اما على ما اخترناه فالامر اسهل لجواز العدول
 للصلاة الى الإتمام كما روي ان بعض الصحابة ظنوا ان الصلوة من كتمان دائما فالحق في المسئلة يجوز ان يكون
 اتماما وان يكون ذلك من جملة فائدة اتمامه فصح بذلك هذه الفائدة وان لم تكن هي السبب لجوب هذا الإتمام عليه
 وكلما يقال في الاعتدال اعنه يجوز ان يكون من هذا القبيل فتأمل ذلك فالى امر من نبيه عليه وعليه فتكون هذه
 الاعتدالات متطابقة كالديل الواحد والله اعلم وقائمة السفر تقضى فيه ركعتان اتفاقا ولو غفل بين السفرين
 إقامة اذ لا موجب للإتمام بوجوب الوجوه ولو شرع في قضاءها في السفر فبلغ وطنه او زوى الإقامة بعد ان اتى بركعة
 منها اضاف اليها الثانية فقط لا بها بادر في الركعة تسمى بمقضية السفر والحادثة المتقدمة وفي الخضار رجاء ان
 كان وقتها بعذر وفاقا لاحد والشافعية وخلافا للحناف وما لا خلاف في الاحاديث ان من نسى صلوة اذ نام عنها
 وقتها حين يذكرها هذا ان ذكرها في الغرض واستيقظ فيه او بحيث لم يبق من السفر الا ما لا يسع ركعة من القائمة
 لان الصلوة لا تدرك ولا تعد حودا في وقتها الا اذا درك منها في الوقت ما يسع ركعة منها فتدرك ولا تغفل وكذا
 ان كان وقتها بلا عذر وقتنا بصحة القضاء كما هو قول اكثر من اصحابنا خلافا لشيخنا واما ما ابن يتيمة انزل الله
 علينا من بركاته فانه تعالى بغفرانه اسكنه بحجوة جنانة لاهل المذاهب فيه الخلاف السابق اي وفاقا للشافعية
 واحدا وخلافا للحناف وما لا خلاف ان اثر السفر يزول بانقطاعه حتى لو زوى الإقامة أثناء الصلوة لزمت صلوة الإقامة
 اتفاقا فانها اولى واخرى والذي اخترناه فيه الاحتياط اذ الإتمام يجزئ عن العصر دون العكس وقائمة
 الغرض هي ما فاتت فيه كلها او ما امكنته ان يصلي فيه منها ركعة ان فاتت بعذر وذكروا في السفر قضاءها

فيه فليجب عليه الاتمام بل انفقوا في خلاف الائمة الاربعة ورواها الحسن البصري والمزني وهذه من المسائل التي
خالفتها فيه الائمة الاربعة ودليلنا ما تقدم من الحديث من ان وقتها حين يذكرها وان فاتها بالاعتذار وقضاها
اربعا في السفر والمضرا اتفاقا اي اذا قلنا بصحة القضاء في هذه الصورة لان السفر لم يشرع فيه الا قضاء وجبت
فيه من الصلوات وهذه ليست من صلوات المسافر وقلنا اتفاقا نفى به اتفاق الائمة الاربعة اخلاف فيه
الحسن البصري والمزني فقلنا اذا خضاها في السفر صلاها معصومة ركعتين ولا تسن للمسافر المواظبة على
الرواتب الا الفجر والوتر لا تسن الرواتب المتقدم ذكرها مواظبة لا القبلية ولا البعدية قال في الهمدي
قال ابن عمر وقد سئل عن ذلك فقال صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فلم اراه يسيح في السفر قال الله عز وجل لقد كان لكم في
رسول الله اسوة حسنة وما اراه بالتسيح السنن الرواتب ولا فقد صح مع النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يسيح على ظهره اخلته
حيث كان وجهه متفق عليه وقد صح انه صلى الله عليه وسلم كان يروح الوتر وسنة الفجر في السفر مع ذلك من صلوات
الرواتب في السفر فلا بأس وتصديره كالنفل المطلق لان فعلها قد مر عن كثير من الصحابة ما تركها في اكثر الاوقات
اتباع النبي الرؤف الوحيي اولى وقد قال بعدم كراهة اداء الرواتب في السفر الائمة الاربعة وما يروي عن ابن عمر
محمول على عدم الفعل لا استحباب مواظبة وقد عرفت انه المعتدل لانه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وعلى آله وسلم
وقيل انه يقول بالكراهة ولا يبعد صحة هذا النقل قال شيخنا ابن القيم وكان في السفر مواظبا على سنة الفجر والوتر
دون سائر السنن ولم ينقل عنه انه صلى الله عليه وسلم على سنة راتبه غيرها وروى عليه الحفاظ ما رواه الترمذي عن ابن عمر
قال حليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر في السفر ركعتين بعد هاتركعتين قال الترمذي حديث حسن ومضى احمد ابو داود
عن البراء قال سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة وفي ثمانية عشر سفرا فلم اترك الركعتين قبل الظهر وليس للمسافر الجمع
بين الظهر والعصر المغرب والعشاء فقد يما او تأخير اخلافا للاخبار في متبعهم ذالك مطلقا لا يعرفه ومن دلفه
وجعلوا هذا الجمع من تمام النسيك كالسفر قال مالك والليث انه يختص بمن حيد به السير وخصصة بعضهم
بالتأخير وقال الا وراعي الجمع في السفر يختص بمن له عذر وعندنا الجمع في السفر كان تقد يما او تأخير
سنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قررنا في المتن والاحناف ومن وافقهم قد تاولوا الاحاديث على الجمع الصورة
ونحن نقول ان تاول الاحناف لا يصح اذا تاملنا في احاديث الباب لانها نص لا تحمل التاويل الا بعد
تكميل روايتها فانهم فان جمع هذا كان لازمه مثله فيما يلبسه من الجمع وهذا لا يخص لهما
عنه وامام من خص الجمع بوقت دون وقت وحالة دون حالة وصلوة دون صلوة مما ذكرناها ما فاقمها

ببعض روايات لا يلزم عدم وقوعه وجوازها فيما سواها ولما ثبت في الصحيحين ^{بعدة} حديث النبي ^{صلى الله عليه وسلم} قال
كان النبي ^{صلى الله عليه وسلم} يعلم اذا حل قبل ان تزيع الشمس اخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما الحديث فهذا
في التخيير وقد وثق في التقديم عن معاذ بن عمرو بن لؤي وفيه اذا ارتحل بعد ان تزيع الشمس صلى الظهر والعصر
جميعا ثم سار الحديث رواه احمد والبوداد والترمذي وابن حبان والحاكم والدارقطني وحسنه الترمذي
وصححه غير واحد وقول الحاكم بوضعه قد رآه المحققون كيف قد قال هو بعد ايراد ان رواه ائمة ثقات
فيمان من تخرجه عن النقص واخرج من حديث ابن عباس نحوه حديث معاذ بن ابي العزبة عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} واخرجه
ايضا البيهقي والدارقطني وصححه اسناد ابن العربي وتعقب بان في اسناده من لا يحتج بحديثه ^{الذين} وتحد
طرق يقوى بعضها بعضا في كل تقدير لا تحيط عن درجته لا يحتج به وقد جاء في الصحيحين
تاخير المغرب الى العشاء عن ابن عمر وذلك ظاهر لا غليل بالاحتجاج عليه ومخالفته نفي ثبوت الاحاديث
مكبرة واذا ارتحل قبل وقت الاولى فتاخيرها افضل والا فكله اي تقدير الثانية فلكا لا ما قد منا
من الاحاديث على ذلك والا فضل لما كثر وقبها فيه تركه للاتباع والخروج من خلاف من لم يجوز الجمع
في هذه الصورة ولا شك في جواز الجمع له عندنا وقولنا فيه اي في السفر وفي التقديم يجب تقديم الاولى
ونا قال للشافعية لان النبي ^{صلى الله عليه وسلم} فعل كذا وقد قال صلى الله عليه وسلم كما رايتهم في اهل مكة لا يحب الا بعد
الاولى في الاصل فلو لم يصل الاولى في جميع التقديم قبلها كان مصليا للثانية في غير وقتها وفي غير جمع
وذلك مخالف للشيخ حضر او سفر او كل ما كان كذلك فهو من نص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاولى فبان
فسادها في الشريعة في الثانية لم تنقل ثانيا لم يعرف من انه كالمصلي قبل الوقت ولو بان فسادها بعد شروعه
في الثانية اجزائه واعاد الاولى فقط خلا للشافعية فاذا صلى الاولى فبان فسادها بعد فراغه من الثانية
او في اثنا الجزائه الثانية وصحت عن فرضها كما نرى لانه دخلها مع اعتقاد صحة الاولى وقد
اذن له الشارع صلعم بذلك كذا في لم تشمل على مفسد في نفسها حين تاديتها فلا يجب عليه اعادتها اما
الاولى فلا نزاع في وجوب اعادتها ولا يعبد استيجاب اعادة الثانية خروجها من الخلل واحتياط في الدين وانما له
وجوب عليه الاعادة لما عرفت من ان الاصل بقا كل من الصلوتين وصحتها انما تكون لمجاورة لصلواتها فاذ لم ينع
مخالفة المشروع فصلوته الصحيحة والصلاة فاسدة وكل حكمه ولو دل على غير ما ذكرناه بان يدل على
وجوب اعادة الثانية لقلنا به وقالت الشافعية يشترط لجواز جميع التقديم بنية الجمع في تحريم الاولى او ثنائها قالوا

البتة التقدیم المشهور عن التقدیم بمحض أو سهواً والحق عدم الوجوب بل قصد فعل الصلوة الثانية حين
 النزول فيها كما وبه يحتمل التقدیر بين العبث والسهو وبين الفعل المشرع ولو كان ما ذكره كما لا ريب فيه صلح أو
 أشار إليه مثل اشتراطهم ذلك اشتراطهم الموكلة بل قد صح أنه صلح كان يدخل ويخرج بين الصلوتين المجموعتين
 وذلك دليل على أن لزوم الموكلة التي اشتراطوها وأما قولهم إن ذلك فصل يسير فيكون مغفوا عنه فيقال
 عليه هذا ألا يعلم ألا بعد أن يأتوا بالدليل على لزوم الموكلة فإذا ثبت اشتراطها جاز أن يقال إن هذا الفصل لقربه
 كان مستثنى مغفوا عنه ولا كان ذلك من باب قلب الحقائق وجعل التعاليم والأحكام الشرعية من باب الرخص من
 باب عرائض ثابتة بل الحق أن نقول قد ثبت دخوله وخروجه صلح بين الصلوتين المجموعتين وذلك فصل معتد به
 فدل على جواز ذلك مسلطاً مهما بقي الوقت فتأمل ذلك فإن ما سواه مبالغة في التشديد والتضييق قلت و
 سر يا دة على ذلك فقد صحح في حجة بالمراد لغة من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه ثم أتاه كل إنسان بعيرة في منزله
 ثم أقيمت العشاء فغلبها الحديث متفق عليه في بعض النسخة أنه بعد الأناخة لم يحلوا حتى أقام العشاء كذا رواه
 مسلم وأحمد وفي بعض النسخة أنه بعد الأناخة حلوا رحاً لهم وأخذتهم ثم صلى العشاء وقيل رواية من نفى
 للحل على ما هو من ياد على حل الوحال كنهه سيح الثياب ونحوها ادعى أن بعضهم لم يحل وعلى كل تقدير الحديث صحيح
 وهو حجة على من يشترط الموكلة والله الهادي إلى سبيل الرشاد ولو بطلت الثانية أو بان فسادهما بعد السلام
 أعادها جازاً خلافاً للشافعية لا اشتراطهم للموكلة في الجمع وبذلك تغوت عندهم وقد علمت فسادهما ^{منها} اشتراطهما قد
 والمقيم كالمتومي وذا قال لهم أي للشافعية كالأدلة لكن الشافعية يشترطون التيمم لكل من المجموعتين
 وقد قد منافي باب التيمم عدم اشتراطه لكل فرض فلا تغفل التأخير بلا قصد جميع خلافاً للشافعية حيث
 قالوا إن ذلك قضاء نية التأخير في وقت الأولى شرط عندهم ولنا عدمه وروى ما يقتضيه ذلك عن النبي صلح فلو
 كان ذلك شرطاً لأمروا به أن يعقدوا هذه النية وأعلمهم من أول الأمر بإيقاع التأخير فالشارع قد أباح
 للمسافر الجمع فقد يما وتأخير ذلك إلا أن صلحهم كان عن النية على الاستحباب النية احتياطاً وخروجاً من
 الخلاف ولجميع نقد بما قام بالخلاف في جواب تيمم المقيم وقاله "شافعية بطل الجمع مطلقاً لا يميزون
 الجمع للمقيم لا نقد بما ولا تأخيراً وقد وافقهم كثير من أصحابنا كما شوكا في والسيد وغيرهما وهو قول الجمهور
 من أهل المذاهب الأربعة وقالت طائفة من أصحابنا يجوز أن لا يترك الجمع مطلقاً بل ما لم يتعمده عادة
 خلقاً قال في الفتح ومن قال بجواز ابن سيرين وسبيعة وابن المنذر والغفاس الكبار وحكاية الخطابي

عن جماعة من اصحاب الحديث وقد حكى ذلك عن الامامية وبعض الزيدية والروايات متواترة في كتبهم عن ائمة
اهل البيت رضي الله عنهم بجواز ذلك وروى عن علي كرم الله وجهه وعنه عن ابن عباس فعله ورواه مردا واهتمد على
ذلك الشيخان ابن تيمية وتليدة ابن القيم رحمهما الله وقد ظاهر كلامه في الزيادة اشتراط وجود المشقة والحاجة و
الختار عندنا هو ما اختاره الدلالة الاحاديث الصحيحة عليه روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم سبعا وثمانيا الظهر
والعصر المغرب العشاء منقوع عليه وفي المنتقى وفي لفظ للجماعة الا البخاري ابن ملحة جمع بين الظهر والعصر بين المغرب
والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما اراد بذلك قال اراد ان لا يخرج امته اتقى وقد فعل
ذلك ابن عباس بالبصرة لاجل شغل في الفقه وفي رواية لمسلم من طريق عبد الله بن شقيق ان شغل ابن عباس
المدني كان بالخطبة وانه خطب بعد صلاة العصر الى ان بدت النجوم ثم جمع بين المغرب والعشاء وفيه نصدين
ابي هريرة لابن عباس في رفعه وقول ابن عباس اراد ان لا يخرج امته هو من المرفوع حكاه الاصحاح عن
ارادة النبي صلى الله عليه وسلم لا بتوقيف عند صلعم قال في النيل قد اخرج الطبراني في الاستدلال الكبير عن ابن مسعود بلفظ جمع
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل له فقال صلعم صنعت ذلك لئلا تخرج امتي الحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد قلت
ومن ضعفه فلم يصح هذا يعارض ما استدلل به الاخناف من رواية ابن مسعود في عدم الجمع الا في عرفة
ومن دلفه وقد حمل بعضهم ذلك على الجمع الصوري قال النووي وهذا احتمال ضعيف او باطل لانه مخالف للظاهر
مخالفة لا تخلف قد قوى هذا الاحتمال شيخ شيخنا الشوكاني وانتصر له في النيل قال وهما يدل على تعيين حمل
حديث الباب على الجمع الصوري ما اخرج النسائي عن ابن عباس بلفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه اخر الظهر
وعجل العصر اخر المغرب وعجل العشاء الحديث وعنه لا سلم اتحاد الواقعة مع انه لم يصرح فيه بانه قدم الثانية
في اول وقتها فيقيد ، دلالة مشتركة بيننا وبين مخالفنا فتأمل فان شيخنا العلامة لم يتفكر في قول ابن عباس
اراد ان لا يخرج امته اذا معرفة اول الوقت واخره بحيث اذا خرج من الصلوة الاولى دخل وقت الثانية
عويصة جدا ربما تخفى على الخواص فضلا عن العوام فالجمع بهذه المثابة مما يوجب زيادة حرج على الامامة وما تقول
الي السعشاء وانا اظنه كذلك فهو اما يدل على ما ذهبنا اليه من ان الجمع هو جميع الصلوات في وقت واحد
ولذلك جعل ما سواها فدا ما قول ابن مسعود ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي صلاة لغير ميقاتها الا صلواتين جمع
بين المغرب والعشاء بالمدينة الحديث فيعارضه ما مر من رواية الطبراني عن ابن مسعود ومع قطع النظر عنه
عدم رويته لا يدل على عدم الوقوع للمعترف ولو صح ذلك كما قال فهو اما يستدل به الاحتمال على الجمع حتى في السفر كما

التزني لا يقول يقول الاحتاد من شأنه ان يبين عن جميع المسافر كان جوابا عن الجميع وانه يحلجة والمشقة اما قوله
 فيه مع انه ممن روى الجميع بانها مائة فجاوبه نعم والامر كذلك الا انه يجوز ان يفتى في الواقعة ذراي شيئا ولم يكأخر ان من
 الجواب عليه النسيان في بعض الاحيان وما استدلل به مما خرج به ابن جرير عن ابن عمر بنحو ما نقله عن النسيان عن ابن عباس
 كما مر في الجواب عنده نفس ما اجبتنا به عنك فلا تغفل وما ذكرناه يظهر ان الاحتاد لا يفي معارضة ولا امره في
 معنى واحد بل قد ورد في صلح الجميع الصوى والجميع الحقيقي في العصر للحاجة ولدفع المشقة لا تترتب جميع ابن عباس من
 العصر للعبادة باستغاله بالخطبة وقد دل قول ابن عباس ان الاحتاد لا يفي معارضة ولا امره في
 لدفع الحج والمشقة اما في تحصيل شيء او في حصول شيء ايجابا او سلبا وهذا غير الجميع الصوى فانه اي الجميع الصوى
 قد ثبت جوازها مطلقا في حديث بيان جبريل للمواقيت واذ ثبت ان جواز الجميع الصوى قد كان ثابتا من
 حين اذ اذنت المكنونات وذلك معلوم لهم بغير مرة عليهم اوقات الصلوة فلا تفرق ان جمعه بالمدينة
 يكون لبيان جواز تأخير الصلوة الى آخر وقتها لان ذلك معروف كما علمت ومعلوم بقوله صلح
 من ادراك من الصلوة ركعة فقد ادراك الصلوة وكذلك تعجيل الصلوة الاول وقتها فقد رغب فيه
 صلح في احاديث كثيرة قد بلغت مبلغ الشهرة وما كان جوازها معلوما الا مرة فلا يجوز ان يقال ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا فعله انه فعله لاجل بيان الجواز فذلك مما لا فائدة صلح عليه فيصح الجواب ان ذلك لدفع الحج
 ولا يلزم من ذلك جواز الجميع للتحقق للمفضى الى الغاء تعيين الاوقات على انه يمكن ان يوجه جواز جميع التقديرات
 مطلقا اذا قلنا باشتراك الوقت الاو من صلوات الجميع كما دل على ذلك بعض روايات ادائه العصر
 في الوقت الذي صلى فيه الظهر في اليوم الاول فاصل ذلك فانه جدير بالعمال وبه يتدفع ما اطال به الامام
 الشوكاني وتبعه السيد وغيره من اصحابنا قلت وقد علل ذلك الامام ابن تيمية رحمه الله فقله صاحب الزاد بانه
 اذا جاز الجميع بعرفة والمزدلفة للصلوة الوقت ليتصل وقت الدعاء ولا يقطع بالانزول لصلوة العصر مكان
 ذلك بلادة سنة الجميع كذلك لاجل المشقة والحاجة الى اي في الحضرة ودينك فوق ما قدمناه يظهر فساد
 قول الكائنات بعدم جواز العصر في السفر اذا السفر مشقة ومظنة للمشقات فالقياس الصحيح يقتضي جواز العصر في السفر
 حتى لو لم يزد فيه ما تدل من الاحاديث على جواز العصر فيه بخصوصه فظهر ان الجميع في العصر للحاجة ودفع
 المشقة لا يرد مطلقا ولا يلزم من ذلك مخالفة حديث جبريل الوارث في تعيين المواقيت ولا مخالفة
 رأي الكثر من ان الصلوة كانت على المؤمنين كما امرت واما من استدلل من الاضاف على منع الجمع في الحضرة

بلاية والحديث المذكورين فقد ضل واضل اذا لا يخرج الصلوة عن كونه موقوتا بالجمع وحديث جابر بن عبد الله فيه اظهار الاوقات الاصلية المستفزة لكل صلوة وهو ساكت عن مسألة الجمع واذا جازت الزيادة بالحديث الصحيح على الكتاب فجوازها على الحديث بحديث اخر من باب اولي وظهر ايضا انه لا محل لقول القائل بشرطان لا يجعل ذلك عادة وخلقا فان الاستمرار على الامر الجائز سيما اذا ادامت المشقة والحاجة وقوله من غير خوف ولا مطر او ولا سفر كما في بعض الروايات ظاهر في ان الجمع للمطر قد كان ثابتا بجوازها كيثوبت جوازها في السفر وكذلك الجمع للثوب وعليه فليس الجمع للمطر اجمعا لدفع المشقة فاذا ثبت جوازها للمطر في الحضر فكيف يستبعد جوازها للحاجة والمريض حتى تناول ما دروت في جوازها من الاحاديث الصحاح التي لا تختمل التأويل والسيد رحم ما معن النظر في هذه المسئلة وقد العلامة الشوكاني على عادته وقد جاز الجمع للمطر الشافعية وغيرهم والكرة الاحداث لكن الشافعية قد قيدوا ذلك بجمع التقديم على المعتدل عندهم وما اعتلوه من جرح فالحق جوازها مطلقا وقد قالوا اذا مطرت السماء بما يبل للذييل جاز الجمع وعليه لكل حاجة او مشقة نذرت بما يساوي مشقة المطر بل الثوب المذكور او تزيد عليها نفي جواز الجمع والحديث انه لو تهاقت النقول والعقول والقياس على جوازها ما اخترنا ما بقي انه قد يقال اذا حملتم حديث جمعه صلعم في المدينية على الجمع الحقيقي انه كان الحاجة فكيف جاز الجمع لاصحاب النبي صلعم كلهم فان كلهم لم يكونوا ذوي حاجة وكيف تقولون بجواز الجمع للمقيم مطلقا فنقول ما حملنا حديث جمع النبي صلعم على انه كان حين ذلك ذاتا بل انه صلعم جميع اظهار الجواز لا وقا هذا دفع المخرج عن امته واصحابه تبع له واصحاب في كل امر فهذا الحديث يدل دلالة واضحة على جواز الجمع للمقيم ولو لم يكن ذا حاجة لمصلحة من المصالح الدينية فجوازها للحاجة او مرض او علة مما لا يسترى به عاقل وجوز ذلك امام احمد رحمه الجمع للمريض وانا افقت وجل ما بسوا يخرج منه الرجوع ساعة وساعة ويشكل عليه التوضي لكل صلوة انه يجمع بين الظهر والعصر بين المغرب والعشاء جمعا حقيقيا يجمع تقديم او تأخير الكل واسع وديننا يسير بحمد الله ولكن اهل التقليد يحرموا وسعوا والقوا عباد الله في المشقة والكلفة وقد قال النبي صلعم سيء او لا تقسم او تبتر او لا تغرد الا كن الى مسألة الممن فنقول من انتهى سفره بين الصلوات المجموعتين فان كان هناك له شغل وحاجة او مشقة عليه كأمه او يتوقعها لاجاز له ان يجمع الثانية مع الاولى او لا فربما بين التقديم والتأخير طرق الثلاثة ومن اراد الجمع اذن الاول واقام لكل صلوة يعيها اي مكتوبة لحديث جابر ان النبي صلعم صلى الصلوتين يعرفه باذان واحد واقامتين للحديث رواه احمد ومسلم والنسائي

قال فإمرؤ الله صلح صلوة الرجل مع الرجل اذكى من صلوته وحده وصلوته مع الرجلين اذكى من صلوته مع الرجل
وما كان اكثر فهو احب الى الله تعالى رواه احمد وابوداؤد وابن ماجة وابن حبان وصححه ابن السكن العقيلي الحاكم
واشار ابن المديني الى صحته فبناه على هذه الاحاديث لو خطب احد رجلين صلى احد هلمخلف الاخر صحت الجمعة
سواء كان في مصر اذ قرية او سودا في بيوت او كهوف او خيام وسواء كانا مستوطنين من قحب عليه الجمعة او غير
من قحب عليه لما ياتي في بيان شاء الله تعالى ومن كان خارج محل اقامتها بحيث يسمع النداء وجب عليه السعي اليها
فانما النداء الذي يسمع من الجمعة فاسم الاذان ثم قوله صلح الجمعة يسمع النداء رواه ابو داود والترمذي قال في انما الجمعة من سمع النداء او
ولا يشترط له حضوره كما هو ظاهر من انما الجمعة فاسم الاذان في اشتراطه ذلك الجمعة اذا لم يستد لوا على ذلك بدليل
صحيح وقد بالغ الاحناف حيث قالوا لا يجوز اقامتها الا للسلطان او لمن امره السلطان فان ظاهره بل حقيقته
تعطيل الجمعة اذا عدم السلطان او كان فاسقا لا يبالي بامور الدين لما هو مشاهد في سلاطين زماننا انهم مسلمون
للاسم فقط لا يصلون ولا يصومون ولا يحضرون الجمعة والجماعات انما تغفلهم شرب الخمر استماع المعازف ومصاحبة
الفتيات وكل ذلك اذا كان كافرا كما في بلاد الهند والسند والصين فان سلاطينها انصارى او عبيدة الا ان
مع ان بعد دقاطينها من المسلمين، ينفون على مائة مليون فلا نفد مري ما حكم الجمعة على اصل مذهبهم في
هذه الايمان المتأخرة حيث سلبت انصارى اكثر بلاد الارض عن ايدي المسلمين حتى انها غلبت على سواها
العرب كالدين والمسيحيين واليهود ومسقط اجرت الحكمها وقوانينها فيها وفي تلك البلاد من المسلمين ما
تزيد على مآت الوف فهل يعتقدون عدم وجوبها او يقولون انه انقضى الزمان الذي يمكن ان يقال فيه وجوب
الجمعة ومثلهم من اشتراطها شرط ظاهري وجوبها الله فانما نرى ان من لازم قول هؤلاء تعطيل الجمعة اعدام الجاهل
المسلم من الدين بالقرآن ثم من تحقق اصل وجوبها للمصلحة فانقضت اتم لا فرق بينها وبين سائر الصلوات الا في كونها تكون الا في جماعة
كما يدل عليه لفظ الجمعة فانه مشتق من الجمع فسميتها الجمعة تدل على ذلك فهي لا تكون جمعة الا اذا تحقق وجود مسدول
اسمها فانه اعظم دليل على وجوب ادايتها في الجماعة ولا يبعد ايجاب حضور اهل البلد في المسجد لجماع مع
آيها او نحوه اذا امكن ان يسمعهم ولو في رحابة لا سيما اذا حضر السلطان وامر بالحضور الى محل ولا يمكن
طاعته فيما كان يخالف الشرع بل ان اجتماع سائر افراد البلد او القرية لتحصيل الاتي لانها من سننهم من
سنن مقاصد الجمعة لكن اين ذلك من كونه شرطاً لانهم الجماعة الاية وليتخفى قبحها فانها وقت التلهم
لا يها بدل عنه وتسقط صلوة التلهم بها ولا مل ان يكون البديل مثل البديل عنه مهما امكن الا اذا منع عن

في دليل وحديث لم يرد دليل في حوازيها بعد وقت الظهر بتعين الوقت على - عطائها وقت الظهر في الانتهاء
 خلا لما لا يكاد واحدا فيهما يحكي عنهما اما ابتداء فعلها فلا فضل ان يكون بابتداء وقت الظهر ايضا ويجوز
 فعلها قبل الزوال سيما اذا عرضت ضرورة وخيفت المشقة كشدة الحر نحوها وفاقا للامام احمد رحمه وحلافنا
 للثلاثة لحديث سهل بن سعد قال ما كنا نقبل الا نتقضى الا بعد الجمعة وروى الجماعة ومن اداه احمد ومسلم والزوال
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يقال بعد الزوال غدا وعن جابر بن عبد الله النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهب
 الى اجمالنا فنزعيه حين تتولد الشمس يعني النواضح رواه احمد ومسلم النسائي فاذا كان حين اراحتهم
 الجمال بعد رجوعهم من الصلوة يكون هرحين الزوال فمتى يكون اجتماعهم وكما يكون وقت الخطبتين في الصلوة
 فليتامل ذلك المصنف قلت وبذلك يعلم ان وقت صلاة الجمعة يكون من العداة الى اخر وقت الظهر فابتداء
 وقتها بابتداء وقت صلاة العيدين ولا يبادر وقت الزوال او بعد الزوال لا ينافي فعلها قبله اذا كان وقتها
 هو ما عرفت فاذا خرج الوقت قبل ان يدرك منها ركعة فيه اتموها ظهرا وفاقا للشافعية وخلافا للاحناف
 في البطلان واحد ومالك في اتمامها الجمعة فالاحناف قالوا يمنع البناء الاختلاف ونحن لا نسلم ان مثل هذا
 الاختلاف موجب للقطع فساد العبادة المنهي عنه لانه لا شيء من ذلك منافع لصحة صلاة الظهر ولا
 الاختلاف في المقدار وهذا اقل اعتقار بالكتفاء الشارع باحد هاهنا والاخر لا ينهما صلواتا وقت واحد
 فتجوز بناء احدهما على الاخرى اولى بالصحة والاكتفاء كيف وقد جرحتم الامام باسبابه الطائفة أثناء صلاة
 المسافر التابى للعصر لم ارمالك واحدا لا ليلا ولا نعليل اذا ادرك اتمها فيه ركعة اتموها الجمعة خلافا للشافعية
 والاحناف. وفاقا لاحد ومالك فان الاحناف قالوا تبطل يستقبل الظهر قد عرفت فسادا والشافعية قالوا
 يقيمها ظهرا وقاسوا الابتداء على الانتهاء وبانوا حتى قالوا فلو كان في اثناها فعلان ما بقي من الوقت لا يسع
 اقل الواجب انقلب ظهر من حين علمه لا من حين انقضاء الوقت فلما قوله من ادرك ركعة من الصلوة
 فقد ادرك الصلوة للمفسر هذا كبر بعض افرادها بقوله من ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد
 ادرك العصر من ادرك من الظهر ركعة فلان تطلع الشمس فقد ادرك الظهر الحديث بمعناه وقد قد من اللفظه
 في غير موضع والجمعة داخلية في ذلك فهو حجة لنا وليس مع اننا الفحجة ولا دليل غير الراي الفاسد
 ادركها مع الامام ركعة فقد ادركها انما يعرف ما قلناه. ولحديث آخر من ادرك ركعة من صلاة الجمعة
 فليضع اليها اخرى وقد تمت صلوة وهو لا ينقص عن درجة السن بخبره وعليه قوله في اخرنا قلتم بهل المصير

واحدك معه ركعة فقد ادرك هذا الاخير ايضا الجمعة فليضيف اليها ركعة اخرى ويجازيها ثالثا فذلك انك ادرجت اركعة
 راجحة اربعة المتأخرين من النشأة فبذلك هو الحق عندنا لما مر من ان اهل الجماعة اثنان خلافا للاجماع وذلك انك اذا ادرك
 اقل منه تأخر اربع ركعات وادرك الجماعة وذا قال الامام ابو حنيفة رحمه الله خلافا للثلاثة اي من ادرك من صلوة الجمعة
 اثنان من ركعة ولو سجد السهود مع الامام فقد ادرك الجماعة فيلزم صلوة ركعتين وقد ذهب الى ذلك الامام
 ابو حنيفة واليوسف وقال محمد بن الاحناف والائمة الثلاثة ونحو اصحابنا لا يدرك الجمعة وانما يتبعها ظهرها
 وقال طائفة من الركعة الاولى ادراس الخطبتين وقوله في غاية البعد استدلال الثلاثة بمفهوم الحديث المتقدم
 وبغوات بعض الشرائط ولنا ان منطوق قوله صلعم ما ادرركم فضلوها وما فاتكم فاقموا الحديث مفيد من عليه ركعات
 بعض الشرائط غير مسلم وما عطل ببعض الاحناف لما رجحناه فليس يشي بل لوجه هو ما ذكرناه وهل يجزى
 ويطر ما ذكرناه سابقا فيما اذا اتى بهذا المسبوق شخص اخر ام لا فالظاهر اطراد ذلك ههنا ايضا فلا تقام
 الجمعة الا بتقدم خطبتين قبلها واذ قال الامام اربعة وقيل هما واجبتان وقيل ستة وهذا الاخير
 اختاره المشركاني وتبعه السيد من مولفاته بحسب عادته وابطل قول من قال باشتراط الخطبة حيث لم يدل
 عليها دليل قول لا يخفى ان المقصود الاعظم من الجمعة هو اجتماع من امكن اجتماعهم من المؤمنين وللهذا
 الاجتماع مقاصد وغايات وذوائد جليلة فمنها الاجتماع الودعي على طاعة الله الذي لا تقى بحجر فائمة الانساق
 وقد دل على انه من مقاصد الجمعة الذي لا تكون ولا تسمى الجمعة جمعة الا به كما قد مرنا ادلة ذلك واذا فطرنا
 الى انه هذا الاجتماع العظيم الذي قد رغب فيه الشارع الترغيب العظيم الذي يرهيب توعده على التخلف
 عنه بالتخريف الشديد المهيب فلازم ان العقول تقتنع وتكتفي بان سبب ذلك هي صلوة الركعتين بل
 عن الامام ع الذي لم تشرع في وقت الظهر بل اعتمد على بعض ذوى الضرورات فلا بد ان يكون وراء ذلك
 اشياء هي بمقصودة ولا نرى اجدا من ان نقول ان المقصود من هذا الاجتماع كمال الاعتناء والاهتمام بالمعروف
 والنهي عن المنكر الذي امر الله به في كتابه مع تعريف المؤمنين بمصالحهم وقوائدهم في دينهم ودنياهم بحسب
 ما تقتضيه الحقائق والوقت وحيث ان هذا الخيراى الاهم بالمعروف والنهي عن المنكر قد امر الله به في كتابه ولا
 يقتضي الوجوب لم يكن بد من وقت محدود للقيام بهذا الواجب العظيم الخيراى العظيم فلا بد ان يكون العمل بذلك
 الواجب على جميع المؤمنين في الاسبوع مرة في كل مصر وبلد وقرية وموضع من مواضع المسلمين اختيارا لذلك
 يوم الجمعة لما اختص به ذاك اليوم من الخصائص الفضائل من مزايا العظام مما لا يحتمل هذا المختصر بما نه

وترجمته وعلم الفقه والصرف وغيرها ولا تتعين لها الفاظ مخصوصها لانه صلعم خطب بالفاظ مختلفة ولم يامر
 بنوعيين لفظ منها ويشترط تصدق بها المجدد واما الشافعية ونسلا فالاختلاف لقوله صلعم كل كلام لا يبدأ فيه
 بالحمد لله فهو ابن سرور واهل البيت واهل البيت واهل البيت واهل البيت واهل البيت واهل البيت واهل البيت واهل البيت
 اقطع والمراد بالناقص في شيب الكلام ذي البال الخالي عن الحمد بالاجازم بعيد من يد التفسير عنه وما كان لذلك
 فلا يصلح ان يتقرب به الى الله تعالى ولذا لم ينقل عنه صلعم خطب خطبة لرصد رها محمد الله والثناء عليه
 وما كان ناقصا مستقذرا للمؤمنين لموها الله ولرسول صلعم فلا يصدق عليه انه هو المراد بامر وهذا اصل عظيم
 يجب على الامة قبل التنبيه له وقد غفر عنه الامام الشوكاني ههنا وكذلك كل من لم يشترط حمد الله في اول
 الخطبة فاذا انضمنا الى هذا الاصل قوله صلعم كل من احد في امرنا هذا اما ليس منه فهو الحديث لم يبق
 شك في شرطية ما ذكرناه للخطبة وهذا المراد منه عليه فاحفظه ثم الشهادتين اى شهادة ان لا اله الا الله
 وان محمد ارسل الله اى لعبدان محمد الله ويبنى عليه وانا في اشتراط ذلك بقوله صلعم الخطبة التي ليس فيها
 شهادة كاليد المجدد واهل البيت واهل البيت واهل البيت واهل البيت واهل البيت واهل البيت واهل البيت
 دلالة النبوة في دعاء كناية عن الله تعالى فخطبته امتا لا يجوز لهم خطبة حتى يشهدوا انك هدى وسوى
 الحديث وما سوى ذلك فمندوب اى مستنون واما الاجناد وخالفا الشافعية وغيرهم في اشتراطهم لصحة الخطبة
 الصلوة على الرسول الله صلعم على ان الخلاف في وجوبها عند ذكره صلعم فوى وهم لم يقولوا بذلك مطلقا وقد اشترطوا
 الوسمية بالتقوى وقد منان للخطبة لا تكون خطبة الا بالذكر والتذكير فنحن نوافقهم في هذه المسئلة
 من بعض الوجوه اما اشتراط قراءة آية من القرآن في احد الخطبتين الدعاء للمؤمنين في الثانية وكونهما
 بالعربية وبعد الزوال والقيام فيهما لمن قدر والجلوس بينهما كذلك واما سماء اربعين كاملين فذلك
 غير الاخير وغير كونهما بالعربية وان كان مستونا موكرا الا انه لم يزلهم على الوجوب الشطية دليلا يصح العمل
 عليه نعم لا بد من فصل بين الخطبتين بحيث تمتا احداهما عن الاخرى وكلاهما تكونا خطبتين كذلك الجهر بهما لا بد
 منه فلا سرهما بحيث لا يرد جاهر لم يرد بهما وذلك ظاهر كما عبا عليه فلا يظن الكلام بالاستدلال عليه فنهما
 ان يخطب على من يتبع او من لا يتبع في ذلك وسليم من اذا دخل من باب المسجد لا قبله عليهم ثم على من قرب
 من المنبر لا يتبع رواه البيهقي لا قوله الله عليهم فاذا اذعن قبل عليهم وسلم ايضا الحديث جابر ان النبي صلعم كان اذا
 صعد المنبر سلم ثم اذعن لمن صلي في سادس ابن لهعة وقد روى عن طريق اخر من سلا ولاغا وسند ادنى بعضها

ذكر الأقبال على المعتدين وتجميع طرق الحديث تتعاقد فيقوى للاحتجاج به على العمل المستمر من ذي العهد
الأول وجلس ابن النوزن بصوت عال رفيع كما يوزن لسانه انصلا الحديث السائب بن يزيد عن قال كان النداء
يوم الجمعة اوله اذ اجلس الامام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فقاموا على كبر وعمر فلما كان قريبا من الناس
ذا النداء الثالث على الزوراء ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله في غير واحد من هذه النداءات في البخاري والنسائي وابو داود وما
كان ثالثا بعد الا فله اذا تأملنا قال الشافعية والادلي ان لا يلتفت بمبدأ شكلا ولا من خلفه وهو وجه لا نه
لم ينقل غير استقياهم وما سواه فهو ملة ويكره ان يدق على المنبر وان يعتمد على عصا ونحوه كالقوس للاتباع
كما صرح انه صلى الله عليه وآله في خطبة يوم الجمعة على قوس او عصا قال بعض الشافعية حكمته الاشارة الى ان هذا الد
قام بالسلام ومرده صاحب الهدى ويخطب قائما الحديث ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله يوم الجمعة قائما ثم
يجلس ثم يقوم كما تفعلون اليوم رواه الجماعة وقال الله تعالى وتركوك قائما وادل من خطب جالس معا
واكثر الصحابة على ما يخطب جالسا انه لم يقل عن النبي صلى الله عليه وآله الخطابة الا مع القيام واختلفوا في خطبة النكاح والادلي
ان يخطب قائما فيه ايضا ويجلس بينهما للاتباع كما في حديث ابن عمر المار وغيره وقد روي بعضهم قد رجليه
الاستراحة وقد روي سورة الاخلاص وقد ادعى جماعة من العلماء وجوب الجلسة بين الخطبتين في القيام فيها
والحق الذنب ان تكون بليغة مختصة فيقصرها ويطلب الصلوة للاحاديث الصحيحة في ذلك ولقول الامير السرية
وقد امره بايجاز الخطبة اراد من البيان لغيره الا سفل كل الاسفل ان السلفاء في عصرنا يخالفون السنة يطلبون
الخطبة ويقصرون الصورة وان يقول اما بعد لتثبت ذلك في خطبه صلى الله عليه وآله كما في الصحيحين ليجد في الموعظة ويخرج
بها صوته لحديث جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا خطب احمرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه
منه رجيش يقول صبحكم وصاكم اه مسلم ابن ماجة وفي النيل قامه في صحيح مسلم ويقول اما بعد فان
خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وآله وعنه ثانيا وكل بدعة ضلالة الحديث
واذا دعا فيها رفع السبابة لحديث حصين بن عبد الرحمن قال كنت الى جنب عمار بن ربيعة وبشر بن حبان
يخطبنا فلما دعا رفع يديه فقال عمار قبح الله هاتين اليدين رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وهو على المنبر يخطب اذا
دعا يقول هكذا ارفع السبابة وحدها رواه احمد والترمذي بمعناه وصححه قلت قد جرت عادة السلفاء
في زمننا انهم يرفعون ايديهم للدعاء بين الخطبتين وقد عرفت ما قال فيه عمار فنقول مثله قبح الله
ايديهم ورفعهم لا يتابع السنة وان يكون متطهرا عن الحديث وطاهرا عن الخبث اى في الثوب والمكان

واليدن وذلك للاتباع لانه صلعم كان اذا نزل من المنبر بعد قيام الخطبة يصلي من غير ان يتوضأ فعلم انه كان يتوضأ قبل ان يشرع في الخطبة وهو المراد وقالت الشافعية ان ذلك شرط لصحة الخطبة ابتداء وانها والحق ما عرفت وفاقا للثلاثة فلا بأس بالكلام فيهما وبينهما وبين الصلوة للصلاة خلاف لبعض الشافعية لان النبي صلعم كان يحط بخاء الحسن الحسين عليهما اتيهما بالجران يمسيان ويعثران فنزل رسول الله صلعم من المنبر فخلعهما ووضعهما بين يديه ثم قال صدق الله انما اموالكم واولادكم فتنة نظرت الى هذين الصبيين يمسيان ويعثران فلم اصبر حتى قطعت حد شي ورفعتهما قال في الصحيح رواية الخمسة وعن انس قال رسول الله صلعم ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل في الحاجة ويكلمه ثم يتقدم في مصلاة فيصلي ثم يركع الخمسة وثبت ان رجلا اخذ بيد النبي صلعم بعد ان اقيمت الصلوة فما زال يكلمه حتى نفس بعض القوم اما ذكر الخلفاء في الخطبة او ذكر سلطان الوقت فيها فندعة مستحذنة لانه لم ينقل عن السلف الصالحين ولا ورد في ذلك حديث انما احذثه المرءانيون كانوا يسيرون سيدنا عليا رضي الله عنه على المنابر فلما هلكوا واصابت الخلافة بنى العباس هم جعلوا يسيرون بنى امية ويجوز ان يقرأ بعد الواقعة في ركعتيها ما شاء من القرآن اتفاقا لانه لم يرد عنه صلعم ما يدل على لزوم قراءة شيء من القرآن معين لا يجوز غيره وقد قرأ الصديق رضي الله عنه بالبصرة ولا فضل ان يقرأ في الاولى بالجمعة او سبح اسم ربك الاعلى في الثانية بالمنافقين او هل انا حديث الغاشية لحديث عبد الله بن ابي رافع قال استخلف مروان ابا هريرة على المدينة وخرج الى مكة فضلى لنا ابو هريرة يوم الجمعة فقرأ بعد سورة الجمعة في الركعة الأخيرة اذ جاءني المنافقون فقلت حين انصرف انك قرأت سورةين كان علي بن ابي طالب يقرأ أيهما في الكوفة فقال اني سمعت رسول الله صلعم يقرأ أيهما في الجمعة رواه الجماعة الا البخاري والنسائي وصح انه صلعم كان يقرأ يوم الجمعة على اثناسورة الجمعة في الركعة الثانية هل اتاك حديث الغاشية وصح انه كان يقرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل اتاك حديث الغاشية اما في زمننا فاسفهاء الجهلاء تركوا سنة النبي صلعم وقرأون الجمعة في الركعتين في كل ركعة ركعتيها او يقرأون اواخر السور مثل لا يستوي اصحاب النار واصحاب الجنة الى آخر السورة او لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم الى آخر السورة او لقد صدق الله رسوله الرويا بالحق واود السماء بنبيناها بايادها المومنون واوان الذين سبقتم لهم من الجنة اذ لك بها مبعدون واو آمن الرسول بما انزل اليه

من ربه وان في خلق السموات والارض الى آخر السور وقد عرفت انه يخالف السنة وفي صلوة الصبح من
 يومها لم تنزل السجدة وهل في علم الانسان للاتباع رواه الجماعة الا الترمذي واباد او دكنه لهما من
 حديث ابن عباس زاد الطبراني وكان يدعى ذلك قال الحافظ رواه ثقات وذكره بعض اصحابنا المداومة
 لثلاثيهم التخصيص انا كنت متفحصا لرواية الترمذي حتى وجدت في مسند البزار ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بسورة
 يوسف في صلوة الفجر يوم الجمعة وقد شئى انه صلى الله عليه وسلم فيها عند ذكر السجدة راى اذا قرأ تنزل السجدة وصح سجود
 عمر بن الخطاب عثمان بن عفان وكثير بن وقد تقدم الكلام على ذلك في سجود التلاوة ومن كان مصليا بعد الجمعة
 فليصل اربعاً وفي بيته افضل واقل ستة ركعتان كذلك لان ذلك قد سمع عنه صلى الله عليه وسلم ونقل صحيحاً من قوله
 وفعله وظاهر احاديث تعيينها بارجع انها تكون لسلام واحد خلافاً للشافعية ولا يارضه حديث صلوة النهار مثني
 مثني لان الاول خاص وهذا الاخير عام والواجب بناء العام على الخاص قد ورد فيه ما يدل على ما اخترناه ^{حتى}
 من علمه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الجمعة اربعاً وبعد اربعاً ويجعل التسليم في اخرهن ركعة اخرجه الطبراني
 في الاوسط وقد دل على ان فعلها في بيته افضل قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث اني انضلت صلوة المراء صلوتى في بيته
 الا المكتوبة وفي حديث ابن عمر يصلي بعد اربع ركعتين في بيته رداً ابوداؤد ودوراه مسلم وفيه كان يصلي بعد
 الجمعة ركعتين في بيته وفي لفظ كان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلي ركعتين في بيته واخرجه الجماعة
 الا البخاري عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا اربعاً فان عجل يا شئ فصل
 ركعتين في المسجد ركعتين اذا رجعت وفي زمننا هذا التزم السهلاء الجهلاء الصلوة بعد الجمعة في المسجد
 ولا يكاد ترى احد منهم يرجع بعد الفرض الى بيته ويصلي السنة هناك فيهم جعلوا بيوتهم قبوراً وكذلك قبل الجمعة
 يصلي اربع ركعات او ركعتين ورجع الا ربع في حديث ابن عباس فيه لا يفصل في شئ منهن اخرجه ابن ماجة زاد
 الطبراني دار بعد اربعاً وسنذكره ضعيف وفي حديث ابن مسعود اخرجه الطبراني في الاوسط وفي حديث علي اخرجه
 الطبراني ايضاً وروى عبد الرزاق وهو قاض على ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة اربعاً بعد اربعاً واخرج ابن سعد
 في الطبقات عن صفية رضي الله عنها ان اربع ركعات قبل خروج الامام الجمعة وورج الركعتان في حديث سليل الخطأ
 قال له النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخاطب اعمليت ركعتين قال لا قال فصل تجوز فيهما وحمله البعض على تحية المسجد والله
 اعلم وسين وبقاى يجب العمل لمن اراد حضورها والا فيسجد قد دل على الوجوب حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل رواه البخاري وفي صحيح مسلم اذا اراد احدكم ان يأتي الجمعة فليغتسل

وكلامه للوزير ياوله يكن في الباب الا هذا كان كافيا في الدلالة على الوجوب على ما ذكرناه بحمل حديث ابي سعيد
 الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فضل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وهو اصح ما روي في هذا الباب رواه البخاري
 وغيره وفي بعض طرقه واجب لغسل الجنابة كما ذكره ابن حبان وقد مر البحث في ذلك في كتاب الطهارة وقد
 تادل بعض الاخوان لفظ الوجوب بالسقوط وجعل على معنى في معنى قوله صلى الله عليه وسلم واجب على كل محتلم ساقط من كل محتلم
 وهذه التاويل في غاية السقوط ونحن نقول ان قوله صلى الله عليه وسلم غسل يوم الجمعة واجب الخ الماد انه واجب على كل
 من اراد حضور الصلوة كما عرفت ذلك من الاحاديث التي ذكرناها قبله واما من لم يرد حضور الصلوة لصلوة الجمعة
 فالذي نتخذه انه لا يجب عليه الغسل انما هو له سنة اظهار للشعار والسرير بذلك فانه عيد المؤمنين
 وللتشبه بالمصلين مهما استطاع واذا كان يوم عيد فيسن ان يكون فيه نظيفا على ذلك نحل قوله صلى الله
 عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل وانغسل افضل رواه الحسن عن سمرة قال ابن الجوزي من احتجنا
 من عارض به احاديث الوجوب فهو مخفي اذ ليس هو في مرتبتها من الصحة وكما مقرر بالمربتها قال الحافظنا شهر
 طهارة واخرها رواية الحسن عن سمرة اخبرها اصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان وله علتان احدهما
 انه من عنده الحسن والاخرى انه اختلف عليه فيه انتهى قلت وهناك عدة لم يذكرها الحافظ وهي هندنا
 من اعظم القوادح في صحة هذا الحديث ومن اقوى الشبه الموثقة على الاقدام لقبوله وهي كونه من مرويات
 سمرة الذي حجب واجتهد في الفتنة ومخالفة امير المؤمنين سيدنا علي بن ابي طالب وعداوة لا ارادة لوجه الله
 بل لا عراض تقف في عدا التكاليف المقام ذكرها وقد نقلت عنه اشياء منكرة وقد اشهر بنقل الاثبات
 مخالفة ومخالفة امير معاوية الكثير من السنن المشهورة في زمانها الذي لا تخفى على عوام ذاك العصر من ثم
 اختلف الائمة في توثيق من ذهب سمرة ومعاوية وعلى الاقل فلا اظن احد السوي بين روايات سمرة ومعاوية
 وبين روايات السابقين الاولين من الانصار والمهاجرين حتى يحكم بالعارض ولا يرجح هذا على ذلك فبالا
 لمن يرجح حديث سمرة مع وجود العلل فيها على ما رواه هو كلاء السادات فنحن نكل الحكم في ذلك الى المتصفين
 والحاصل انه على فرض تسليم ان حديث سمرة صالح للاستيعاج فلا بد ان نجتهد في التوفيق والجمع بين الادلة
 مهما امكن ولا اقرب ولا اصح مما ذكرناه في ذلك بان نحل احاديث الوجوب على من اراد حضور الصلوة لان
 سبب بدا الامر بالغسل انما كان في حق حائض الجمعة من غير حديث سمرة وما ضاهاها على من لم يرد حضورها
 ذكرناه ههنا هو المختار عند المحققين من اصحابنا واما ما قد سئل في كتاب الطهارة فقد اتينا فيه هذا التفصيل

ولو صفوا وتركوا بين ايديهم المسجد خاليا فهل يجوز للدخالين ان يتخطوا رقابهم ليشغلوا ذلك المواضع امر لا
والظاهر انه ان كان المحل لا يرجى ان يشغل حين القيام للصلوة جاز التخطي لتقصيرهم ان يرجى ولم يجد الدخول محلا
يجلس فيه فليس اليهم ان يتفسيحوا ويترأصوا بسبل الخلل بين الصفوف فان لم يفعلوا فلا نزي لكرهية التخطي
وجها ميثلا لتقصيرهم ومشافنتهم ولا ذية عليه في الوقت الاكثر من الاذية عليهم بتخطيه فانه لا كثرة
وتوقع ذلك في هذا الزمان وليس هو الا كمن صفوا في طريق المسجد وتركوا اوسطه خاليا فانه لا حرمة لصفهم
ولا ناد يهمل التخطي وما نالك الا لتقصيرهم بترك الدخول من الامام وتسوية الصفوف وهم بذلك بالماضي
المصلين من المسجد قال الشافعية لو كان بين يديه عبيدة او اهل ذمة جاز له ان يتخطاهم وقال بعضهم
يجوز للعظم بصلاحه او كفاية ان يتخطى الى موضع انفة ولا وجه ان لا يجوز الا من علم عدم كراهتهم وتاذيهم
بتخطيه اياهم على انه لا يخافون خطرا فالاذا تركه والجلوس في اى موضع وجد خاليا وان يشغل قبل خروجه الامام
بصلوة اذ ذكر لقوله صلعم في حديث سلمان ثم يصلي ما كتب له لقوله ان الملائكة تنصلي على احدكم مادام في
مجلسه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم يجد ثوبا وان احداكم في صلوة ما دامت الصلوة تجبسه الحديث
ومن في حكم المصلي فان شانه القراءة والذكر واذا جلس على المنبر استقبلوه لا يتابع كما ثبت هذا ابن ملبية فاذا
شجع في الخطبة وجب الانصات وحرم الكلام لقوله صلعم فاذا سمعت اماما يكلم فانصت حتى يفرغ رداه احمد
ورجال اسناد ثقات وفي المسئلة احاديث ومفهومة النفي عن عدم الاشارة وهو في الكلام من باب اولي بل
قد ورد النفي عن الكلام مطلقا في احدى كثرية فمنها حديث ابي هريرة ان النبي صلعم قال اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة
اصمت وايمام يحط بقد لغوت رداه الجماعة الا ابن ماجة ومنها قوله من دنا من الامام فلما ولم يسمع ولم ينصت
كان عليه كفل من الوزر ومن قال صد فقد لاد ومن نذا فاجعة له ثم انا احمد وابوداؤد ولا شر حديث صلوة الا
تحية المسجد لانه صلعم قد غيا الصلوة بخرجه الامام كما في حديث نبيشة الهذلي وفيه فان لم يجد الامام خرج
صلى ما بدا له وان وجد الامام قد خرج جلس في سماع وانصت الحديث رداه الامام احمد وله شواهد وموكلات
اما كونه يستثنى من ذلك ركعتي تحية المسجد فلحديث جابر رضي الله عنه قال دخل رجل يوم الجمعة ورسول الله صلعم
يحط بقال صليت قال لا قال فصل ركعتين رداه الجماعة وفي رواية اذا جاء احداكم وكلام امام يحط
فلا يركع ركعتين ويتجوز بينهما رداه احمد ومسلم وابوداؤد وفي رواية اذا جاء احداكم يوم الجمعة وقد
سراج الامام لم يصل ركعتين متفرق عليه وفي الباب احاديث وهي غرد على الاثران دعوى السمع مطلقا حتى

تحية المسجد بعد جلوس الإمام على المنبر ورايت بعض الجماعة منهم يجلس اذ دخل المسجد شوي ثم يقوم
فيلبى ولا ادرى ما سبب هذه الجلسة وقد سن التحية بمجرد الدخول قبل ان يجلس منهم من يجلس
الى ان يفرغ الإمام من الخطبة الاولى ثم اذا شرع في الثانية يقوم ويصلي السنة ولا ادرى ما وجبه
الفرق بين الخطبة الاولى والثانية على اصول امامهم ورايت كثيرا من الاخفاف هم لا يصلون تحية
المسجد ويشعرون اذ دخلوا في السنة الرابعة مع ان النبي صلى الله عليه وسلم اكد ها بنحو ان فعلها ولو حين الخطبة ولم
يجوز غيرها واستحب تحجير المسجد يوم الجمعة لشهود الملائكة واجتماع المصلين قال في الزاد ذكر سعيد
بن منصور عن النعيم بن عطاء المجمر ان عمر بن الخطاب امر ان يحجر مسجد المدينة كل جمعة حين ينتصت
النهار قلت ولذلك سمي نعيم الحجر ويستحب ان يتفرغ يوم الجمعة للعبادة لان له منزلة على سائر ايام
الاسبوع ولما كان لكل قوم وامة يوما يتخلون فيه بعبادتهم ويسترجون فيه من اشغالهم فقد
خصنا الله بهذا اليوم الذي فضائله لا تحصى ولا تستقصى لا سيما وفيه الساعة التي لا يساد فيها
مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله عز وجل خيرا الا اعطاه الله تعالى اياه كما صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقوله قائما يصلي ليس ذلك بشرط في القبول كما دل على ذلك اثار كثيرة ولما كانت هذه الساعة مبهمة في سائر
ساعات النهار لكونها منتقلة فلا يشك ان تحريها بالعبادة من اعظم اسباب السعادة وذلك لا يحصل الا
باستغراق سائر اليوم في العبادة لا سيما وقد ورد في فضل ذلك اليوم كله ما لا يسع المؤمن الكا على الا ان يبادر
بغاية السر والنشاط الى التشمير في العبادة والذكر سائر اليوم وقد بسط ذكر فضائل يوم الجمعة اهل الكتب
المبسوطة وبعضهم خصه بالتأليف فان شئت الاطلاع على شيء من ذلك فاطلبه من مظانه ولا سعت
كل الاسف على بعض من يدعى الفقهاء الصالح في زماننا لم يحض للصلاة الجمعة التي هي فرض عين وانا اظن انه
ليس من اهل الصالح بل من اهل الضلال الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا
وان يكن يومها وليلتها من الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث اوس بن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
افضل ايامكم يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه قبض فيه النخعة وفيه الصعقة فاكثروا على من الصلوة فيه فان
صلواتكم معروضة على قالوا وكيف تعرض عليك صلواتنا وقد ارميت يعني قد بليت فقال ان الله عز وجل
حرم على الارض ان تأكل حباد الانبياء رواه الخمسة الا الترمذي ورواه ابن حبان في صحيحه والمحاكم في المستدرک
وقال صحيح على شرط البخاري وعن ابى الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثروا الصلوة على يوم الجمعة فانه مشهود

تشهد الملائكة وان احد الن يصل على الامم صحت على صلوة حتى يفرج منها رواه ابن ماجة وفي الباب حديث
 وان يقرأ فيها سورة الكهف وفي يومها الكد وافضل للخبر الصحيح ان قراءة ذلك يومها تنقي له من النور
 ما بينه وبين البيت العتيق الحديث ومن تحرم لصلوة الجمعة وتحرم معه الموتى والموتون ثم نفر او نفر وا
 وبقي الامام صنف داجازت جمعة لوجود الجماعة في جزء من الجزء أو الصلوة كما مر في المسبوق وهو كان الجواز
 الجمعة لان المراد باشرط الجماعة فيها ان يردى كلها او بعضها في الجماعة فلا يرد الا اعتراض بجواز تحريم الامام
 قبل المسلمين وانقاد صلوة ابتداء مع عدم الجماعة خلافا لابي حنيفة ومحدث قال ان نفر اقبل سجدة بطلت
 فيعيد الظهر وخالفه صاحباه فقال ان نفر اقبل النحرية بطلت وكذا لا وهو ما ذهبنا اليه ومن صلى الظهر قبل
 صلوة الناس الجمعة ولا عذر له اشهر ولم يفرغه من فرضه وفاقا لفرقه خلافا لما اعتقد الاحناف لانه ممنوع
 شرعا عن صلوة الظهر الجمعة كما توفر بذلك الأدلة واستفاضت وانما تكون صلوة له فلا يلزمه
 حضور الجمعة فان لم يدركها صلى حينئذ الظهر دعوى ان الظهر هو الاصل الواجب حتى يوم الجمعة غير مسلم
 والمعدون ان اذ صلوا الظهر في الممعة فلا تكرر لهم الجماعة خلافا للاحناف ويندب لهم اخفاؤها وفاقا للشافعية
 لان فرضهم الظهر الجماعة قد صحت الاحاديث باستحبابها في تادية جميع المكتوبات بلا تفرقة بين ذا ذلك وانما قلنا
 باستحباب اخفائها لئلا يراه من تعجب عليه الجمعة فيذهل او يكسل فيظن الجواز لجهلته يقتدى بهم من خرجا
 من خلاف من منع ذلك وكرهه والجمعة في يوم العيد رخصة مطلقا من اراد وفاقا للامام احمد وخلافا للاحناف
 والشافعية في اهل البلد الاحناف قائلون ان من حجت عليه الجمعة لا تسقط عنه بصلوة العيد وقال الشافعي لا تسقط
 الجمعة عن اهل البلد والراحم عنده سقوطها عن اهل القرى قال من لم يرض ان يلى بصلوة الجمعة لم يفصل
 وهذا من اضعف الاستدلال لانفاقهم على ان التفصيل لا يجب قبل الحامية واستدلال الشافعية على ما ذكره من
 التفرقة بقول عثمان من اراد من اهل العوالي ان يصل معنا الجمعة فليصل من احب ان يصرف فليفعل فيجوز ذلك لانه
 على وجوبها على اهل البلد لا يصح الاحتجاج به لانه موقوف ولا اجتماع فيه مجال ولنا حديث زيد بن ارقم برسالة معاوية
 هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد بن اجتمع قال نعم في العيد اول النهار ثم رخص في الجمعة فقال من شاء يجمع فليجمع
 رواه احمد والبداد وابن ماجة والسنائي والحاكم وصححه لكن في سنده اياس بن ابى ربيعة وهو مجهول له شواهد و
 مويداته عن ابى هريرة وغيره وعن عتب بن كيسان قال اجتمع عيدنا على عهد ابن الزبير فاخر الحرم حتى تقام اهلها
 ثم خرج فخطب ثم نزل فصلى لم يصل الناس الجمعة فذكرت ذلك لابي عباس فقال اصاب السنة رواه النسائي

يا يوداؤد نحوه لكن من رواية عطاء ورجاله رجال الصريح قول ابن عباس اصاب السنة المراء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حجة على الشافعية والاحناف وفي سقوط الظهر خلاف للارابعة والمحق جواز تركه ايضا فاذا عطاء اى اذا سقطت الجمعة هل تجب صلوة الظهر ام لا فقال عطاء تسقط الجمعة والظهر معا في ذلك اليوم فلا صلوة بعد العيد الا العصر اى وجوبا ومن على الجمعة او الظهر فلا بأس قد استدلل عطاء بما روى هو قال اجتمع يوم الجمعة ويوم عيد الفطر على عهد ابن الزبير فقال عبيد ان اجتمعوا في يوم وليلة فجمعها جميعا فصلاهما ركعتين بكرة ولم يزد عليهما حتى صلى العصر ثم اياه ابوداؤد ورجاله رجال الصريح وفي الباب عن ابن عباس عن ابن ماجة عن ابن عمر اسناده ضعيف ورواه الطبراني من وجه آخر عن ابن عمر رداه البخاري من قول ابن عثمان ورواه الحاكم من قول ابن الخطاب كذا قال الحافظ قال في الليل قوله لم يزد عليهما حتى صلى العصر ظاهرة انه لم يصل الظهر فيه ان الجمعة اذا سقطت بوجه من الوجوه المسوفة لم يجب على من سقطت عنه ان يصل الظهر الذي ذهب عطاء ذكر ذلك عنه في البحر قلت وذكره عنه ايضا بعض اتباع الائمة الاسربعة والظاهر انه يقول بذلك القائلون بان الجمعة ^{صل} الا طانت خبير بان الذي فرضه الله تعالى على عباده في يوم الجمعة هو صلوة الجمعة فاجبا بصلوة الظهر على من تركها لعذر او لغاية من محتاج الى دليل وكذا دليل يصلح للتمسك به على ذلك فيما اعلم انتهى ببعض زيادة قلت ما ادعاه الامام الشوكاني من ان ما رواه عطاء عن ابن الزبير في تركه صلوة الظهر يدل على ان الجمعة اذا سقطت بوجه من الوجوه المسوفة لم يجب على من سقطت عنه ان يصل الظهر الزنية نظر بل الذي نراه الاقتصار على سقوط الظهر بصلوة العيد فقط فان ودد صحيح انه يسقط بغير ذلك قلنا به واما دعوى تميم بسقوط الظهر بسقوط الجمعة وتركها لعذر او بغيره كما قال رحمه الله بزعم ابن الزبير ترك الجمعة والظهر يوم العيد او بزعم ان الاصل كونها في الغرض في يومها لا الظهر فذلك معلوم فساد من وجوه كثيرة فمنها ان المسافرين والمريض وغيرهما ممن تقدم انه معذور كما تجب عليه الجمعة لعذره ومعلوم ان هؤلاء خلاف في ان الظهر اجبة عليهم لا تسقط بسقوط الجمعة عنهم ومنها ان من اكل اللحم منعه عن حضور المسجد بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن لا يؤم الا بالنهي تفويت صلوة الجمعة ومن المعلوم بالاتفاق ان صلوة الظهر لا تسقط بذلك ومثلهما في الصحيح عن عبد الله بن الحارث ابن حم عن محمد بن سمير قال قال ابن عباس رضي الله عنهما في يوم طيرة اذا قلت اشهد ان محمدا رسول الله فقلت نعم فقلت اني اكره ان اخبركم حتى على الصلوة قل صلوا في بيوتكم فكان الناس استنكروا فقال نعله من هو خير مني ان الجمعة عزمة وانى كرهت ان اخبركم فتمشون في الطين الى حفى قلت وقوله قد نعله من هو خير مني دليل ظاهر في ان ما نعله ليس هو اجبتها ومنه بلا

اتباع وطاعة لما حفظه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله صلوا في بيوتكم ظاهر في عدم سقوط الظاهر بسقوط الجمعة فان فتح
ما عرفت من شيخنا الامام الشوكاني رحمه الله تعالى اننا لانسلم المساواة بين سقوط الظاهر لسقوط الجمعة بصلوة
كصلوة العيد مثلاً فيما روينا عن ابن الزبير بن سفيان اي الظاهر لسقوطها اي الجمعة لا بصلوة كما نعه الامام في
دعواه التميمي قمايل ذلك واحد ان تقع في المنان الاجتهادية والله ولي التوفيق.

قائدة قد عرفت مما ذكر كثير من احكام صلوة الجمعة وادابها وقد افرد لها بعض العلماء بالبيان بسط فيها ما
لا يخلو عن الفوائد وقد تبهر على فضائلها وفضائل يومها ولا اظن ان احدا ممن يتصف بالعقل تحق عليه
ما في هذا اليوم وعبادته والاجتماع لها من الاسرار والحكم والاصول الاساسية والمصالح السياسية المفيدة
في احكام الاجتماع البشري والارتفاق والا ستعرا سيما اذا كان الخطيب الواعظ هو الامام او نائبه وخطب
لسان السامعين كلهم او اكثرهم فان ذلك يكون من اعظم الاسباب الى التاليف والاتحاد والمعادن على الخير
ومن اسباب العدل بين الرعية ومن اعظم موانع الظلم والعدوان وادراك المنكرات كيف والاسرار الدنيوية
فوق ذلك في هذا اليوم قد شهد بها واحد ان الصادقين والمخلصين المحسنين العارفين فان شئت ان تعرف
ذلك بالتفصيل فندونك كتب الحديث والنصوف وانا قد جربت ذلك امرارا الى ما ديت صلوة الجمعة بشراطها
وادابها فمرت على ايام الاسبوع التي تليها بالفرح والسرور والامان والاطمئنان واذا فاستنص صلوة الجمعة ولو نادى
قليلاً فبقيت في الاسبوع التي تليها حائراً مضطرباً مشوش القلب والحسنى الافكار والهموم لبسرى لمن يودى صلوة
الجمعة بالشراط والاداب والسنن بالفرح في الدنيا والاخر العظم في الاخرة وخفية وحرمان لمن يفوتها او يكمل
في ادائها او اكثر الناس تركا للجمعة ونهايتها بالاعذار الباردة والعلل الفاسدة الاحناف رابت كثير منهم
يقول انه ليس هنا سلطان الاسلام ولا نائبه او ليس هذا مجمع جامع او لا يجتمع لها ربون رجلا ويتعذر
بامثال هذا التركها الله يعلم انهم لم يخطون محرمون مسئولون عند الله عن تركها.

باب الخليل بين صلواتهم العيد مشتق من العود وهو التكرار لتكرارها كل عام من ثم قيل
للجمعة عيد الاسبوع لتكرارها بتكرارها او لعود السرور بعودها وانما جمع على اعياد بالياء الفرق بينه وبين اعياد
الخشيش قيل اصلها عود لكسر العين وسكون الواو فقلت الواو ياء لا نكسار ما قبلها مثل ميعاد وميعات
وميزان قال الخليل يقال العيد لكل يوم مجمع كما هو ان لكل يوم عيد اي يوما يجتمعون فيه فيفرون وقيل للتوفيق
من فرح المرح وقيل لان كل انسان يعود فيه الى فعل خرائد يفعلها فيه وقيل لشدة من العيد وهو محل مشهور

في العرب تنسب اليه الا بل العبدية قلت ولا يبعد ان يلاحظ في تسميته الشرعية جميع هذه المعاني وزيادة
 لما ياتي من تفصيل ما شرع في هذين العيدين وما اباح فيه تعظيم هذه المعاني وزيادة عليها كما ياتي في المحوطة
 في تسمية هذين اليومين عيد اشريفا فتنبه وفي الحجة الاصل فيهما ان كل يوم لهما يوم يتجملون فيه ويخرجون
 من بلادهم بزيئتهم وتلك عادة لا ينفك عنها احد من طوائف العرب العجوة قدوم النبي صلعم المدينة ولهم
 يوم الجيرة فيهما فقال ما هذا ان اليومان قالوا اننا نلعب فيهما في الجاهلية فقال صلعم قد ابد لكم الله بهما خيرا منهما يوم لا يضحى ويوم
 الضحى قلت ذكر ذلك السنائي وابن حبان باسناد صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يومى عيدى كانا في الجاهلية هما اليومان انما ابتدع الله بهما من
 في الناس لا ينبغي تنويه بشعائره في تعظيمها الا انما يفتنه او يتذكر به او تذكر له انما هو امة الله المذنب او شئ ما
 يضاهي ذلك فغشى النبي صلعم ان تركهم وعادتهم ان يكون هناك تنويه بشعائر الجاهلية او تزويج المراسم سلافا
 وسننها او غير ذلك مما يضر بالدين او يعجز في النفوس اكراما او اعظاما للعوائد الفاسدة او الظالمين او يكون
 ذريعة لما افقتهم المكروهة في دين الله وشريعته وانما حوّلهم من هذين العيدين الى بدل لانه قد ثبت بالخبار
 ان فطم النفوس بما تعودت من الملاذ ونحوها دفعة يكون في غاية الصعوبة والمشقة ليلها الى ما يتقوا به من الطبع
 وانه وان امكن مع هذه المشتقات ان يفطم نفسه بعض ذوى الالباب الدين الى بدل لان فطم الامة جميع
 افرادها حتى النساء والعبيد والعبان ونحوهم ربما كاد ان يكون من المتعذر فضلا عن المشقة العظيمة فكان
 من شفقته الشايع وعظيم حكمته هو التحويل الى البدل وقد اطال في ذلك ونحوه شيخ الاسلام في كتابه
 اقتضاء الصراط المستقيم ان اجبت من يد بيان في ذلك ونحوه فارجع الى ذلك الكتاب فانه قد اتى فيه
 بالعجب العجيب وقوفه للحساب مما لا تجد في كتاب فابذلنا الله على لسان رسول صلعم بيومين فيهما
 تنويه بشعائر الملة للنفية وضم مع ذلك التجل فيهما ذكر الله والابواب من الطاعة لئلا يكون اجتماع المسلمين
 بمحض اللعب وثلا يخجل اجتماع لهم من اعلام كلمة الله وذلك اليومان احداهما يوم فطم صياحهم واداء نبيخ من
 زكوتهم واجتمع الفرج الطبيعي من قبل تغريمهم ما يشق عليهم واخذ الفقير الصدقات والعقلى من قبل الاجتماع بما
 انعم الله عليهم من توفيق اداء ما فرض عليهم اسبل عليهم من بقاء رؤس الاهل والولد الى سنة اخرى فاما هذا
 اليوم بان تدق لقدمه مبلعات طبول الفرج والسرور وان تشترج له دية الصدور وتتم بحلوه البهجة والزينة
 والمجال المحمود ان نعم به التهانى والتبريك وان يشكر الله من ادرك اسرار هذه المعاني وليس عقله بركب
 وتاينهما يوم ذبح ابراهيم لله اسمحيل عليهما السلام حيث انعم عليهما بان فداه بذبح عظيم اذ فيه نذركا

ثمة الملة المنغسية والاعتبار بهم في بذل والمهجور الأموال في طاعة الله وقوة الصبر وفيه الحج والجمع إلى العظيم لسان
 المؤمنين من كل قطر بلد وأقليم أو التشبه بهم تشوقا لما هم فيه ولتحمدهم غويات الأمة واحسانا بها فرحا و
 ترحا ولادة وبرحا ولتحقق المجتهدون حول بيت الله أن سائر أخوانهم الذين منعهم الاعتذار والعوا لن
 من يتبطل بهم ارتباطا كليا واتحادا معنويا مذهبيا لا تنقسم عراه ولا يتبدل امره ولا تهتك ذمراه بكل انزاع
 في الأزداء أبا دابة في الجيرة وبعد المعات صلوة العيد سنة مؤكدة وفقا للشاذلية والمالكية وخلاف
 للأحناف وبعض أصحابنا في الوجوب على الأعيان الخالبة في افتراضها على الكفاية قال الأحناف تجب صلوة العيد
 على كل من تجب عليه صلوة الجمعة ومنه بعض أصحابنا وجوبها على النساء وهو هفوة وقراءة العيد تبعا للأوامر الشوكاني
 والحق خلافه كما عرفت استدل الموحون بملازمة صلواتها وهو لا يصلح للوجوب كما تقر في الأصول إماما استدلالا به
 من أمره صلوات الناس أن يغتنوا إلى حصولهم بعد أن أخبره الركب بروية الهلال فهو لا يصلح لتعيين المأمن افتراض
 صلوة العيد فإنه إذا كان أمر الناس فلا شك أن فيهم العيد الصغير والنساء وهو يشمل المعدن ومن غيرهم
 وما كان كذلك فهو لا يتعين للوجوب إلا للزم أن يكون الأمر الواحد للوجوب الذي هو قول مرجح عندهم أما وجوب
 صلوة الجمعة فقد عم الكل واستثنى منه من استثنى بدليل آخر ونحن نقول أن هذا الأمر أي القدر إلى المصلي
 مثل قول المعطية رضي قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخرجهم في لفظ الأضحية أي العوائق والحبض ذوات الحدوك
 فاما الحبض فيعتزلن الصلوة وفي لفظ المصلي يشهدن الخير ودعوة المسلمين قلت يا رسول الله أحدننا لا يكون
 لها جلباب قال لتلبسها اختها من جلبابها ثم أه الجماعة وليس للنسائي فيه أمر الجلباب قلت ولديش
 ظاهري الأمر بالخروج لمن ذكرن فيه وأنه إلى المصلي وإن أحد لهن ما مورة أن تلبس اختها بعد صلاة الجلباب من
 جلبابها فإن كانت الأوامر في هذا الحديث للوجوب فليكن في الكل والموجبون لصلوة العيد مطلقا إذا كانوا
 يوجبونها في خصوص المصلي لا يوجبون على المرأة أن تعطي الأخرى جلبابها والأمر الواحد لا يكون للوجوب
 والندب معا فإن جازا لخارج بعض هذه الأشياء بدليل فإيه واستدلوا أيضا بأن صلوة العيد مسقط
 لصلوة الجمعة إذا وقعت فيه ومسقط الواجب لا يكون إلا واجب الجواب المنع لأن ما ليس بفرض ومنه بما سقط
 الفرع من كان من أيضا أو مسافرا أو معدنا أو أداى صلوة الجمعة تسقط عنه الظهر لمن تصدق بكل الله تسقط
 عنه الزكاة على خلاف فيه ثم إن القائل بعدم وجوب صلوة العيد أدلة تقتل أن تكون صارفة لهذا الأمر عن
 نية أو وجوب صلوة العيد على أن الأمر في هذين الحديثين إنما هو بالخروج إلى المصلي وإن نزل من لا يصح

لهم التلبس بالصلوة فعلم ان الامر بالخروج ليس ملازماً للامر بالصلوة وما لم يكن كذلك فهو كما يصلح ان يكون
 دليلاً كثر من السند ايضا قد ثبت ان العيدين انما هما بدل عن العيدين الذين وجد هم صلحهم يفعلونها
 وما كان بدلا عما عرفت فغايتة ان يكون مندوبا فما كان من الاستدلال ما عرفت كيف يجوز ان يقدر
 على قوله صلحهم في جواب السائل هل على غيرها الا ان تطوع واما الاستدلال بالآية وهي قوله تعرفصل لربك
 واخر ففيتها نزاع لا يتسرع له المقام فاصح اليه في مظانته على انك لا تسلم ان الامر فيها اذا كانت اى الآية
 لصلوة العيد يكون الوجوب الا لا يقتضيه وجوب العز على كل واحد لكل عيد الفصحى والمخالفة لا يقول بذلك على
 ان ذلك مسبوق باثبات ان الامر له هل يوم الجمعة ام لا والصلوة مكتوبة في العيدين ادنى احد لهما
 ثم بعد اثبات ذلك لا يبدل من الجواب بما ذكرناه ما عرفت ويدون ذلك نكالية لا تدل على وجوب صلوة
 العيد وايضا فادلة الموجهين هي مع ما عرفت مما قد صانه من عدم صلاحيتها للوجوب فبعضها انما يـ
 هؤلاء ببعض مدلوله وبأولونه في البعض الآخر وليس تأويلهم لهذا باولى من جواز تأويل ما لم يأولوه
 على ان ظاهر الآية انهم من مدعاهم وقال بعض اصحابنا واجبة واختاره السيد والشوكاني كما مر اى
 وجوب عين جماعة لغیر حاج اما الحاج بمعنى غيره فلا تسن او لا تجب له صلوة العيد جماعة كاشتغاله
 بأعمال التحلل كالروى في الفهم الخلق والتوجه الى مكة لطواف الأفاضة ونحوه ومع ذلك لو صلاها بجماعة فلا بأس
 ولوله يصلحها أصلاً فلذلك وتشريع المنفر خلافا للاختلاف وما لك وذاك للشافعي أحمد والعيد والمرأة
 والغنم في الصبي المسافر وقول بعض الأحناف مستدلاً على عدم صحة صلوة المنفر لان الصلوة بهذه الصفة
 لم تعرف قرينة الا بشراطها تتم بالمنفر انتهى اجوابه ان هذه الشرائط لم يصح عن الشارع صلحهم انه اشتراطها
 لصحة صلوة العيد ولا غيرها فان كان عندكم دليل وبرهان فينبوذة والله المستعان ولنا ان الصلوة صلوة
 عيد وهي اى العيد لا تختص بالجماعة بل هي عيد اهل الاسلام جميعا وفردى قال في الصحيحين باب اذا قاته
 العيد يصلي ركعتين وكذلك النساء ومن كان في البيوت والقرى لقول النبي صلحهم هذا عيدنا اهل الاسلام
 ولما انشأ بن مالك رحمه الله ابن ابي غنمية بالزادية فجمع اهله وبنه وصلى صلوة اهل المصر تكبيرهم وقال
 عكرمة اهل السواد يجتمعون في العيد يصلون ركعتين كما يصنع الامام وقال عطاء اذا قاته العيد
 صلى ركعتين انتهى قلت وما يدل على قول من انكر مشرعية هيتها بالمنفر مما قد صانه من التحلل بالمسح ان
 الحاج لا تسن صلوة العيد له جماعة فنثبت بما ذكرناه من قوله صلحهم فعله وعمل اصحابه ان صلوة العيد

مشقة الجماعة والمنعز وغيرهما وان حضور الامام او نائبه ليس شرطاً في صحتها وان كان من كمالها حضوره
 كما ان شتله جماعة لغرض تقديم افضل الامام احمد موافق بصحتها من المنعز الا ان الرواية مختلفة
 عنه في عدد ركعاتها بالمنعز فقال في شئ الروايات عنه يصليها اربعا كالظاهر في المختار وعند اصحابه
 وهو مذهب الشريفي اسحاق وهو قول ابن مسعود وغيره الرواية الثانية انه يصليها ركعتين في الصحيح
 من حيث الدليل كما عرفت وعنه رواية ثالثة انه مخير بين الركعتين والاربع وهو قول الامام ابو حنيفة
 نقله عنه الحافظ في الفتح فان مع النقل كان قوله راقب الى الصواب مما اختاره الاختلاف ودقيقا بعد
 طلوع حين البقرة واما الاختلاف وخلاف الشافعية اى وقت ابتدا وجواز صلوة العيد بعد طلوع الشمس
 وارتفاعها قديم مرشح حين يمضي وقت الكراهة النقل المطلق وقالت الشافعية في العقد عندهم ان ادى وقت
 صلوة العيد حين طلوع الشمس لا يبعد بتمام الطلوع بل اذا طلع حاجب لمحانت صلوة السيد قالوا واحاديث
 النبي من الصلوة وقت الكراهة لا تشمل صلوة العيد وله ان يؤخر على ذلك دليل لا دلالة له في الصحيح
 ولما عارضه عبد الله بن سبر فخصم من قسمة بلفظ ان افرغنا في هذه الساعة وذلك حين التبرير
 قد روى موصولا عن ابي عمار بن يزيد بن حمير قال خرج عبد الله بن سبر صاحب النبي صلعم مع الناس يوم عيد
 فظنوا عني فانكروا بطلان الامام وقال ان كتاب النبي صلعم قد فرغنا سلعتنا هذه ورواه احمد وابوداود والحاكم من
 طريق ابن ابي ايوب وصحبه كذا في الفتح فان قيل ان عبد الله بن سبر اذا اخبر عن فرغنا انقضاء الصلوة قلت نعم
 لكن ابن الدليل في جوازها في وقت الكراهة وقد عرفت ما فيه من الاحاديث وعبد الله بن سبر اذا قال قال
 اتمريبا ويؤيدل على ان وقتها حين الكراهة صراحة فلا حين الطلوع وقد اوضح ذلك في حديثه عند
 احمد بن الحسن البناء في كتاب الاضاحي قال كان النبي صلعم يصلي بنا يوم الفطر الشمس على قيد رحين والاضحي
 على قيد رشح واوضحه الحافظ في التلخيص لم يتكلم عليه كذا في النيل فيه واحسن ما روى من الاحاديث في تعيين
 وقت صلوة العيد بن حد يشعرب انتهي وينتهي بالزوال لانه صلعم لما اخبره الركب بعد الزوال لم يصل فدل
 ذلك على ان ابد الزوال ليس وقتا لصلوة العيد خلافا للشافعية في قولهم انه لو صلاها بعد الزوال كانت قضاء
 واجزا انه بالجملة اجمع العلماء سلفا وخلفا على ان انتهاء وقت صلوة العيد الى الزوال فلو ثبت عند الامام بعد
 الزوال صلواته من الغد لحديث عمير بن اسد وفيه فجاء ركبي من اخر النهار فتشهد واعند رسول صلعم انهم اذا هلكوا
 بالاحسن فامر الناس ان يفطروا من يومهم وان يجزيهم العيد من الغد رواه الحنفية وقد صححه غير واحد

ولعلوا قبله ولم يعلوا فكل ذلك خلافا للاحناف والشافعية اى يعلوا من الغدylan الوكب لم يعلوا وقد
امرهم صلعم بالصلوة مع الناس فلو كانت صلوة تغوت لم يامرهم بالصلوة مع الناس هي الركعتان اجماعا
وقد قدمنا الكلام في صلوة المنفرد ومن فاتته صلوة الامام المخلات في ذلك والحق انها ركعتان في جميع
احالاتها فلا تغفل بحرم بهما بنيتها صلوة عيد الفطر والاصحى ثم يأتي بدعاء الاستفتاح لانه قد ثبت
الايتان به في كل صلوة مثلها وقد مر بيانها ثم يكبر قبل القراءة وقبل التعوذ والتمنية سبع تكبيرات
في الاولى وخمس في الثانية جهر ايفصل بين كل تكبيرتين رافعا يديه في كل تكبيرة لحديث عمر بن شعيب
عن ابيه عن جده ان النبي صلعم كبر في عيد فتمت عشرة سبعا في الاولى وخمس في الاخرة ولم يصل بعدها ولا بعدها
رواه احمد وابن ماجه وقال احمد انا اذهب الى هذا قال العراقي استاده صالح ونقل الترمذي في العلل المنفردة عن
البخاري انه قال هو حديث صحيح وفي رواية عند الدارقطني والبيهقي داود والقرطبي بعد كل تكبيرة الحديث وعن
عمر بن عوف المزني التكبير سبعا وخمسا قبل القراءة الحديث رواه الترمذي في حديثه وقال هو احسن شئ في هذا الباب
ونقل في كتاب العلل عن البخاري انه قال وقد سألته عنه ليس في هذا الباب اصح منه ومبه اقول في الباب
عن سعد المودن وهو سعد القرظ عن ابي موسى الاشعري وحذيفة وعبد الرحمن بن عوف وابن عباس عن
جابر وعن عمر بن الخطاب وعنه وقد اختلف العلماء في عدد التكبيرات في صلوة العيد في الركعتين وفي موضع
التكبير على عشرة اقول ذكرها في النيل وذكر دليل كل قول وما اخبرناه في المتن هو الافضل الاصح من حيث
الدليل وغاية بعضها ان تكون جائزة وفي كتب المنايلة انه يكبر ستا في الاولى وخمس في الثانية قبل القراءة
وفي كتب الاحناف انه يكبر ثلاثا في الاولى قبل القراءة وثلاثا في الثانية بعد القراءة قبل الركوع اما انه يرفع يديه
كل تكبيرة فقد اتفق على استحبابه الاحناف والشافعية قياسا على الحرم وسائر التكبيرات في استغالات الصلوة
وليس وضع اليمنى على اليسرى لانها من اذكار القيام وقد غفرت فيما مضى ان السنة فيها وضع اليمنى
على اليسرى ولم يزد ليلا يدل على خلاف ذلك فبقى ان المثل يعطى كمر مثله الا في ايت مشايخي كلهم
كانوا يوسلون ايديهم بين تكبيرات العيدين ثم يضعون اليمنى على اليسرى بعد التكبيرة الاخيرة
والكل واسع لان الوضع ليس من واجبات الصلوة وقد استحب الشافعية والمنايلة التسبيح التمجيد
والتهليل التكبير والصلوة على النبي صلعم بين كل تكبيرتين ولم يزل من المرفوع دليلا فالاصح انه
لا يسن ولو فعله فلا بأس لانه ذكر لا ينافي الصلوة ثم يتعوذ ويقرأ الفاتحة والسورة جهر اما التعوذ

فبفسه كسائر الصلوات وأما الجهر في القراءة فلا إشباع ولا فضل إن يقرأ أو لا واقتربت الساعة أو سمع اسمه
 ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية وقد دل على استحباب قراءة السورتين الأولىين حديث
 أبي داود الليثي وساله عمر بن الخطاب عن ما كان يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضحية والعطر فقال كان يقرأ فيهما
 بقا والعقرا أن المجيد واقتربت الساعة رواه الجماعة إلا البخاري أي في الركعة الأولى واقتربت
 الساعة في الركعة الثانية وعن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين بسم الله الرحمن الرحيم
 أتاك حديث الغاشية رواه أحمد والحدِيث له شواهد كثيرة وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بغير ذلك
 وروى أنه لم يزد على فاتحة الكتاب لكن في أسناده شهر بن حوشب وهو مختلف فيه وقالت الأخوان
 ليس فيهما قراءة شيء معين ولا مر كذا إلا أن ما ذكرناه أفضل للاتباع وقالوا أيضاً التكبير في الأولى
 قبل القراءة ثلثاً وفي الركعة الثانية ثلثاً أيضاً بعد القراءة وما ذكره هون الجائز ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وأما هون نخل بن نخل بن مسعود فإنه كان رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يقرب إلا أن عدد العبادات ليس مما
 يقال بالمرأى فيعمل على تعدد الواقعة إلا أنه قد قدمنا ما يدل على غالب فعله صلى الله عليه وسلم فكان هو الأفضل
 لأن الست متداخلة في اثنتي عشرة دون العكس فاذا كبر اثنتي عشرة فقد عمل بالروايات كلها والموقوف
 في مثل هذا عندنا وإن كان حكمه المرفوع لا نهما ليس فيه للاجتهاد محال إلا أن ما هذا حاله فذايته
 الجواز دون الأفضلية والمرفوع يرجع على الموقوف في كل حال فاحفظ هذا فان الأخوان لم ينتبهوا له في
 أكثر المسائل فعارضوا الأول بالثاني ويكره ترك التكبير لأنه ترك لما دأبوا عليه صلى الله عليه وسلم وقد قال
 صلوات الله عليهم أجمعين أصلي الحديث وقال بعض أصحابنا إذا ترك التكبيرات في صلاة العيدين تبطل صلاته
 وبعد ولا يستجد له أي ترك التكبير بخلاف الشافعية ودواف الأخوان وما لك ولنا أن ذلك نقص
 في الصلاة وقد أمر صلى الله عليه وسلم بالسيادة وهي صلاة فتشملها الحديث فأنفع ما روي عن الإمام الشوكاني وتبعه
 عليه السلام ولين تجدنا خطبتان كهما في الجمعة أي ليس خطبة العيد واجبة بالافتقار وذلك
 لقوله صلى الله عليه وسلم أنا مخطوب من أحب أن يجلس للخطبة فيجلس من أحب أن يذهب فليذهب الحديث
 رواه النسائي وابن ماجة وأبو داود وقد روي عن حماد بن عمار عن عبد الله بن السائب بن العنبر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة فجدت أبي سعيد بن خالد كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج يوم القطر الأضحية إلى المصلح في أول
 نبي يبدأ به الصلاة ثم يمر فيقوم مقابل الناس الناس فيجلس على صفيهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم

وان كان يريد ان يقطع بعماد يلمس بشئ امر به ثم ينصرف متفق عليه وفي حديث جابر قال شهدت مع النبي
صلعم وفيه ثم مضى حتى اتى النساء فوعظهن وذكرهن وانه صلعم كان متوكيلا على بلال الحديث رداه مسلم
والنساء وفي انظر فلما فرغ نزل فاتي النساء ذكرهن انتهى وصح ان ادل من فعل الخطبة قبل الصلوة هو معاوية بن ابي
سفيان وتبعه على ذلك شقيقه مروان وعاله فهو ابتداء ذلك وتبعه عاله فلامنا فاة بين ذلك وما يروى ان
اول من ابتداء ذلك امر ان ادانه زياد ولعل الماد انهم اول من جعل تقديم الخطبة سنة وعلا استمراره ولا فقد روى
ان عثمان رضي قد خطب قبل الصلوة ولكن ذلك نادرا لفرصة او صلوة وعلى مثله يحمل ما نقل عن عمر بن الخطاب ان صح و
ممن لا يغفل يقول احد او فعله اذ اخالف قول النبي المعصوم وفعله كائنا من كان واذا كانت الخطبة غير موكد
حضورها كما عرفت فلا تقوت بزوال الشمس يزيد ان يعلمهم فيها ما يحتاجون اليه في يومهم كاحكام الفطرة
في الفطر والاخوية في الاضي الحديث الهه ماس بن زياد قال رايت النبي صلعم يحضب الناس على ناقته
الغضباء يوم الاضي ثم روى احمد والبوداؤد ورجالهم ثقات وعن عبد الرحمن بن معاذ التيمي قال خطبنا رسول
الله صلعم ونحن بمكة ففتحت اسماعنا حتى كنا نسمع ما يقول ونحن في منازلنا فنفقوا يعلمهم منا سكرهم حتى بلغ
الجمار فوضع اصبعيه السابيتين ثم قال بمصا الخذف ثم امر المهاجرين فنزلوا في مقدم المسجد وامر الانصار
فنزلوا من وراء المسجد ثم نزل الناس بعد ذلك روى احمد والبوداؤد والنسائي بمعناه ورجالهم ثقات في الباب
غير ذلك عن غير واحد وهي روم اذهب اليه الاخانات والتافعية والمالكية من انه لا خطبة للحاج يوم الفطر وذلك
ظاهر فلاحقة بالتحليلات في مقابلة النصوص عن رسول الله صلعم قلت وفي ذلك دليل على انه لا باس بالخطبة يوم
الفطر لولا ان مثلها الفطر الا ان السنة المستمرة ايقاع الخطبة وهو قائم ولا تن على المنبر اذا فعلها في المصلى هكذا
لا ين اخرج المنبر الى المصلى يوم العيد لاد الخطبة بل ينبغي للخطيب ان وحيد موقفا ثم تغدا ان يحضب عليه و
ان لم يجد فيركب على فرس او جمل ثم يحضب على ظهره حتى يراه الناس ليمعوا كلامه لقوله في الحديث المتقدم ثم
نزل اى وذهب الى النساء لان الغزول لا يكون غالبا الا من محل ما نفع واول من اخرج المنبر الى المصلى وخطب عليه
مروان ونحن اصحاب الحديث احدث ان ومن تبعه من نبي امية لانهم كانوا اعداء اهل البيت عليهم السلام
فما لهم في كل ما خالفوا فيه السنة وبه يبطل فاما من لم يحجز الخطابة بغير العربية لان تعام الناس ولا احكام
لا يمكن اذا كان بلسان لا يفهمه السامعون بيد اهما بالحد ويلتزم اناءها التأكيد بخلاف السامية ولا اخاف قال
شيخ الاسلام ابن القيم اصاب كان صلعم يفتي خطبته بالحد لله ولم يحفظ عنه في حديث واحد انه كان يفتي

خطبة العيدين بالتكبير ^{أما روى ابن} ملحة عن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكثّر التكبير بين
احضان الخطبة ويكثر التكبير في خطبتي العيدين انتهى قلت هذا الحديث في أسناده ضعيف هو مع ذلك لا يدل
على اختاره الأحناف والشوافع من ابتداء الخطبة بالتكبير وما استدلال به بعض الشافعية من قول عبيد الله
بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن ذلك من السنة فلا يصلح للاحتجاج لأن قول التابعي من السنة كذا لا يكون
ظاهراً في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس هو في حكم المرفوع وحيث لم يدل دليل صحيح على تخصيص ابتداء خطبة
العيد بالتكبير يغني أن تبدل بالأخذ لأن ذلك عادة صلى الله عليه وسلم في جميع خطبة وقد صح النقل بذلك وهو ما عناه
شيخ الإسلام ابن القيم وهو المخز الذي تختاره ويندب الغسل أي كل من عيد الفطر والأضحية قيا ساعى الجمعة
لأن كلامهما عيد وذات جمع ولحديث عبد الرحمن بن عتبة الفاكه عن جده وكانت له صحبة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
يفتسل يوم الفطر يوم الفري يوم ردة رواه ابن ملحة وأخرجه أيضاً عبد الله بن أحمد في زيادته والبراء
وسناد يوم الجمعة وكلاهما ملحة أيضاً عن ابن عباس المزني عن أبي هريرة أن كان في أسناده ما لا يقبل
الآثار الأما بالجمع ونحوه في الآثار الصالح المشهورة تشمل الغسل وغيره من سائر الزين الجمالات و
أيضاً الغسل لما وجب للجمعة وهي عيد المؤمنين فلا أقل من أن يتدب في العيدين لأن الجمعة تغفر كل سبع
وهما في كل سنة مرة واحدة وقول الشافعية فإن لم يتيسر له الغسل يعمد إلى أن يغسل ههنا أو ههنا
بالتيمم بل ربما إذا كثافة وشدة غبرة بخلافه في الطهارات والجمالات التي لا يفهمها يوم العيد وزيينة
فيلبس أحسن ثيابه لأنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس برد خيرة في كل عيد ^{أي} الشافعي وله طرق ويستاك وتطيب بالترطيب
فيهما لكل عبادة ومجمل ولا نه صلى الله عليه وسلم كان يحب الطيب فاستحب ذلك لعبد المسلمين ادعى وأنه يستحب
إذا ألة الشعر الظفر المريح الكريمة والستر في شعر الرأس المحمية والتمتع فيهما والتكحل ونحو ذلك
للكبير والصغير ويكره الطيب أظهار الزينة للنساء إذا خرجن إلى المصلى لأن ذلك قد ينقض إلى الفتنة ونهيه
صلى الله عليه وسلم عن ذلك في خروجهن إلى المساجد وأظهار الزينة هو التبرج المنعني عنه في القرآن ونحوهن الخنثى أما
تزينهن في العيدين في بيوتهن فمندوب وفعلها في المصلى أفضل ألا بعد رمط ونحوه وقا قال الأحناف وأحمد و
مالك خلافاً للشافعية ولم يزلهم دليلنا وما اظلمته صلى الله عليه وسلم على ذلك قال في الهدى ولم يعمل العيد في مسجد
الأمم واحدة أصابهم المطر فصلى بهم العيد في المسجد أن ثبت الحديث وهو في سنن أبي داود وابن ماجه
وسنن الأئمة أن يكون الإمام المصلح مبتدعاً أو جاهلاً ويستخلف من يصلي بالضعفة كالشيوخ والمرضى النساء اللاتي

لا يقدر من على المشي الى المصلى وليس يجد ان الماروكب نحوهم ومن معهم من الاقرباء لما سمع ان عليا رضي الله عنه
ابا مسعود الانصاري في ذلك وكان فيه حثا داعة على صلواتهم جماعة وليس الخروج الميالى الى المصلى لمن
قد ركد لك النساء حتى العواتق وذوات الخدور والاطفال والحبيص غير ان الحبيص يعتزلن المصلى ولا باس
بالركوب المشي افضل والاكل قبل الخروج في الفطر دون الاضحية والخائفة في الطريق لانه صلعم امرهم بالخروج
الى مصلاهم الحديث رواه الخمسة الا الترمذي ورواه ابن حبان وصححه اما خروج النساء ونحوهن فحديث
ام عطية قالت لما نرسول الله صلعم ان فخرجهن في الفطر الا ضحي العواتق والحبيص وذوات الخدور فاما
الحبيص فيعتزلن الصلوة وفي لفظ المصلي يشهدن الخبز ودعوة المسلمين قلت يا رسول الله انا لا يكون
لها جلباب قال لتلبسها اختها من جلبابها رواه الجماعة وهذا امر بهن منه صلعم بالخروج فلا يجوز لاجل
مخالفة الى صنعهن من الخروج الا اذا تحقق او غلب على الظن تحقق فتنة من المرجفين والا بدأش او فوات
مصلحة لها ولمن يلزمها حفظه والزينة لكل الزينة ان المسلمين في عصرنا هذا يمتنعون النساء من
الخروج الى المساجد والمصلى يخرجونهم الى قبور الاولياء وفي الامم اس المجامع التي لا اصل لها من الشرع
ويل لهم ثم ويل لنساءهم يخرجون في الحرم للتزينة مع التبرج ويطفن بالقبور المزادات والنصب والاعلام
والتايبات ويأتين هناك بالقضايح والقبائح والامور الشركية والبدهات ولا يسعهن الخروج للصلوة ها
انا اكي على غربة الدين الاسلامي هذا حال النساء حيث لا يترنن في العيد بن ولا يشترين من الرياش
الاقتضا والطيب والنوع الزينة والعرج ما يشترين في الحرم وكذا رجا لهن كالبالون بالعيد بن ولا يفرون ولا يترنن
فيه ما كيا لهن بالحرم ويترنن فيه فهم جنود يزيدا بن زياد لعنهما الله ولعن جنودهما لجنودهما ما من
الحسين بن علي عليهما السلام واما كون المشي افضل فحديث سي كرم الله وجهه قال من السنة ان يخرج الى العيد
ما شيا وان ياكل شيئا قبل ان يخرج رواه الترمذي وقال حديث حسن وقوله وان ياكل شيئا اي ولا فضل
من فطر وتروا ذلك في خاص يوم الفطر اما يوم الاضحية فلا ياكل الا بعد الصلوة ومن اضحيته ان كانت
افضل لحديث السن قال كان النبي صلعم لا يند ويوم الفطر حتى ياكل ثم اتوا كلهم ترواه احمد والبخاري
وعن ابودية وفيه ولا ياكل يوم الاضحية حتى يروج الحديث رواه ابن ماجه والترمذي واحمد ومن ادنا كل
من اضحيته الحديث وقد صححه ابن القطان وغير واحد واما كون الركوب لا باس به فقد استدل
عليه البخاري وغيره بتوكاه صلعم على بلال واما مخالفة الطريق فحديث جابر قال كان النبي صلعم اذا كان

قلت الخدم
قوله الميالى
ابن عباس
قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لا تقدر النساء
على الخروج
من المساجد
فقال بلال بن رباح
اشترى مني
شاة فلبسها
فخرجت فقال
لذلك الله
لذلك الله
فسمعني اقول
قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لا يخرج من
المسجد الا بعد
الصلوة
فقال بلال بن رباح
اشترى مني
شاة فلبسها
فخرجت فقال
لذلك الله
لذلك الله
فسمعني اقول
قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لا يخرج من
المسجد الا بعد
الصلوة

ومعيد خالف الطريق رواه البخاري اى اذ خرج الى العيد يرجع في غير الطريق الذي خرج فيه كما رواه هذا
 اللفظ احمد ومسلم والترمذي السريه تميز الطريقين واظهار شكوك المسلمين كاهلها ما قال بعضهم في الركوب
 الى المصلى ان كان البلد نحر الاهل للجهد يقرب العد والركوب لصلوة العيد ذهابا وايابا واظهار السبلح الى
 وهو وجيه وليس لتأنيده المصلى التكبير وما لم يشرع في الصلوة خلافا لابي حنيفة روى في الصلوة الصاحبيه لنا
 حديث احمد عطية روى كنا نؤمن ان يخرج الحيف فيكبر بتكبيرهم رواه البخاري وكان ابن عمر اذا اعد الى مصلى
 كبر فرفع صوته بالتكبير يوم الفطر ويكبر في المصلى حتى اذا جلس الامام ترك التكبير وقد مرى ذلك عنه
 لما كبر بالبقي موقفا وروى في صحيح الحاكم روى وقالت الشافعية ان التكبير يندب من ليلة العيد ولم يارس
 لهم دليل على خصوص المسألة وعمل اكثر الناس اليوم على التكبير للمسلم من ليلة العيد الى ان يشرع الامام
 في الصلوة ويكبرون مقيد بعد الصلوة من ليلة عيد الفطر الى عشرين يوما ولم يارس في ذلك دليل ولا
 اثر عن الصحابة وقد يتناسى لذلك بان التكبير قد بقيت مشروعية بعد صلوة العيد وذلك
 في الخطبة فعلم انه يبقى استحباب التكبير بعد صلوة العيد وذلك يؤيد على العامة وذلك خلافا
 ما يصح به اهل الكتب من اصحابنا وغيرهم والسنة اولى بالاتباع وهذا استدلال لم يارس من حاكم حوله
 وهو اولى بالقبول من بعض استدلالهم في بعض المواضع فلا تنكر على العامة واشكر الله على ما فتح
 دارك من الحق والصواب ولا تسن لها صلوة لا قبلها ولا بعد ها اتفاقا اى في المصلى وقد دلت على
 ذلك الاحاديث فمنها حديث ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوم عيد فصلى ركعتين لم ينص قبلهما ولا بعد
 رواه الجماعة اه امطلق النفل فقد كرهه اكثر الاحناف قبلها وبعد ها في المصلى في البيت ايضا قبلها
 لا بعد ها والشافعية لا تكرر الصلوة قبلها لغير الامام ما بعد ها فان كان يسمع الخطبة تكرر له والا فلا
 ولا امام تكرر له مطلقا وقول الاحناف اظهر وقد ذهب الى الكراهة مطلقا جمع من الصحابة والتابعين
 حتى قال الزهري لم يسمع احد من علمائنا يذكر ان احد من سلف هذه الامة كان يصلي قبل تلك الصلوة ولا بعد
 وقيل انه اجماع ولا يصح هذا الا اذا اقيمت في المصلى ما اذا صلوا صلوة العيد في المسجد فنزل يصلي فيه
 الى اخر تخية المسجد كما فاحد الروايتين ان مالك انه يصلي فيه وقد مال الى ترجيح ذلك الامام الشوكاني
 مستدلا بان لهذه الصلوة دليلان مخصوصان الكثرة تردد في ذلك في موضع اخر فقال ان صحيح حديث عبد الله
 بن عمر روى في المصلى لا بعد ها رواه احمد كاد ليلا على المنع مطلقا لانه نفى في

قوة انتهى انتهى قلت لا ريب انه دليل على ان صلوة العيد لا قبلية ولا بعدية لها ولا يشترع قبلها النقل المطلق كراهية
 او حرمة لكن في كونه دليلا على نفي تحية المسجد يوم العيد اذا اقيمت الصلوة فيه نظرا لقدمته في صحت ادوات كراهية
 الصلوة وان ذوات الاسباب ونحوها لا تشملها احاديث انتهى فتأمل ولا تغفل الا اذا ن لها ولا اقامة اتفاقا لم يثبت
 ابن عباس جابر قال لم يكن يؤذن يوم الفطر الا يوم اضحى متفق عليه ومسلم عن عطاء قال اخبرني جابر ان اذنان الصلوة يوم
 الفطر حين يخرج الامام ولا بعد ما يخرج ولا اقامة ولا نداء ولا شئ لا نداء ويؤتى ذلك اقامة من ابن الزبير انه اذن لها
 وقال ابن المسيب اول من اذن لصلوة العيد معاوية وقال الائمة الاربعة يستحب ان ينادى الصلوة جامعة وقد
 استدل لهم بما رواه الشافعي عن الزهري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامر المؤذن في العيد من فيقول الصلوة
 جامعة وهو مسل لا يخرج به قال في الفقه والقياس على صلوة الكسوف بعضه قلت لا يبعد ذلك لولم يرد
 رواية مسلم المار ذكرها فان قوله في تلك الرواية لا اقامة ولا نداء ولا شئ ظاهر في نفي الكلام قبل صلوة
 العيد مطلقا فتأمل ويستحب التجيل في صلوة الاضحية والتأخير في صلوة الفطر فيصلي الاضحية اذا كانت
 الشمس قيد رمح والفطر اذا كانت قيد رمحين لما مر من حديث جندب وكان في الاضحية يندب الاكل
 من الاضحية فيستعجل في الصلوة بخلاف الفطر فان الاكل فيه مندوب قبل الصلوة وقد راى الاحتات الرمح بعد
 ستة اذرع او خمس اذرع -

فصل اى هذا الفصل في بيان استحباب التكبير ايام العشر بالخصوص ايام التشريق وقد تقدم ذكر التكبير
 ليوم عيد الفطر وانه يبتدأ فيه هناك من حين الخروج للصلوة وانه ينتهي بالشروع فيها على ما صرحوا
 به وذكرنا على الناس اليوم وانه الى ما بعد صلوة عصر يومها وقد هنا ان التكبير في يوم عيد الفطر ثبت وقوعه
 على عهدنا صلعم بعد صلوة العيد وذلك في الخطبة وان ذلك مؤيد للعمل وقال الشافعية ان التكبير يندب
 ليلتهما مطلقا لا يختص بصلوة بل لا يندب بعد الصلوة ليلتها وسموه بالتكبير المرسل وما يكون استحبابه
 بعد الصلوات سموه بالتكبير المقيد قال الشافعية قد استدل امامنا على ندب التكبير المرسل ليلية
 عيد الفطر بقوله عز وتكلموا العدة وتكبروا الله الآية حيث قال الشافعي سمعت من ارضاء من العلماء
 بالقرآن يقول المراد بالعدة عدة الصوم والتكبير عند الكمال قالوا واما تكبير ليلة الاضحية فبالقياس
 عليه انتهى وهو كلام وجبه اذ لم يما يمنع محتمد ويندب التكبير ايام العشر وان كانا من سائر الايام
 والاعمال الصالحات اى خلا لا لاحتات والشافعية في عدم استحبابها التكبير فيها سوى ايام التشريق

ولنا حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلعم ما من أيام أعظم عند الله سبحانه ولا أحب إليه العمل فيهن من هذه الأيام العشر فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير والتحميد رواه أحمد وابن أبي الدنيا والبيهقي في شعب الإيمان والطبراني في الكبير عن ابن عباس وقال ابن عباس وأذكروا الله في أيام معلومات أيام العشر والأيام المعدودات أيام التشرقي وجه الدلالة على استعجاب التكبير في العشر أن الله جل شانه أمر بذكره في هذه وهذه وكما معنى للفرقة بين الذكرين بل إذا تمت أنه يشمل التكبير في أحدهما فالآخر مثله لا فرق سيما وقد علمت امرأة صلعم في حديث ابن عمر بالتكبير في العشر فلا تغفل وقد صح أن ابن عمر روى وأباه مرة كانا نخرجان إلى السوق أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما ذكره البخاري في الصحيحين معلقا وذكره غيره أيضا فتكبير هذين الصيحين ثم تكبير الناس بتكبيرهم من غير تكبير بشعره بان تقول أنه إجماع أقل حالاته أن يكونوا سكتوا فتأمل فان الناس قد هجموا العمل لهذه السنة منذ أزمان طويلة ولم نر من المتأخرين من دعاء أحياها ما فضل الذكر المطلق والطاعة في أيام العشر فقد دل عليها القرآن واتفق عليها سائر العلماء وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلعم ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله عز وجل من هذه الأيام يعني أيام العشر قالوا يا رسول الله ألا الجهاد في سبيل الله قال ولا الجهاد في سبيل الله إلا رجل خرج بنفسه وماله ثم لم يرجع بشيء من ذلك رواه الجماعة إلا مسنونا والسائي ويندب للحاج مع ذلك التلبية إذا هم عمر ما مع التكبير وغيرها ما تقدم يريد الحاج بالتلبية خلافا للأحاديث والشافعية في قولهم أن المحرم لا يكبر مادام عمر ما وإنما يلي فقط واستدلوا بالعمل وليس بشيء ولا مسلم ولنا ما أخرجه في الصحيحين عن مالك بن انس قال حدثني محمد بن أبي بكر الثقفي قال سألت انسنا ونحن غادون من منى إلى عرفات عن التلبية كيف كنتم تصنعون مع النبي صلعم قال كان يلي الملبى ويكبر المكبر فلا يتكبر عليه انتهى وهذا العمل الذي أنشأه الله عز وجل كان على عهد رسول الله صلعم يرد على من زعم على مشروعية التكبير للحرم قبل تحله وذلك ظاهر يندب التلبية في جميع الأحوال لكل أحد وقد تقدم حديث أم عطية في تكبير النساء بتكبيرهم على عهد رسول الله صلعم وسر الصحيح وفيه كان هم يكبر في قبة بمعنى فيسمة أهل المسجد فيكبرون ويكبر أهل السوق حتى تخرج منى تكبر إذا كان ابن عمر يكبر تلك الأيام الصلوات على فراشه وفي فسطاطه ومجلسه وممشاه وتلك الأيام جميعا وكانت هيئته تكبر يوم الجمعة واليومين قبله

وأيام التشريق كذلك وفيها بعد الصلوات من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى وفاقا لمحمد وإبي يوسف وقالت الشافعية
 يختم بعض آخر أيام التشريق وقالوا بحقيقة روى عقيب صلوة العصر من يوم النحر لما قد مناعن ابن عباس أن أيام التشريق
 هي الأيام للمعد وذواتها كانت هي تلك فذكر الله فيها ما مور به في القرآن وقد قدمنان ابن عمر كان يكبر تلك الأيام
 جميعا ذكره في الصحيح معلقا وقد وصله ابن المنذر والفاكي في الخبر مرة من طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر ذكره وقد
 مر وهو من الصحيح ما ورد كذلك صحيح من قول علي بن رضوان مسعود أنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق فحصل مما
 قد مناه أن ذكر الله لا سيما التكبير والتكبير والتكبير وغير ذلك من أعمال الطاعات المطلوبة من ابتداء أيام العشر
 والحاج مع ذلك التلبية وأنه يمتد إلى آخر أيام التشريق لكنه في أيام التشريق من صبح يوم عرفة يشروع بعد الصلوات
 المكتوبة وغير المكتوبة ومن خالف ما ذكرناه فلم يأت بحجة عن رسول الله صلعم ولا من كتاب الله وأما
 إلا ثار من الأصحاب فلم يرو عنهم أصح مما ذكرناه وما خالف ذلك فنقله ضعيف وأنه لا يدل على صدول
 معين يخالف ما ذكرناه فتأمل ومن قال أن التكبير يختم بعض يوم النحر فقله بلاد دليل وكذلك من قال
 يختم عقيب العصر من آخر أيام التشريق وتقيد به بالعصر أو بصلوة العصر لم يدل عليه دليل وما قد مناه
 من الأدلة هي ظاهرة في أنه يختم باختتام الأيام المذكورة وهو ما رجحناه بنقطة وسياق بقية كلام يتعلق
 بما يفعل في العيدين كالغزاة والأضحية ونحو ذلك في محله أن شاء الله تعالى.

باب صلوة الكسوف وهي صلوة الآيات والمراد ما يعم الخسوف ويقال في التغليب
 الكسوفان والخسوفان والكسوف للشمس والخسوف للقمر قال الجمهور أنه أصح وجاء في القرآن بالخسوف
 القمر وجاء في الأحاديث إطلاق كل منهما على الآخر وليس هما متروا فان لغة كان مدلول الكسوف
 غير مدلول الخسوف فالأول التغيير إلى سواد والثاني النقصان والذل والدخول تحت الأرض وقد
 قيل غير ذلك وإنما أطلق كل منهما على الآخر لأن غايتهما في التبرين واحدة وهما ذهاب ضوءهما
 كله أو بعضه بالنسبة اليها والكسوف المعتاد هو حيلة القمر بيننا وبين الشمس بحيث تكون حجابا
 لكل شعاعها أو بعضه ولا يكون إلا في ثلث الشهور الأخير والغالب أن يكون في الثامن والعشرين أو التاسع
 والعشرين وإنما قلنا الغالب لأن الشهادة في ثبوت الأهلة عندنا مقدم على الحساب وقد تتأخر
 رؤية الهلال فيحصل فرق بين أهل الحساب وأهل الروية فيكون الكسوف عند هؤلاء في يوم هو
 غيرة عند أولئك فإذا عرفت ذلك فاعلم أنه لا يمتنع عقلا ولا عند علماء الهيئة وقوع كسوف غير معتاد

وذلك فيما اذا وجد حيلولة جرم سماوي ذى ذنب او غير ذى ذنب ضال او حادث بيننا وبين الشمس
 ثم يد هب في الفراغ الجوى فيبقى ضالاً متخيراً او يصادم سياراً او يلتقى ويلتصق به او يتخذ له مديراً
 وفلكاً بالقوة المجذبية مما حوله ويثقله دراهم ارضنا او بينهما وبين الشمس لكن ذى المدار والفلك الصالح
 لكسوف الشمس غير القمر يعرف حق الآن وقيل انه كان من قديم الحوادث وعلمه عند ربى في كتاب اما وجود ضال
 غير منتظم في فلك قابل لكسوف الشمس في الماضى والمستقبل فلم يقل احد من العقلاء العارفين بدقائق علم
 الهيئته انه ممكن ولم يقل احد منهم بان ما كان من صنف هذا الكسوف لا يكون الا في الثامن والعشرين
 او التاسع والعشرين بل علماء الهيأة قد يرونه بالرصد فيفرضون انه ان بقى على جريه المعتاد وفي مجراه
 المراتى يحول بيننا وبين الشمس لكنهم قد لا يعرفون مقدار حركته بالتحقيق او خط مجازة اين يكون او نحو
 ذلك فيخطئون فيما قد مره من الكسوف او التصادم وقد تتصرف فيه او في حركته او في طريقه حوادث
 جوية سماوية والقوى المجذبية والدفعية من كواكب اخرى فلا يحصل الاخلال ما فرضوه كما وقع لاذى ذنب
 حادث في سنة ١٨١٨ العيسوية وبذلك تعلم انه لا استحالة في كون الكسوف في اول الشهر او وسطه فتأمل
 ذلك فانى لم اذكره في الجواب عن استبعاد الناس للكسوف الذى وقع يوم موت ابراهيم ولدا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم حيث صح انه وقع في عاشره بيج الاول ولد ذلك قد وقع الكسوف يوم قتل امامنا الحسين ابن على وقد استفاض
 واشتهر انه قتل يوم عاشوراء اى العاشر من محرم وما ذكرناه يرتفع الاشكال والتخويف بذلك في قوله صلوات
 يحوف الله بها عباده يكون في غاية الظهور على ان التخويف والخوف يكون ايضا من اثر وتأثير الكسوف من
 المعتادين في الانفس والاموال فلا اشكال في المنزع للصلاة والدعاء والصدقة ونحو ذلك من اعمال البر حيا
 ان يخفف الله عن عباده هذه الامور لان طبيعة الجو والهواء مما تشغل عليه من سائر المواد والعناصر بالكسوف
 يحصل فيها تغيرات من حيث الحرارة والبرودة وهي باعتبار الامزجة تارة تكون نافعة وتارة تكون ضارة
 فالملقى الى الله بالصلاة ونحوها وان يسأل الله من خيرها ويستعينه من شرها ونحوها اذا كانت من
 علامات الساعة فالتخويف بها اكثر لاسيما للوثنيين الذين يعتبرون بالشئ على نظرية اعتبار او ايقان ابراهيم الله
 تعالى اما خسوف القمر فهو يكون بحيلولة الامم بينه وبين الشمس بحيث يكون الامم حجابا وساترا دون
 وصول شعاع الشمس الى القمر الذى ينعكس الينا بتوسط وقوعه على قرص القمر هذا هو خسوف القمر المعتاد
 الذى يدرك حساب اهل الهيئته ويجوز عقلا ان يكون غير معتاد كما عرفت ذلك مما قد مناه في

كسوف الشمس فلا تغفل صلاة الكسوفين سنة لانه لم يأت ما يتعين به الحكم بوجوب الصلوة وإماما نقله
السيد في روضته عن الامام الشوكاني في السيل من ان قوله صلعم فاخر عوالي المساجد وفي رواية فضلوا وادخلوا
ظاهر في الوجوب قال فان صح ما قيل من وقوع الاجماع على عدم الوجوب كان صادقا ولا فلا انتهى واما ان
عدم القول بوجوب الصلوة المذكورة معلق على صحة الاجماع فان لم يصح كان القول بالوجوب هو المختار وعندنا
قلت وفي حكاية ما ذكره على الوجوب تطرح في بقرض عدم الاجماع المعارض وحتى نقول بقرض عدم المدافعة
التي فيها بيان الفرايض لا نأقول قوله صلعم فادعوا الله وصلوا حتى ينبغي لا يصح ان يكون امر الوجوب
بالاثنين اعني الصلوة ومجرد الدعاء ولا للزم ان من شرع ابتداء في صلوة ولم يبقها الا بعد الانحلال يكون
غيرات بالوجوب حيث لم يدع خارج الصلوة لان العطف يقتضي المغاورة وهكذا الامر منه صلعم قد صح
بالعقاة والدعاء والتكبير والتصدق والصلوة وكون الامر في الكل الوجوب قد يتعدى العمل به على بعض الناس
في الكل سيما في عصرنا هذا حيث رجحت الحكومة بيد المضاري وهم ابطلوا الرقبة والذي يبيع او يشتري الرقيق
يجسس بعينه بقوانينهم وقد فيوت الاشتغال باحداهما سواء كان شرع في التصديق على المحتاجين او سراح
السوق لشراء الرقيق فتفوت الصلوة مثلا لا يحجب بعضها دون الاخر فغالفة لظاهر الحديث لانه ان كان
الامر الوجوب فيلزم وجوب الكل غير الصلوة مثلها وجوبا او ند بالبل في حديث ابي موسى المتفق عليه الامر
بالوجوع الى ذكر الله ودعائه واستغفاره ولم يذكر الصلوة انتهى فالحق عدم القول بالوجوب وان لاحديث الباب
لا يدل عليه واصلح ما درس في صفتها ركعتان في كل ركعة ركوعان وسجدتان ثبت ذلك في الصحيحين غيرهما
عن ابن عمر وعائشة وابن عباس اسماء وعن جابر رضي قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلعم فصرى باصحابه
فاطال القيام حتى جعلوا يخفون ثم ركع فاطال ثم رفع فاطال ثم ركع فاطال ثم سجد سجدتين ثم قام فنصنع
نحو من ذلك فكانت اربع ركعات واربع سجودات رواه احمد ومسلم وابوداود ومافي الصحيحين ووضح
واطول من هذا ومن الاحاديث المصححة بركوعين حديث علي بن عيسى عن احمد وحديث ابي هريرة رضي الله عنه في النساء و
حديث ابن عمر ايضا عند البزار وحديث ام سفيان عند الطبراني وقد ذهب الى الاخذ بهذه الاحاديث الجمهور
ومنها ما لا يوافق الشافعي وقال بوحيفة ليس هذه الصفة مسنونة ولقد اجد عن الواقع والحقيقة
بعض الاحداث حيث قال مبينا لمجة الشافعي له ما روت عائشة ولنا رواية ابن عمر في الحال كسفت الشمس على الرجال
لم يركعوا فكان الترجيح لروايته انتهى فاخطأ استطاء بعد خطاء اما ان يؤول فانه يفهم من كلامه ان صلوة الكسوف

بركوعين كأنه لم يروعه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا عائشة وقد عرفت مما قد مناه فساداً وأما الثاني فلأن ابن عمر يرى صلوة
الكسوف بركوعين كما في الصحيحين فاتفق الرجال والنساء على ركوعين نعم يرى عن عبد الله بن عمر بن العاص
ما يدل على ما ذكره لا بالمراعاة وهو من أحاديث أهل السنن ولذلك لم يخرجناه وبهذا عرفت مبلغ علمه
في الفقه والحديث وذكر آية جديدة وما ذكره من صفة صلوة الكسوف نحن لا نقول بعدم صحته
وعدم جوازها إلا أن ما أخذناه أصح وأرجح وأفضل لأنه فعل المختارة نبينا الكريم صلعم لنفسه ولا صحابه
وقد رآه أهل الصحيحين وغيرهم كما قد منا فوجهم وما سواه أن صح فهو لا يعادل ما في الصحيحين ودعايته
أن يدل على الجواز إذا تعددت الواقعة ولا بما في الصحيحين هو الأرجح المقدم على غيره عند كل من له معرفة
بالحديث ولا ينكر هذا إلا المعاند الجاهل بفن الحديث وإيضاً قوله وللحال أشف على الرجال لعرضهم بوسلم أن
ما قد مناه لم يروعه إلا عائشة وإن موقفها كان متوخراً مع النساء كما هو الواقع فأن لا ننظم أن الحال في مثل
عدد الركعات يكون أنكشافه من قرب موقفه أكثر من أنكشافه من بعد كالنساء مثلاً لأن الكل من قريب
الموقف ويبعد إلا أنما يسجد السجود لا ما ويركع ركوعه فحين لو عكسنا الأمر وقلنا أن أنكشافه للنساء أكثر لم
يبعد كما نقول أن طول الصلوة قد يحدث لبعض المصلين كلالاً وناساً فلو قد رآه الإمام لم يطول الركوع
كما يمكن أن يخفى على بعض المتقدمين ركوعه بخلاف من هو متأخر فانه يرى ركوع جميع الصفوف التي بين يديه
تخفأ ذلك عليه ما بعد من خفاء على المتقدم فتنبه فانه يحتاج إلى دقة نظر في أحوال الناس وإني لا أعجب
لصدور مثل هذه السفسطات ممن وسم بالعلم والتفقه يفر الله لنا وله وورد ثلاثة ركوعات في كل
ركعة ثبت هذا من حديث جابر عن مسلم ومن حديث ابن عباس عند الترمذي وصححه ومن حديث
عائشة عند أحمد والنسائي وخمس ركوعات في كل ركعة أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث
أبي بن كعب وفي الروضة قال ابن القيم السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في صلوة الكسوف تكرار الركوع
في كل ركعة لحديث عائشة وابن عباس وجابر وإبي بن كعب وعبد الله بن عمر بن العاص وابن عمر وإبي
هشيم الأشعري كلهم يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكرار الركوع في الركعة والذين ردوا تكرار الركوع أكثر عدد أو أجل وأخص
برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذين لم يذكروا قلت والأمر كما قال شيخنا نعم هذه الله بغفرته وأنزل عليه شأبي منوانه
وبه يظهر فساد ما حكيتنا عن بعض الأحناف لو قلنا أنه قد صحف فيه الكتاب فكتب ابن عمر بذلك عن ابن عمر فإن المتأخر
أيضاً يروى تكرار الركوع كالمقدم يقرأ بين كل ركوعين وفي أول كل قيام بفاتحة الكتاب بما شاء من القرآن أن يطول

في ذلك وفي الركوع وفي السجود والجلوس بين السجدين الى ان تجلي اما قراءة الفاتحة فلان هذه صلاة
وقد تقدم انه لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وهي تجب في كل صلوة في قيام يشتمل على القراءة ولما كان القيام
الثاني في صلوة الكسوف يشتمل على قراءة القراءة الفاتحة لا محالة اما تطويل القيام و
قراءة القرآن فقد ثبتت في الصحيحين وغيرها في حديث ابن عباس فقام قيا طويلا نحو من سورة
البقرة ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع فقام قيا طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون
الركوع الاول ثم ذكر القيام في الركعة الثانية اي القيام الثالث والرابع وان كلامهما كان طويلا وانه
دون ما قبله الحديث وهو متفق عليه وفي الصحيحين اطالة السجود ايضا وقد جاز في اطالة السجود
والجلوس بينهما حديث عبد الله بن عمر وفيه ثم ركع فاطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فاطال حتى قيل لا يسجد
ثم سجد فاطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فجلس فاطال الجلوس حتى قيل لا يسجد ثم سجد رواه النسائي وابن خزيمة
وفيها وجهه للحافظ كذا في التلخيص قال ان الجلوس بين السجدين تطويل فهو محجوج بما ذكرناه ودور في كل
ركعة ركوع واحد واختاره الاخناف الا ان اهل الحديث لهم كلام في هذه الرواية من اجل عطاء بن السائب فانه
اختلط الخوا او لا باس لو عمل احد بها الا ان قول القائل انه لا يصح ولا يجوز غير ذلك مراد للسنة الثابتة ومشا
الرسول ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى فقد ضل مغوى وكذلك قوله ان هذه اصفى شئ
الافضل ولا يصح ولا المخرج غلط بين كما عرفت مما قدمنا والمحاذ يتناول كل صفة صح امره صلعم
بها او فعلها لكن ما قدمناه هو الافضل وقد عجم انه سمع قدا صلي الصلوة بذلك الصفة التي اخبرناها ثم امر بها
كذلك لقوله صلعم بعد فرفع منها فاذا امر بغير ذلك فافزعوا الى الصلوة والصلوة وان كانت تتناول الصلوة بجميع صفاتها الا انها امر بالصلوة
فلا يجوز الاظهر الله علم الدين الله لهما بالصلوة جامعة لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال لما سكفت الشمس على عهد رسول الله
صلعم نادى ان الصلوة جامعة رواه البخاري وكذا اذا نكح الاقامة لهما لانه لم يثبت فيهما نقل عن رسول
الله صلعم وتسن فيهما الجماعة اما الجماعة لصلوة كسوف الشمس فقد اتفق عليها الاثمة الاربعة واهل الحديث
كلهم قلت واظهر دليل على استحباب الجماعة ما قدمناه من ثبوت النزاه لهما الصلوة جامعة رواه في الصحيحين
وقد ثبت في الصحيحين عن صلعم انه صلاها في جماعة وقالت الاخناف ويصل بهم الامام الذي يصل بهم الجمعة فان
لم يحضره اهل الناس فرادى اي خوفا من الفتن وقد وافقهم الثوري ووافره قد ثبت ان النبي صلعم بعث
صناديقا فرادى ان الصلوة جامعة رواه الشيخان فثبت بقوله وافر ان هذه الصلوة تشترج جماعة وهذا

هو حكمها العام وما خوف الفتنة ونحوها مما يكون من احكام الضرورات والنحو فلا تنطبق بها احكاما عامة
 وانما تتعلق بالحياتها ومن قامت به في احيان واحوال استخاص خلصة فاندفع قول الاخناف ومن وافقهم مذهب
 الجمهور هو العمل بهذه الاحاديث واستحباب الجماعة وان لم يحضر الامام الواجب عليهم بعضهم وذلك ظاهر كاختيار
 عليه والجماعة ليست بشرط في صلوة الكسوف خلافا لمن اشتراطه اذ لم يرد ولا حرف واحد يقتضي معنى الشرطية
 اما الجماعة في صلوة خسوف القمر فقال الاخناف ليس في خسوف القمر جماعة وانما يقتضي فرادى قالوا لتعذر الاجتماع
 في الليل لخوف الفتنة ولعل سبب هذا الفتنة الموهومة شدة الزحام كما صرح بذلك بعضهم قلت ليتأمل
 المنصف في هذين التعليلين العليين الذين يلزم من صحة احدهما بطلان الآخر لزوما بيانا انه ان تعذر
 الاجتماع في الليل فلا نزعة وان امكنت الزحمة فلا تعذر اجتماع فتعلمه واثبتوا واذ ابطال ليلهم فلنا قول صلعم
 بعد ان صلى صلوة الكسوف جملة ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله وانهما لا ينكسفان لموت احد
 واذ كان ذلك فصلاوا ودعوا الحديث رواه في الصحيح وهو دليل على تساوي الصلوتين في الكسوفين
 وقد رواه ابن حبان امج في المراد رواه ايضا من حديث عبد الله بن عمر وفاذا انكسفت احداهما الحديث
 وهذه الأدلة كافية لا ثبات حكم تساوي الصلوتين فما ثبت لاحدهما ثبت للآخر ولو كان الاجتماع متعذرا
 في الليل لترك كثير من صلوات الليل وقد تقدم انه صلعم كثيرا ما كان يصلي بابه صلوة الليل في جماعة
 اول الاسلام حين نزلت عليه فافروا اما يتسرع القرآن الالية وكذلك كان يؤخر صلوة العشاء واحيا نالي
 نصف الليل ومعلوم قيامهم في رمضان والاخناف ايضا سوا الجماعة فيه وقد تغلبت الاحاديث في ذلك
 وبها يبطل قول القائل ان الاجتماع في الليل متعذر ويرد عليه في خصوص هذه المسئلة قوله صلعم ان الشمس
 والقمر آيتان من آيات الله وانهما لا ينكسفان لموت احد ولا لحياته فاذا رايقوها وفي رواية فاذا رايتهما
 كذلك فافزعوا الى المساجد رواه احمد والحاكم وابن حبان واسلمه في الصحيحين بدون قوله فافزعوا الى
 وهو بها صحيح ايضا فاعلم المجتبعون في المسجد يتعذر عليهم ان يصلوا جماعة بل لا عن ان يصلوا فرادى لا ي
 ماذا يقول الاخناف ومن وافقهم كالمالك والشافعية وقد ذهب الى استحباب الجماعة في صلوة خسوف القمر الشافعي
 واحد وبما قد مناه نستغني عن احاديث ضعيفة قيل لها وجرى في الصلوة اى صلوة الخسوف جماعة وانه
 صلعم صلواتها في جماعة وبين الخبر في صلوة الكسوف دنا قال احمد ولا بأس بالاسرار والى الاسرار ذهب الشافعي و
 مالك والحنيفة وقد علوا ذلك بانها نارية وليس بشئ واستدلوا بحديث سمرة قال صلينا

رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف ركنيتين لا نسمع له فيها صوتاً رواه الخمسة وصححه الترمذي وقد اهل به جهالة
 ثعلبة بن عباد مراديه عن سمرة وانه يشاهد كلها ضعيفة وقد عرفت حال سمرة مما تقدم وعلى فرض صحة
 لا يصح النفي المذكور الا اذا كان بعيداً عنه من المعلوم ثبوت المحرم في تكديرات الانفعال فقولنا لا نسمع له
 فيها صوتاً هو اعلم من نفي سماع القراءة قال في المنتقى بعد ان ساق حديث سمرة وهذا يحتل انه لم يسمعه
 لبعده لان في رواية مبسوطه له اتينا المسعيد وقد امتلاً انتهى وفي نفس من سمرة شيء لا يعتمد على روايته
 الا اذا عارضها رواية اخرى من غير واسد ولو يقول ابن عباس قام قياماً طويلاً نحو من سورة البقرة
 الحديث متفق عليه قالوا فقول ابن عباس نحو من سورة البقرة يدل على انه لم يسمع قراءته صلى الله عليه وسلم في ذلك
 دليل على الاسرار وجوابه ان قوله نحو يجوز ان يكون تقدير المأقاة صلى الله عليه وسلم من السورة عليه فهو ليس بنص في
 عدم سماعه القراءة ولم يجز ان يكون سمع السورة المختلفة ونسب تعيينها فقد رجوعها سورة البقرة
 ولو سلمنا انه لم يسمع من الجائز ان يكون سبب عدم سماعه الزحام وبعده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كونه صبياً
 ذلك الحين وكونه خلف الصفوف اذ ان الواقعة تعددت فاسرى بعضها ولنا حديث عائشة رضي الله عنها في النبي
 صلى الله عليه وسلم في صلوة الغصون بقرينة الحديث متفق عليه وفي لفظ صلى صلوة الكسوف فجاء بالقراءة فيها رواه
 الترمذي وصححه وابن حبان والمالك وفي لفظ خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاق المصلي
 فكبر فكبر الناس ثم قرأ فجاء بالقراءة الحديث مراده احمد وابوداود والطائفة في مسئلة وابن حبان نحوه
 فان قيل كيف يجوز له الخفاء على الرجال وهم اتوب في موقفهم ولم يجوزوه على النساء مع بعد موقعهن
 قلنا ليس الامر كذلك بل نحن يجوزون الخفاء على الكل لكنه يجوز ان يكون بعض الرجال في حاشية الصف الاخر
 الطويل وذلك يكون لا محالة بعد من الامراة الواقعة في وسط الصف الاول من صفوف النساء وايضاً تغافوت
 حاسة السماع في الناس قوة وضعفاً وايضاً ان تجوز الخفاء على الشعة المخبر بالاثبات يكون لا محالة تكن يباله تجللاً
 تجوز على من اغترى النفي او بعد السماع فانه غير مفض الى تكذيبه ومن ثم قالوا المثبت مقدم على الثاني هذا
 اذا استويا من حيث العمرة ولم تعد الواقعة دالا كان الكل مجبهاً واجازاً قلت ويدل على ان صلوة الكسوف
 حصرية كونها تسنن بعد الخطبة خلافاً للاحناف والمالكية وقال الشافعي ومالك واحمد في احاديث الروايتين
 عنه تسنن بها خطبتان وزعم بعض الاحناف ان فعل الخطبة بعد صلوة الكسوف لم ينقل قلت وهذا من قلة وقوة
 بالاحاديث وهذا عدم اطلاعه دالا فالا حاديث ثبتت بذلك وهي ذات كثرة كما قال الحافظ في المغنم ولما

قول بعضهم انه صلعم لم يقصد الخطبة وإنما قصد الروي على من اعتقد ان الكسوف يكون سببه موت احد ا
 ونحوه فخرابه انه قد جاء في حديث عائشة بلفظ تم قام فخطب الناس فاشفى على الله بمأهله الحديث وهو
 متفق عليه في رواية وشهد انه عبد الله وسوله وعن اسماء قالت فخطب رسول الله صلعم فحمد الله واشفي عليه
 ثم قال اما بعد ما من شئ لم اكن رايت له الا وقد رايت في مقامي هذا الحديث وذكر اشياء وذكر المصطفى الدجال ومن
 قبله من الدجالين وحذر روادهم ورغب في الصدقة والعاقبة والتوبة وذكر وقال بعد ان ذكر فتنة الدجال
 ولن يكون ذلك حتى تروا امورا يتفاقم بينكم شأنها في انفسكم وتسالون بينكم هل كان نبيكم ذكر لكم منها
 ذكر حتى تزول جبال من امراتها ذكره في الزاد وقال هذا هو صلعم من صلوة الكسوف وخطبتها وهذا ظاهر
 في ما دقل من قال انه صلعم لم يقصد الخطبة ولخارجه صلعم بهذه المغيبات هي من محجراته صلعم اذ قد وقع
 اكثرها الغيبة صلعم وسكون الباقي في زمن عاجل فان اكثر الامارات قد وقعت كما اخبر صلعم وظهر من جملة
 الدجالين الصغار رجل في الهند وادعى النبوة والمهدوية والان مات وقانا الله من شره
 قلت وقع تساؤل الناس في هذه الازمنة لما راوا من حديد الصناعة من الخرايب والنجائب والنبى
 صلعم قد اشار الى هذه المستحقات في هذا الحديث ولعله ذكر اشياء لتبين لان اهل الحديث قد ذكروا
 انه ذكر في هذه الخطبة غرائب واشياء كثيرة وانه قد سئى اكثرها فاضلى الله عليه واله وسلم الى يوم الدين
 ويخرج وقتها بالتجلى كما ياتي وتولنا كما ياتي اى لا يخرج بالتجلى وقت الاستغفار وما بعده مما سياتى
 وقد دل على ان وقت صلوتي الكسوفين يتقضى بالتجلى قوله صلعم وصلوا حتى ينجلي الحديث متفق
 عليه من استجاب الاستغفار والدعاء والتكبير والعناقة والقصد في كلامه صلعم بذل الى وترغيبه
 فيه وقد صحت بذل الى الاحاديث وقدم بعضها فلا تغفل -

باب الاستسقاء هو لغة طلب اسقيا وشرعا طلب السقيا من الله تعالى عند الحاجة
 اليها وسقاة بمعنى واحد والاصل فيها فعله صلعم ليهاد قد فعلها الخلقاء بعدة وقد يستأنس
 لذلك بقوله تعالى واذا استسقى موسى لقومه الاية هو سنة اجماعا ذال في الزا حثت انه صلعم استسقى
 على وجوه اعد هاريم الجمعية على المنبر اثناء خطبة قال اللهم اغثنا اللهم اسقنا اللهم اسقنا
 وذكر الثاني ثم قال الثالث انه استسقى على منبر المدينة استسقاء مجر د اى غير يوم جمعة ولم يحفظ عنه
 صلعم في هذه الا استسقاء صلوة الرابع انه استسقى وهو جالس في المسجد فرفع يديه ودعا الله

عن رجل فحفظ من دعائه حينئذ اللهم استغفركم يا طيباً عابداً لا غير ضاراً لخاص انه استسقى عند
 ابحار الزيت قريباً من الزوراء وهي خارج باب المسيبي الذي يلي اليوم باب السلام نحو قد فة حجر ينعطف عن
 يمين الخارج من المسيبي السادس انه استسقى في بعض غزواته لما سبق المشركون الى الماء فاصاب المسلمين العطش
 فنكسوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بعض المنافقين لو كان نبياً لاستسقى كاهنه كما استسقى موسى كاهنه فبلغ ذلك
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال او قد قالوا هسي بكم ان يسقيكم ثم يسقط يده ودعا فصار ديد يده من دعائه حتى اظلمت
 السموات اطروا فافهم السيل الوادي فشراب الناس فارثوا واتقي قلت ما ذكرنا بت صحيح عند اهل الاثر وهو
 دليل لمن يجوز الاستسقاء بالصلوة ولا خطبة قلت وذلك مما لا اعلم فيه نزاعاً ومنه ما روى عن عمر انه
 خرج للاستسقاء فافاد على الاستسقاء بالدعاء والاستسقاء دون صلاة اي طلبه كذا لا بد من صلاة سنة
 كاهنه مما قد مناه من فعله صلى الله عليه وسلم فعمل عمر بعدة وصلوة ذات كعتين بعد ما او قبلها خطبة خلافاً لابي
 حنيفة وللشافعية ايضا في قولهم الاستسقاء بصلوة او حنيفة روى مما قد مناه من الاستسقاء بصلوة
 صلوة وهو لا يدل على ما ذهب اليه من عدم مشروعية الصلوة مطلقاً دعائهم ان يكون الكل جائزاً بل كون
 الاستسقاء بصلوة هو الافضل لانها من احب الاعمال الى الله وهي تطفى غضب الرب سبحانه على ذنوبنا ومعنا
 كما ذهب اليه المجاهير وما تقدم انما هو فعل واستسقاء تفرد به هو صلى الله عليه وسلم لم يشارك فيه امته ولذلك
 تعد تلك الاستجابات وبعضها من محجزاته صلى الله عليه وسلم وعليه الخروج بالناس قصد الاستسقاء انما شرع
 بصلوة وخطبة معها فالا فضل ان لم نقل فالتمسوا المعبرين ان اراد ان يخرج بالناس او اذا اراد ان
 يخرجوا للاستسقاء ان يصلي بهم احد هم ويخطب لهم خطبة بعد الصلوة او قبلها ولنا حديث عبد الله
 بن زيد بن رمان النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى المصلي فاستسقى فاستقبل القبلة وحول سداؤه وصلى كعتين رواه البخاري
 وفي الفتح في رواية الزهري المذكورة خرج بالناس ليستسقى وقد روى في سبب ذلك عن عائشة قالت شكوا
 الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرهم بصلوة فوضع له بالمصلي ووعده الناس يوم يخرجون فيه فخرج حين
 بدا لمحب الشمس فعد على المنبر لحدث رواه ابو داود وابن حبان وفيه انه خطب قبل الصلوة وقرأه ايضاً
 ابو عروة والحاكم وصححه ابن السكن قال ابو داود وهذا حديث غريب اسناده جيد وصح عنه من طرق اخرى خطب
 قبل الصلوة وفي حديث ابي هريرة وغيره انه خطب بعد الصلوة كما رواه ابو داود وغيره وسادته ثقات ولذا
 قلنا انه لا بأس ان يخطب في الاستسقاء قبل الصلوة او بعد ما بين ان يحجز فيهما بالقرآن لحدث عبد الله بن زيد

قال رايث النبي صلى الله عليه وسلم يوم خرج يتسقى قال فحول الى الناس ظهرا واستقبل القبلة يدعونه حول رءوسهم صلى كهيئة
وتعجب فيهما بالقرآن رواه احمد والبخاري والبيهقي والدارقطني والترمذي والخطيب بنعنه
الذكر والوعظ في الطاعة والزجر عن العصية ويستذكر الامام ومن معه من الاستغفار والدعاء برفع اليدين
ويؤمنون على دعائه وليس ان يستقبل القبلة حين الدعاء للاتباع في ذلك كله كما روي في الصحيح والذكر والوعظ
والتهليل لا يفيد الا اذا كان بلسان يفهمه المخاض من فيستنبط منه جواز الخطابة بغير العربية ومن خالف
في ذلك فهو لجهل نفسه من مقاصد الشرع والتأخر اما كثرة الاستغفار فشرعت لاجل ان الامساك الجذب غالب
سببه الذنوب والمعاصي سيما ترك الزكاة والصدقة واكل الربوا وفشو الزنا والظلم وينبغي ان يكون الاستغفار
بالقلب بان ينوي الكف عن الذنب في المستقبل وسند على ما وقع منه ولا يكفي الاستغفار باللسان فقط فاذا
استغفر والذات فيهم بمثل هذا انفسى ان يرحمهم ارحم الراحمين ويرسل السماء عليهم امجعين ويرفع يديه
ويجمل ظهره كغيره الى السماء لحديث انس رضي قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستغفار
فكان يرفع يديه حتى يرى بياض اظفئيه متفق عليه ولمسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فاستاد بظهره كغيره الى
السماء واعلم ان حديث انس رضي في عدم رفع الايدي ليس على اطلاقه وقد قيل انه اذا اراد ان يرفع يديه فرفع يديه
وهو المبالغة في الرفع بحيث يرى بياض الاظفار الصارفة لكثرة الاحاديث الواردة في رفع الايدي بالدعاء في مواضع
كثيرة غير الاستسقاء وقد افرها الامام البخاري رحمه وذكروها عدة احاديث وصنف المنزه في ذلك ما جزمه
قال المنزه في شرح صحيح مسلم هي اكثر من ان تحصر قال وقد جمعت منها نحو من ثلاثين حديثا من الصحيحين او بعضها
قال وذكرها في اخر باب صفة الصلوة في شرح المذهب انتهى لكن في النيل اختار في النيل انه ينبغي البقاء على نفي الرفع
المذكور في حديث انس رضي فلا ترفع اليد في شيء من الادعية الا في المواضع التي ذكر فيها الرفع وتعمل فيما سواها مقتضى
النهي وتكون الاحاديث الواردة في الرفع في غير الاستسقاء ارجح من النفي المذكور في حديث انس اما لانها لخاصة
فبشيء العام على الخاص لانها منسقة وهي اولى من الثانية وغاية ما في حديث انس انه نفى الرفع فيما يعلمه ومنه
علم حجة على من لم يعلم وحديث حول مدبرة ويجوزون للاتباع في ذلك وقد روي انه صلى الله عليه وسلم جعل عطائه الايمن
على يمينه الايسر وجعل عطائه الايمن على عاتقه الايمن الحديث رواه ابو داود وسننه في صحيحه وروى
انه صلى الله عليه وسلم جعل الايمن على الايسر والايسر على الايمن وظهر الرداء الى بطنه وبطنه الى ظهره وفي رواية انه صلى
استسقى وعليه خميصة له سوداء فاراد ان يخذ اسفلها فيجعلها اعلاها فنقلت عليه فقلبيها الايمن

على الأيسر ولا يسر على الأيمن رواه أحمد وأبو داود وهذه الكيفية في تحويل الرداء على التي اختارها الشافعية
قلت والكل سنة وخالف فيه الإحنيفة ومن غير دليل فقال لا يسر التحويل وأبو يوسف سنة للإمام دون الملقب^{من}
والأحاديث ترد عليهم هذا أن كان على الناس إردية إمان كانوا لا يسرين للأقبية والشروانات كما هو المرسوم
في زمننا فلا بأس بترك التحويل ويلتفي الاستسقاء بذوي الصلح بأن يدل عوايد حوال الناس بديعهم
ويؤمنوا على دعائهم لأن الصحابة كانوا يستسقون بالنبي صلعم في حياته ويتوسلونه إلى الله تعالى فيسقون حتى
أهل الجاهلية توسلوا به قبل نبوته صلعم فسقوا ومنه قول أبي طالب وأيض يستسقى الغمام بوجهه فقال
الديلمي حمزة للارامل وقد توسل في الاستسقاء عمر بن العباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخبر أن
استسقاء به أي توسله به أفاضل من جنس استسقاءهم برسول الله صلعم في حياته واستسقاءهم
برسول الله صلعم في حياته معروف مشهور ولذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنا كنا نتوسل إليك يا نبينا صلى الله
عليه وسلم فتسقيننا وأنا نتوسل إليك بعمر نبيك فاسقنا فيسقون رواه البخاري فأبان عمر بن استسقاءهم
بالعباس أفاضل من جنس استسقاءهم برسول الله صلعم وهو أن يدعو ويدعون معه أو يؤمنون لدعائه
ولما تقدم هذا النوع من التوسل بالنبي صلعم بعد أن توفي عدل عمر بن الخطاب إلى التوسل بالعباس أي لا شرأه في الدعاء
أو التماسين لدعائه لم يدل فلهذا على منع التوسل بالأموات وليت شعري إذا جاز التوسل بأهل الصلح
فأي دليل يحضه بالأحياء نعم لا شك أن الاستسقاء والتوسل ولو بطلب الدعاء من الأموات لم يكن محررا
بين الصحابة إذ لو كان معروفا المتل بالواتر عنهم انهم اتوا فبالنبي صلعم وتوسلوا به أو بطلب الدعاء منه صلعم غير أنه
مدل على جواز حديث الأعرابي وهي منافية لأحجة فيها أو ما ينقل من توسل الأعمى في حبرية بالنبي صلعم
وأنه علمه الدعاء وعلمه بعض الصحابة بعد وفاته صلعم كما البيهقي بأسناد متصل وسر حاله ثقافت ومن إجماعنا
من أنكروا التوسل بالأموات وضعف حديث الأعمى وقال إن اجتهد الصحابي ليس بحجة وإذا كان مثل هذا من
الاختلاف في التوسل فما بالي في سائر البدع المضلة التي قد تم اليلابها وأقلب بها الدين ظهر البطلان وهي
أشياء كثيرة منها قصة كاهل الدين نصوص سيد المسلمين صلعم فيها الاستغاثة والاستسقاء وأما أهل القصور فيقال لقد
عليه السلام تعالى ومنها ما دأبهم من بعبث اثبات السمع لهم من بعيد ومنها قولهم يؤام وتعود يا رسول
الله أو ياعلى ومنها عبادة أهل القبور وزجر فتية أو البناء عليها أو إلقاء الأردية والتلف عليها وإيقاد السراج
عليها أو حلقها أو اتخاذها عيد أو عرس أو تعظيمها تعظيما نفس رسول الله صلعم على قبره وقد اختلف بالتأليف

كثير من حملة العلم النبوي وان شاء الله سيا في لنا بعض كلام يتعلق بهذه الاشياء في المواضع المناسبة
 للذكر في كتاب الجنائز ونحوه ونسأل الله التوفيق والسداد من دون تقصير طوافر الطوبى والثناء
 عند نزول الغيث للاتباع ولانه امر بذلك رسول الله صلعم قالت عائشة كان رسول الله صلعم
 اذا راي المطر قال اللهم صيبا نافعا رواه احمد والبخاري والنسائي وان يقرن له ليصيب صبيحة الحديث
 انفس قال اصابتنا ونحن مع رسول الله صلعم مطر فحس ذبه حتى اصابه من المطر فقلنا لم صنعت
 هذا قال لانه حديث عهد بربه رواه احمد ومسلم وابوداود وان يغسل او يتوضأ في السيل اى منته
 لما رواه الشافعي انه صلعم كان اذا سال لسيل قال اخرجوا بنا الى هذا الذي جعله الله طهورا فنتطهر
 منه ونحن لله ترو عليه الحديث والمظهر صادق بالغسل والوضوء واذا كان عادته صلعم في غسله انه
 يتوضأ اى يغسل اعضاء الوضوء الا رجليه قبل يغسله ثم يغتسل فالا فضل الجميع بينهما لما كان يفعل صلعم في
 سائر احواله فقامل ان يسمع عند الرعد والبرق اى يستجب ذلك لما رواه مالك في الموطأ عن عبد الله
 بن الزبير انه كان اذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته
 وقد روى في حقيقة الرعد والبرق روايات فقد روى عن مجاهد ان الرعد ملك والبرق اجفته وقيل ان الصوت
 المسموع من السحاب هو صوت الملك وقد روى ما يخالف ذلك من روى انه صلعم قال بعث الله السحاب فقطعت من
 النطق وفجئت احسن الفخار فالرعد نطقها والبرق فمخكها الحديث وانت ترى في هذا الحديث اسنادا للرعد والبرق
 الى السحاب ان الاول نطقها والثاني فمخكها وهذا الاخير المرفوع يطابق ما ذهب اليه اهل العلم الطبع مطابقة تامة وظا
 الاول المخالفة لما ذهبوا اليه من بعض الوجوه لكن اذا كان من المقر جو اذ وجود معلول واحد لعلتين جاز ان
 ينسب الى احد هما مجازا عند بعضهم وبناء عليه فلا مخالفة مطلقا والاختلاف بالحديث الاخير هو الاظهر في دفعه ^{هنا} الى
 على انه قد صح في الآثار عن رسول الله صلعم ما هو صريح في تقسيم الجن الملائكة باقسام كثيرة وانواع عديدة فمنهم
 من خلفوا رءوسهم نوراً ومنهم قروى يجرون في الكون جربا يكد يطابق تواميس الرجب والنور القوة ومع ذلك
 هم قروى احساس وادراك وعقول يفهمون ويفهمون ويخاطبون ويخاطبون ويعلمون بما هم من وسيعون
 انه ولا يفكرون وان من شئ الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم لاية اذا عرفت ذلك فلا يستبعد
 ان يكون الرعد اسم الملك من هذا الصنف وانه يحمل السحاب وينجبه ويسوقه فكانه سراج في الظاهر وفي
 الحقيقة ملك من الملائكة وان الصوت المسموع سوته وان البرق فمخكه او سمي فمخكه تشبيهها واستعارتها واذا

كانت هذه الملك هو بالصفة التي عرفت فيجوز ان يكون ممازجا للسحاب او سائدا فيه كسريان الورد في الماء او كسريان
الروح في جسم الانسان حتى يصح ان يعد من اجزائه التي يسميها كثير من الناس اجزاء مادية فلا مشاحة
في التسمية وبما ذكرناه تندفع اشكالات كثيرة طال ما هذى بها من ليس له من المنقول نصيب ولا له في المعقول
سهم مصيب اعني من غفل عن علوم القرآن والحديث ومرت على المصاحبة مع الخبيث وتعلم شيئا من
الفلسفة الحديثة وظن ان الدين قد قطعه حديد وراى كتاب النصر في المكابر كما نفذت بطون ريعين
ان دسا نيس اي الحاربة بين المذهب والعلوم العقلية واقتربه ولم يتفطن بان الدين الاسلامي هو في الحقيقة
الفلسفة الكاملة للحقة ولو لا غرابة المقام لذكرت بعض شبهات اوردها هذا الجاهل وظن المعارضة بينها
وبين اصول الدين وما هي الاسفسطات وخرع عبيلات يفضل بها القامرين الذين جل سعيهم تحصيل الانكسرية
لكسب المعاش فلا هم فلاسفة ولا هم متدينون بل مذنبون ويل لهم ثم ويل واذا عرفت ذلك حق المعرفة
علمت انه يمكن امكانا مطابقا للجرى الكوني الطبيعي وقوع ما يسمى بالكرامات والمعجزات وذلك بان توهم او تسخر هذه
الروحانيات والنواميس المذكورة فتتكيف وتكيف ما احاط بها من المادة المادية جري بها فتحدث الكرامة
والمعجزة في قالب اسباب طبيعية ظاهرة او خفية لا يدركها كل الناس وحينئذ لا يلزم من وقوع المعجزات
والكرامات خرم سلسلة ناموس الكون فتأمله فانه باب يظهر بانفتاحا حقيقيا وتكشف به الغيبا والله يؤكك
ويحفظك من شياطين الجن والانس فلا يتبع بصر البصر مثلا للحققة بذلك ضرر في بصر كما قال تعالى كذا البرق
يخطف ابصارهم روى الشافعي في كتاب الامم عن عمارة بن الزبير انه قال اذا راى احدكم البرق او الودق فلا يشير
اليه والودق بالمهمل المطر قبل زيادته وقيل الرعد ولا يسب الروح لثبوت النفي عن ذلك اذا هاجت سال الله
من خير ما امرت به واستعاذ من شر ما امرت به لثبوت ذلك في حديث الشفاء ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا هاجت الروح
قال اللهم اني اسألك من خير ما امرت به اعوذ بك من شر ما امرت به اخبرني ابو يعلى باسناد صحيح قلت وهذا ظاهر
في ان الروح قد تحمل من ذي الشر شر او من ذي الخير خيرا وقد اكتشف البشر من ذلك شيئا كثيرا فقط ابق الخبر
والواقع الذي ان الله المستعان وليقل مطرنا بفضل الله ورحمته ومن احتقد ان المطر من الانواع كفر بالله ثم
الحديث زيد بن خالد الجهني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال على رؤسنا اي مطر من الليل هل تدررون ما قال ربكم قالوا الله ورسوله
اعلم قال قال اصبح من عبادي مومن في دكا فما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته وذلك مومن في كافر بالكرامات
واما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فهو كافر في مومن بالكرامات رداه الشيعان والتوء الفجرة اخبرنا به

المطهر أو الله رفعة كان يقولوا اللهم حوالينا ولا علينا إلى آخره ولا يصحون جماعة لعدم ثبوت الصلوة جماعة لذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله ما لا يعلم رفع المطهر إذا ضرب بهم فلا نه صلح لما قال له لا عرابي هلاك الأموال وانقضت السبل وسأله أن يدعوه الله أن يمسه المطهر رفع يديه ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب يطؤون ولا

والجبال ومنابت الشجر الهدى عن ابن أبي عمير عن النخعي عن غيرهما وشعب الصلوة أفراد الزكاة ونحوها والجمهور الراجح وشدة المطهر الصواب ونحو ذلك من الآيات والفقهاء الكونية كالطوفان في البحر أو بأبد الطاعون مع الاستغفار والتوبة والصدق ونحوه مما تقدم في المسودين وناقاه الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما وهو المعتمد عند المتأخرين الشافعية وقد علقنا بقولنا ذلك الشافعي على صحة الحديث عن علي بن ربيعة عن ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق وغيره وعن عائشة من رواية الصلوة الآيات ست ركعات روى ركوعات في كل ركعة ثلاث ركوعات وإسراع سجودات رواه ابن حبان في صحيحه .

باب صلاة الخوف أي بيان كيفية صلاة الخائف وكما فصل فيها الكتاب السنة هي أنواع ستة عشر وقيل سبعة عشر وقيل ثمان عشر وكل ما ثبت منها من المعصوم صلح فهو جزي أي يفعل الإنسان من هذه الأنواع نوعا أو أداؤه بالحالة والمقام والمصلحة ومن فرق بين نوع من هذه الصلوة دون النوع الآخر فقد أساء وأخطأ إلا أن يكون معذوراً في جهله وقد أقصر بعض الإضافات على ذكر نوعين عامر للجواز والصحة فيهما وترك ما هو مثل ذلك في صحته عن رسول الله صلى الله عليه وآله من صلاة علمه بالأحاديث ولو تركه عالماً بها فلا إدري ما عذر به يوم لا ينفع مال ولا بنون وأقصر صاحب المنهاج من الشافعية على أخذ ثلثة أنواع وتعبه الهيثمي في تحفته فقال هذا الاختيار مشكل لأن الأحاديث ساعدت الثلاث لا عن رضى القليل منهم محتمل وأن أكثر تعبيرها وكيف تكون هذه الأثرة التي صح فيها عنه صلح من غيرنا من غيرنا مقتضية للإبطال ولو جعلت مقتضية للمفضولية لآتجه وقد صح عنه رأى من الإمام الشافعي رحمه الله الذي هو صاحب المذهب ما تشدد به فخره من قوله إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي الخاطئ وهو وإن أراد من غير معارض لكن ما ذكر لا يصح معارضنا لما يعرف من قواعد في الأصول فتأمله انتهى كلام الهيثمي وذكر مثله النووي في شرح صحيح مسلم والحاظ في الفهم في مواضع وقال يقتضي كلام الشافعي أن يكون مذهبه ما ثبت بالحديث الصحيح كما قرره الشافعية إذا خالف الحديث الصحيح ومثل ما نقل عن استئذان نقل من أبي حنيفة وأحمد وسائر أئمة الدين فإذا نال العامل بالحديث هو المحبوب عند أبي حنيفة وأحمد وسائر أئمة الدين والنووي وإسحاق ومن خالف الحديث واتبع قول أحد منهم فلا هو متابعي وكان حنفي

قال صاحب
الهداية
في مسائل
وضيقة
بدراسة
كتاب الله
بما ألفه
في كتابه
فوق ما
يطلب
إدراك
غير
الوصول
صلح
بما ألفه
قال ابن
قوله
في قول
نقل
الوصول
عليه
منه

ولاهاكي ولا حنبلي بل هو من اهل الدين والمبغوض عندهم اجمعين ولا يحاميه احد يوم يقوم
الناس لرب العالمين فيها اي من الانواع والكيفيات التي صلاحها رسول الله صلى الله عليه وسلم الخوف ان تصف
معها طائفة وطائفة ووجه العدو والنبي صلى الله عليه وسلم في هذه الحالة صلى بالتي معه ركعة ثم ثبت قائما فتموا
لا نفسهم ثم انصرفوا ووجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فبقي بهم الركعة التي بقيت من صلاته
والنبي صلى الله عليه وسلم قائما على حاله فسلم بهم وهذه هي صلوته صلى الله عليه وسلم باصحابه يوم ذات الرقاع رواها الجماعة الا ابن
صلجة عن صالح بن خوات عن علي مع النبي صلى الله عليه وسلم في رواية للجماعة عن صالح بن خوات عن سهل بن ابي
حشمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذه الصفة ومنها ما ذكره الاخناف وهي ان تقوم طائفة على وجه العدو وطائفة
خلفه يميني بركعة وسجدتين فاذا رفع راسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة الى وجه العدو
وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم الامام ركعة وسجدتين وتشهدوا وسلموا ولم يسلموا وذهبوا الى وجه
العدو وعادت الطائفة الاولى فبقيت ركعة فبقيت ركعة وسجدتين وتشهدوا وسلموا ومضوا الى وجه العدو وحجبت
الطائفة التي بقيت عليها ركعة فبقيت ركعة وسجدتين وتشهدوا وسلموا وادوا اورد من حديث ابن
مسعود وما في الصحيحين عن ابن عمر عكر ان يحمل على هذه الصفة ويمكن ان يكون صفة اخرى وما قد منا
عن ابن مسعود من قد زاد فيه الاحناف ما لم يذكر فيه كقولهم وحدا لنا للطائفتين وبغير قراءة
للا طائفة الاولى وعللوا ذلك بانهم لا حقون ومسوفون وقد عرفت ما قد منا من انه لا بد
من قراءة فاتحة الكتاب واما كونهم وحدا فلهذا واحد احتمالات كما انه يمكن كذلك يمكن خلافه وذلك
بان يتقدم احد ثم يتبعه الا ان كونهم وحدا اقرب الى ظاهر السياق ثم انهم قالوا ان الصلوة بهذا
النوع انما تشرع اذا اضطر اهل الاقطار بامام واحد وفي عدمه الاولى ان تكون هناك جماعة بامامين
فصاعد اقلت لا احدا له دليل من الكتاب السنة ولو كان هذا اجازة كما ربه النبي صلى الله عليه وسلم ولما احتاج
الى نوع من انواع صلوة الخوف والله اعلم ومنها انه صنفهم بصفتين خلقه والعدو بليتهم وبين القبلة
فليكن النبي صلى الله عليه وسلم وكبروا جميعا ثم ركعوا جميعا ثم رفع راسه من الركوع وسرغوا جميعا ثم انحدروا بالسجود
والصف الذي يليه وقام الصف الاخر في غير العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود والصف الذي يليه
انحدروا الصف الموخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف الموخر واطار الصف المتقدم ثم ركع النبي
صلى الله عليه وسلم ركعا جميعا ثم رفع راسه من الركوع وسرغوا جميعا ثم انحدروا بالسجود والصف الذي

يليه الذي كان موخرا في الركعة الاولى ودام الصنف الموخري في نحو العدد ونلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالصف
 الذي يليه انخدر الصنف الموخري بالسجود فوجدوا انهم سلم النبي صلى الله عليه وسلم وسلموا جميعا وهذا الغلط حديث رواه
 احمد ومسلم وابن ماجة والنسائي عن جابر الا ان لفظه بعضهم يجمع المتكلم في قولنا فليبروا ويركعوا وسرنا
 وسجدوا ومنه ان يصلي الامام بكل طائفة ركعتين فيتم الامام ويقصرون ومنه ان يصلي بكل طائفة
 ركعة فللامام ركعتان وتكفي لغيره ركعة واحدة وهذا ايضا ما يجوز من صلوة الخائف وما سوسه
 ذلك فذكر كسر معروف في الكتب المبسوطه وقد افرد بعضهم لذلك تاليفا ويجوز له الا تمام سفره
 وحضر اما في الحضر فاتفقا واما في السفر فليدري جابر رضي في بيان صلوة صلعم باصحابه في غزوة
 ذات الرقاع وفيه فكان للنبي صلى الله عليه وسلم اربع وللقوم ركعتان للحديث متفق عليه وقد تقدم في باب
 قصر الصلوة للمسافر وكذا القصر في حالة الخوف ولو في الحضر الى ركعتين وركعة على المختار هندنا
 اما القصر في السفر الى ركعتين فذلك متفق عليه واما الى ركعة فليدري ابن عباس ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يبدى في نصف الناس خلفه صفين صفا خلفه وصفا امامه للعدو وفصل بالذي بين خلقه ركعة
 ثم انصرفت هولا الى مكان هولا وجاء اولئك فاضل بهم ركعة ولم يقضوا ركعة رواه النسائي ورجاله
 ثقات اما كون صلوة الخوف تقصر في الحضر ركعتين والى ركعة فلنا حديث ابن عباس رضي قال فرض
 الله الصلوة على نبيكم صلعم في الحضر اربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة رواه احمد ومسلم
 وابوداود والنسائي وفي الباب عن جابر عن عبد الله بن عباس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال صلعم صلوة
 الخوف ركعة على اى وجه كان وقال الائمة الاسرعة لا تقصر في عدد ركعات صلوة الخوف حضر او هذا
 الحديث نتيجة عليهم والى ما اختارناه ذهب الثوري واسحاق ومن تبعهما وهو قول ابى هريرة و ابى
 موسى وغير واحد من التابعين منهم قيد بشدة الخوف والتقييد بل الى ضعيف عندنا ما في الصلوة
 الثلاثية كالمغرب فيصلي الامام بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين على احد الانواع المذكورة
 او بالعكس وقيل يصلي بكل طائفة ثلث ركعات فيكون للامام ست ركعات وللناس ثلث ركعات
 ثم لا يجوز الاقتصار لمن صلى معه ركعتين من الثلاثية على الركعتين بل يضم معها ركعة اخرى
 لافه ونزل الثمار ويجوز لمن صلى معه ركعة ان يقتصر عليها للممن حديث ابن عباس وقيل
 لا يجوز له لم يشرع القصر في المغرب الاول اجمع من حيث الدليل والثاني احوط والله اعلم

وسهوهم حين الاقتداء بمحمول ويحققه حينئذ سهواً أمام أي حين الاقتداء بالمرتبة ومعارفة الإمام نفسه
هم محمول وسهواً أمام يحققهم فيسبون سهواً أمام في آخر صلواتهم ولو من الطائفة المسبوبة في الصورة
الثانية لا يهتم لا علم لهم بالركعة التي سهواً الإمام فيها وكذا السبب هو الواقع بنية مفارقة الإمام ومن كانت
آخر صلواته خلت الإمام وذلك منتهى عنه وتقدم الكلام على مسائل السهو في باب فارجع إليه وإذا اشتد الخوف

جازان ليصلي كيف ما اتفق ما شاور الكياوم لاسباب القتال ولو بالإيماء والسجود والتوجه إلى غير القبلة وإن احتاج

إلى الزجر ونحوه جازله الكلام وإن لم يمكنه تادية الصلوة حتى بالإيماء أيضاً وإلى غير القبلة مجازله التأخير
لقوله تعالى فإن خفتهم فجاهلاً أو ربكنا ذكر الطبراني في تفسيره بسند صحيح عن مجاهد في هذه الآية إذا وقع الخوف
فليصل الرجل على كل جهة تأمراً وأما وعن ابن عمر نحوه موقوفاً ومنه فروعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره البخاري في صحيحه
وقد رواه الطبراني عن سعيد بن يحيى شيخ البخاري بإسناد في الصحيح عن ابن عمر قال إذا اختلطوا يعني في القتال
فإنما هو الذكروا إشارة الرأس وقد اطل في تخريج هذا الحديث في الفقه وما ذكرناه فيه الكفاية لا شيئاً
هذه السنة فإن شئت الزيادة فارجع إليه ويحكى عن إمامنا الحسين بن علي أنه شجع في الصلوة بالإيماء وهو راكب

على فرسه إذا جاء الشمر للعين أو سنان بن أسد الملعون فطعن بالرمح فسقط عليه وعلى أبيه وأخيه الف
تحية وسلاماً أو أحناف لم يجوزوا الصلوة حين مباشرة القتال وما ذكرناه يرد عليهم أما استدلالهم
بتركه صلوة الصلوة يوم الخندق فجوابه ما تقدم في بعض روايات ذلك الحديث أنه صلح لهم
بتركها إلا سهواً وإيضاً قد ثبت أن صلوة الخوف لم تكن مشروعة إذا كان الساقية يجوز والكلام قد تم
إلا الكلام والصياح وإذا كان له بذلك فغرض صحيح في الحرب فحين لا يرى به بأساً لأنه لما سقط الاستقبال
والقيام وغيرهما من أركان الصلوة بالعذر فسقوط الفساد بالكلام الأولى قد مر أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم
في الصلوة ثم إنني ولم يبطل ما قد صلى فهذا الأولى وهم لم يأتوا في ذلك بمخصوصه دليل إلا سيما والكلام
أهون مما سواه لأنه قد كان جائزاً في الصلوة في أول الإسلام بخلاف كثير مما جوزه هنا غيره فمأمول
أما كونه يجوز التأخير إذا لم يمكنه أن يصلي بالإيماء ونحوه مما عرفت فلا نية فعله من الصحابة
من اتفقت له تلك الضرورة ولم ينقل عن أحد الإنكار عليه وقد ذكر ذلك البخاري في صحيحه
واستدل بالتأخير النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق وإنما صح استدلاله بذلك لأنه لم ينزل ما
يشتمه في حق من تعذر عليه الصلوة ولو بالإيماء فإن قيل إنك قد قدمت أن ذلك التأخير إذا كان

سهواً وإذا كان كذلك لم يصح الاستدلال به قلت إن المخالف قد ينازع في التسليم بكون التأخير سهواً
فنقول إن كان النبي صلى الله عليه وسلم قد ترك الأربع الصلوات يوم الخندق عدداً فأنما هو لعدم استطاعته الصلوة
من جميع الوجوه الجائزة أي حتى من صلوة الخوف وعليه فإذا سلمنا أن يوم الخندق إنما كان بعد نزول
ومشرعية صلوة الخوف وهذا التوجيه وخوة هو الواجب المتعين جمعا بين الأحاديث الصحيحة التي
قد مرّت عليك هذا هو الحق كما ذهبت إليه الأحناف من تركهم العمل ببعض الأحاديث واعتقادهم

على المخرج دون الرجحان فإما أن المقام جد يريه وهذا النوع من صلوة الخوف وتأخيرها يجوز في كل

قتال وهزيمة مباشرين وكل طالع ومطلوب يلحقه ضرر شديد أو يفوته غرض كذلك في حال
وكن الحزم غيره وقد استدلل لذلك بحديث عبيد الله بن أنس رضي الله عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلى خالد بن سفيان البجلي وكان مخوفاً وعرفاً فقال اذهب فاقتله قال فزايته وقد حضرت
صلوة العصر فنقلت إلى خالد أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلوة فأنطلقت أمشي وأنا أصلي أو في أيام
خوة فلما دلّته منه قال لي من أنت قلت رجل من العرب بلغني أنك تجمع لهذا الرجل فجمعتك في ذلك
فقال لي في ذلك فبشيت معه ساعة حتى أمكنني علوته بسيفه حتى برد رداءه أحمد وأبو داود وسكت عنه
وحسن استادة الحافظ في الفتح وقد دل على ذكرناه من باب أولى حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال نادى فينا رسول الله

صلى الله عليه وسلم يوم النحر عن الأعراب أن لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة فتخوف الناس فزوت الوقت
فصلوا دون بني قريظة وقال آخرون لا تصل إلا حيث أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن فاتنا الوقت قال فما عتف
وأحد من الفريقين رداً مسلم وهو ظاهر في جواز التأخير في غير حين القتال قلت ويلحق بهذا
نحو العصر إن عجزه الغريم والمحرّم إذا تحقق أو خاف فوت الحج أو صلى العشاء ليلة عرفة أو التأخير

للمحرم فيجوز وفاقاً للشافعية ومن صلى صلوة شدّة الخوف كما مر فإن كذب ما ظنه لم تجب عليه إعادة
مما قال الشافعية ويستحب له إعادة ما وجب من الخلاف ولأنه أدى الصلوة بأذن شرعي تمثلياً
أعطان الله قد شرع صلوة الخوف لحكم دينية وكره سياسية وهي من باب الجمع بين السياسة والدين
وتقيد النفس الغضبية حين هاجها تحت سيطرة ربها الثلاث تعدى حدودها وثلاث تذهل عن المقصود
الأعظم في تشريع الجهاد أو شرع جواز تأخير الصلوة مطلقاً أو إسقاطها وإظهار كون الصلوة ركناً عظيماً من
أركان الدين بحيث لا تستقطع عن المكلف ولو في حالة الخوف على نفسه وماله وألقاء الرعب في قلوب الكفار

يتقدم الصفوف وتأخيرها فكانه يشبه سيرة العساكر على القواعد الحربية وإظهار إيمان المسلمين لا يقاتلونهم
لأجل الملك والمال بل إرضاء الله تعالى حيث لم ينسوا عبادته في شدة الفزع والخوف وغير ذلك من الحكم والفرائد
الجليلة التي لا يحتمل هذا المختصر بسطها وكثير من ذلك قد يذكره الطبيب بأدى بده وانه اعلم.

باب الجنائز نفيم الجبر جمع جنازة بالفتح والكسر لغتان والكسر أفصح ويقال انه بالفتح للميت
وبالكسر للنعش عليه الميت ويقال عكس ذلك وهي مشتقة من جناز إذا ستر والمضارع يجتزئ كسر النون ليكثر
كل مكلف ذكر الموت لأن ذكره اعظم المواظف والزواج عن اقتراح المعاصي عن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلعم أكثر ما من ذكرها ذم للذات الموت رواه الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان وهذا من معناه فاطع
لأن الموت تقطع الأمتداد بالذات الدنيوية وقد ذكر في آخر الحديث فائدة الذكر بقوله فانكم لا تدركونه
في كثير لا قلله ولا قليل لا كثرة وفي لفظ لابن حبان والبيهقي في شعب الإيمان أكثر وأذكرها ذم للذات فانه
ما ذكره عبد قط في ضيق الأوسع ولا في سعة الأضيقة وروى أن ذكره فحيص للذنوب تذهيب في الدنيا و
في الباب بإحدى قلت ولذلك شرح من يارة القبور لأنها تذكر الموت كما ساقى أن شاء الله تعالى ويستعد له بالأ
ستغفار والتوبة أي وجوب في الواجب والمحرم ويندب فيما سوى ذلك من المظالم ونحوها كالردائع والأصاين
إلى أهلها والمراد الخرج منها كقضاء الصلوات وكقضاء دين لم يبرأ منه والتمكين من استيفاء أحد على تفصيل
واختلاف فيه ساقى أن شاء الله في محله وكثير من لا يقبل العفو أو يقبله ولم يعف عنه ونحو ذلك من الحقوق
وساقى كل شيء في محله وليبادر بالخرج عن ذلك والمريض أكد ليلا في ربه غير ظالم لأحد ولا مقصر أو مصرا
على ما يفضله أو يكرهه ربه ومولاة فان لم يستطع التجيز والمباشرة أوصى بذلك وجوبا وندباً وساقى
الكلام على وصية أن شاء الله تعالى وتسع عيادته أي المريض لأن الأحاديث في مشرعيها متواترة وقد
جعلها الشارع من حقوق المسلم على المسلم ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلعم قال قال المسلم
على المسلم خمس من عيادة المريض وإتيان الجنائز وإجابة الدعوة وتشميت العاطس من أحد مسلم النفسيمة
ومن أداها بخاري من حديث البراء نصر المظلوم وأمر القسم وعن ثوبان رضي قال قال رسول الله صلعم إن المسلم
إذا عاد أخاه المسلم لم يزل في محنة الجنة حتى يرجع رواه أحمد ومسلم والترمذي وعروة اللجنة بالخلاصة
على زنة مرحلة هي البستان ويطلق على الطريق الأصب أي الواضح وفي الزاد كان يصلح يعود من مرض من أصحابه
وعاد غلاما كان يخدمه من أهل الكناج عاده وهو مشرك وعرف عن عليهما السلام فاسلم اليهودي وكلاهما

عنه يا طالب لم يسلم وكان آخر كلامه على صلاة عبد المطلب وكان صلح يدنو من المريض ويجلس في داره ويسأله
 عن حاله ويقول كيف تجدك وذكر أنه كان يسأل المريض عما يشتهي فيقول هل تشتهي شيئاً فإن اشتهي شيئاً وعلم
 أنه لا يضره امرأه به وكان يسمح بيده اليمنى على المريض ويقول اللهم رب الناس اذهب الباس اشف انت الشا
 لا شفاء الا شفاؤك شفاء لا يغادر سقماً وكان يقول اصبح الباس رب الناس بيدك الشفاء لا كاشف له الا
 انت ان يدعو للمريض ثلثا وكان يقول للمريض لا بأس طهور ان شاء الله وربما يقول كفارة وطهور
 وكان يرقى من به قرحة او جرح او شئ فيضع سبابة بالارض ثم يرفعهها ويمسح بها الموضع العليل يقول بسم الله
 تربه ارضنا برقة بعضنا يشقى سقيمنا باذن ربنا هذا في الصحيحين انتهى بعض زيادة ونقص ثم قال هو
 يبطل اللقطة التي جاءت في حديث السبعين التال الذين يدخلون الجنة بغير حساب وانهم لا يرقون ولا يسترقون
 ف قوله في الحديث لا يرقون غلط من الراوى سمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول ذلك قال واما الحديث
 هم الذين لا يسترقون انتهى الاسترقاء هو سؤل الناس ان يرقوهم وفرق بين ذلك ووقوع الرقة فتأمل ثم
 قال لم يكن من هذا صلح ان يخفى يوماً من الايام بعبادة المريض ولا تقام الاوقات بل شرعاً في عيادة المريض
 ليلا نهاراً وفي سائر الاوقات وما دوى من انه صلح كان لا يعود مريضاً الا بعد ثلاث فضعيف نعم ينبغي للاجنبي
 الذي لا يتناس به المريض ولا اهله ان لا يطول المكث عنده ومن كره العيادة في يوم الاربعاء او في الليل او في
 اليوم الثالث من الشهر او الثالث عشر فخرجوا بهل بالشرع متمسكاً باوامر النساء المجاهلات وكان صلح اذا ينس
 من المريض قال ان الله وانا الميعاجون وقد تقدم حواشي الروية بكل ما يجوز وبآيات القرآن وسائر الادعية بل
 لو قيل بالاستحباب لم يعبد وكذلك التدابير كما دللت على ذلك الاحاديث الصحيحة وليس ظنه بربه
 اى ليس للمريض ان يحسن ظنه بربه بانه يرحمه ويعفو عنه اما حسن الظن بالله في كل ما استلزمه من الذم وال
 واجب ليس كلاماً في انما كلامنا في الاول الذي دل عليه حديث مسلم لا يجوز احدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى
 الحديث وفي الصحيحين ان الحسن بن عبد بن مكيماً ذلك بتدوير الآيات والاحاديث الواردة بسعة الرحمة والمغفرة
 ويتدب للمحاضرين ان يحسنوا له ويطمعوه في رحمة تعالى شانه فلا يجب على الحاضر من ترغيبه في رحمة الله
 اذا راد منه علامات القنوط والياس للابتعاد على ذلك حيث لك فبتعين حذراً على الحاضرين والى اخذ
 من قاعدة النصيحة الواجبة وهذا الحال من اهمها واعلم ان حسن الظن بالله يستحب دائماً حتى في حال الصحة
 ثم ليس له ان لا يحسن الوفاء من الخوف لان الله سبحانه لا يصدق الخائفين من باس الله وغضبه وذهبت با من

مكرسه بالجملة الايمان بين الخوف والرجاء كما تقدم ويكل ذلك الكتاب طامح وبه استفاضت المسان وليس هذا محل بسطه ويوجه المحضر الى القبلة لحديث عبيد بن عمير عن ابيه رفعه في ذكر الكياث وفيه واستحلال البيت الحرام قبلكم احياء وامواتا الحديث رواه ابو داود والنسائي وعن السلف آثار كثيرة على شقه الايمان قال الحافظ في نصب الراية على قول صاحب الهداية والا دل هو السنة الواحدة مستند او ذكر في نصب الراية على قول صاحب الهداية والا دل هو السنة الواحدة مستند او ذكر في ذلك آثار من العوابة والمنايعين انقي ما اردته منه قلت بلى بل هو من يقصر عن مرتبته قد اطلع على سنية ذلك من نوعا ولكنه ذهل عنه فانه قد صح عنه صلعم انه كان اذا آوى الى فراشه نام على شقه الايمان يضع يده اليمنى تحت خده الايمان وما ذاك الا لان النوم هو الموت الا صغر لذلك كان يقول اذا استيقظ من نومه الحمد لله الذي احيانا بعد ما ماتنا الحديث وهو صحيح ومن جهة اخرى قول انه صلعم انما كان ينام كذلك استدرك الموت ان يدرك النائم حين نومه ولذلك اذا آوى الى فراشه للنوم كان يقول باسماء اللهم احيى واموت فثبت ان السنة للمستند للموت الذي منه المختص بالطريق الاولى هو التوجه الى القبلة والا ضطجع على شقه الايمان كما عرفت فظهر ان توقف الحافظ انما هو غفلة وهو لم يعلم فان تقدم على الايمان فقالت الشافعية فلا دلي ان يضطجع على الايسر الذي يظهر من كلام صاحب الهداية ان الاستلقاء اولى من الاضطجاع على الجانب الايسر قلت وقوله ارجح من قول متأخرى الشافعية لا ننقل ثبت عن عباد بن عويمر انه قال رايت رسول الله صلعم مستلقيا في المسجد الحديث قال الشافعية ويلبغى للمستلقي ان يرفع راسه ووجهه واجمصة للقبلة لينتهي الاستقبال الكامل كما عرفت مما قد مناها واما قول بعض النفاة بان الاستلقاء اولى من الاضطجاع وتعليله بان الايسر لخروج الروح ففاسد لا يصح كونه مخالفا للسنة من ايرضا ان الاستلقاء اليسر لخروج الروح ولو كان كذلك لكان مخرج الشاة مستلقية لقوله اذا قتلتم فاحسوا القتله وليجعل اخر كلامه لا اله الا الله حدث معاذ قال سمعت رسول الله صلعم يقول من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة رواه احمد وابوداود والحاكم وقد دلت على صحة معنى هذا الحديث احاديث بالفيء في الصحيحين وغيرهما ويجب على المخاض وفاء البعض الشافعية تلقين ذلك بلا الحاج وقيل بين هذا القول الاخير هو مختار الجمهور ونا على الحرب امر صلعم بذلك كما في حديث ابي سعيد عن النبي صلعم انه قال لقنوا موتاكم لا اله الا الله والجماعة الا البغادي وفي الباب احاديث والامر هنا للوجوب حيث لم يوجد صارف دية قال جنى الشافعية وهو الحق ويلبغى التعريض واللفظ حين التلقين وهو ان يقال ذلك عنده وهو يسمع ولا يقال له قل لا يغيب

فيتميمه ويمتنع فيكون كالمستب في هلاكه وينبغي ان يعهد التلقين بكلام يحسن بعده التلقين كما يقول
 ذكر الله مبارك فلذلك كرا لله جميعا وان كلمة التوحيد تمحو الذنوب تلغى جميعا سبحان الله والحمد لله ولا اله
 الا الله ونحو ذلك وفي تحفة الشافعية ولا يسر زيادة محمد رسول الله وهو الحق ومن ثم لو كان كافر القس
 الشهادتين وامر بهما اتفاقا لخبر به صلعم عنه ابا طالب الغلام اليهودي وليس ان يقر اعمدة شيا من القراء
 حين النزاع وليس افضل وتقر اعمدة بعد موته قبل الغسل والذي كره ذلك اماله دليل ايماء فعل فقد اصاب
 السنة اما لو انه يقر اعمدة حين النزاع فلما روى عن جابر ان قراءة الرعد تقوم طلع الروح فان صح عنه
 كان حكمه الرفع وعن غيره قال حضر موتا كره الزموم كاله الا الله واغضوا اعديتهم اذ اما تو اقر او اعندهم
 القراء رواه عبد الرزاق وابن ابي شيبة ومما يدل على استحباب القراءة حين النزاع وبعد الموت حديث
 معقل بن يسار قال قال رسول الله صلعم اقر او ليس على موتاكم قراءة اوداود وابن ماجه واحمد بن حنبل
 حبان وصححه واعله ابن القطان وضغفه الدارقطني وقال لا يصح في الباب حديث ولكن يروى عن علي بن ابي
 له فنعى عبد الله بن جعفر بن قال قال علي بن ابي ابي بن اخي اني معلمكم كلمات سمعتهن من رسول الله صلعم
 من قالهن عند وفاته دخل الجنة كاله الله الحليم الكريم ثلاث مرات الحمد لله رب العالمين ثلاث مرات
 تبارك الذي بيده الملك يحيي ويموت وهو على كل شيء قدير الخ اطلق في مكاتم الاخلاق ذكره في المنتقى
 وقال سند حسن فيتميم عينيه اذ امات لحديث ام سلمة قالت دخل رسول الله صلعم على ابي سلمة وقد شق نصرا
 فاعرضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر ثم ام سلمة عن شداد بن اوس قال قال رسول الله صلعم اذا
 حضرتم موتاكم فاعرضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقولوا خيرا فانه مؤمن على ما قال اهل الميت رواه احمد وابن
 ماجه والحاكم والطبراني في الاوسط والبراز وقال في الاخفاف الشافعية وليس ان يشد الحياة قلت لم يرد في ذلك
 ما يوجب قولهم نعم لا يجد ان يستحب اذ روى انفتاح فم بعض الاموات قالت الشافعية وليس تليين مفادله
 بان يثنى الى بطن كفه وساعده الى عضده وساقه الى فخذه وفخذة الى بطنه ثم مدها يرق ولين تسهلا
 لغسله وتغنيته قالوا لان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة فاذا النيت المفصل حينئذ كانت
 وكالا لم يكن تليينها بعده قالوا ولو احتاج في تليينها الى شئ من الدهن فلا بأس انتهى قلت وليس ذلك
 من السنن الشرعية اما لا بأس لو فعل ذلك في وقت الضمرة كسائر ما يحتاج الى فعله الناس للمصالح ودرج
 الضمرات وكون الشئ حسنا لوجود سبب يقتضيه لا يستلزم ان يكون من السنن العامة في جميع الاحوال

فأذكروه هو وان كان مطلوباً في بعض الأحيان إلا أنه لا يمكن أن نقول أنه سنة مشروعة بخصوصها فتأملوا قالوا
 أيضاً ليس أن يوضع على بطنه شيئاً ثقيلاً وان يسمى على سرير أو نحوه قلت أما وضع الميت على البطن فلا يمكن
 إلا بترك السنة الثانية وهي انجماؤه على جنبه كما تقدم وأما قولهم ثلاثاً ينتفخ فيقال لا قباحة في الانتفاخ
 وسيأتي في غسل الميت أنه يمكن التوصل حين التفسير إلى إخراج ما تحتشئ أن يلونه بعد غسله وأما سرفح
 الميت على سرير ونحوه كذا أنه فهو ليس بسنة ولكن قد يطلب لبعض الأموات في بعض الأماكن ولازمة
 لسبب يقتضيه وما كان كذلك فأنما يستحسن عند وجود سببه ولا يلزم أن ما هـل حاله يكون سنة بزيـة
 مطردة لكل ميت في كل حال وزمان ومكان وبأهال هذا الفرق وقع الخلاف المحبطين في التمييز بين السنة الشرعية
 وما يحسن لوجود سببه ومقتضيه من جلب مصلحة أو دفع مفسدة فترى المؤلفين للكتاب الفقهية يكتبون أن
 كذا سنة أو فعل كذا من السنة فيظن بعض من رآى قولهم ولا يعرف السنة أن ذلك سنة رسول الله صلعم
 وليس الأمر كذلك ولذلك تروا ناعبر في هذا الكتاب عما هـل به بقولنا نستحب كذا أو نستحسن كذا أو نحوه
 من التعبير ولا نقول أنه سنة لأن إطلاق السنة إنما يصلح على معناها المعروف عند أهل الحديث فتأمل ما يسمى
 به أنه بثوب أي يستأجر جميع بل نه بثوب يوضع ويلبسط عليه كالغطاء لحديث عائشة رضي الله عنها صلعم حين
 توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه قالت الشافعية ويجعل طرفاً تحت راسه ورجليه ثلاثينكة قالوا وبين قيل
 التسجدة نزع ثيابه المحيطة التي مات وهي عليه وهذا الأخير ليس بسنة بل هو قبح في النساء إذ ربما تجيء أثارها
 وتشوفها برفع الثوب إنما المحرر من السنة أن ثياب الميت إنما ترفع عند إرادته تغسيله ويجوز تعجيله مسه
 برفع الثوب عنه لحديث عائشة أن أبا بكر رضي الله عنه دخل فيصبر رسول الله صلعم وهو مسجى يردده فكشف عن وجهه أكب
 عليه فقبله رواه أحمد والنجاشي صحيح أنه صلعم قبل عثمان بن مظعون بعد موته وشن المبادر بتجديده كذا إذا وقع
 الشك في موته وترجي أمانته فيجوز التأخير لتجزيته كالمقتل بالسكتة والبرسام والملاسع بالأفاني والملد ونع
 بالهتار بمخذلك فلا يجوز دفنه المزمع موته لحديث الحصريين بن وروح رضي الله عنهما طحمة بن البراءة من فاته
 النبي صلعم يعود فقال في لا أرى طحمة إلا قد حدث فيه الموت فأذنوني به ونخلوا فأنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تجنس
 بين ظهرى أهله رواه أبو داود وطريق ومعه من أدت تشهد له أحاديث الإسراع بالمنازة وليبادر بقضاء دينه
 من ماله وألا فمن بيت مال المسلمين لحديث أبي هريرة رضي الله عنه النبي صلعم قال نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه دوا

احمد وابنه حاجه والترمذي وقال حدثني عن قتيل ان هذا عقيد بمن له مال هو غير يريد قضاء بل يميل فيه
امام من له مال او من له مال له ويحب قضاءه فحالت دونه المنيه كالاذا يقضي دينه من ماله فان الى الوثق ولم
يقدر صاحب الحق على انبات حقه ودينه فان الله يتولى قضاء دينه بان يرضى الله خصمه لا تبقى نفسه معلقة فضلا من الله
تعالى ولكن امن لا مال له لكن هذا الاخير يلزم الخليفة ان يودي دينه من بيت مال المسلمين فان لم يكن خليفة ولا بيت
مال فلا شك ان الله يتولى قضاء دينه كما ثبت على ذلك الاحاديث فثبت ما أخرجه الطبراني عن ابي امامة مرفوعا عن
ابدين في نفسه وفاء ومات تجارز الله عنه وارضى عنه بما شاء ومن ان ليس في نفسه وفاء ومات اقتض الله
لعنه منه يوم القيامة وقد اخرج غيره عن ابن عمر مبعده عن عبد الرحمن بن ابي بكر واحد والبراء بن نعيم في الخليفة
كذلك عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اخذ اموال الناس يريد اداها ادى الله عنه من اخذها يريد ان لا ينفذ الله
رواه البخاري في الكتاب الاحاديث صحيحة كثيرة وعن ابي هريرة رضي الله عنه من اخذ اموالا او ادى بها في الدنيا والاخرة او ادا ان
شتم النبي صلى الله عليه وسلم او اذى المؤمنين من انفسهم فاما ما مات ترك مالا فليتره عصبته من كانوا من ترك ديناً او وصياً
فلياتي فاما ما رواه البخاري واخرج احمد وابو يعلى من حديث السري من ترك مالا فلا له ومن ترك ديناً فلي
وعلى رسوله وفي رواية من ترك مالا او عيالا فلي قالوا ليعلى في المعنى لحدوث ثبتت عنه صلعم انه قال لا يجد ان كان
يمنع من العلوة على المليون فلما فتح الله عليه البلاد وكثر الاموال صلى على مائة مديون وادقضي عنه ذلك مشرباً
من ملأ مديوناً استحق ان يقضي عنه دينه من بيت مال المسلمين به لئلا المصارف الثمانية فلا يسقط حقه بالموت
ودعوى من ادعى اخضاع صلعم بذلك سافطة وقياس الكماله ينفي هذه الدعوى في مثل قوله صلعم انا وارت من كادار
له اقل عنه وادته اخرج احمد وابنه حاجه وسعيد بن منصور والبيهقي رحمهم لا يقولون ان مديون من كادار له مخض
بوسول الله صلعم وقد اخرج الطبراني من حديث سلمان ماعيد على انتفا هذه الخصوصية المدعاة ولفظه من ترك مالا
فلو شتم من ترك ديناً فلي وعلى الولاة من بعدى من بيت المال ان يفتقروا وما ذكره رحمه الله هو الحق وقد قصر الناس
في زمتنا هذه ادى ادا الديون فماريت احدا منهم يبادر باداء الديون قبل التجهيز حتى انهم يطلبون فيه بعد الدفن
ايضاً وقد عرفت انه يلزم المبادر باداء الدين قبل الغسل والتجهيز وكذا الولاة والملوك في عصرنا ان اتخذوا عباد الله حولا
ومال الله وكلهم جعلوا بيت المال مال ابيهم وجدهم ينفقونه في شهواتهم ويبذرون فيه تبذيرا والمسلمون من
جانب اخر صاعداً ليس في ايديهم شيء يكادون ان يكونوا جميعاً قائموا وانا اليك اجود امتل هذا من الملوك يعد
خليفة كاد الله كاد الله باهوتس ملك من ملوك الدنيا ان ابن له خلافة الرسول الكريم الذي اعطى بالمسلمين

وإولى بهم من أنفسهم حيث يقول من ترك مالا فلورثته ومن ترك كالا أديلا فالأولى بطلبه هو الذى يمتشى على
سيرة الرسول والخلفاء الراشدين ويجب مع ذلك أن يكون قريبا ظاهرا ثم ثبوت ولاهم سالكون مسلك الخلفاء
فمن ابن تصح لهم الخلافة وقد كان أبو حنيفة روي يقول له شام بن عبد الملك أنه لم تغلب مع كونه قريبا فأنظر
من يفقد فيه الأمان حتى قال بعض أصحابنا أنه يحل للمسلمين في زماننا ما أخذوه من بيت المال ولو بجيلة أو خداع
أو غضب أو سرقة إذا أخذوه على قدر حقوقهم لأن المال ما لهم قد قبض عليه غاصب متغلب فيجوز أخذه
بأى حيلة أمكنت والله أعلم

فصل غسل الميت فرض كفاية على الإحياء اتفاقا أى من الأدمةيين وقد قيل إن الإجماع قد انعقد على ذلك
وفيه نظر وقد دلت الأحاديث الأثرية بالغسل والترغيب فيه على الوجوب هي حجة على من شذ عن ذلك فلا حاجة إلى الاستدلال
بالإجماع والقريب أولى بقرينه إذا كان من صفته أى الرجل للرجل والمرأة للمرأة الحديث عائشة قالت قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فادى فيه الأمانة لم يغش عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه
وقال ليل قرئكم إن كان يعلم فإن لم يكن يعلم فمن ترون هذه خطا من رجع وأمانة سراة احمد والطبراني في الأوسط
وهو وإن كان في بعض رجاله سندا كالأثر إلا أن القريب والرحم بقربى يداوونه وحنوا وشفقة قد اعتبرها الله
في كتابه وجعلها علة وسببا لأحكام شرعية وهي هنا أولى بأن تطرح فإن عين الميت لغسله أحد من جهته قدم
أى فان أوصى الميت بأن يغسله شخص معين ولو كان غير قريب قدم على غيره ولو قرىبا وصدق أن عليا أو الفضل بن عباس
قد وليا غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم والعباس كان واقفا وأساسه بن زيد كان يناول الماء وقد روى البرازن من طريق
يزيد بن بلال قال قال علي بن أبي طالب لا يغسله أحد غيري الحديث فعمل الفضل كان معاونا لعلي كرم الله
وجهه وسقانا بيده الكريمة على الحوض وقد روى أن أبا بكر أوصى بأن تغسله زوجته فغسلته فصدقهم من أوصى
بالميت لا أنظر فيه خلافا ثم الزوج بزوجه خلافا للأحناف والعكس اتفاقا أى الزوج أولى بغسل زوجته بعد
القرابة وهو مذهب جمهور الأئمة وقال أبو حنيفة وأصحابه الشعبي الثوري لا يجوز أن يغسلها إلا العكر
وهو أن تغسل المرأة زوجها فقد اتفقوا على جوازها إلا ما يحكى في إحدى الروايتين عن احمد وعلى الأحناف ما ذكره
البيهقي أنه لا عدة عليها بخلافها وجوابهم أن العدة وإن كانت عليها فأنما وجبت عليها ولذلك كان الزوج أولى بزوجه
في العدة بخلاف الزوجة فإنها ليست أولى بزوجه في العدة غالباً ولم تترك في بعض الحالات إلا جوازها ربما
بدى له فراجعها إلى تكاملها سيما في أن كون الميتة معقدة بعد الموت قد لا يصح عند التحقيق فتامله وبذلك

وغيره سقط ان يباط بهذا التعليل حكم على ان الزوجة اذا تزيت تحت من في زوجته في الاخرة كما يشهد له قوله
 سيدنا علي والله يعلم انها لو جرت في الدنيا والاخرة لتعلقها بالزوج اقوى واشد من تعلق الزوج بها فاذا جاز للزوجة
 غسل زوجها فيجوز عكسه بطريق اولى ولنا مع ذلك حديث عائشة قالت خرج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من حنابلة
 بالبيع وانما جلد صداع في راسي واقل واراساه فقال بل انا واراساه ما ضرك لو مت قبل فغسلته لثقتني
 ثم صليت عليه ودنيت من راسه احمد وابن ماجة والدارمي وابن حبان والدارقطني والبيهقي وفي استاذة محمد ابن
 اسحاق وبه اعلم البيهقي قال لما نظروا لم يفرجه بل تابعه عليه صالح بن كيسان عند احمد والنسائي ويؤيد غسل
 على لقاطه كما اخرج به الشافعي والدارقطني وابو نعيم والبيهقي باسناد حسن وكان ذلك مع سكوت الصحابة وعدم الكارهم
 فيكون كالاجماع منهم فتجوز الاخاف من دفعهم لغسل الزوجة زوجها وهذا متجوزهم غسله لها هو من باب تقديم المقام
 على المقاس عليه في عبادة اخرى هو من باب افعال الفرع مع ابطال اصله من كل الوجوه ومن باب رد النص في مورد
 ومنطوقه الخاص مع طرده فيا سا ونحوه ومن باب معارضة النص بالرأى الفاسد وذلك مما يقتضيه العجب
 فليتامر المصنف فان لم يكن قريب من صفته غسل البعيد من صفته وانا اذا مات رجل ليس له رجل قريب
 غسله رجل اجنبي اذا مات امرأة وليس لها امرأة من قراباتها غسلتها امرأة اجنبية ولا يستثنى الا من قلناه
 من الزوجين وذلك متفق عليه لا نعلم فيه خلافا وسياتي في كيفية الغسل ان النساء غسلن بنت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ذلك في الصحيح وغيره لما الخنثى فكان المرأة تغسله الخنثى في المرأة والعبي ان كان اقل من عشر سنين
 فيجوز ان تغسله المرأة والا فليان يغسله الرجل ان زاد على عشر سنين او بلغ عشر سنين فيغسله الرجل البنت ان كانت
 اقل من تسع سنين فيجوز ان يغسلها الرجل الا فليان تغسلها المرأة واذا تستعين المرأة والخنثى المشكل بغسل في الماء
 سقوا الماء سائيا والا ائى ان لم يكن اجنبي من جنسه فاقرب محارمه من غير جنسه خلافا للاخاف وانا قال الشافعية وغيرهم
 فاذا مات رجل ولم يعد من يغسله من الرجال ولا زوجته فامسح به اقرب محارمه من النساء ولتغتاط في غرض بصرها عن
 مواضع عورتها وكذا ان ماتت المرأة ولم توجد من تغسله من النساء ولا زوجها فليغسلها اقرب محارمها من الرجال
 ليغتاط في غرض البصر كما يجوز له النظر منها وقالت الاخاف يتيمم ولما ارادهم دليلا والقياس على غسل الجنابة
 والحدث ليس بسديد ولنا ان غسل الميت مأمور به لتنظيف جسد الميت وازالة النجاسات عنه وذلك لا يحصل
 بالتميم ولا عند في خلوة المحرم مجزئ كما سمي قوله ولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله يشمل ذلك
 من يبره فعلى الاكل لا ينبغي ان يهمل في الوكالة الموكلة في مثل هذا الموضع بحيث يترك قريبه مطلقا بالنجاسات

ونحوها من الأوساخ والرياح المنتنة ولا يجعله أهلاً لأن يلقي ملائكة ربه وهو نظيف فإن لم يوجد إلا اجنبى من غير جنسه وامكن نفسه مستوراً في ماء وجب كذا اتفاقاً أى إذا فقد من تقدم ولم يوجد عند الميت إلا اجنبى من غير جنسه كرجل مع امرأة ماتت أو شاة مع رجل مات فإن وجد ماء يمكن غمس فيه حال كونه مستوراً وجب على الحاضر بن عسره اتفاقاً كما نعلم فيه خلافاً إذا لم نجد ماء مع حصول اقل الواجب فتعين ذلك فإن امكن غسله مع عدم

الاطلاع على عورته أومع ذلك لم يغسله ووجب غرض البصر الاحتياط في الابتعاد عن عورته ووجب ان تلفت عرقه على اليد مهما امكن وفاقاً لأحمد ومقابل الأصم من مذهب الشافعية كان المحدثات زالت بالموت فتعين القيا بمقتضى الميت كما أمر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يترك المحقق في جنينه للمظنون في غير جنينه وقالت الأحناف والمالكية لا يغسل يلفه ان يقيمها الزايب في أعضاء التيمم مع غرض البصر هو الأصح عندنا الشافعية قد انتصر كثير من محققهم لما رجحناه وفيما قد مناه كفاية إذا دل مع المخالف إلا استصحاب عومات في غير محل النزاع وقد عرفت الجواب بها فبقية الأدلة إيجاب غسل الميت بدون معارضة فلزم العمل بها إذا تعين قتال ما الميت الصغير والصغيرة التي

لا تستحي فلا خلاف في جواز تغسيل الأجنبى لها ولو من غير جنسها كما مر السقط أن استحفل فكلب بر اتفاقاً كما أنه فان ظهرت فيه صورة أدعى فكذا في ذلك والإمام أحمد وخلافه لا يوجب حنيفة وما لا خلاف في الشافعى وصاحب الرداية من الأحناف هو الكبير إلا أنه لا يصلح عليه قد دل على الإلزام حديث ابن عباس رفعه إذا استسقى المصطفى صلى الله عليه وسلم قال الحافظ أساده حسن وعلى الثاني حديث المغيرة بن شعبه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأركب خلف الجنائز والمأشى امامها قريباً منها عن يمينها وعن يسارها والسقط يصلح عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة رواه أحمد وأبو داود وقال فيه المأشى مشى خلفها وامامها وعن يمينها ويسارها قريباً منها وفي رواية الأركب خلف الجنائز والمأشى حيث شاء منها والطفل يصلح عليه رواه أحمد والنسائي والترمذى وابن حبان وصححه الحاكم وقال على شرط البخارى بلفظ السقط يصلح عليه يدعى لوالديه بالغافية والرحمة والترمذى صححه بهذا اللفظ

وقال بعضهم إن الراجح وتقدم على المغيرة والظاهر أنه روى عن المغيرة مرفوعاً وهو قولا منافاة وقيل نأمن ظهرت فيه صورة أدعى كانه هو الذى يصح سم الطفل عليه ما سواه فليس بأدعى وإنما هو بمنزلة الفتة والحجة ونحوها ذلك بعد الصلوة على غيره لا أدعى تماماً ذكرناه من الأدلة على وجوب الصلوة هو كماله ينال وجوب الغسل التكميل والصلوة على ما ذهب إليه مالك والحنفية من عدم مشروعية الغسل الصلوة على من لم يستعمل حتى يشاء في الصلاة واما ما استدلل به صاحب الهداية وغيره كالشافعية على أنه لا يصلح عليه بنوه فيقتضيه الاستدلال بالصحة

فهو غير مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم وما كان كذلك فليس من الحجّة في شيء وما دون ذلك فاما يدفن ولا صاحب ان يلبث في خربة قبل الدفن اى ثم يدفن لا تكمل على ان يدعى ما لم يظهر فيه صورة الكادى فتأمل بل هو شبه بالاجزاء المنفصلة عن الحي وقد ثبت انها تدفن استحباً با او وجوباً على خلاف وفي ذلك تفصيل لعله يأتى ان شاء الله في محله ولو وجد جزء علم انه انفصل من ميت مسلم وجب غسله لفته في ترتيب الصلوة عليه بنية الصلوة على كماله لانه قد صح ان الصحابة رضي الله عنهم بكه طائر اذ سريده عبد الرحمن بن عتاب بن اسيد ايام وقعة الجمل صلوا عليه وحرزها بمخاضه والنظار لهم ثم انزلت باستعاضة ونحوها وفي وجوب الصلوة على جريح الميت نظر اذا كان الميت قد صلى عليه اما غسله اى الجزء ولفته في خربة ثم دفنه فذلك مما لا ينبغي ان يتوقف فيه ذو نظر ايضا ويندب

غسل الكافر القريب مكلفينه ودفنه ولا يبعد وجوب ذلك للمدعى خلافا لما لا يوجب الصلوة على الكافر اتفاقا لما روى عن علي رضي الله عنه لما مات ابو طالب انطلق الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ان عمك الشيخ الكافى في رواية ان عمك الشيخ الضال قد مات فمات في فيه قال ادى ان تغسله وكذلك أخرجه ابن ابي شيبة ورواه ابو يعلى من وجه آخر كذا ابن سعد من وجه آخر ايضا ورواه بدون ذكر الغسل ابو داود والنسائي وابن ماجه واسحاق والبخاري ومجموع طرقه يرقى الى درجة الاحتبار واما الذي وغيره فلا شك ان الذمة والعهد والامان حرمة ومن الوفاء بهما ذكرناه ومصارف ذلك من ماله

والا فمن بيت المال والا فمن هياكل المسلمين اقل الغسل تعمم بدنه بالماء بعد ازالة ما يمنع وصول الماء من سحر وبجاسة ونحو ذلك اى اقل الغسل تعمم بدن الميت بالماء مرة واحدة وذلك التعميم لا يمكن الا بعد ازالة كل ما يمنع وصول الماء الى محل المغسول فان كانت نجاسة فلا بد من ازالة ما كان زالت بغسله واحدة كفى بها في الغسل اذا النجاسة كان الغسل في اللقمة يتحقق بالغسل الواحدة ولم يجب للميت الا بغسله قد عرفت انه متحقق بالغسل الواحدة واطلاق الحديث الا بغير الغسل انما يدل على ايجاب معرفته وهل تشترط نية الغسل لمراسم الاغتاف في ذلك كذا ما واما النشأة فقد مر بعد اتمام الاشتراط في صح الاقوال عنهم وقالوا يكفي غسل الكافر والصحيح نحو ذلك وقالوا لا يكفي تغسيل الملائكة حتى لو شاهدنا تغسيلهم له وقالوا الغرض يجب غسله وكفى تغسيل الجن اقول ان كل ما ذكره الا كثر بهجة الا قولهم لا يكفي تغسيل الملائكة بل الذي نتقده ان هبة تغسيل الملائكة اولى لكل بالهبة اذ انهم لا يصون الله ما امرهم وقد صح انهم غسلوا بعض الصحابة الشهداء (مفضلة بن عامر) حيث استشهد وهو جريح قد احتبرنا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وسأل حمزة عن حاله فاجابوا انه كان جنبا والملائكة لا يغسلون الا ما امرهم الله وسأني الكلام على الشهداء فانظروا من اعجب ذكر المتقشفون من فقهاء الشافعية المتأخرين عدم اكتفائهم بتغسيل الملائكة مع قولهم بان الميت لو غسل

نفسه كرامة سقط عن عمله عنا وهو في غاية البعد لان الميت لا يمكن ان يفعل الغسل ونحوه الا اذا فرض انه احيى بعد موته ومن ثم انما بعد غسله لنفسه من قبيل غسل الاحياء لانفسهم فاذا مات ثانيا فلا يكفي ذلك الغسل لونه الثاني بل يجب علينا تغسيله كما لو اغتسل احد من الاحياء ثم مات يجرى الفراع من الغسل بذلك ترى انه لا يمكن للميت ان يغسل نفسه حال كونه ميتا بل بينهما تناقض فان الغسل ينزل من الحيوة وهو ميت ههنا فان قيل ان روحه يمكن ان تغسله قلنا انكم ما التفتيم بغسل الملائكة وروح المومن في حكم الملائكة واذا قلتم ان غسل الميت لا يعتد به الا من مكلف فالروح بعد مفارقة البدن غير مكلفة فلا يكفي بتغسيلها على فرض امكان ذلك وليت شعري انشغالنا في ذكر هذا النوع من المسائل التي لا نكاد نقع في الدنيا ولومعة واحدة والمتأخر من الفقهاء قد ملأوا الكتب من امثال هذا ولا جدوى فيها ولا مل ان يوضع مجمل مستور بحيث لا يراه الا الخاسل المومن بجاوته بصب الماء ونحوه او من دخل ما ذناله لحاجة او لكونه قريب لا يجتنب ان يغشى قبعا يراه قالت الاخانات والشافعية وسن وضعه على سرير او لوح او نحو ذلك كحل من رفعه وعلوا ذلك بصياغته عن عود الرشايش في تصبب الماء عنه ونحن نقول ان ذلك مستحسن لمن تيسر له ذلك وانما كونه سنة ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يقال انه امر بذلك اذاته فعل باموات المسلمين كذلك في عصره مع علمه فذلك مما لم يبلغنا ولو بلغنا قلنا ان ذلك سنة يكره في اقتهاو حيث لم يرد في ذلك نقل فنحن لا نطلق عليه انه سنة وان كنا نحفي اليه ونستحسنه لمن تيسر له ولا يجزى للاحياء ان يصرغوا من متروكة الميت بدون معنى الورثة شيئا لاجرة ذلك السرير ونحوه واما كونه بوضع مجمل لا يطلع عليه احد غير الخاسل الامين او معاذنه او قريب غير ذي عداوة يجتنب منه ان يغشى ما لا ينبغي افتاؤه فقد دل عليه العمل في حياته صلى الله عليه وسلم بعد وفاته وجرى به التوارث ويدل على ذلك الغرض في الساتر على الاموات فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم يوم القيامة مثق عليه عن ابن عمر وقوله من غسل ميتا فادى فيه الامانة ولم يغش عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من نوبه يوم ولدته امه للهديث وقد تقدم وهو يدل على صيانة الميت من ان يطلع عليه كل احد وذلك لا يحصل الا باجادة عن رؤية الناس كذلك الام بستره هو بيننا وجميع انواع الساتر ولا شك انه يدل على ما هو المطلوب في هذا المقام والافضل ان يغسل في قميص لا باس بائع ثيابه اذا سترت عورتها بحزقة وظاهر كلام الاخانات ان الافضل نزع ثيابه بعد ستر عورته بوثي هو المراه بالحزقة قلت ويدل على ان تغسيل الميت في قميص افضل ما صح من ان الصباية انما اغسلت في قميصه والاصل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها قالت لما ارادوا غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوا فيه فقالوا واداه ما ندنا كيف نصنع انجز رسول الله صلى الله عليه وسلم كما انجز موتانا ام تغسله عليه ثيابه قالت فما اختلفوا واصلوا اليه الستة حتى واداه

حاصن القوم رجل الاذنه في صدره تأمنا قالت ثم كلمهم مكلهم من ناحية لا يدرون من هو فقال غسلوا النبي صلعم وعليه
 ثيابه قالت فتأروا اليه فغسلوا رسول الله صلعم وهو في قميصه يقاض عليه الماء والسدر ويدلث الرجال بالقميص ثم اراه
 احمد وابوداؤ وابن حبان والحاكم وفي رواية لابن حبان فكان الذي اجلسه في حجره على بن ابي طالب ثم رى الحاكم عن
 عبد الله بن الحارث قال غسل النبي صلعم على علي يد اخمرة فغسله فادخل يده تحت القميص فغسله القميص عليه ثم رى
 ان الفضل احتضنه والعباس يصيب عليه الماء فجعل الفضل يقول رضى قطعت يتي الى اخمرة لكنك دمرى مع ذلك
 هو لا يعارض ان عليا اجلسه في حجره لجواز ان عليا استعان بالفضل فلما رآه لا يطيق تولى ذلك هو بنفسه لكونه اشدا
 واوى من الفضل قلت واصل الخلاف في الافضلية هو بين نزع الثياب بعد ستر العورة وبين التفضيل في القميص انه
 قد دل حديث عائشة على امرين احدهما انفسيل رسول الله صلعم في التيميم الثاني قوله انهم انجز رسول الله صلعم كما انجز موتانا
 حيث انه يدل بالمطابقة على ان الستة او العلى كان من ثيابهم يد الميث نزع ثيابه فلا خاف اخذوا بهذا الا^{خير}
 والشافعية ومن اتفهم اخذوا بالاول واعتدوا بالخلاف بان تفضيل الصحابة لرسول الله صلعم في القميص انما كان
 استنادهم فيه الى قول لهاتف وهو لا تزديه السنن الثابتة في عهد حيات رسول الله صلعم فالوادان مع الاستدلال
 به فان اختلفا للصحابة اغايدل على نعم راوا رسول الله صلعم من يد خصومية فلم يجز لقب ليتم له صلعم في قميصه
 على الخصوصية قلت بعد كتابة ما كتبت فالذي ادلة ان ما ذكرناه من مذهبي خاف هو لا يخرج الا عن المعرفت
 ولا نه يتوهم من ههنا بان النبي صلعم لم يظفد في كمال طهارته لا يحتاج في تفضيله الى ذكره فانضه الماء واقل ذلك
 نحو امر اليد مع الماء ليصل الى جميع بدننا ما غير النبي صلعم فانه مظنة الاشياء كثيرة فلا يلزم تسليها وترجيح الخصوصية
 له صلعم نظهر الحاجة الى شجر يد غيره مع ستر عورة فاما اول ما يبداء الغاسل ان يجلس لميث ما لا الى وراثة لما تقدم
 من فعل على الفضل حين غسلوا النبي صلعم واما كونه اول ما يفعله فلان اجلاس لميث انما يكون لاجل خروجه ما عسى ان
 يخرج من بطنه من النجاسات ولا دساح لئلا يخرج بعد الغسل فيلزم على قول بعض اهل العلم اعادته ولا يخفى ما في ذلك
 من المشقة فكان الاحتياط هو الاول اذا امكن اذا كان قد دلت السنة على انه اول ما يبدى من الغسل بوضوح الوضوء
 فالاولى عليه على الوضوء بمحضه العام وقد اطلق الوضوء على غسل السواطين من غير حديث وبنوا عليه بغسل السواطين
 او بعد اجلاسه كما عرفت وبعد امر اليدين على بطنه عاصم الله لا بأسه لئلا يتسليها وقد ورد في حديث طويل ثم اراه
 البيهقي والخطابي في الكلبية انه صلعم امر علم ام سليم في تسليها النساء بان يتبدأ بالبطن فتسليم اصحابا رقيقا ان امر
 نفن المسته جلي ثم تبتدئ بالعضل فتسليم امر سنانا تسليها رقيه بعد ما قد مناه فابدأ بسفاري فافا على غير رقتها

فبأستبرأ ثم خذى كرسفة فافسليها فافسني غسلها ثم ادخلي يدك تغسيلها تحت الثوب فاصحبيها بكرسفة
 ثلث مرات فافسني مسحها قبل ان توضئتها ثم وضئتها باماء فيه سدرو لتفترغ الماء امرأة وهي قائمة لا تلي
 شيئاً غيره حتى تنقي بالسدر وانت تغسلين نيل غسلها اولى النساء بها والا فامارة وسرعة فان كانت صغيرة او ضعيفه
 فلتلها امرأة اخرى سرعة مسلمة فاذا فرغت من غسل سفليتها غسلت ثيابها وسدرو فلتوضأها وضوء الصلوة
 الحديث بطوله ذكره في الكنز وسكت عليه قد اشارت الاحاديث الصحيحة على صحة مدلوله والا دلي يجلسه بحالة
 تكون غير مشقة ولا مترازمة لثلاث يغسل الميت من بين يديه فيتدحرج فيكون موديا له فيقع في الاثم بايديائه
 المنفى عنه في غير حديث ومن ثم قالت الشافعية الاولى ان يجلسه كما عرفت ويضع يمينه على كنفية ايمانه في
 نقرة قفاه ويسند ظهره الى ركبته اليمنى ويمر يده على بطنه امرأ الطيف بالمحرفت مما قد مناه ويغسل بلباسه

وعليها خرقة سوا تبتلى يذسلهما كما عرفت مما قد مناه ثم يبدل الخرقة التي على يده ان امكن ان يغسلها ونفها على
 يده ثانيا ثم يغسل مواضع الوضوء ويبدل بالميا من فيه وفي الغسل لقوله صلعم للنسوة اللاتي غسلن بيته ابدان بميا
 ومواضع الوضوء منها رواه الجماعة وليس ان يدخل ماء في فيه وانفه والمضمضة والا تستنشق خلا لا الاغت
 لبان الوضوء يشمل ذلك وقولهم ان اخراج ماء المضمضة والا تستنشق عنه منه زمر غير مسلم وقالوا انه قد
 يدخل بعض الماء الى خوف الميت قلنا كالباس كالباحة في ذلك بحيث لم يتعد الغاسل يده خال صبره في فيه يمرها

على الانسان ويزيل ما في منخره من اذى ونحوه ثم بعد الوضوء يغسل راسه لحيته بماء وسدرو ويسير جهما بمشط
 واسع الانسان ونحوه اما كونه يغسل الراس الذي منه الاذنان فلانه من اعضاء الوضوء في الجملة وكان الحي اول
 ما يبدا به بعد الوضوء في غسل الحنابة واما الحية فلا استحباب او وجوب تحليلها في الوضوء فكانت مقدمة في الجملة
 ايضا واما التزجيل للشعر فذكره الاحناف لكنه قد حرم في الصحيح ان امر مسلمة لما غسلت بنت رسول الله صلعم قالت
 ومشطنا ثلاثه قرون ودعوى عدم علم النبي صلعم بذلك مع تعليمه لهن تردد عليهن حينئذ في غاية البعد
 فسقط تحمل الاحناف في هذه المسئلة ثم يغسل اى الميت كله بيد او بالميا من او بيد يغسل شقه الايمن ثم الايسر
 ثم يجره الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن هما على قفاه والظهر الى القدم ثم يجره الى شقه الايمن فيغسل الايسر

لكذلك والمقصود ان يغسل جميع بدن مع مراعاة القيام ولين ان يغسله ثلاثا او خمسا او سبعا او اكثر بما رواه الغاسل
 وبما وسدرو الا الاخيرة فيجعل فيها شيئا من كافر كما صلعم بذلك النسوة اللاتي غسلن بيته رواه الجماعة وقول بعض
 الشافعية ان الغسلة التي يكون معها السدر غير محسوبة بركة نفس الحديث لكن خرج وجا من الخلاف بعد ان يشق

جميع بدنه بالماء والصدور يلغى ان يغسله غسلة ولو واحدة قبل الاخيرة بمااء قراح وان لم يفعل فلا بأس فعم يلزم ان
يحتاط في السد فلا يكتر منه في الماء بل يضع فيه شيئاً يسيراً منه بحيث يكون اذا غاط الماء لا يمنع عنه اطلاق اسمه
فان خشى عدم الانضباط جعل السد على نحو بعد بآء بالماء وذلك به البدان الا انهم اتوا عليه كما عرفت من كيفية
الغسل بما فعل فقد اصاب الستة اشتمول الفاظ الاحاديث لكلامهم من فلا تغفل رجاء الله تعالى فان خرج منه شيء
بعد ذلك وجب غسل الخارج فقط وانما لا يغسل ولا يخرج وقت الغسل لا يجب اعادة الغسل كله لانه قد وقع كما
الشائع والغرض من النظافة وقد حصلت خلافاً للحنابلة والاولى اعادة الغسل قالوا الى سبع مرات وان تناثر
شي من شجرة اخذه وغسله وطيبه ووضعته في محله لورود كلامه بذلك في بعض الاحاديث وكذلك ان سقط
او قطع عضو منه وبجرة بعد تمام الغسل لورود كلامه بذلك في بعض الاحاديث ايضاً لانه طيب محقق للماء لا لا يبل
الكفاية ولذلك استحب بعضهم تشفيفه بعد اكمال غسله بثوب ليس ببعيد وما خرج من الميت بعد التمكنين
لا يغسل لا تنفذات وقت الغسل الميت يصير الى التذير على كل حال فلا يمكن الاحتراز من كل خارج بعد التمكنين
وعلى ذلك وقع الاتفاق ولا يؤخذ شعر الميت ولا ظفره لمنع بعض السلف عن ذلك لعدم ورود شيء مما يدل
على جواز منه صلح فلو اخذ يكره تنزيهاً ولا يطيب الموم قبل الغسل الا في قول الخبر الصحيحين انه يبعث يوم القيامة
ملبياً الحديث ويطيب غيره بعد التخييل لورود كلامه بذلك في حديث تعليمه صلح امر سليم رواه البيهقي والطبراني
في الكبير ذكره في الكنز وقد تقدمت الاشارة اليه فلا تغفل المدة كذلك اي تطيب ان تحريمه عليها انما كان للاحتراز
عن الرجال او التفتيح على الزوج وقد زال بالموت المرأة يجعل راسها ثلاث ضفائر وتسد الى ظهرها لان امر سلة
فعلت كذلك بنزيب بنت النعم صلح كافي الصحيح غيره داوود الرجال بتفسيره او لا هم بالصلاة عليه سياق بيان
ذلك ان شاء الله وقد تقدم انه لو ادعى بان يغسله شخص معلوم عنهم او من غيرهم قدم على غيره الاحتراز اذا
الميت ورومية لانه ادعى بنفسه فيقدم من عينه قد هو ذلك فتفطن بها قراياتها من النساء لانهم اشفق من
سواهن بعد الزوج لما تقدم فتفطن او لا هن ات عمرمية وهي من بوفرت ذكر لهم تنكحها فان استوت اثنتان
تدعت ذات العصبية لو كانت ذكر كالعلة على الحالة مثلاً وان قدرت من صنف واحد كاختين او ذواتين او بنتاً
فتستتر كان فيه وان تنازعتا فالمصير الى القرعة ان استوتا في العلم كما ساقى والا تقدم العلم والعامة تقدم على من لم
تعمل ما تقدم من الاحاديث والاجنبية العامة تقدم على القرية الجاهلة بالغسل وقد تقدم دليل ذلك وقد تقدم
ان الرجال يغسلون امرأة عند فقد النساء فان كانوا اترابات فنها كتمت معهم للصلاة ايضاً وكل قوسب غيراً

فهو كاجنبى والهم يقدم عليه هو على غيره من الرجال الذين لا قرابة لهم مثل ذلك نقول في الذكر الميت اذا لم يوجد عنده الا شاة هذا اما اختاره ولا يحل الغسل بالكلية والفتنة بالميت فيمر حجة فلا نعدل الى التيمم اللهم الا ان تحقق في بعض الحالات فلا يأس بان يتيمم لكن من اين لنا هذا التحقق والله اعلم.

فصل في التكفين شرع التكفين كرامة وستر للماتع ان لا يجب اطلاع احد عليه ويؤيده ما تقدم من استحباب غسله في محل خال واستحباب ان يكون الفاعل ذا دين وامانة وقول بعض اصحابنا ان الكلمة فيه الشبه بحال التائب المسيحي بثوبه غير شديدا يجب تكفينه من ماله لقوله صلعم في المحرم كفتوه في ثوبيه وعن خباب بن الارت قال ان مصعب بن عمير قتل يوم احد ولم يترك الا نخرة فكننا اذا غطينا بها راسه بدت رجلاه واذا غطينا رجلاه بدت ارجله فاما نارسول الله صلعم ان نغطي بها راسه ونجعل على رجليه شيئا من الاخر من اهل الجماعة الا ابن ملجاة وعنه في تكفين حمزة فحما ذكر في تكفين مصعب قد انفقت الائمة على اجوب التكفين انه ان وجد من ماله ما يكفنه وجب وهو مقدم على سائر الديون ولو برهن خلافا للشافعية ونحوها من وصية وارث لا يطلق ما قدمنا من الاحاديث وكان المفلس يقدم بالكسوة الكافية لستر عورتها على الدين ولو استغرقت ماله الزكوة والمعتقل عند الشافعية انه لم يكن له مال له والحق انه يقدم مؤن موته على زكوة لا طلاق ما قدمناه ولا انه يكون حينئذ من اصنافها فهو اخرج وان العبد فقير والله اغنى الاغنياء ولتعلق حق الله ايضا بالتكفين فيقدم واذا كان صلعم قدم المكفر باكل كفارته مع قدرته على الكسوة بالميت اولى فان ترك ما يكفي لستر معظم بدنه كمن الاخر من نحو اى سائر اشباب الارض ونحوها ولا يجب اى التكميل على من تلزمه نفقته لما قدمناه من حديث خباب في تكفين مصعب بن عمير ولا اعتد ارباب العجز والا اشتغال او الخوف ممنوع كانه يبعد غاية البعد ان لا يكون في الحاضر من من معد قطعة ثوب يكل به الكفن هذا البحث في الوجوب الذي ياتى به الواحد او الجماعة اما الاستحباب فلا نزاع فيه ولا اى ان لم يترك الميت ما ذكر وجب على اولى قرابته ثوب لستر جميع بدنه وليس اكمله اما كون الواجب ثوبا فلما قدمناه من تكفين مصعب بن حمزة وكان الحى مكفى بثوب لما قال صلعم ادلكم ثوبان الحديث وهو صحيح اما كونه ليس اكمله فلحديث ابي قتادة قال قال رسول الله صلعم اذا دلى احدكم اخاه فليحسن كفته رواه ابن ملجاة والترمذي ورجال سادة ذقات والملا دواولى القرابة من تلزمه نفقته فان قيل كيف توجوب على قريبه اقل الكفن اى ثوبا يسترد جميع بدنه اذا لم توجو عليه التكميل كما تقدم قلنا قد تقدم دليلنا وثلاثين مما يسهل تداركه بخلاف ما اذا اراد ان اراد ان يكفنه بمالا يسترد جميع بدنه فانه يكون في الحالة هذه هو المعتدل المتحرى الكشف بدن قريبه الميت فتامله

فانه وقيق ثم على بيت المال اى اذا عدم مال قريبه فيجب كفته من بيت مال المسلمين ولا يؤخذ منه الا ثوب يستتر
 جميع بدنه فقط لان ما سوى الواجب لا يمكن البذل فيه من غير ان يعرف وصاه من يستحقه ثم على مياسير المسلمين
 العالمين بحاله لا مصلح بالتكفين ولا ان المسلم اخو المسلم قد تقدم فيه حديث الترمذي ابن ماجة والمرارة ان كان لها
 مال فالكفر من مالها على الزوج وفاقا للثلاثة وخلافا للشافعية والمفتى به عند الاختلاف فيا سبهم حاله الموت بحاله الحيوة
 ممنوع ولا يستوى الحالتان وليس الكفر من شبه ما يجب لها عليه في الحيوة واذا كانت مؤنثا تسقط عنه بالنشوز في حياتها
 فاذا مات تسقط بالموت لغوات الاستماتح لان النفقة والسقوا بما هي معاوضة عنه اذا امان له مال نفسي اولى به من الوارث
 ويحظره ويرحمه انه ان لم يكن لها مال فالكفر سائر مؤن موتها على الزوج وفاقا لالاكن لو اراد الاك ان يكف بنته من ماله
 قدم على الزوج كان نفسي لم كفته بنته ام كلثوم مخرجها واداء استرضائه يعلم الفرق بين كفتها في الحيوة وكفتها وقال محمد بن الاختلاف لا يجب الزوج
 وانما يجب على من قد ما ذكرهم بالترتيب اذ امان انسان مع جماعة في سفر فخرجت كفوه لكل الكفر من ماله ان كان له
 مال فان لم يكن له مال موجد كفوه من ماله بنية الرجوع ان شاؤا او لم لهم ذلك من سترو كنه ان كان له
 متروكة والا نفى من تولمه نفقة من اقاربه لان المصلحة والعرف يقتضيان ذلك ويستحب تكفين الرجل في مثله
 لقائف بيض من قطن هذا هو كل الكفر افضله وفاقا للحنابلة والشافعية وقالت الاختلاف والمالكية الا فضل اسرار
 وثيق اذ افاة وغلط بعضهم فاستدل بما روى في الصحيحين عن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة اوثاب
 بيض سخوية كذا ذكره وترك اخر الحديث المذكور لانه يرد ما ذهبوا اليه من التكميل في الحديث بعد قوله سخوية هكذا
 جدد ديمانية ليس فيها قميص لا عمامة ادرج فيها ادر اجازة الاربعة ايقان محمد وهو دليل لنا لا لهم اما استدلال
 بعضهم بحديث جابر بن سمرة انه كفن علم في ثلاثة اوثاب قميص اذا مر لغادة رواه البزار ابن عدى في الكامل في اسناد
 ناصح وهو ضعيف فلا يصلح لمعارضة المتفق على صحة من تكفينه صلى الله عليه وسلم مع ان اخبار عائشة مدالحي من اهل بيت النبي صلى
 واحب ازواجه التي توفي علم بين حانتها واذ انتنها يقدم على اخبار جابر بن سمرة رجل جنبي ثم اعلم ان ما اشار به الاختلاف
 والمالكية لا نقول بعدم جواز كنه لانه من حديث اخر الباس النبوي لم قميصه عبد الله بن ابي اما الكلام في الكفر الاكمل
 المسنون وقد عرفت اذنى المال ثوبان وقالت الاختلاف ان ذلك كفن الكفاية اى لا يجوز ان ينقص الكفن عنه الا في النقص
 كما رويان من تكفين حمزة ومصعب في ثوب واحد واستدل بعضهم لذلك بقول ابى بكره اخسلا في حديثه وكفنوا فيهما
 فان الحى اخرج بالحديث من الميت رواية حمزة عن عائشة اخرج عبد الرزاق باسناد صحيح وهو كما لا يدل على ان ذلك كفن
 الكفاية الذي لا يجوز ان ينقص الكفن عنه كما ذكرنا وعللنا في الصحيح ما يدل على ان ابى بكره انما اخرجهم ان يكفنوه بالكل الكفر

لتفسير الذي قدم ذكره ففهم عن عائشة ان ابابكر بنظروا في ثوب عليه كان يمرض فيه به درع من زعفران فقالوا
 في هذا ومن يد راعليه ثوبين فلفنوني فيها قلت ان هذا خلق قال ان الحى احق باليد من الميت اما هو للمهالة انقى
 مختص او في رواية ادفنوني ثوبى هذين فانما هما للمهال التراب هو كما تراه فخالعنا لما رجع الاستدلال به بعض الاخفاء
 ولا يبعد ان يكون فيهما حجة تصحيف فتاملوا استدلال محمد بن الحنفية الذي قصته ناقته فكان اوفق لكنه ليس فيه
 ما يدل على انه لا يجوز اقل منه في غير الضرر وقد تكون ما نقص عن الثوبين كفن ضرر ولا يوجد ما يدل عليه من المسئلة
 ان المدبر هل يجوز ان يكفن في ثوبين انما المبر من الغرماء فيقتضى من هو هم انه لا يجوز والى انه اذا لم
 يمرض الغرماء ولا يكفن من عاله باكثر من لفافة اى ثوب يستوجب يدنه وقال الشافعية اما الوارث والمولى له اذا لم
 يرضيا باكمل الكفن فلا يحل باخلافا للمناجاة ويرد على الاخفاف القياس الصحيح حيث جوزوا الصلوة في ثوب احد في غير
 حالة الضرر كما كان في حديث جابر فعلا بالهم لا يجوزون الميت الا كنفاء بثوب واحد مع ان الحارثي بالسر والزمينة
 من الميت ولا افضل في ثوبين المرأة خمسة اذواب انما رثتم درع ثم خارت ثم لفان ثم دفنوا في ثوب واحد ان الوكر
 تحت الدرع وقال الشافعية والمناجاة وقالت الاخفاف لفافة واحدة والمعتد عنهم ان الحرة الاخيرة تربط ثوب
 ثلث يديها ولها رجليها على ما ذكره دليلنا لحديث علي بن بنت قانف، الشافعية قالت كنت فيمن غسل امر كلثوم بنت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاها وكان ادل ما اعطانا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحق ثم الدرع ثم الخوار ثم المخففة ثم اخرجت بعد ذلك
 في الثوب الآخر قالت ورسول الله صلى الله عليه وسلم مع كفنهما فينا ولنا ثوبا ثوبارواه احد وايزداد وقد تكلم في بعض
 رجال سنده بعضهم اجابهم اخرون قلت يورده ما روى الجوزي من طريق ابراهيم بن حبيب بن الشهيد عن هشام
 بن حسان عن حفصة عن ام عطية قالت كفنهما في خمسة اذواب فخرناهما كما يخر الخو قال الحافظ وهذه الزيادة صحيحة
 الاسناد وفي الصحيح قال الحسن الحرة الخامسة يشد بها الفخذان والوركان فثبت العلق وحديث علي بن عيسى له وتكره الزيادة
 على الثلاث للرجل على الخمس المرأة لا تسراة واصناعة للمال وتدخل عنه فالقاء الرداء بعد الثلاث للرجل بعد الخمس
 للمرأة بدعة مذمومة وكذا لباس العلامة كما هو المرسوم عند اهل البدعة والتجسس بين بعض الاخفاف لهذه البدعة
 وبين تطيب بدن الميت وكفنه تجديرا وتطيبا بمحفوظ وعظم فوهما لحديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جرت
 الميت فاجزوه ثلثا رواه احمد والبيهقي والبرام قبل ورجاله رجال الصحيح الا الحرم فلا يطيب كلفه راسه
 خلافا للاخفاء والمالكية واستدلوا بعموم ما روي في طلق الاموات ولنا ان الخاص مقدم على العام في مورد المحصوص
 والا يلزم الفاء الخاص فمن ابن عباس قال بينما نحن واقف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة اذا وقع عن راحلته وتفتت

فنذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال غسلوه بماء وسدر كغسوة في ثوبيه ولا تخطوه ولا تمسحوا به فان الله توبقته يوم
 القيامة مليار واه الجماعة ودعوى الاختصاص بذلك الشخص برده تعصيم الشريعة مع انه لا دليل عليه بل ظاهر سياق
 الحديث يرد دعوى بعضهم لا على الوصف لا بالشخص قلت ومفهوم الحديث ظاهر في ان غير المحرم يطيب بالخطوط ونحوه وان
 عادتهم المعروفة المستمرة هي تطيب الميت ولذلك يفهم من تطيب المحرم وذلك ظاهر تبسيط الفائت بعضها
 فو في بعض الخطوط بينها انه على ذلك جرى العمل هو سهل في التكفين كالقون العليا لراحة عمره امة الى هريرة لاذك ويجعل
 احسنها واسعها اعلاها حين الادراج لان عادة المجعل لظاهر الخمر واحسن ثيابه ثم يوضع عليها مستلقا كانه امكن
 كادراجها فيها وقد استحب كثير من الفقهاء ان يحفظ قطن في يجعل منه على هذا فذبدنه وكذا هو اوضح بمجودة ومغانية و
 مرفقة بدن تطيبها ايضا وليس في ذلك شيء مرفوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا باس به كانه قد نقل فعل ذلك عن بعض
 الصحابة وكان المرفوع عنه صلح يدل على مشروعية تطيب الميت وذلك يقتضون اول اذاعه كلها وقد روي ان اسنار طلى
 بالمسك وكذا ابن عمر كره ابره تطيب بالطين الميت وان يطيب بوسر من زعفران واستحب الحنابلة ان يجعل قطنه
 بين اليدين ويشد فوقها خرقه مشقوقة الطرفين كالتيان هوسر اويل بلا امام ولم يذكروا ثوبا ولا باس به لمن شاء فعله
 ثم يرد طرف اللقاعة التي تلي من الجانب الايسر يرد طرفها الاخر فته اى يرد الطرف هامل الجانب الايسر على الميت ثم يرد
 الطرف الاخر هامل الجانب الايمن فوق ذلك الطرف ثم يفعل بالثانية الثانية لاذك اى كالاولى ويجعل الغاضل من الكفن
 هامل راسه لما تقدم في تكفين حمزة فان خاف ان ينتشر عنها الكفن عهدة بخرقه او بغيرها وان احتاج الى الربط في اكثر من
 محل فلا باس بالزيادة بقدر الضرورة والمعمول الربط في ثلثة مواضع عند الراس والرجلين الوسط وتحت العقد في القبر
 لقول ابن مسعود رضي الله عنه اذا دخلتم الميت في القبر فخلوا العقد راسه الا ترموا بهن تحسين الكفن من غير مكالاة اما تحسينه فقد
 تقدم حديث قتادة واعلم ان كل ما امر به صلح او فعل على عهد من الاكفان فانه هو المرجح في بيان تحسين المأمور به في
 هذا الحديث وكذلك ما فعله له اصحابه بعد موته صلح فانه من التحسين المذكور بل هو اولى ان يقدرا الله له الا حسن
 صلح وقد فعل اصحابه بنحو ما امر به وفعل على عهد صلح من غيرهم فكل ما فعله صلح او فعل في زمانه من التكفين وغيرها
 فهو لا يكون الا خيرا وكذلك قلنا في التكفين مع القيص الا نرد بالمجربة والتمرة والنخال العمامة ان مع الحديث فيها
 واذ ليس فيها ولا تدخل في التحسين من حسن الكفن ان يكون ثوبا او ثيابا سائرة لجميع بدن الميت لا تقطع ولا تتخرق
 بجمل الميت فيها واذ تليق الحد وفيه اولى لانه صلح كفن فيها الا ان يكون غير الجديد فيه معنى وعلى ذلك يجعل تكفين المحرم
 في ثوبيه لانه احرم فيها وكذا اعطاء صلح بعض ثيابه لبعض الاموات وقد اخذ عبد الرحمن بن حوث ان اراد البس النبي

صلح الكفن وأما قول الصدوق ^{عليه السلام} إنما للهالة ففسر عندنا على معنى أغما هو القميص والصد يد ولا شك فيما قال فإنه لا ريب
 أن الحى الحق بالمجديد وأوحى اليه من الميث لكن كلامه لا يدل على أن التكفين في الخلق أفضل من المجديد لجواز أن يكون
 كلامه بياناً لناصر فالما هو الواقع ويكون اختياراً له ثوبه الخلق المعنى فيه لكونه أخذ من رسول الله صلعم وأكونه
 لديه في حالة مفضلة ولو كان يريد تفضيل الكفن الغير الجديد على الجديد لما كان لا تقصارة على ثوب خلق واحد
 وثوبين جديدين معنى فإن قيل ليس في الحديث ما يدل على أنهم أجديد إن فلنا لكنه لم يقل وزيد وأعليه
 ثوبين قد يمين لا سيما وقد عرف أنهم إنما يريدون ويرغبون في الجديد وقد ورد في رواية وزيد وأعليه ثوبين
 جديدين وبذلك لا يبقى الريب في أن الراد بالتوبين في الرواية المطلقة الجديدان ولا في صحة ما اخترناه
 ولغعد إلى ما كنا نصلده فنقول من أحسنية الكفن أن يكون أبيض إذا أمكن تيسر وإلا فغيره يقوم مقامه
 في الجواز عند عدم وجود الأبيض وكذا في الحسن وقد رغب صلعم في لبس الثياب البيض فقال للبسوا من ثيابكم
 البيضاء فأنها من خير ثيابكم وكفوا فيها موتاكم ثم إنه أحسنه ألا النساء وصحبه الترمذى وغيره وفي الباب
 أحاديث وهو من فروع المصوم صلعم في كون المطلوب والتكفين في الثياب البيض ولو فات معينة دلت على جواز التكفين بغيره ^{بغيره}
 لا يمكن القول بتعين الثياب البيض للكفن لزوماً من قال بأنه ليس أن يكون الكفن جبيرة أو فيه جرة يقال عليه أن هذا الحديث
 يرد عليه نعم عند عدم الثياب البيض والمعنى يقوم بغيرها يمكن أن يستحب غير الأبيض إمام
 وجودها فلا بد بهذا أعرف مسألة أخرى بأن الجديدة إذا اجتمعت مع الوسخ وغبرة اللون فلا يعتد بها
 تقدم البياض عليها فالثوب الأبيض المفضول ولو كان قد ما أحسن من الثوب الجديد الوسخ المتغير
 اللون وخلاصة الكلام أنه صلعم لم يتحسين الكفن وهو صلعم وأصحابه أحسنه بأن يفعلوا ما هو أحسن
 وأكثر ثواباً عند الله ثم لما نقص عن أقل ما فعلوه فهو تفریط لا يجوز إلا الضرورة وما زاد عما فعلوه ولم يرد
 أنهم فعلوه فهو إفراط ومعاكسة وقد نفى عنها صلعم فنحن على رتبهم فنعاً لا تعالوا في الكفن فإنه يسلب
 سريعاً رداءه أبوداؤد ومن ثم صرح الخبابة بكرهته من صوف وشعر وحرموه من جلود وقالوا
 لا يجوز عجز الأبرص مرة قلت ولعل ما أدهم بالجلد غير الملبس وبغ في غير الضرورة ومثل ما ذكره
 النجاشي أو المتنجس كله أو بعضه وظاهر ذلك تحريم الحرير لتكفين الذكر وكراهته لأنني لا نراه معاكسة
 ولم يفعل في زمنه صلعم ولا فعله أحد من أصحابه فإن قيل إن الأبرص يتحسين الكفن يدل على جواز
 من الحرير للمرأة لأنه يجوز لها لبسه في حيوتها قلت نعم وإنما كره لكونه داخل في المغالاة المنهي

عنها وانتهى الله الغزاة وهو اضعاف المال وفي النسخ عن اضعاف المال احاديث كثيرة والقياس على ما يجوز لها في الحياة قد جرت بعضهم الى تجويز ما يستحق من ذكوة فقال بعض الشافعية وسرجه المتأخرون منهم كابن حجر الهيتمي انه يجوز ان تحلى المرأة بالذهب والفضة وان يدفن معها ذلك مع ان كان الحريم المذنبه وقالوا اذا ضاع الورقة بد منه معها لا يجوز ان يكشف عن قبرها لاجل ذلك عنها حتى ان رجح الميراث فلا حول ولا قوة الا بالله والعياذ بالله من امثال هذه القياسات الفاسدة قلت وقد جرت هذه القياسات الى بدعات اختارها العامة كتعطية جنازة الذكور والانات باردية الحريم والشال المنبته بالذهب والفضة وبسطها في القبر تحت الاموات ونصب المضلة والخيمة على الجنازة كيلا تعيبها حر الشمس وامثالها من المتكررات والمجازي والموبقات فهم ما يذكرون البدعة في الحياة ولا بعد الموت فسال الله السلامة والعافية

فصل الصلوة على الجنازة اى على الميت المسلم ولو كان من الروافض او الخارج او المعتزلة واليهمية او المقلدة او المبتدعة بالبدعات الغير المكفرة غير الشهيد والغال وقال نفسه كما ساقى وقال بعض اصحابنا لا يصلى على الجهمية اى من يقول ان الله في كل مكان ويتركونه فوق العرش خارج العالم فقط فرض كفاية وقيل سنة وهذا القيل ضعيف وحكى عن بعض اصحاب مالك امام شافعية الصلوة على الجنازة فذلك مما وقع الاجماع عليه والاصل في ذلك قوله تعالى ولا تصل على احد منهم اى من المنافقين ومفهوم الآية اذا قلنا به هناك المسلم غير المنافق يصلى عليه وايضا ساقى الآية ظاهري ان الصلوة على الاموات كانت اذ ذاك مشروعة ثابتة وروى ان ادم لما حضر الموت نزلت الملائكة بحنوطه وكفته من الجنة فلما مات عليه السلام غسلوه بالماء والسدر ثلثا وجعلوا في الثالثة كافورا وكفته في وتر من الثياب حضر والصلوات وصلوا عليه وقالوا لو لدله هذه سنة ولد ادم من بعده رواة البيهقي وغيره وصححه الحاكم وقد دل على الوجوب ما تضمنته احاديث كثيرة منها رجم صلعم عن ان يقبل الرجل ليلا حتى يصلى عليه الحديث رواة احمد وصلى داود اذ ذكر الليل فيه ليس للتقيد وانما خص الليل بالذكر لانه مظنة قلة المصلين قلت في نهج عن الدفن بالليل حتى يصلى عليه هو صلعم او يصلى عليه جماعة المسلمين نكتة خفية لمر من نبه عليها وهي ان الليل مظنة الاغتيا ل كما انه مظنة ترك كمال الصلوة على الميت وعدم تحسين الكفن فانه اذا صلى عليه جماعة من المسلمين لا سيما اذا حضر الامام

فالغالب زوال الظنة وتبعية الاعتقال فلي الله على من لا ينطق عن الهوى وعن دائرة وقال قال رسول
 الله صلعم صلوا على كل ميت وجاهدوا مع كل أمير رواه ابن ماجة وعندنا عن جابر بن عبد الله صلعم صلوا على موتاكم
 بالليل والنهار وعندنا عن أبي هريرة صلوا على أئمتنا صلعم صلوا على أئمتنا صلعم صلوا على أئمتنا صلعم
 على النجاشي صلوا على أئمتنا صلعم صلوا على أئمتنا صلعم صلوا على أئمتنا صلعم صلوا على أئمتنا صلعم
 عقلا وعادة إذ ليس في استطاعة البشر العلم بكل من مات في أقطار الأرض بدأ وبجها وقيل أن من الزمان
 يخفى عن موت أحد من المسلمين فلو كانت فريضة على الأعيان ففرض مثلا وصول الخبر فيقتل يتلغون
 أو مثله لا يستغنى إلا بوقت كلها وعجزت الأحياء عن الكسب وإدعاء الفرائض الأخرى ولتعلقت اشتغالهم
 وحاجتهم بالكلية وكذلك لم تتعين على كل من حضر أو وصل الخبر إليه لأنه صلعم على الأئمة بالخروج المعلوم
 على النجاشي على مشيتهم وإرادتهم كما ورد في بعض الروايات ولمكان الحرج فيه ولم يكن المسلمون كلهم
 يحضرون الصلوة على كل جنازة في زمنه صلعم إذ لو كان لتقل المعلومات من حالهم ما يتألفه ولذلك قلنا
 أن صلوة الجنازة فرض كفاية ولا شأنا في كونها مندوبة على كل أحد قلنا إن يحضر فيها أو يصلي عليها أو لا
 غائبة إذا بلغ الخبر إليه والطهارة شربة في صحته أو قيل إن خاف وفيها تيمم وقيل لا تشترط الطهارة فيها
 وهذا القول الأخير هو قول الشعبي محمد بن جبر من أصحابنا والثاني هو إحداه الروايتين عن الحسن البصري
 وفي الفتح ذهب جميع من المسلمين إلى أنه يجزئ لها التيمم من خاف فإنها لو تشاغل بالوضوء وحكاه ابن
 المنذر عن عطاء وسالم والزهرى النخعي ومرومية والليث والكويتي في رواية عن أحمد وفيه حديث
 ما نزع عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلوا على أبي بكر رضي الله عنه صلوا على أبي بكر رضي الله عنه صلوا
 على أحد منهم الآية وورد في الحديث أنه لا صلوة إلا بطهارة فالطهارة عن الحدث والنجس شرط لصحتها
 كما تقدم في كتاب الصلوة والعدل إلى التيمم إنما يجوز عند فقد الماء وليس هذا خوف الفوات إذ لم
 يعين الشارع لها وقتا محددا وادج ساع له أن يتوضأ ويصلي عليها ولو دفنت فعلى قبرها وكذلك
 سائر العورة ونحوه أي هو شرط في صحتها وكذا الاستقبال القبلة والنية لم تغترب بها داخلية في مسي
 الصلوة شرط لها نعماء ومهمها الباطن الشرط هو لازم لها ألا ما لم يكن من شأنها أو لم يأت به فيها صلعم
 والإمامة لها محرمين سائر السلوات وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في القديم والواحد بالإمامة
 في صلوة الجنازة قال أبو حنيفة ثم العاصي فان لم يحضر استحب أن يقدم الإمام الحي ثم الحي على غيره يهمل في التكليف

والأصح عندهم تقدم الأب على الابن ولو أوصى إلى رجل أن يصلي عليه لم يكن أولى من الأولياء عند الثلاثة وقال أحمد
واصحابه هو أولى من الوالي والأولياء وقال الشافعي في الميديد الواجب أن الولي أولى من الوالي وهذا في غير النكاح صلح فلا
تغفل وفي كتب الشافعية تقدم الأب ثم الجد وان علاقه الابن ثم ابنه وان سفل ثم الأخ والأخت تقدم الأخ لابن علي
الأخ لابن ثم ابن الأخ لابن ثم الأب ثم العصبية على ترتيب الكرامات ثم ذوالأرحام وقالت الخنابلة الوصي فالسيد
برقيقه فالسلطان فالملك فالنائب فالأولى بفصل رجل فزوج بعد ذوى الأرحام ومن قدمه ولي فبناته كمن قدمه
وصي وقال مالك الابن مقدم على الأب والأخ أولى من الجد والابن أولى من الزوج وان كان أباه هذا المخلص ما ذكره
في بيان الإخوة بالإمامة على صلوة الجنازة وهي كما تراها القول عارية عن الاستدلال نعم قد يستدل من يقول بأولوية
الوالي بها بالعل في عهد النبي صلعم أنه لم يكن أحد يتقدم عليه إلا في جنازة ولا في غيرها ولا أنه صلعم كان هو الوالي
وجوابه أنه لم يكن لأحد أن يقاس بالنبي صلعم من جهات كثيرة لا تحصى سيما إذا كان هو صلعم أولى بالمؤمنين
من أنفسهم وهو أوههم في قرابة ولو كانت شاذة انما الكلام ينبغي أن يكون في غير صلعم فلا شك أنه
إذا وجد المترشحون للإمامة في الصلوة سواء كانت صلوة جنازة أو غيرها فلا بد من النظر في المرحجات
من صفاتهم ونحوها المعتمدة شرعاً في جعله الشارع صلعم مرجحاً للإمامة على غيره قد مائة سواء كانت الصلوة
صلوة جنازة أو غيرها فاذا استووا في الصفات المرحجة التي اعتبرها الشارع ولم يسمع أحدهم الآخر بالتقدم
فالعُدول إلى فرقة هو المتعين حيث لم يبين المصلون كلهم أو أكثرهم شخصاً أو تناصفوا الاثنين ولا تزيد
من عند ياتنا مرجحات الإمامة لم يأت الله بها ورسوله كما يقول بعض المتفقهة من الشافعية والأحناف وغيرهم
أنه يقدم أحسنهم وجهاً أو أكثرهم وكلاً وجهاً ثم أحسنهم من وجهه ومما يستحق من ذكره ما نقل عن بعضهم ثم أطولهم
ذكراً الصياذ بالله من مثل هذه الآراء الفاسدة المفضية للدين إلى الملة ولو ضم به أحد من الظرفاء ثم أعظمهم
خصية فلا دسر بماذا يجيبون وقد تقدم بيان من الحق الناس بالإمامة في باب الإمامة فارجع إليه الله
يتولى ولنا فيها نصلي جماعة وسماها الشارع صلوة فحكمها صلوة حكم الإمام في مسائل الصلوات ويقوم الإمام
أحد إمراس الرجل ووسط المرأة وقال الشافعي وأبي حنيفة وقال بعض الأحناف يقوم بجذء الصدر من الرجل
والمرأة وقالت الخنابلة عند صدره وعند وسطها وقال مالك من الرجل عند صدره ومن المرأة
عند عجزها كل ذلك مما لم يزلهم عليه ليلاً قال بعض الأحناف متحلاً للذهب إن الصدر
ضع القلب وفيه نور الإيمان فيكون القيام عنده إشارة إلى الشفاعة لإيمانه وتعليله هذيان فانه

كما شفاعة لليت في قوة الايمان وكذا في ضعفه وكذا في اصل حفظه وانما يدعى الحي في حفظ ايمانه او زيادته ومن فائدة
 الايمان عند موته فلا تنفعه شفاعة الشافعين وانما تكون الشفاعة بعد الموت في غفران الذنوب ومنبتع
 الذنوب ومصدرها الدماغ وهو في الراس فبطل تحليل الحنفى وظهر ان مثل هذه التعليلات التي ذكرها علل
 واما احض في الصدر فكيف يجوز تاسيس الشرائع عليها وكيف يسوغ ان يعارض بها الثابت عن الصادق
 المصدوق المعصوم ولنعلم ما قال مولانا اسماعيل الشهيد لجل حفي كان يعارض بالحديث النبوي صلعم بأمر
 المجتهدين انا اننا بقطعات المسك والعنبر والغالية وانت تاتين بخزق الحيض الخمسة المتنجسة
 البالية بالجملة للحديث ابي غالب الحنط قال شهدت ابن ماله صلى على جنازة رجل فقام عند راسه
 فلما ردت اتي بجنازة امرأة فضلى عليها فقام وسطها قال يا باحنرة هكذا كان رسول الله صلعم
 يقوم من الرجل حيث قمت ومن المرأة حيث قمت قال نعم رواه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه ابوداود
 وسكت عنه في النيل رجال اسادة ثقات ونقطة ابي داود هكذا كان رسول الله صلعم يصلي على الجنازة
 كملوثه يكبر اربعا يقوم عند راس الرجل وعجيزة المرأة قال نعم الحديث وكما نفاة بين الروايتين
 ان عجيزة يصلى عليها وانها وسطها لا فضل ان يكبر فيها اربعا لانه قد ثبت عنه صلعم انه كبر على كثير
 من الجنازة اربعا وذلك متواتر بثبوته عنه صلعم وقد جمعت الامة على صحة صلاة من كبر على الجنازة اربع
 تكبيرات وتجويز خمس او اكثر لما صح عنه صلعم وعن اصحابنا ما الحسن فقد ثبت في الصحيح من حديث
 عبد الوحيد بن ابي ليلى قال كان يزيد بن ارقم يكبر على جنازة اربعا وانه كبر على جنازة خمس فادركه فقال
 كان رسول الله صلعم يكبرها اخرجه مسلم واهل السنن وفي الباب احاديث وآثار وقد اختلف الصحابة
 فمن بعدهم في عدد تكبيرات صلاة الجنازة فذهب الجمهور الى انها اربع وذهب جماعة من الصحابة فمن بعدهم
 الى انه خمس وقال القاضي حياض اختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات الى تسع وما ذكرناه تعرت ان
 الاجماع على الاربع كما ذكر بعض الاختلاف في غاية السقوط وهم عن اميننا وامير المؤمنين علي بن ابي طالب انه كبر على
 سهل بن حنيف ستا وقال انه شهد بدرا رواه البخاري وروى عن ابي بصير انه لا ينقص عن اربع ولا يزيد
 على سبع وعن بكر بن عبد الله المزني انه لا ينقص عن ثلاث ولا يزد على سبع وقد روى عن ابن مسعود انه قال التكبير تسع سبع
 على الجنازة ثلث اى قل المجزى لانه قد صح عنه انه كبر اربعا ايضا وروى عن ابن مسعود انه قال التكبير تسع سبع
 وخمس واربع وكبر ما كبر الامام رواه عبد بن المنذر وعن الحكم بن عتيبة انه قال كانوا يكبرون على اهل

هذا الحديث
 في الصحيحين
 في صحيح
 البخاري

بدو خمسا وستا وسبعادواة سعيد في سنته قال في النيل وفي فعل على وغيره دليل على استحباب تخصيص من له
 فضيلة بالكثير التكبير عليه وكذلك في رواية الحكم بن عتيبة عن السلف وقد تقدم فعله صلعم بصلوته على حمزة
 ما يدل على ذلك اتقي وقوله على حمزة يشير الى ما يروى من طرق لا تخلو عن مقال انه صلعم صلى على حمزة مرة ثم قرنه
 مع كل شهيد اذ ذلك وصلى عليه معه وسياتي الكلام على ذلك في الصلوة على الشهيد اذ وعدا منها فانما تعلم
 انه لا تعارض بين هذه الآثار حيث علم اقل المجزى والا فضل فهي مميزة الزيادة في عددركات النفل المطلق ولا يوثق
 تصديق بعض من اعتاد الجحود والانتصار لمقلدة فان اولئك قد عرف ان التخييع عاداتهم كما قيل شئت شئت انما
 من اخزم فاي اتي والا غتر اربتهو لا يقيم على من خالف مذاهبيهم واعتق فكرتك وذلك منها فيود الجود
 والرقية وعالج نفسك ان الم بها بعض ما احصا بهم من ادواء التقليد بالتمسك بالكتاب والسنة ثم
 بانثار الصحابة والتابعين ولا تتقيد فيما اختلفوا فيه بقول دون قول بل سلم الاختلاف مع الاختلاف ان
 كنت من اهل الاختيار الاحرام والله ولي التوفيق وبه الانتصار والاختيار انه يستحب رفع يديه في جميع التكبيرات
 عند منكبيه ثم يضعهما على صدره كما يفعل في الصلوات وفاقا للشافعي والحنابلة وخلافه في حنيفة ومالك
 في المعتدل عند اصحابه وعنه ثلاث روايات الرفع في الجميع كما اختارناه وفي الاول فقط وهدمه في كلها وفي النيل
 حكاية اى استحباب الرفع عند التكبيرات ابن المنذر عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وعطاء وسالم بن عبد الله
 وقيس ابن ابي حازم والزهري والادريجي واحمد واسحاق واختار ابن المنذر وسراة الشافعي عن
 انس بن مالك والشافعي ايضا عن حمزة وابن المسيب مثل ذلك قال وعلى ذلك ادركنا اهل العلم
 ببلدنا ولعل من لم يستحب الرفع عند التكبير كله يستدل بانه لم يصرح النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك بشيء والجواب ان
 ما صرح به اصحابنا اذ لم يعارض المرفوع فاقول حاله لا استحباب لان غالب الاحتمال انهم اخذوا من المعصوم
 لا سيما اذ لم يصحوا بان ذلك امر اى منهم او لم يعرف انه امر اى لهم ولم يعارض اصلا مقرا او امرا
 قول الامام الشوكاني والحاصل انه لم يثبت في غير تكبيرة التيمم شيء يصلح للاحتجاج به عن النبي صلى الله عليه وسلم واول
 الصحابة واولهم الحاجة فيها فينبغي ان يقتصر على الرفع عند التكبيرة الاولى لانه لم يشرع في غيرها الا
 عند الانتقال من مكان الى مكان كما في سائر الصلوات ولا استعمال في صلوة الجنازة فجوابه اننا لم نره رم نقل
 استحباب ذلك في تكبيرة التيمم من وجه صحيح غير النبي صلى الله عليه وسلم وما يروى عن ابن عباس وابي هريرة مرفوعا
 انه صلعم كان اذا صلى على الجنازة سرفع يديه في اول تكبيرة ثم لا يعود فنقل هو نفسه تضعيف

ذلك واقوه وعليه فلا يبقى لديه دليل على ما انتبهت الا ما صح عن الصحابة فان كان ما ينقل عن الصحابة
لا يصلح لان يحصل به الاستحباب فيلزمه عدم استحباب رفع اليد عن عند تكبيرة الافتتاح فان قيل ان
الحديث الضعيف قد يعمل به في فضائل الاعمال عند عدم المعارض قلنا لا بد اولاً من اثبات ان ما نحن
فيه من فضائل الاعمال فانه في هذا الموضع من نقط الخلاف وثانياً انه بعد التسليم نقول انهم الاستكمال
بالضعيف في الرفع عند التحريم فلم لا يصح الاستدلال بمثله اذا ورد في الرفع عند كل تكبيرة فانه قد روى
الطبراني في الاوسط الرفع في كل التكبيرات عن ابن عمر فروعا لاسيما وعمل الجمع من الصحابة ^{في} ضد هذا
الحديث المرفوع وان كان ضعيفا مما يرجح العمل به والحق ما قدمناه من ان عمل الصحابة يحصل به
الاستحباب بشرطه الذي قدمناه ولا نطلق على ما هذا حاله انه سنة وانما نستحب به واطلاق نقل الاما
البخاري في صحيحه عن ابن عمر انه كان يرفع يديه مستدلا به مع عدم ذكر ما يعارضه هو في الحقيقة
اختيارا لما اختارناه و اعتمادا على ما اعتمادنا اهله الى الامام الشوكاني من ان رفع اليد من لم
يشرع في غيرها الا عند الانتقال من ركن الى ركن كما في سائر الصلوات ولا انتقال في صلاة الجنازة
فهو من جنس استكمال الاحناف على عدم استحبابه عند الانتقال من ركن الى ركن بان مبنى الصلوة
على السكون وقد عرفت فساد ما من قبل وجوابه اياك اسلمان هذا التعليل يصلح للاحتجاج في نفي شيء او
اثباته وهو ان صح فقاينه ان يصح في الرفع عند تكبيرات العبد بن ايضا قد اتفق على استحبابه
اهل الحديث والاحناف والتابعية لما مر فان كان المختار استحبابه اذ ذلك هناك كان هو المختار
هنا وبطل التعليل اساعلى انا نقول ان رفع اليد من حيث استحباب في سائر الصلوات مثلاً لم ينقل
انه وقع عند الانتقال من ركن الى ركن دائماً فالانتقال من القيام مثلاً اعم يكون غالباً بعد القيام
لقراءة السورة وهي سنة فذا ذكره من التعليل ليس مطرد وليس في محله وايضاً منقوض بالرفع
في تكبيرات العبد ولو سلمنا ما ذكره فان مقتضاها استحباب رفع اليد عن عند تكبيرات الجنازة
من باب اولي لان كل تكبيرة فيها منزلة ركعة في سائر الصلوات اقله المجرى لذلك الصلوة فرض
صاكن لها لا يصح بدونها الا بعد مراد عم خص شرعي ولما كان الانتقال الى فرض صلوة الجنازة
اخفى من الانتقال في فرض سائر الصلوة فلا اقل من ان يقال باستحباب رفع السجدتين
عند التكبيرات في صلوة الجنازة ايضاً لان الحاجة الى الرفع هنا اظهر منها هناك ونحن

قد ذكرنا الحكمة في رفع اليدين عند التكبير والانتقال في الآرامية في كتاب الصلوة ولعل ما ذكرناه ملحوظ للشارح
ولكن لا نقول بانحصار الحكم والآرامية في ذلك بل لعل فوق ذلك حكم واسرار ايضا لم تبلغها
حقولنا وقد الهمتنا الله تعالى ادراك حكمته وسر في رفع اليدين حيث سنه مع التكبير سواء كان عند
الانتقال من ركن فاعلى الى ركن مثله كما في سائر الصلوات اذ عند الانتقال من ركن ذكرى الى ركن ذكرى
مثله كما في صلوة الجنائز اذ عند الانتقال من ذكر مسنون الى مثله كما في رفع اليدين عند تكبيرات صلوة العيد
فلعل من اسرار ذلك ومن معانيه فوق ما قد مناه سابقا انه لما كان التكبير وهو قولنا الله اكبر معناه بيان
ان العظمة في كل شئونه هي اكبر من كل شئ وكل ما سواه بالنسبة الى عظمتته جل شأنه حفيرو وذليل صغير
كان رفع اليدين اشارة من المصلى الى سائر العوالم التي يكبر الله عليها فنقولنا الله اكبر هو بيان لعظمة الله
بالنظر ورفع اليدين بيان لمعنى هذا التكبير بقوته عظيم لله بالفعل والا اشارة بالجرحتين اذ ان الرفع اشارة
وايماء الى ترك سواها وهذا الايماء ما احسن له موقعا وحلا من صلوة الجنائز التي فيها يتهاى العبد لمخافة
الدنيا وما فيها فالرفع فيها الحبيب واسرغب من الرفع في سائر الصلوة ولما كان السجود اخص مراتب قرب
العبد من ربه كما صرح بذلك الحديث وكان المكبر عليه كالمنفى او كالمعرض عنه في تلك المراتبة لمزيد
اشتغال العبد في مخاطبة ربه وتعظيمه وتوحيده لم تحسن الا اشارة الى ما سوى الله في تلك الحالة
وعند الدخول عليها وعند الانفصال منها اذ لا مفضل عليه ومكبر عليه ولا سوى ولا غير حينئذ ملحوظا
فانها حالة استغراق في ذاته ووجوده سبحانه فكانت الحكمة والموافقة بالآداب ان لا يشيع رفع اليدين
عند التكبير للهوى والرفع من السجود وانما يكتفى فيه بتعظيم المعبود والخضوع والتذلل له لفظا وفعلًا ومنع
وتعظيم الجبهة والخذ اشرف اعضاء العبد بين يديه لا اشارة الى الغير بان الله اكبر منه او نحو ذلك
فلعل محل ما يناسبه ولذلك قال لناصفوته من عبادة وخيرته من خلقه اقرب ما يكون العبد من ربه
وهو سجد الحديث او كما قال صلعم فاذا احطت علما بما ذكرناه من السرا والحكمة في رفع اليدين عند التكبير
سواء كان تكبير الانتقال من ركن الى ركن كما قال الامام الشوكاني او من سنة الى سنة كالتكبيرات في
صلوة العيد او قد يرا انتقال من ركن الى ركن كما في صلوة الجنائز عرفت ان الحكمة والعلة موجودة
في الكل على سواء فنثبت ان رفع اليدين عند التكبيرات في صلوة الجنائز مطابقة للحكمة والقياس
فيهما يقتضيان الايتان بهما هذا حاله وانما اطلنا في هذا المقام لانا لم نرا احدا اشرح السر والحكمة

في رفع اليدين بما يرد الغلة ويشفي العلة بل رأينا كثيرا من احرمه الله الاطلاع على اسرار لطفه في
تشريعه قد يسبح بمثل هذه السنن المستقيمة وبعضهم يعدّها افكالا مبنية للصلاة وخالفوا لموضوعها
حتى قال ان قارئها فعلا واحدا مثل حركة الرأس مثلا تكون مبطلّة للصلاة وقال بعضهم استهجن اّمّا
قال فمثلها بحركة اذان الفيلة ومنهم من حرمها ومنهم من كرهها اللهم اننا نبدأ اليك مما قالوا و

حسابنا وحسابهم عليه يوم يقوم الناس عندك ورسولك صلعم حاضر لديك ويجب ان يقرأ بعد الاولي
القائمة وبين التوعد قبلها وسورة بعد اخلافا للاختلاف والمالكية والحنبلة والشافعية في السورة
والاختلاف فقط في القائمة اما وجوب قراءة القائمة فلنا حديث ام شريك الانصارية قالت امرنا
رسول الله صلعم ان نقرأ على الجنائزة بقائمة الكتاب رواه ابن ماجه قال المحافظ وفي اسناد

ضعف يسير وحدث ابن عباس رضي الله عنهما صلى على جنازة فقرأ بقائمة الكتاب وقال لتعلموا انه من السنة
ثم اراه البخاري وابوداؤد والترمذي وصححه والنسائي وقال فيه فقرأ بقائمة الكتاب وسورة و
جهه فلما فرغ قال سنة وحق ولنا ايضا ان صلوة الجنائزة صلوة فلا استدلال على لزوم قراءة القائمة فيها
مشمول ودخل تحت ضمن الاستدلال بالاحاديث المتقدمة في باب صفة الصلوة المشتمل بلزوم

قراءة القائمة هناك ومن خالفنا فيه فلم يأت بحجة اما التوعد فدل عليه حيث ثبتت قراءة القائمة
والسورة هو قوله تعرفوا اقرات القرآن فاستعد بالله من الشيطان الرجيم الآية وقد تقدم الكلام عليها
في كتاب الصلوة واما لم يجعل الامر للوجوب فيها هنا لعدم ما يعينه لهذا الموضع ولا انه لم يذكر في احاديث
الباب اذ لو كان واجبا لنقل ما يدل عليه ولا نه اي التوعد لم يذكره صلعم فيما عداه من واجبات

الصلوة لا في حديث المسمى صلوته ولا غيره من الاحاديث فقلنا باستحبابه لعموم الامر في الآية
احتياط ولا يجهل الا للتعليم ولا يقرأ في غير الاولي وفي قول ضعيف لبعض اصحاب الشافعي انه يجهز
ليلاء الاصح عند الشافعية الاسرار مطلقا وفاقا للجمهور واما ما تقدم في حديث ابن عباس من انه

قرأ فجهر الحديث فاما كان للتعليم كما اوضح ذلك هو نفسه في رواية عنه رواه الحاكم وغيره من طريق
ابن عجلان انه سمع سعيد بن ابي سعيد يقول صلى ابن عباس على جنازة فجهر بالحمد ثم قال امّا
جهرت لتعلموا انها سنة انتهى واما كونه لا يقرأ في غير الاولي فلحديث ابى امامة بن سهل
انه اخبره رجل من اصحاب النبي صلعم ان السنة في الدسولة على الجنائزة ان يكبر الامام ثم يقرأ

بقائمة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سراً في نفسه ثم يصلي على النبي صلعم ويخلص الدعاء للجنازة
 في التكبيرات ولا يقرأ في شيء منهن ثم يسلم سراً في نفسه رواه الشافعي في مسنده وفي أسناده
 مطهر ولكن قد قرأه البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق عبد الله بن أبي زياد الرضا في عن الزهري
 بمعناه وأخرج نحوه الحاكم من وجه آخر وأخرجه أيضاً النسائي وعبد الرزاق قال في الفتح وإسناده صحيح
 وليس فيه قوله بعد التكبيرة الأولى ولا قوله ثم يسلم سراً في نفسه ولكنه أخرج الحاكم نحوها وعلى
 كل تقدير ثبت بهذا الحديث أنه لا يقرأ في التكبيرات المتأخرة عن الأولى وهو ما نريد ههنا
 والحديث ثابت لا محالة لصحة بعض أسانيداه وكثرة وكثرة محججه فنقول الشافعية في الأصح
 يجوز أن قرأتها في غير الأولى مراراً بجماعات ويصلي على النبي صلعم بعد الثانية اتفاقاً وقالت
 الشافعية لا يجب الصلوة على الله معه والحق أنه حيث شرعت صلوة عليه صلعم فالصلوة
 على الله معه متحيزة لما قد مناه من نهيه صلعم عن أن يصلي عليه الصلوة المتراء ومما يدل
 على وجوب الصلوة عليه صلعم في هذا الموضع ما قد مناه من الأحاديث وكحديث لا صلوة لمن لم
 يصل على نحوه وروى أساميل القاضي في كتاب الصلوة على النبي عن أبي امامة أنه قال إن السنة في الصلوة على الجنازة
 أن يقرأ أبعامة الكتاب ويصلي على النبي صلعم ثم يخلص الدعاء للميت حتى يفرغ ولا يقرأ الأمانة ثم يسلم
 وأخرجه ابن الجارود في المنتقى قال الحافظ وسأله عن حديثهم في الصلوة على النبي صلعم ثم يخلص
 للميت حديث أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلعم قال إذا صليتم على الميت فخلصوا له الدعاء رواه أبو داود وابن ماجه وابن حبان وصححه البيهقي
 وفي أسناده ابن اسحاق وقد عمنه ولكن أخرجه ابن حبان من طريق آخر عن مصعب بن السام والفضل أن سيد عو
 بالماثورة أنه دعاء واتباع وقد كتب كثير من الفقهاء في كتبهم ادعية غير ما توارثوه وهي وإن كانت
 تجوز إلا أن الأفضل هو الماثورة أما اختلاف الأحاديث في ذلك الادعية الماثورة فمحمول على أنه صلعم
 كان يدعوه للميت بدعاء وكأخر فمنها اللهم اغفر له وارحمه داعف عنه دعائه واكرم نزاله ووسع
 مدخله واغسله بماء وتنج وبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وابن له داسراً
 خير من دارة وأهل أخيراً من أهله ورزقاً خيراً من رزقه فتنه القبر وعذاب النار رواه
 مسلم والنسائي والترمذي في مختصرهما من حديث عوف بن مالك قال سمعت النبي صلعم صلى على
 جنازة يقول وسأقه كما ذكرناه في المتن ثم قال عوف فتمنيت أن لو كنت أنا الميت لدعاه

رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك الميت وبه يظهر انه لا يباس لوجهه الا امام بال دعا بحديث يسمع غيره
سيما اذا كان للتعليم وقد روى غير ذلك فغن وثالثه ابن الاسقع قال صلى الله عليه وسلم يا رسول الله
صلعم على رجل من المسلمين فسمعتة يقول اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك
فقه فتنة القبر وعذاب النار وانت اهل الوفاء والمجد اللهم فاغفر له وارحمه انك انت
الغفور الرحيم رواه ابو داود وابن ماجه وفي اسناده مراد بن جنح وفيه مقال
ويعلم منه ان ذكر اسم الميت واسم ابية مشرووع في صلوة الجنازة بل مستون وكذلك
عدم الذكر كما تقدم في الحديث الذي قبله فالا ما موضح الى المصل ان شاء سماعه وان شاء
اشار اليه وعنايه ومن الماثر ما رواه الامام مالك عن سعيد بن ابى سعيد المقبري عن
ابيه انه سال ابا هريرة كيف تضلي على الجنازة فقال ابو هريرة انا لعمر الله اخبرك بزيادة
عن سواك اتبعها من اهلها فاذا وضعت كبرت وحدثت وصليت على نبيه صلعم ثم اقول
اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن امك كان يشهد ان لا اله الا انت وان محمدا عبدك ورسولك
وانت اعلم به اللهم ان كان ممنا فزدني احسانه وان كان مسيئا فنجا وزعن سياته اللهم لا تخمنا
اجرة ولا تفتنا بعده وهذا وان كان موقفا على ابي هريرة الا انه يغلب على الظن ان يكون قد سمعه عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وذات الحديث منهم على المتابعة وعنهم فوعا عند احمد والترمذي وابن ماجه اللهم
اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبا وصغيرنا وكبيرنا وذكوانا وانك تعلم مقبلنا ومثوانا وانت
على كل شئ قدير اللهم من احببته منا فاحيه على الاسلام والسنة ومن توفيتة منا فموتة عليهما قال
الامام اسحاق في النيل واعلم انه لم يرد تعيين موقع هذه الادعية فان شاء المصلى جاء بما يختاره
منها دفعة اما بعد فلغ من الكبير او بعد التكبير الا في الثانية او الثالثة او يفرقه بين كل
تكبيرتين او يدعوبين كل تكبيرتين بواحد من هذه الادعية ليكون هو ذا الجميع ما روى عنه صلعم
انتهى وما ذكره وان كان جائزا الا انه لا بد ان ياتي بالقائمة في الاولى والصلوة على النبي صلعم
بعد الثانية ثم يدعوب بعد الصلوة في الثانية وكذا في الثالثة لما قدمنا من الاحاديث التي افادت لزوم قراءة
القائمة وانها بعد التكبير الاولى والصلوة على النبي صلعم انما غنا في الحديث انها بعد التكبير الثانية وقد ظهر
ذلك بعطفه ذلك ثم المفيدة للتواخي والافضل ولا فصل في صلوة الجنازة بين الاذكار الا بالتكبير وهو ما

اختارناه وقد اختاره الجمهور تمام حديث إلى امامة بن سهل الأنثى ذكره وكذلك غيره قد يال سياقه
 على ما ذكرناه من التفصيل لا على ما أطلقه الامام الشوكاني فقولنا ويدعو بعد الثالثة أي لا يدعي الدعاء
 بعد الثالثة حتى وان كان قد دعا بعد القراءة في التكبيرة الأولى وبعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في التكبيرة الثانية
 فاحفظ ذلك فإنه محل خلاف بيننا وبين الشافعية والحنابلة حيث جزموا بعدم استيجاب الدعاء بعد التكبيرة
 الأولى والثانية والله أعلم قالت الشافعية وإذا كان الميت انتفى ابدل الصلوة المذكورة المذكورة في ادعية
 الاحاديث بضمائر التانيث وما ذكره اصريح في الدعاء للميت المعين وخالفهم الامام الشوكاني فقال والظاهر
 انه يدعو بهذه الفاظ الواحدة في هذه الاحاديث سواء كان الميت ذكرًا او انثى ولا يحول الصلوة المذكورة
 إلى صيغة التانيث كان الميت انثى لان مرجعها الميت وهو يقال على الذكر والانثى انتفى قلت وما ذكره
 عما يقضى حيث لم يسم المصل للميت او الميتة فان سمي الميت باسمه واسم ابويه وذلك من المسنون المخرج
 كما تقدم فان الصلوة اتمرت إلى المذكورين فيتعين التحويل اذا كان الميت المصح باسمه انثى فنامله
 ولعل الامام روعف من هذا وقال ما قال ومن العجائب التزام الاخفاء بالدعاء الاخير وليس فيه اخلاص الدعاء
 للميت المأمور به في الحديث فهم قد تركوا ما هو الراجح واختاروا المرجوح وقد اوصى كثير من الاخفاء عند موتهم
 ان تقرأ الفاتحة في الصلوة عليهم رجمهم الله وغفر لهم واذا كان المصل عليه طفل اذ الله جعله لنا سلفا وقراط
 واجرا روى ذلك البيهقي من حديث ابي هريرة روى مثله سفيان في جامعه عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله
 عليه السلام فيها اصوله لورثه الا كما بالدعاء لا بوجه بالعاية والرحمة ولا يضره ضعف سنده لانه في الفضائل قال الشافعي في
 ولد الزنا يدعى كرامة المسلمة وليس الدعاء بعد الصلاة خلافا للحنابلة ولا خلاف اي حيث انه يسلم بعد الصلاة
 وقالت للحنابلة يقف بعد ما يسير اذ لا يدعو ولم يزلهم دليل في خصوص هذا الموضع ولما حدث عبد الله بن ابي
 اوفى انه ماتت ابنة له فكب عليها اربع عشرة ملكة روى الرابعة قد رما بين التكبيرتين يدحوش قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصنع في الجنائز هكذا رواه احمد وابن ماجة مجناه قال الحاكم هذا الحديث صحيح قالت الشافعية ليس ان
 يقول بعد الرابعة اللهم لا تخمها اجرة ولا تقتنا بعده واغفر لنا وله وفي النيل قال ابو علي بن ابي هريرة كان
 المتقدمون يقولون في الرابعة اللهم ربنا اثنائي الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقاعد اب النار انتفى وقيل غير
 ذلك ولا يلازم ذكرنا فان شأنا بما شاء من الادعية المارة فيجعل بعض المأثور بعد الصلاة وبعضه بعد الثالثة
 ربه ما س ان يجعل بعضه بعد قراءة الأولى والثانية كما قد قلنا من الكلام على ذلك فالحق انه لم يسلم ولا فضل تسليمتان

دفا قال الثلاثة وقال الغالبة واحدة وقد تقدم في حديث أبي امامة بن سهل ما يدل على لزوم التسليم في
صلوة الجنازة وفي الصحيح ذكر ان انس اسلم وعن ابن عباس انه سلم في حديث جبرة بقرائة الفاتحة وهو في حكم
المرفوع وعن عبد الله بن ابي اوفى انه ماتت ابنته فكبّر اسر بها حتى طمّنت انه سيكبّر فخسأ ثم سلم عن يمينه
وعن شاذل وفيه فقال اني لا ازيد على ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع وهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال
الحاكم هذا حديث صحيح والمسبوق يدخل تكبيرة ولا ينتظر تكبيرة الامام بعد حضوره وفاقا للشافعية وخلال الاذان
والجنازة وعن مالك روايتان كل من هذين واخرناه هو ما يحرم به الامام التجارى ونقله عن الحسن قد دان على
ما اخبرناه ابو يوسف من الاذنان قال بعض الاخلاف مستكلا على ان المسبوق لا يدخل مع الامام الا حين يحضر معه
تكبيرة فيما فقه فيها لان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة والمسبوق لا يعتدى بما فاته اذ هو مشغول انقضى قلنا
ذلك في غير التكبيرة التي يكون بها الدخول في الصلوة وقوله ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة يمكن ان لا يسلمه
لنقص الجوارح الخمس فصاعد الكاقد منا ولو سلم فلا نسلم ان حكم الركعة هو حكم التكبيرة من كل الوجوه ولو
فمقول ليس المسبوق هناك يدخل مع الامام على اى حالة وجدته من الركعة فاما كان امر الامام ساجدا او قائما
فسبح احسنا امدركه من بعض فروض الركعة اذا كانت من الغرض من الاخرى عذرا مطلقا وعندهم اذا قاته الركوع
الا تكبيرة الاحرام فانها تحسب له بالاتفاق فاية ما يدل عليه كون التكبيرة بمنزلة الركعة هو ان لا يحسب
المسبوق ما وافق فيه الامام من الادعية بعد التكبيرة اما غير ذلك فلا يدل عليه ما ذكر من المشابهة
ونقول له ايضا ان ما استدلت به من التعليل غير وارد علينا فقط وليس في محله بل هو في هذه المسئلة لو تكرر
لانه باتفاق منا ومنك ان الموم لا يدخل في الصلوة الا بعد ان يكبر امامه ويصير دخلا في الصلوة فاذا فرغ
الامام من التكبيرة الاولى في صلوة الجنازة مثلا فقد صار كانه فرغ من ركعة على رجليه واصلا وحينا
لا يمكن للموم ان يدخل في الصلوة لان دخوله حينئذ يكون كانه ابتداء بما فاته من الركعات وذلك منسوخ
وهذا لازم وان لم يبل مدلوله بالمطابقة وكذا الذي يحرم في هذا الا ان في دخول الموم بعد تكبير الامام في سائر
التكبيرات ومن لازم ذلك عدم امكن صحة صلوة الجنازة في جماعة فان قيل ان حضوره حين تكبير الامام منسوخ
له الدخول قلنا ذلك حيث يحسب له التكبير وان فاته كما في سائر الصلوات اما اذا فرض ان نفس التكبير قائم
مقام ركعة كاملة قد فاته كما ذكره الحنفى فلا يسيل الى صلوة الجنازة في جماعة تمامه فانه دقيق وبذلك
و نحوه من التناقضات تعرف قيم العدل عن السنة النبوية على صاحبها افضل السلام والحقية ولنا ما تقدم من

فان لم يقتضيه ما انت قال به

الاحاديث في باب الامامة والاقتداء من كتاب الصلوة فان فيها الامور بالدخول مع الامام على اى حاله كان وما
 هناك صلوة فحكم الاقتداء والدخول فيها هو حكمه هناك فبطل ما زعمه اكثر الاخاف والمتعسفون لقد هبهم
 ويتدارك باقى التكبير باذكارها بعد سلام الامام وقال مالك بلا اذكار اى يكبر سقيا بلا دعاء وذكر بين
 التكبيرين وقد وافق مالك الليث وابن المسيب ظاهر كلام الثلاثة غير الشافعي ان المتدارك مقتضى هو اول
 صلوته يأتى فيه بحسبه قالوا لان الفصل على الادب من قاتله الاولى مثلاً فانه يقرأ الفاتحة في المقضية عند
 من ادبها بالخاطلة وان كان قد قرأها في الثانية التى ادركها مع الامام والمختار عند اصحابنا وقال الشافعية
 ان المتدارك ليس هو قضاء وانما هو اقام وما ادرك مع الامام هو اول صلوته وقد تقدم في كتاب الصلوة ^{بينا}
 وهو قول صلعم وما فاتكم فاقموا الحديث اى ما فاتكم من صلوة الامام فاحيولوه تمام صلوتكم اما كونه يتدارك ما فاتته
 فلما عرفت في كتاب الصلوة ان من فاتته شئ من الصلوة فانه يكملها بقضائها والا لم تكن صلوة شرعية اى فيكون
 كانه لم يصل قالت الخبابة فلو سلم مع الامام ولم يتدارك ما فاتته صحته صلوته اى بما ادركه مع الامام فقط
 وزعموا ان النبي صلعم قال لعائشة رض ما فاتك لا قضاء عليك كذا قال بعضهم ولم يدك ونحوه ولم يعزه الى شئ
 من كتب الحديث فلينظر على انه لو صح فانه لا يدل على مرادهم من الاطلاق والتعميم وغايته ان صح ان يكون
 خاصا بالنساء اذا صلين مع الرجال فبقي وقوفهن مكبرات بحضرة الرجال فلا نهن قد خصصن في ابواب الجنائز
 ومتعلقاتها بالحكام دون الرجال فلا يجزى التحصيل ان صح الحديث مثلاً لا يقتدى فى التكبيرة الثانية فيقرأ
 فيها التوحيد والفاتحة والسورة ويصل على النبي صلعم فى الثالثة واذا اكبرا الامام اربع تكبيرة وسلم فقرأ يسلم بل يدعوا
 بالاثور ويكبر متفرجا ثم يسلم ثم قلدى به اخر صح القدره ويفعل كالا ولم هكذا الى غير النهاية لان الاقتداء
 بالمسبوق صحيح عندنا ولا تجزى ركنانا الا من عذرنا فاق الثلاثة وقالت الاخاف القياس ان تجزى في ^{استحسن} الا
 لا تجزى مرادهم ان الاصل المقرر عندهم ان صلوة الجنائز اتمامها لا ركوع ولا سجود لها اى ولا قنائة في
 زعمهم واذا كانت كذلك فلا باس لوسائط القيام وواجبهم من اتمامها صلوة وقد سماها الله صلوة في كتابه ولها
 تحريم ومنها قراءة خلافا لهم كما قرأنا الذي ومن شرط صحتها الطهارة عن الحدث والحبس ستر العورة و
 استقبال القبلة وانما لم يشرع فيها السجود اركوع للثلاث تكون ذريعة الى عمارة الميتة والقبور وغير الله
 ذلك ظاهر فانه صلعم قد عصى عن الصلوة ايا سبوتا بمرار ما علة ذلك الا انه لا بد ان كانت صلوة الجنائز
 فى الحقيقة دعاء كما ذهبت الاخاف وكان القياس ببعض ان لا يحجب القيام فيها فلا يقولون ان القياس يقتضى

ان تصح بلا طهارة عن الحدث والنجس ان تصح بدون ستر العورة لمن وجد ما يسقطها وان تصح على غير اقبلة ولو قدر على استقبالها لكانها في الحقيقة دعاء والدعاء لا تشترط له تلك الشرط وذهبوا بقولوا بذلك واغضب من هذا كله انهم لم يجوزوا صلوة الجنائزة على الميت الغائب مع ان الدعاء يظهر الغيب اخرى بالاجابة بنص الحديث اما قولهم بالا ستحسان احتياط فيقال عليه ان الواجب هو ما اوجبه الشارع والحرام ما حرمه والدين ما شرعه والامر ما قضاه ولا احتياط في العزيمة انما هو في عمل الشخص لنفسه حيث يكون الامر على اشتباه واما الايجاب والتحريم ونحوه على الامة فالاحتياط المستحسن انما هو الا بتعاد والسكوت عما لم نعلم ان الله يبيانه والا كان القائل بالا ستحسان في ذلك دخلا فيمن ذمهم الله وتوعدهم بغضبه ممن وصفهم بالكلب عليه في التحليل والتحريم كما نطق بذلك الكتاب واذا بطل ما ذكره قلنا عمله صلح وعلى اصحابه المستمر الذي تلقته الامة بالقبول الى يومنا هذا وهو انهم لم يزلوا يصلون على الجنائز قديما ولا ولم يتقل عن احد منهما انه صلى على جنازة والبا او اقله افعلم من علمهم انهم قد علموا افتراض القيام فيها كما علموا اشتراط استقبال لقبة لها وغير ذلك مما قد مضى وهل يسوغ ان يقال تسمية الله بها صلوة انما هي مجاز وتسمية الاخاف لها دعاء هو الحقيقة ان هذا الشيء عجب واذا كانت السنة المشهورة ركاه الركوب في تشييع الجنائز فما بال الركوب بغيره في خصوص صلوة عليها هل يجوز انه من له ادنى مسكة من عقل نسأل الله العافية والتوفيق لما يحبه ويرضاه ودين الاذن بالجنازة اى الاعلام بتجريس او تقرير ليكثر الجمع للصلوة عليها ويحرم نفي الجاهلية اتفاقا وهو اذا عات موته باسمه سال من يخبر بموت الميت على ابواب الدار والاسواق مع نوح من النبلحة وذكر اوصاف الميت تغلغل او استكبارا والظاهر ان هذا هو النعي المنتهى عنه كما في حديث ابن مسعود عن النبي صلعم قال يا اكرم والنعي فان النعي من عمل الجاهلية رواه الترمذي كذلك رواه موقوفه وذكر انه اصح وعن حذيفة انه قال اذا مات فلا تؤذوا ابى الى اخاف ان يكون نعياننى سمعت رسول الله صلعم ينهى عن النعي رواه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه ولا صحة في قوله ولا تؤذوا ابى احد الا انه رأى منه في انما الحجية فيما روي عن النبي صلعم وهو قوله سمعت رسول الله صلعم يقول قد نعتى النعي من عمل الجاهلية وما لا ايدان بالجنازة والصلوة اى الاعلام بلانى الجاهلية ذكركم سنون هو ان نعي نعياننا انه غير داخل في النعي الجاهلية للنهي عنه ولذلك خصه الامام البخاري بالتبويب فقال باب الرجل ينهى الى ابن الميت بنفسه وساق يستدل به عن ابى هريرة ان رسول الله صلعم نهى العباسي في اليوم الذي مات فيه فخرج الى المصلى فصلى بهم واكرما رجا الحديث

ثم ساق الحديث في اخباره صلعم يقتل الثلاثة الامراء المقولون بموته ثم قال باب الاذان بالجماعة
 وقال ابو اسحق عن ابى هريرة قال قال النبي صلعم لا كنتم اذ تقومون انتم فيخبر اخبار الصديق والحميم
 وذى القرابة ونحوه من المسلمين مما لا ترى به باسوان سماه بعض الناس فيما تلووا عليك من قصة
 اخباره صلعم يقتل الثلاثة الامراء واما الايدان اى الاعلام الصلوة عليه فذلك مستحب مسنون لمناعت
 مما قد ضلها فان صورته ان احدها مباحة والاخرى سنة والصورة الثالثة نعى اهل الجاهلية الذى قد عرفت
 معناه فذلك معنى عنه بعض رسول الله صلعم والنهى يقتضى التحريم كما هو محقق فى علم اصول الفقه وتس
 صفوف الثلاثة فالأثر وكما زاد الجمع كان افضل وارجح اى ارجى فى ان يشفع الله المسلمين واما كونها تس
 الصفوف فذلك مما لا يعلم بين الأئمة فيه خلافا لا ما ينقل عن عطاء فانه ذهب الى انه لا يشرع فيها
 لتسوية الصفوف وقد اشار الامام البخارى الى انه عليه فقال فى الصحيح باب من صف صفتين او ثلاثة
 على الجنائز خلف الامام وروى عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلعم صلى على النجاشى فكنيت فى الصف
 الثانى والثالث ثم قال بابا للصفوف على الجنائز وساق احاديث كلها تويد ما ذكرناه وعن مالك بن هبيرة
 قال قال رسول الله صلعم من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد اوجب عنه الترمذى وصححه الحاكم وفى
 رواية الاغفله قال لطبرى ينبغى لاهل الميت اذا لم يخشوا عليه التقدير ان ينظروا به اجتماع قوم تقوم
 منهم ثلاثة صفوف لهذا الحديث ذكره فى الفتح واقل ما يسمى صفارجلان ولاحد اكثره وقد ورد
 فى فضيلة الجمع الكثير للصلوة احاديث فيها حديث عائشة عن النبي صلعم ما من ميت يصلى عليه امة من المسلمين
 يبلغون مائة كلهم يشفعون له الا شفعوا فيه رواية احمد ومسلم والنسائى والترمذى وصححه وفى حديث ابن عباس
 قال سمعت رسول الله صلعم يقول ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا
 الا شفعهم الله فيه رواية احمد ومسلم وابوداؤد ويقال هلموا الى الصلوة اى بين ان يتأدى فى من قرب منه الامام
 او من شاء فيقول هلموا الى الصلوة على الميت او الجنائز ونحو ذلك لما روى عن جابر رفته قال قال رسول الله
 صلعم قد توفى اليوم رجل صالح من الجيش فلهم فصلوا عليه كذا فى الصحيحين والبخارى ايضا فتقوموا فصلوا على اخيكم احمية
 واصحمة اسم النجاشى ويعمل بالمصل والمسيح ولا تكرر فيه خنزير الاضاح وما لك ودا قال الشافعى واحمد استد بعض
 الاضاح بمحدث من صلى على جنازة فى المسجد فلا اجر له واجيب بانه حديث ضعيف وقال الامام احمد هذا حديث ضعيف
 تفرد به صالح مولى النواصة وهو ضعيف واما قول ذاك الحنفى موجه للمذاهب لانه اى المسجد بنى لاداء المكتوبات

بجوابه ان نقول له ما مر ادرك بهذا تريد ان صلوة الجنادة حيث لم يبين لها المساجد انه يلزم كراهتها فيها لذلك
 فان كان هذا امر اذلة لزمه ان يقول بکراهة ما سوى المكتوبات من السنن والاذا كان ولاة القرائن الاثبات
 ونحوها من الطاعات في المساجد وهذا معلوم فساد من دين الاسلام بالقرينة ولا يلزمه هو ولا احدا من
 الاحناف اذا كان الامر كذلك بطل توجيهه وتقليله فلا يبقى ما يدعيهم الا ما قد مناه عنهم الحديث ^{الضعيف}
 ومثله لا تقوم به الحجة حتى لو سلم عن المعارض ايضا هو مع ضعفه انما وجد في بعض نسخ ابي داود و
 اما النسخ المشهورة المحققة المسبوقة من السنن ابي داود فانما هو بلفظ من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء
 عليه فسقط احتجاجهم به مطلقا ولو سلمنا بثبوته انه عند معارضته لما هو اصح منه انما يجب تأويله كذا وكذا
 المشهور لا به وقد جاء تأويل له بمعنى عليه كما في قوله تعذر ان اتم فلها اي عليها وعليه فما في
 النسخة المحققة يكون تفسير لما في النسخة الناصرة الناذرة اوله مع ضعفه محمول على من صلى في المسجد ^{وجم}
 ولم يتيهها الى المقبرة فانه بذلك يكون مقوتا لاجر التسبيح والمصنوع معها الى المقبرة واجر حضور ^{الدفن}
 ولما انه صلح صلى على ابني بيضاء في المسجد رواية مسلم عن عائشة الحديث وفي رواية ما صلى رسول الله صلعم
 على سهيل بن البيضاء الا في جوف المسجد رواية الجماعة الا البخاري وقد تاول هذا الحديث بعضهم بان
 محمول على ان الصلوة على ابني بيضاء وقعت باثنيهما كانا خارج المسجد المصلون داخله وذلك جائز بالاتفاق
 وما تاولوا به هذا الحديث باطل يرد سياق القصة ولو كان الامر كذلك لاستدل به المخالفون لعائشة
 المتكرون عليها في قولها ادخلوا جنازة سعد بن ابي وقاص المسجد لا صلى عليه فلم يكن منهم ذلك وهي اذا طلب
 ادخال الجنادة الى داخل المسجد وهم بعد ان اجمعت بالسنة وافقوها علم ان هذا التأويل باطل ساقط لمحمول
 له من النظر ووضحه استمرار العمل بالصلوة على الجنائز في المساجد حتى انهم صلوا على ابي بكر في المسجد وصلوا على
 عمر في المسجد فان قيل ان انكار من انكر على عائشة تحييت كذا اجمعا من الصحابة اقل حالته ان يدل على احفظوا
 انما هو الصلوة على الجنائز كما في المسجد فيكون اكثر عمله صلعم في صلواته على جنائزهم انما هو الصلوة عليها في
 غير المسجد لانه يجد كل البعد ان يذهلوا عن ذلك اذا كان عملهم المستمر عليه فيكون حديث عائشة
 غاية ان يدل على الجواز لا على الافضلية والجواب انما سلم العمل الاكثر فيجوز ان يدل هذا الحديث على انه
 في غير المسجد فلهذا لا نقول بافضليته في المسجد بل نقول بجوازه بلا كراهة اما الافضلية في المصلي ونحوه
 ففي القول بها نظر نعم اذا كانت الصلوة خارج المسجد ارجى لكثرة الجمع او كان المسجد يفتق بالمصلين

فلا نزاع في ان الصلوة في المصلي منحوة افضل على ذلك محل بعضهم صلواته صلى في المصلي على النجاشي ولا دليل
في خروجه صلعم للصلوة على المذکور الى المصلي بلذهب الاحناف والمالكية من كراهتها في المسجد لان المصلي
حكمه حكم المساجد كما مره صلعم في حديث حضور صلوة العبد للحيض ان يقترن المصلي والمسالة
في النظر والقول بالجواز في الموضعين هو الحق فان اعداهل البلد موضع الجنائز فلا فضل للصلوة على
الجنائز فيه الحديث ابن عمر ان اليهود جاءوا الى النبي صلعم برجل منهم وامرارة زينافوجا قويا من موضع
الجنائز عند المسجد فاذا كان موضع الجنائز مكانا معد للصلوة عليها كما قال الحافظ في الفتح فلا شك
ان العمل المستمر يكون اذ ذلك هو الصلوة نادر او على كل تقدير يكون ما اعتقده الاحناف والمالكية
ومن رافقهم من الكراهة ضعيفا فاسد او يصلي على الطفل اتفاقا كما يحكي عن سعيد بن جبير انه
قد يصلي عليه ما لم يبلغ وهو في غاية الشدة وذو جهة الشدة وذو ان المميز ينصح عباده واصله
وانه اذا عقل الكفر ومات عليه يعذب به وقد دل على ذلك عرضه صلعم الاسلام على الغلام
اليهودي وقبوله اسلامه وقوله الحمد لله الذي انقذه من النار رواه البخاري في صحيحه
عن انس رضي في حديث المغيرة عند احمد والنسائي والترمذي وصححه وفيه والطفل يصلي عليه الحديث
والطفل يطلق على الصغير مهما كان عمره ومن قال لا يصلي عليه حتى يصلي اي وان لم يبلغ فلما داه ان
لا يصلي على غير المميز وهذا الحديث يرد عليه ويرده ايضا اوضح الروما روى عمار مولى الحارث
بن نوفل قال حضرت جنازة صبي وامرأة فقدم الصبي مما يلي القوم وضعت المرأة وراءه فصلى
عليها وفي القوم سعيد الخدري وابن عباس ابو قتادة وابو هريرة فسألهم عن ذلك فقالوا السنة مراة
النسائي داود اذ والمندري ورجال اسنادة ثقات ولو كان لغية اي من زكاته لم يحكمه باسلامه
تبعه لانه ان كانت مسلمة وكلا فان علم ان اباه مسلم فكذلك يحكمه باسلامه لان الاسلام لا يعلو ولا يصلي
ولسبب اصوله على السقط وان لم يستهل اذ اكل اسنانا وقال بعض اصحابنا يصلي عليه اذا استهل والا
فلا والله المتخلفاه في المتن خلافا للامام احمد في الايجاب الثلاثة وبعض اصحابنا في عدم الاستحباب توسط
ويجمع بين دالة لم ارض سبغني اليه بيان ذلك ان حديث المغيرة الذي فيه السقط يصلي عليه ويدعوا
لانهم في نعمة والرحمة لا يدل على الوجوب كما زعمت الحنابلة لانه لم يصرح كلامه فيه ولم يقيده بالاستهلال كما
استند من لم يرد الصلوة على السقط الذي لم يستهل فتعين ان دالة الحديث وسط بين المذهبين و

عند من خالف
دليل من خالف
لا يصلي عليه
المسجد في غير
فيه دخول
المالكية في
دبه والفتا
الاحناف و
اولا حديث
بانهم اذا نصح
على الصلوة
او لا يدل على
في صفوة
الصلوة
١٢

وهو ما اعتزاه وإما حديث جابر عند الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بلفظ اذا استقل السقط
صلى عليه وورث فهو مع انه موقوف في اسناده اسماعيل بن مسلم المكي عن ابي الزبير وهو ضعيف وقد
رفعه الحاكم من طريق المغيرة بن مسلم عن ابي الزبير ورفعه بعضهم من طريق بقية عن ابي اسحق
عن ابي الزبير وهو ضعيف مرفوعا وموقوفا وعن ابن عباس رفته اذا استهل للصبي صلى عليه وورث
قال الحافظ واسناده حسن وهو كما تراه لا يدل على منع الصلوة عليه بمنطوقه على ان المفهوم لا يارض
المنطوق فتأمل قلت انه يعارضه عارضه صحيحة حديث جابر مرفوعا الطفل لا يصلي عليه ولا يرث
ولا يرث حتى يستهل بخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان الحاكم وقال الترمذي
موقوف اذا كان الموقوف اصح انتهى والموقوف عند النسائي رجاله رجال الصحيح كذا قال الحافظ اقول اذا كان
الاصح كما قال الترمذي هو الموقوف وما روينا من قبل يعني حديث المغيرة مرفوعا وصححه الترمذي الحاكم
فلا ريب ان المرفوع يقدم على الموقوف فان قيل قد قال الدارقطني في حديث المغيرة ان دقعه اسرج
قتلوا وسلمنا هذا اقل حديثان المتعارضان اما ان يكونا موقوفين او مرفوعين وعلى كل حال المثبت مقسوم
على المنفي او نفي المنفي في حديث جابر على نفي الوجوب ونظيره نفي الصلوة على الشهيد كما ساقى وقال بعض اهلنا
لنفي التعارض ان المراد بالسقط في حديث المغيرة ما دللنا عليه واستعمل هذا الترخيب في اللغة فان السقط ما سار
من بطن امه ميتا فتأمل فانه من المعارك ومن سمي سمي ابيه او احدهما مات لا يصلي عليه الا ان دقعه بالاب
وهو يعقل ويميل ابواه او احدهما انفاقا وولدا وسلم ابواه او احدهما اي قبل موت الصغير وخلافه
الحكم الاسلام لا نه يعلو ولا يعلى اخرجه الدارقطني مرفوعا باسناد حسن وله طرق ذكرها في الفقه وان
معه احد ابويه صلى عليه وقال الاحناف والامام احمد وحللا فالمراد ببعض الشافعية وقال الامام احمد
من مات ابواه وهما كافران حكم بالسلامة واستدل بقوله صلعم كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودونه
او ينصرانه او يمجسانه الحديث رواه في الصحيحين وتعقب قول الامام احمد بعضهم بانه من لا ذم في ابواه
لا يصح انه ترواؤه وما اورا وغيره وان كان قول الامام حكم بالسلامة ظاهري في عدم ارادته او
الحديثين فتأمل فان قيل ان الايراد على ظاهر الحديث قلنا كفى بالايراد على الحديث متزياتا
صاحبه والحق انه لا يصح الايراد على الحديث لان تعديب من لم يعمل الشر قد مل
واقهر ان على امتداعه فمن مات وهو صغير ولم يختر الكفر بعد تعقله فلا شك في نجاته شر

عقلاء اما الحكماء اظهروا في الدنيا فلا شك اننا نطلق على اولاد الكفار انهم كفار تبعوا لوالديهم الاحياء
والولد اذا كان اوابا للحرب لم يكن لهم ولدان بدليل ان قوايتهم ترتفع وانا اذا ظفرتنا بهم للحالة
ما عرفت مستتر فيهم اذ اراى الامام المصطفى في استوقافهم على خلاف ذلك سياقى ان شاء الله واما
في الاخرة فمن مات قبل ان يتغفل الكفر ويختاره فالذهب المنصور انهم ناجون لما قد مناه وتحدث الروايات
وفيه قاله انطلق فانطلقنا حتى انتهينا الى روضة خضراء فيها شجرة عظيمة وفي اصلها شيمخ وصبيان وفيه
تفسير الشيمخ في اصل الشجرة ابراهيم ع والصبيان حوله اذ كان الناس قالوا الرسول الله صلعم واوولاد
المشركين فقال واوولاد المشركين الحديث رواه في الصحيح قد كرم صلعم انهم في الجنة حول ابراهيم وقد
طال في هذه المسئلة النزاع وكثر فيه الاختلاف وما ذكرناه هو المرحم عند اصحابنا ولو حضرت جنائز صلعم
على كل واحدة واحدة وعلى الكل مرة لما تقدم من حديث عمار مولى الحارث بن نوفل في الصلوة على
الصبي والامرأة للحديث وصح ان ابن عمر رضي صلعم على سبيع جنائز رجال ونساء فجعل الرجال مما يلي
الامام وجعل النساء مما يلي القبلة وصفهم صفا واحدا فان كان صبي وغنشي قدم اليه الرجال
ثم الصبيان ثم الجنائز ثم النساء فان اختلف النوع واختلفوا في الفضل قدام اليك الا فضل فالأفضل قياسا
للفئات على الذات وكان النبي صلعم كان يقدم الاقرب بالحد عند دفن شهداء احد كما روى في صحيح البخاري
والريق كلهم لا تقطع رقه بالموت ويجوز ان يصل على الغائب وفاقا للشافعية والحنابلة وخلاف الاحناف
والمالكية ولم يأتوا بدليل بل دعواهم ان صلوة الجنائز دعاء يرد عليهم كما مر ولنا صلوته صلعم
مع اصحابه على اصحجة النجاشي الحديث رواه الجماعة ودعوى ان ذلك خاص بالنجاشي او بمن كشف
له عن جنازة الغائب او بالنبي صلعم رودة بل هي ادعاهم لوفيق بابها لتعطلت اكثر الاحكام وتتوسع سعة
الايراد لمخالفى الاسلام والاعتراض بانه لم يتقل انه صلعم صلى على غير النجاشي يرد صلوته صلعم على معاوية
بن معاوية الليثي لانها رويت من طرق متعددة لا تنحط عن درجة الاعتبار كما قال الحافظ واغا المصلي
على زيد وجعفر لا يفهم قتلوا شهداء مع ان عدم صلوته صلعم على غير النجاشي غاية ان لا تكون الصلوة
على الغائب متعمدة كما ذهبوا اليه من عدم الجواز والصحة ومن زعم التقيد بمن لم يصل عليه كما اختاره
شيمنا ابن تيمية فانما يصلح لو كان النزاع في وجوب الصلوة على الغائب اما الاستحباب والجواز فصلوته صلعم على
النجاشي اقل حلاقتها ان تدل على الجواز والصحة وبذلك تعرف ضعف ما اختاره ومن لم يصل على الجنائز تجاوزت

له الصلوة على القبر بلا اتفاق الا ان الاخوات خصوصها من لم يصل عليه ولنا حديث ابن عباس قال استحي
 رسول الله صلعم الى قبر رطب فبصر عليه وصفا خلفه وكبر ابرأ بما متفق عليه ولا شك ان صاحب ذلك
 القبر قد صلى عليه واصح منه ما ذكرناه صلعم صلى على قبر المرأة التي كانت تقم المسجد ولا ريب ان الصحابة
 صلوا عليها ودفنوها بليل ومعارضة هذه الاحاديث يكون من لم يصل عليه الامام كانه لم يصل عليه معارضه
 مبطل المذهب وفي غاية العناد اذ لا دليل على ان امامة السلطان او نائبه شرط لنجاسة الصلوة على الجنازة وغيرها
 وغاية الدليل ان تدل على انه احق بالامامة من غيره اذ احضر كيف وقد صح ان غير النبي صلعم تقدم الامامة
 الصلوة في بعض المغازي والنبي صلعم موجودا لانه ابطأ لقضاء حاجته ووضوءه فلم ياجء وحدهم يصلون فعلى
 النبي صلعم خلف ذلك الصحابي واظهر سروره بقلعه حيث قال نعم ما فعلتم فبذلك اعلم ان يكون الدليل
 لهم تبين انه عليهم وبه فسد ما زعموه من الاستدعاء هذا اذا كان من اهل فرضها عند الموت فانا
 للمعتمد عند الشافعية او حيث جازت الصلوة على "ابن باز ان يصل عليه ولو بعد مدة طويلة بشرط
 ان يكون من اهل فرضها عليه حين موت صاحب القبر هذا ما اختاره وانا للمعتمد عند الشافعية وقيل عالم
 بيل وقيل ابل او قالت الاخوات والمالكية مالم يتفسخ ورجعوا في ذلك الى العرف وقال الامام احمد
 ورواه كثير من اصحابنا الى شهر استدلوا بان الشهادة غاية المدة التي صلى بها رسول الله صلعم على القبر
 والحياب ان ذلك ليس غاية وانما اتفق ان قد مضت على المقبور تلك المدة ولو كان من مضت بعد وفاته
 مدة اكثر من شهر لا يصل عليه لو رجع صلعم تعيين المدة وعلى الاقل توقع اسوال منه عن المدة قبل ان يصل عليه
 ولنا ان صلعم خرج يوما صلى على اهل احد عملوه على الميت الحديث رواه في الصحيح وكان ذلك بعد ثمان سنين
 ولا يصل على الامام على الغالب لا متناه صلعم في خزانة خير من الصلوة على القبر وقال صلوا على صاحبكم ثم انا احمد
 وايد او رواه الشافعية ابن ماجه وكذا على قال نفسه لا يعلم لم يصل على من قتل نفسه بالمشافقة جماعة الا
 ابو رزيق قال عمر بن عبد العزيز ولا روي والحدثة لا يصل على مطلقا على النفس من نصرها او تاولا وذهب
 ابو حنيفة واصحابه ومالك والشافعية ومجموع العلماء الى انه يصل على الناس ولو اجابوا عن الحديث المذكور
 بان صلعم اقام على نفسه من الناس تحذير لهم عن هذا الفعل صلى عليه اصحابه ويؤيد ذلك ما
 ذكره الشافعية لم يخطا انا فلا يصل عليه ويدل على الصلوة على الناس حديثه صلعم من قال لا اله الا الله صلوا
 على كل مؤمن مات من اهل الجاهلية والتابعين حيث صلوا على ائمة الجور عيان بى امية اما المدعيون فانما امتنع

التي صلح عن الصلوة عليه في أول الإسلام حيث لم يكن له يصلح شيء في بيت المال فلما كثرت الفتوح واجتمعت الأموال في بيت المال على المديونين واحد منهم ديونهم وقال صلح شفقة على المومنين من ترك ما لا فائدة له ومن ترك ديناً أو شيئاً فإلى ههنا سوال يوم وهو أنه لو فرض أنه لا بيت مال ووجد أحد يستدين لا بقصد الاداء أو قد رعى اداء الدين الذي بذلته ولو يرد لا عند احتيج مات معسر أم لا فيحل يصلح عليه المنصب الذي لا بيت عنده أمر لا قلنا ان كان بايعه أهل تلك الأرض وكان لو لم يصل عليه يحصل للناس ان يتأخذوا رجلاً عن فعل مثل هذه المفقوت جازل ذلك المنصب ان لا يصلح عليه ويقول لهم صلوا على صاحبكم لان العلة التي كانت في أول الإسلام ما نفع للرسول صلح عن الصلوة على مثل هذا هي موجودة بلا تعارض فيما فرضه السائل ^{عليه} الله ولا يصلح على الكافر مطلقاً اتفاقاً لقوله تعالى ولا تقبل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره والمراد القيام على قبره أما مصلية صلوة الجنازة أو مستغفر الله ولا تدخل في يوم المنهي زيارة قبر الكافر التي تكون لأجل الاعتبار بالموت وتذكر الآخرة إذا دخلت عن الاستغفار له لما سألني ان شاء الله وقد زار النبي صلح قبر ابويهما ما تأمل الكفر وذكر السيوطي حديث ان الله تبارك وتعالى لما مات النبي صلح ويرده حديث ان ابي دابك في النار ويمكن ان قال هذا قبل الأحياء والأعيان وقوله تبارك وتعالى على قربة أهلكتها اليهم لا يرجون لا يتأفد وهو

ظاهر لأن الآية واردة لعلم أهل القرية والحديث لوصف فخر خاص بابويه صلح ولوا اشتبه مسلم بكافر وجب غسل الجميع على عليهما بقصد المسلم أو واحد أو اثنان أو الصلوة عليه ان كان مسلماً ويقول اذا جمعهما بصلوة واحدة اللهم افرح للمسلمين فان كانا جميعاً قال اللهم افرح للمسلمين منهم واذا صلى عليهما واحد أو اثنان قال اللهم اغفر له ان كان مسلماً هكذا يفعل في غير الأدمية وليس في هذه اصلوة على كافر لأن المعلق على شرط لا يتحقق لا عند تحقق وجود المعلق عليه إنما جازت الصلوة بهذه الصفة لأنه لا يمكن تأدية الواجب إلا بها وما لا يتم الواجب إلا به فهو مثله او نقول ان هذه هي التيسير في تأدية الواجب والميسور لا يسقط بالمعسور ولقوله صلح اذا أمرتكم بما فادأمنه ما استطعتم الحديث او كما قال صلح وهذه هو المستطاع في مثل هذه الحالة وقد تقدم انه اذا أمر الكافر وله في مسلم فانه يغسله ويكفنه ويدفنه كما أنه صلح امر علياً بذلك لما مات ابوه ابوطالب قالت الشافعية الأصح وجوب تكفين الذمي والمعاهد المستأمن ودفنه من ماله ثم منقذه ثم بيت المال ثم من ميا سيرة المسلمين وناهية كما يجب اطعامه وكسوته اذا حجج وقالوا ايضاً لو مات مسلم بهدم وعجزه وتعد راحه غسله لا يصلح عليه غسل الغنابلة وغيرهم فيما اذا تعد راحه الغسل وضوءه وتعد راحه غسله لما منع آخر كونه

تفسيره وحديث يعذر اليمين ايضا قلت وقول الشافعية ضعيف عندنا لان البخاري لم يحقق تفسيره وعلى القول
 لم يفسر البطل الذي يشترطه الشافعية وقد صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان من تعدد تطهيره عن الصلاة
 والنجس لا يصل عليه الا قسم الصلوة عليه كما قالوا للزمهم ان لا تقسم الصلوة
 على البخاري وهو خلاف المعلوم صحة عن الشافعية وخلاف المقرر في مذهبيهم وايضا لو كان ما ذكره
 صحيحا لم تجز الصلوة على المقبور الذي احتل تفسيره اذا كان المصلح حين الموت من اهل فرضها الى غير ذلك
 مما لا حاجة بنا الى الاطالة بذلك ولا يصح لا بد من حين قطع الشمس حتى ترفع وحين يقوم قائم
 الظهيرة وحين تضعف للغروب حتى تقرب وفاقا للذين ابي ومالك والكويتيين واحمد واسحاق وقالت
 الشافعية لا تكره الاوقات سبب اما الذين في فكرة في مذهبهم ايضا بهذه الاوقات ان تحرم ويريد عليهم ان التحريم
 اما يكون مكلتا من الشخص الواحد في المكتوبات ونحوها سواء كان كسلا او اشتغالا او كان منا فاعلا يصلي
 الايام واما اجلعات المسلمين فلا يتصور ولا يمكن منهم التحريم وقصد اوقات الكراهة خصوصا في امورهم
 فحل حديث النخعي من الدفن في هذه الاوقات على ما لا يتصور وقوعه من التحريم المرحوم لا يجوز فبطلان هذه
 الشافعية في الدفن واما قولهم ان صلوة الجنائزة ذات سبب وذوات الاسباب لا تكره في هذه الاوقات
 فجوابه اننا نسلم ذلك في صلوة الجنائزة اذا كانوا ولا نحن في تأخيرها وما دامت بين ايدينا لا يغوت
 وقتها واما جاز تأدية ما خيف فوته من ذوات الاسباب في الاوقات الكراهة واما ما لا يخاف فوته ولا ياشم
 بتأخيرها فلا نسلم انه يجوز تأديته في هذه الاوقات فتأمل فانه داخل لما ذكره الشافعية ولنا حديث عقبه
 بن عامر قال ثلاث ساعات نهارنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نضلي فيهن او ان نقبر فيهن موتا نأحين تطلع الشمس
 بازغة حتى ترفع وحين يقوم قائم الظهيرة وحين تضعف للغروب حتى تغرب رواه الجماعة الا البخاري فقله
 ان نضلي فيهن كما يجب ان صلوة الجنائزة داخله في عموم المنهي عنه يوضحه ان الذين لما كان غير داخل في النخعي
 من الصلوة خصه بالذكر وقد اتى بجوازها ايام امامنا طارق بن عمرو والمكي عامل عبد الملك
 بن مروان بعد صلوة الصبح فوضعت بالبقيع وكان طارق يفسد بالعبيح فقال ابن عمر رضي
 لا هلهما اما ان يصلوا على جنازة كما كان واما ان تتروكها حتى ترتفع الشمس واما مالك
 في الموطأ واثر بن عمر رضي لا يقتضي كراهتها حين الاصفراء والاسفاد قال من قد ماذكرهم
 يقتضي ويوضع لسقوط قولهم كما قال الحافظ ماري عن ميمون بن مهران كان ابن عمر يكره الصلوة

على الجنابة اذا طلعت وحين تغرب الخرجه ابن ابي شيبه وهذه الرواية تقتضي انه ترى
الاختصاص حتى لو سلم ان رواية حرملة ونافع تحمل شمول وقت الاضراس والاسفار وهذا
فتكون رواية ميمون مفسرة المراد وذلك ظاهر وبه يظهر ضعف توجيه الزرقلاني في
دعواه الشمول وعدم الاختصاص فتأمل قلت واذا نادى ابن عمر لاهل الجنابة امسا ان
نصلوا على جنازتكم الآن وامان تتركوها حتى ترفع الشمس انه كان من المقرر عند عمر
ان الاحق بالامامة على الجنابة لا يصل على الجنابة الا بعد اذن ولي الجنابة كما هو ظاهر
فاحفظه فانه مهم في هذا الزمن الذي كثرت فيه المقاتلون على الناس في حقوقهم لكن هذا
حيث لم يكن ضررا ولا يخاف تغير الجنابة او تفويت كثرة الجماعة وكالا الزم الولي بان ياذن فان
لم ياذن بالصلاة واراد الاضراس بالجنابة او المصلين صلوا عليها فرادى او جماعة والله اعلم
ولو خاف ضررا صلى في هذه الاوقات وكراهة اى كان خيف تغير الميت ونحوه او خيف
تفرق المصلين لحادث او نحو ذلك لزم ان يصلوا على الجنابة حينئذ وكراهة لانه يتعين
ناديتها ويكون الطلب غير موسع كالملتبسة اذا ضاق وقتها وترفع الكراهة حينئذ
لعدم جواز نقل حكمين مختلفين بشئ واحد من كل الوجوه حتى ان واحد حيث لم يكن
تقصير وقد عرفت مما قد مناه ان للضررات احكاما تخصها والله اعلم.

فصل في حوا الجنابة وهو من الحقوق الواجبة للميت كغسله وتكفينه واندسوة
عليه وكذلك ما ياتي من نحو الدفن واذا احتيج الى اجرة له فقد صدقنا انها تجب
وتخرج من حيث يخرج الكفن لين وضعه على سريره ونحوه اتفاقا لا اتباع وعليه
العمل من خلف فان عدم او تقدير حمل باحسن ما يمكن لما تقدم ان المنيوسر
لايسة ط بالمعسور ولقوله صلعم اذا امرتكم بامر فالتوا منه ما استطعتم وكما قال وقد
تقدم ولا تخمس له النساء مع وجود الرجال لقوله صلعم اذا وضعت الجنابة واحتملها
الرجال على عناقهم الحديث رواه في الصحيحين نقوله صلعم واحتملها الرجال ظاهر في ان
حمل الجنائز هو من اعمال الرجال فنقول الامام البخاري في صحيحه باب حمل الرجال
الجنابة دون النساء مستدل بهذا الحديث مما لا محل للايراد عليه بل ذلك مما يدل

على وفور علمه ودقة استنباطه رحمه الله وهذا احتي مع الأعضاء عن استشعار العدول
فيه عن المشاكلة في الكلام أي فلو لم يوجد في هذا الحديث لفظ وضعت المبنى للجهول
لكان بقيمة الحديث بلا شك يدل على أن حمل الجنابة من أعمال الرجال لأن الشرط
المعلق عليه قول الجنابة المذكور في آخر الحديث ليس هو حمل الرجال كما ذكر المعترض
وإلا للزم انتفاء قول الجنابة المذكور في الحديث إذا حملها رجل واحد وحملت على دابة
لضرورة مثلا ولا قائل به فاذا لم يكن لذكر الرجال تأثير في الشرط تعين أن يكون
أما نص على ذكر حملهم لأجل أن الحمل أفعالهم وما كان من أعمالهم فلا يجوز لهم
تركه بدون عذر شرعي وما خصهم به الشارع فلا تنشر كهم فيه النساء ونحوهن فإن
قيل أن هذا يقتضي عدم الاعتداد بصلوة الجمعة ونحوها للنساء إذا حملن مع الرجال
لأن وجوب صلواتها إنما هو مخصوص بالرجال قلنا هذا لا يرد لأنه فرق بين وجوب الشيء ^{فقد} والأصل
بذلك الشيء إذا لو كان نفس فعل صلوة الجمعة مما اختص به الرجال كالحمل هنا لما
اعتد لهن بصلواتهن الجمعة لكن الأمر ليس كذلك فظهر الفرق وبطل الإبراد من أصله والخالف
قد غفل عن هذا أفلم يجب به عن الإمام البخاري رحمه الله وجمع بيننا وبينهما يوم الجمعة
قلت ويدل على ما احتجنا من اختصاص الرجال عند وجودهم بحمل الجنابة نفيهم مسلم لهن
في غير حديث عن اتباع الجنائز وعن السنن قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فمر أي
سنة فقال اتحملنه قلن لا قال اتدفعنه قلن لا قال فارجعن ما نذرنا من غير ما نذرنا رواه
ابو يعلى وفي الباب حديث أم عطية رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أن النساء
مرأى فاطمة رضيها مقلدة فقال من أين جئت الحديث الأول في الصحيح والثاني عند أحمد والخامس
وغيرهما أما إذا لم يكن هناك رجال أو كان من لا يكفي لحملها منهم وخيف أن انتظر تغيير الميت
مثلا فلا بأس بل يلزم أن تحملها النساء لأن المانع حينئذ أضعف من المقتضى فتأمله أما المقترض
فظاهر أن لزوم دفن الأموات المستلزم للحمل منصوص بالكتاب والسنة وأما نفع المانع فاقول
أم عطية نفينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا ديننا ب أن لم يتيسر الرجال لحملها ^{فقد} أي حادثة
أو حادثة أو ما كب آخر ما تيسر فإن تعذر لكل تعينت النساء للحمل ^{فقد} بين اليهود في الذبيح سواء

والأول هو الأفضل في الأصح عند الشافعية وذهب الأحناف والحنابلة إلى أن الثاني هو الأفضل
استدل الشافعية بما روى الشافعي أن النبي صلى الله عليه وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ بين
العمودين وسأله أيضاً ابن سعد عن الواقدي واستدلوا أيضاً بفعل كثير من الصحابة
كذلك واستدل من يقول بأفضلية التربع بحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال من أتبع
جنازة فليحمل بجوانب السراير كلها فإنه من السنة ثمان شاء فليبتلع وان شاء
فليمدح وسأله ابن ماجه وأبو داود الطيالسي والبيهقي إسناداً ثقات إلا أنه معلول لأن
أبا هبيرة لم يسمع أبوه في الباب لحديث لا تخلعون مقال إلا أنها تتعاضد وهي كما تواها
لا تدل على أن هذا أفضل من هذا ويحجه قول ابن مسعود من السنة فإن من تدل على التبعض
وأما الأمر وهو قوله فليحمل إلى آخره فإنه هو من قوله رضي فلا حاجة فيه فتأمل وعلى مقابل الأصح
عند الشافعية قال بعضهم يوجب حمل الجنازة تربعاً وهو في غاية البعد عن جادة الأنصاف قلت
فإن أمكن فعل الأمرين فهو الأفضل جميعاً بين الأدلة وخروجاً من الخلاف وذلك بأن يحمل بين
العمودين إذا استطاع تامة وبجوانب السراير الأسرع أخرى وكوة النخعي الحمل بين العمودين قوله
مرود عندنا إلا أن يخص حاله وحال فهو صحيح والله اعلم ولين الأسراع بهادون الخبث اتفاقاً و
شد شيخنا العلامة أبو محمد ابن حزم فقال يوجب الأسراع قلت وإذا خشي ضرراً أو تغيراً فالتفتل
عند الجمهور صحة ما ذهب إليه ابن حزم مروداً وأما مطلق الأسراع بما يلزم للميت بمعنى
عدم التأخير كعدم الوقت في الشيء بغير سبب مثلاً فلا شك في وجوبه بهذا المعنى وقد دل
قوله صلى الله عليه وسلم إذا مات أحدكم فلا تحبسوه واسرّوا به إلى قبره اسرّجه الطبراني بإسناد حسن حديث
لا ينبغي لحبيفة مسلم أن يبقى بين ظهراني أهله الحديث وقد تقدم الكلام على ذلك ود لسيول
هذا المقام الخاص هو قوله صلى الله عليه وسلم اسرّوا بالجنازة فإن كانت صلحة فبقومها إلى الخديوان كان غير ذلك
فشر تضعونه عن رقابكم وسأله الجماعة وإما كونه دون خبيب فحديث ابن مسعود قال سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المشي بخلع الجنازة فقال دون الخبيب الحديث رواه الترمذي وأبو داود في
حديث أبي بكر قال لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا لنكاد نزل بالجنازة سرملادناه
أحمد والنسائي وأبو داود والحاكم وقد روى أنهم اسرّوا بالجنازة سعد بن معاذ حتى تقطعت

فقال لهم ثبتت استقباب الاسراع بالجنازة وكلا وفعلا بمقتضى الاختصاص من استقباب الميامسة
والاسراع في جميع تجاهاه فستقطما تاول به القرطبي وغيره احاديث الاسراع في خصوص
المشي بها فقامله لكن بحيث لا ينتهي بالاسراع الى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت
او مشقة على الحامل والمشي فان اتقى الى ذلك كرهه ما زاد عن المنزلة فلو حملها اقرباء وجروا بها
حتى اعجزوا المشيعين كرهه هذا الاسراع وقد دل على ذلك حديث ابي موسى قال مات رسول
الله صلعم جنازة فحضر الزق فقال رسول الله صلعم عليكم بالقصد منوها احمد وابن ماجه
والبيهقي وقاسم بن اصبغ في استاده وفيه ضعف لكن يورده ماروي عن البيهقي ايضا بلفظ
اذا انطلقت بمجنازة فاسرعوا في المشي الحديث وجه الدلالة انه اما رغب في الاسراع في المشي
لا في العدا ونحوه فانتيه وقد صح عنه صلعم وعن اصحابه انهم انما كانوا يمشون مع الجنازة
كانوا يمشون قبلها خلفها وقرىبا منها ويراها يقف بعضهم فيحمل ثم يتقدم او يتخلل ولا يفوته من
يحمل الجنازة فعلم ان المراد بالاسراع بها هو الاسراع مع القصد فامل ذلك تسلم من الافراط والتقصير
والله اعلم والشييع سنة وبين يديها وخلفها وبحوايلها سواء اى المشيعون المشاة يمشون كذلك
وهو السنة المعلومة عن النبي صلعم وعليها عمل اصحابه رضي الله عنه وقد ثبت ان الصحابة كانوا يمشون حول جنازة
ابن الداحد اح رواه مسلم في صحيحه وحول الشيء وحوايلها ما قاربها من جميع اطرافه قال مالك
والشافعي واحول المشي امامها افضل وقال ابو حنيفة المشي خلفها افضل واستدل كل بمجرد فعل
او قول ليس هو نصا على مداها واما احاديث الجنازة متبوعة لا تابعة وليس معها من يقدمها فلا ارادة يصح
وان رواه ابن ماجه وقد صح حديث المعيرة رضي الله عنها الرأكب خلف الجنازة والماشي حيث شاء منها
وفي لفظ الماشي امامها قرىبا منها عن يمينها وعن يسرها رواه اصحاب السنن وصححه ابن حبان
والحاكم وثبت انه صلعم مشى امام الجنازة وكذلك ابو بكر وعمر رضي الله عنهما سقط دعوى
التخصيص بالافضلية كيف لا وقد ثبت عند هؤلاء المتنازعين ان السنة للشييع ان يحمل بحوايل السرير
الاربع وعليه فيلزم كل طائفة نقص ما ذهب اليه اما في الشييع او الحمل وذلك لان الحامل مشيع والخفي
اذا حمل بمقدمة الجنازة مثلا فقد تقدم الجنازة او لم يتاخر عن الجنازة وذلك غير الافضل في مذهبه وغيره
اذا حمل بمؤخرة الجنازة مثلا فقد تاخر عن الجنازة او لم يتقدم بها وذلك غير الافضل في مذهبه فتناقض

مذهب كل منهما بغيرها تين المسئلتين فتشقق بهذا وبما قد مناه ان الحق هو ما اخترناه
 وادسه علم ويكره الركوب الا من حاجة ويكون خلفها فاقال الختابة مطلقا الشافعية
 في كراهة الركوب وقالت الاحناف لا بأس بالركوب وقالت الشافعية الركوب يكون
 امامها وحديث المغيرة المتقدم يرد عليهم ويرد على الاحناف حديث ثوبان ان رسول الله
 صلعم اتى بداية وهو مع جنازة والى ان يركبه فلما انضمت اتي بداية فركب ف قيل له فقال
 ان الملائكة كانت تمشي فلم يكن لراكب وهم يمشون فارما ذهبوا ركبتم رواه ابو داود و
 رجال اساده رجال الصحيح وروى انه سار على ناسا ركبنا فقال الاستحيون ان ملائكة الله
 على اقدامهم وانتم على ظهور الدواب رواه ابن ماجه والترمذي فان قيل ان انكاره صلعم
 على من ركب وتركه الركوب انما كان لاجل مشي الملائكة بمشيهم مع الجنازة التي مشى معها رسول
 الله صلعم لا يستلزم مشيهم مع كل جنازة لا مكان ان يكون ذلك منهم تبركاه صلعم فيكون
 الركوب مع غير تلك الجنازة او بعد موته صلعم جازيا غير مكروه قلنا ان كان مشي
 الملائكة بما هو للتبرك به صلعم فقط لا لان عادتهم المشي مع الجنازة مطلقا
 فيلزم على قولكم ان تعود الملائكة معه صلعم تبركاه وان يمشوا معه دائما حيثما
 مشى تبركاه صلعم وعليه فلم يكن يركب وهم يمشون واذا ثبت انه كان يركب
 الا مع الجنازة علم ان الملائكة تشيع الجنازة فلا يكون التشيع ان يركب مع الجنازة
 بدون عذر للتحقق وجود الملائكة او اياه مع جنازة المسلم وايضا لو كان مقصود الملائكة
 المتبرك به صلعم لما كلفوه المشي بل يركبون حتى يركب ونقول ايضا ان نفس مشي الملائكة
 هو دليل مستقل على كراهة الركوب مع الجنازة ولو لم يكن كراهة في الركوب لو كبر الاسما
 بعد ان عرفوا ان رسول الله صلعم انما ترك الركوب لاجل كونهم يمشون الظاهر
 ان النبي صلعم انما ترك الركوب ناسيا بهم لا لاجلهم وانما نسيهم بمشيهم
 من ركب يتجاوز الحد لركوبه في سائبة لم ينجم الملائكة عليه الركوب فيها ولو كان
 الا نكار عليهم في الركوب لاجل مشي الملائكة لكان لاجل مشي صلعم
 من باب اولي فظهر ان الانكار ليس للمشى احدها انه هو لاجل عدم الناسي

والناس ستة دائمة لا تختص بمحنة دون جنازة فتأمله فاني لمرار من سبقني اليه والله اعلم ويؤخرا انه
يكره جلوس تابعها حتى توضع اي من اعناق الرجال الحديث ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مات ائمة الجنازة فقوموا
لها فمن تبعها فلا يجلس حتى توضع رواه الجماعة الا ابن ملبية وقد علل صاحب الهداية هذه الكراهة بانه قد تقع
الحاجة الى التعاون قال والقائم امكن منه انتهى فاذا كانت كراهة الجلوس ثابتة بالسنة لما عرفت فكراهة الركوب تكون
اشد بلا ريب لان الركوب جلوس وزيادة مع ما فيه مما لا ينبغي لمشييع ميت فلولا كانت علة كراهة الجلوس هي ما ذكره
صاحب الهداية لم يرد في الاختلاف بكراهة الركوب لان اراكيب اهل من الجلوس عن المعاونة فتأمله ويكره رفع
الصوت معها ولو بقراءة ونحوها لان الصلابة رضي الله عنهم كرهه حينئذ مراداه البهق في كراهة الحسن وغيره ^{مستغفرا}
لاخيه ومن ثم قال ابن عمر لقائلة لا غفر الله لك دائما السنة ان يسكت متفكرا في الموت وما يتعلق به وفناء الدنيا
وتغيرها فاذا ذكر ائمة سر الاخير لان رفع الصوت مع الجنازة بدعة قبيحة كذا قال الحنابلة والشافعية وغيرهم
وهو الحق لما فعله العامة من تجهيل كلمة الشهادة معها او كلمة التوحيد او قراءة ليس حميدا ونشد الاشعار ونحوه
غير مستند الى احد من يعرف بالعلم ويجب على العلماء ان يلقوه عن ذلك ويرجعوا عليه الى الله المشتكى من اهل
هذا الزمان لا يستندون الى حديث وقرآن بل يتبعون ابا نفهم من خير تامل وعرفان وقد قال الحنابلة ان كان
مع الجنازة منكروا وجب ازالته على من قدر ويحرم تشييعها مع وجوده معها والبكاء على الميت بوضع الصوت حرام وبه قبل الموت
مكروا والنياحة اشد حرمة وهذا متفق عليه اما حرم البكاء بلا رفع صوت فذلك محملا باسبه لانه صلح لما اشتمل
سعد بن عبادته بزماده صلح دكي وكما يحياه وروى قال لا تسمعون ان الله لا يذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن
يعذب بهن واشار الى اسائه اذ يوحى و ان الميت ليعذب ببكاء اهله عليه رواه البخاري في الصحيح وهذا الحديث
قد بين وفصل وقيد ما حمل او اطلق في غيره من الاحاديث التي اطلق فيها الزم والزم من مطلق البكاء ولا باس بما
عجز عن كتمه الطبع من الصوت وفي المواطن حديث جابر بن عبد الله وفيه فضاخ الذنوة فجعل بن عبد الله يسكته فقال
رسول الله صلح دعهن فاذا اوجبت فلا تبكين بالكية الحديث لما النياحة فقد وارتت الاحاديث في الزجر عنها والتوعيد عليها
وكان عمر يضرب في ذلك بالعصا ويروي بالحجارة ويحكي بالتراب عن ابي مالك الاشعري الناجحة اذا لم تلب قبل موتها
تقام يوم القيمة وعليها سبال من قطر ان ودرع من حرب رواه احمد وصلى من حديث ابي موسى بلفظ انابرئ مما برئ
منه رسول الله صلح فان رسول الله صلح برئ من الصالحة والخالقة والناقة رواه الشيخان اصا قوله
في الحديث ان الميت ليعذب ببكاء اهله عليه فانما هي قضية مهمة في قوة الجزئية عندنا ذلك حيث يكون البكاء بامرة

كما هو فعل الجاهلية يوصون الى اهلهم بان يكلموا عليهم وقد سأل عبد المطلب حين احتضر بناته كيف تتيكن على حينئذ تكون معصية النوح داخل في احوال الميت من بعض الوجوه فلا بد ان اذا عذب بذالك واذا لم يكن بامر الميت وكان بتقصيره في عدم تعليمهم تحريم النياحة ونحوها فذلك يكون النوح عليه منهم مما يلزم عليه الميت ولو اخذ به لقوله صلعم كلهم راع الحديث ونحوه وعليه فلا تناقض بين هذا الحديث وقوله تركوا نساء وازرة ومنه اخرى الا به هذا اذا كان المراد بالتعذيب ان الله يعذب بسبب البكاء عليه اما اذا كان المراد بالتعذيب الا بفعل بان يتأذى بالبكاء تأذيا يؤوله حتى يكون في حقه عذابا او مثل العذاب فلا يراد ولا معارضة اصلا وهذا الوجه لما من سبقني اليه مما يقرب هذا المعنى ان النوائح الغالب عليهم الجهل لا تنوح من جهالة الا وهي علاج الميت والمخ فخر هذا موم يتأذى به الصلحاء الاحياء وكذلك يتأذى من مكالمات مطلقا لا نهم قد شاهدوا اليقين و حضرة عند رب العالمين فاحتياجهم الى ذلك التواضع والمسكنة اشدهم احتياج الاحياء اليها وهي قد تمدحهم بمعصية ونحوها فتكون كالشهادة عليهم ومهما كانت صادقة او كاذبة فانه يتأذى غاية الا يذوق وهل شيء يكون اشق اذية على الانسان من خذلان اقرب فاربته في الحوج او قايته حيث يكون الحوج ما يكون الى ربه من الاستغفار والنصد وقضائه واسترضاهم فظلمهم بالعفو عنه تغلي كل تقديركا ليراد على هذا الحديث الصحيح ولا احتياج الى مرده بما روت عائشة رضي الله عنها ان النبي صلعم قال هم سيكون عليه هو يعذب في قبره لجواز تعدد الواقعة وكذلك اشق الجيوب والدعاء بالويل والشور لقوله صلعم ليس من امن ضرب الخدود وشق الجيوب دعا بدعوة الجاهلية رواه الشيخان عن ابن مسعود والاحاديث في الباب كثيرة ولم ينال احد في تحريم ذلك الا ما يروى عن بعض المالكية فانه لم يحرم النياحة وقوله عندنا في نذابة السقوط وكذلك انما نجحهم مطلقا او بئرا لا الحاجة الى يحرم اتباع الجنائز بالمحارم والمباخر مطلقا اي بلا قيد لمحمد بن ابي بردة قال اخبرني ابو موسى حين حضر الموت فقال لا تتبعوني بحجر قالوا اسمعت فيه شيئا قال نعم من رسول الله صلعم رواه ابن ملحمة وكان ذلك من فعل الجاهلية وقد هدم النبي صلعم ذلك ومنه جرحه اما اتباعها بئرا والحاجة كالسراج ونحوه للظلمة اذا دفنوا اليلا مثلاً ولا بأس به لمحمد بن جابر قال راى ناس ناراً في المقبرة فاتوها فاذا رسول الله صلعم في القبر يقول نادولوني صاحبكم واذا هو الذي كان يرفع صوته بالذكر رواه البراءة ودع عند الترسى من حديث ابن عباس نحوه وحديثه وقد احدث الناس في تجهيز الاموات ودفعها وتشجيع الجنائز اموراً قبيحة عارضوا بها السنة وحادوا بها عن سيرة السلف الصالح وهي اولى بالخط من الكثرة مانع الشارع على تحريمه لعظم ضررها بالدين فوجها الله من ترك هذه البدع المنكرات وابتعد عن هذه البطالات منها كذا في الاسقاط ومنها رفع المظلة على الميت ومنها الفرش في القبر ومنها وضع الحنطة تحت راس الميت ومنها المغالاة في ثياب

الكنز منها الدفن في التابوت ومنها وضع الشجرة المكتوبة اسماء الملائكة في القبر ونحوها كما بأس بتغطية النعش لا بثوب
شجرة لان ذلك من باب اكرام الميت واحتداده فهو لتسميته بثوب قبل تكفينه قبل ان القاء الوداء على اللقاة كما هو المزمع
بدعة اما الاموات فليس تغطية نعشها للاتباع والله اعلم والقيام بها مستوخ وانما شرع القيام بها اذ كانا فيهما من الاهتمام
بذكر الموت اذ كان المسلمون قليلين يسهل اطلاعهم على هلته وسببه لما كثروا ووجد فيهم من يعرف عادة اهل الكتاب في القيام
للجنازة وخيف ان يدس الى بعضهم او يستعد ان القيام للجنازة تعظيما لها فسد الذريعة نسخ القيام للجنازة فمن على ربه قال
كان رسول الله صلعم امرا بالقيام في الجنازة فحس بعد ذلك وامرنا بالجلوس رواه احمد وابوداود ورواه اسناده ثقات
رواه ايضا ابن ماجة وابن حبان وروى نحوه البيهقي في الباب ما يريده والزيادة من الثقة مقبولة لا يجوز اهلها
ومن حفظ هو حجة على من لم يحفظ والترك والسكوت عن بعض الحديث من بعض الرواة قد يكون لأسباب فلا يردح
في هذا الحديث عدم ذكر الامر بالجلوس في صحيح مسلم لما قد مناه وكان المذهب مقدم على الثاني فمما يالاه بالسكوت
فتامله فانه ظاهر كما يهولناك اضطراب كلام الامام الشوكاني والسيد في كتبه والله اعلم -

فصل في الدفن

وقد دل على ذلك قوله صلعم احفروا واعفوا واحسنوا الخرجه الشان والترمذ ويحجه وجوبه مرتب على من يحب عليهم
الكنز فنذكر ولو لم يوجد محل يدفن فيه الاملاك انسان فخير جناح اليه لزمه بالله بالقيمة على من تقدم ان لم يكن له مال
فان اعسر الزمة بذله عياناتا تعين عليه نظير ما تقدم في الكفن وغيرها وليس ان يوسع من قبل الراشح الوالدين وان
يجمعه قد تقدم حديث الترمذ في التعميق واما توسعته فلانه صلعم جلس على خيزر قبر فجلس يحيى الماخر ويقول
اوسع من قبل الراشح اوسع من قبل الرجلين الحديث رواه احمد وابوداود والبيهقي واسناده صحيح وقد اختلفوا في
كمال الاعاق فقبل قامة وقيل الى السر وقيل الى الثدي وقيل لاحد الاعاق والمنتهار انه قامة وبسطة كما قال
ذا النون الفاروق رضي الله عنه ابن ابي شيبة وابن المنذر والحمد هو السنة لقول سعد الحد والى الحد او انصبوا
على الدين نصبوا كما صنع رسول الله صلعم برؤاه مسلم وغيره ولا نه كان عمله فيمن حفرة فنه وقد دفن ولده وغيره
في الحد ولا بأس بالضحى الى الشق وهو ان يحفر سطا القبر كالنحر او يني بجانبه وقد صرح بكرهه الحنابلة واستدلوا
بقوله صلعم الحمد لنا والشق لعننا رواه الخمسة وقد قيل ان بعضهم يحججه لكونه في اسناده عبد الله بن عامر هو ضعيف
ولنا حديث اخر قال لما توفي رسول الله صلعم كان رجل من اهل الجحيم يضرح فة الى شقين بناو لبعث اليهما فايهما سبق
توكلناه فادسلا ليهما فسبق صاحب الحد فحمد والله رواه احمد وابن ماجة وليس استدلنا باستحارة الحاضر من محدثين

ارادت حفر قبره صلعم واما وجه الدلالة هي وجود الذي يوضح في حياته صلعم وقل درجات ذلك ان يدل على الجواز وما
 يدل على الجواز ما عي في دفن الشهداء اثنين وثلاثة في قبر واحد فانه يعد ان يتسع للحد الثلاثة لمشقة الحفر في الجانبين
 اذا كان الحافض جيفا او اصابه قرح وجهد واحتمل ان علم الصحابة بوجود الذي يوضح يجوز ان يكون عن عهد قديم اى
 مستند الى ما قيل ان يقول الحد لنا والشق لغیرنا الحديث لا تغدال اليه الا بدليل يصلح التعويل عليه وقد عرفت
 ضعف ما استدلوا به فالجواب عدم الكراهة لانها حكم شرعي لا تنبئ الا بما يصلح الاحتجاج اما كراهة نفس الشخص
 الواحد ونحوه فيما يختص نفسه فلا بحث لانها هنا قتل وبه يتدفع ما يهوى الريبة والشك مما ذكره السيد في الروضة
 والله اعلم فان كانت الارض روضة فالشق اولى هي اني تنها وروايتها لا تنها لانه من المعلوم ان الستة منع ان يخال
 التراب على الميت الا بعد سد جانب الحد المنفتح كما سياتي وايضا اذا كان الحد لا يتما سلك فهو كما لمعدوم وايضا كون الارض
 كذلك يخاف ان يتخال على الحافر وعلى الميت قبل ان يفرغ من فنه ولو انهار القبر تخشى ان تنال الميت لسباع وعلى كل تقدير
 فاذا كانت الارض روضة فالحالة حالة ضرورة والمضروبة احكام تخصها كما تقدم غير موقوفة بوضع راس الميت عند رجل القبر ثم
 يسلم من قبل راسه واما الثلاثة وعلافا للاخفاف حيث قالوا بوضع الميت بجانب القبر مما يلي القبلة ثم يحمل منه
 فيوضع في القبر قال بعضهم ولما اد الجانب القبلة معظم فيستحب الاحتفال بمنه ورواها لوه بانها لا استقبال الا في
 وضعة على القبر وكافي انزاله اليه جانب القبر ليس شيء منها قبله بل اختيار الاخفاف بوضع الميت على شفير القبر وهو اجد
 من الاستقبال من بعض الوجوه فان الذين يحملون الميت لينزلوه في قبره لا بد وان يستدبروا القبلة ولا فلا محالة يصعب
 عليهم حمله وانزاله ولنا ما روى ابراهيم قال وسمى الحارث ان يصلي عليه عبد الله بن يزيد فخطب عليه ثم ادخله القبر
 من قبل رجل القبر فقال هذا من السنة رواه ابو داود ورجال سنده رجال الصحيح وقول بعضهم ان النبي صلعم ادخل
 قبره معترضا باطل كما قال الامام الشافعي لانه لا يمكن ذلك لما كان جدار الحجرة ما نفع من ذلك وقد شنع عليهم في ذلك
 وراجح الرواية في انه صلعم انما سلم من قبل راسه سلا ولا يوضع في القبر على جنبه الا حين مستقبل قال السيد وهو ما
 لا اعلم فيه خلافا كما قلت وقد دل على ذلك قوله صلعم احياء وامواتا وينبغي ان يجعل بين يديه شيء
 ثلاثا ينكب على وجهه وان يسد بتراب من وراءه ثلاثا ينقلب يقول واضعه حينئذ بسم الله وعلى سلة رسول الله
 صلعم اتفاقا لحد يث ابن عمر عن النبي صلعم قال كان اذا وضع الميت في القبر قال بسم الله وعلى سلة رسول الله وفي لفظ
 وعلى سنة رسول الله صلعم ثم اياه الحنسة الا انما في وقد رواه غيرهم ايضا وروى مرفوعا وموقوفا وراجح بعضهم هذا
 بعضهم ذلك ويسجد بغير المارة ثوب حتى يجعل اللسان على الحد لا تدبر الرجل الا الحاجة خلافا للشافعية حيث استحبوا في الكل

مطلقا ولنا ان عبد الله بن يزيد صلى على الحارث الا عوف فيه ثم لم يدعهم عديرون ثوبا على القبر وقال هكذا السنة واما
طرق والفاظ عيسى بعضها سعيد وبعضها البيهقي وغيرهم في الباب عن علي ايضا واستدل شافعية بان النبي صلى على
قبر سعد بن زبينة فلنا هو صديق ومع ذلك لوضع فلعله انما اعطى قبرة لاجل ما به من الجرح المتغير ونحن نوافقهم على انه
اذا كان بالميت جرح او وزن او تورم او وجد ام او ادبر او نحو ذلك مما لا يستحسن ان يطلع عليه المشيعون انه يستحب
ان يسجي قبرة وذلك عند الحاجة ولو كانت سنة عامة لكل ميت من الذكور انقل ذلك في غير سعد من لم يكن به
ما ينبغي اخفاؤه وسبته قاتل وينصب اللين على اللحد لما قد مناعن سعد رواه مسلم وتسد الفرج بين اللين واللين
يكن في نصب اللين فائدة وقد روى انه صلى على بعضهم فكان يتناول منهم ما يسد به ذلك فان لم يوجد نصب
قبرة مهما كان اى فان لم يوجد اللين نصب على اللحد ما ليس نصبه من ادخا او فصب او خشب او حجر او نحو
ذلك لان الميسور لا يسقط بالمعسور وصيانة الميت عن انهيار الارباب عليه مقصود شرعا فكل ما وفى عنه عند
عدم اللين يلزم فعله وكذا بعضهم لا يجزى لوجه للكرهية اذا لم توجد اللين لان الحجر شديد والحكم منه نعم اذا كان
دفنه في صخر اى شق فلا ينبغي ان يستحب حجر اللين لانما لا تحمل ما عليها من ثقل التراب بل ينحسف القبر بما عليه
ومن عليه وحيد من لا تحصى السنة بل يقع في حفرة واهانة الميت ولنا انما يستحب اللين سقعا للشق من حدل
عن ذلك الى ما حصل به المطلوب من حجر او نحو ذلك والله اعلم ولا يغيب عنك انه انما يتولى ذلك الرجال لما
قد مناه وان اكلهم بذلك اكلهم بصلوة عليه وبره وانه الولي فولى ذلك الرجال النفع لهم ولما باطلحة امر من ابتد
فلو لم يوجد من يكفي في العظام بالاحمال الذين فلا س ان يتولى ذلك النساء ويعين الرجل الواحد ونحو ذلك الميسور
لا بد من الاتيان به كما تقدم ذلك غير مرة ولن ان يحتج من جهة ثلاث حثيات بكيفية لم يدرك اليها مرة ان النبي صلى على
على جنازة ثم انى قبر الميت فحشى عليه من قبل راسه ثلاثا واهاب من ملية وفي ارباب ما يعضد وفي النبل قوله من قبل راسه
فيه دليل على ان المشرع ان يحشى على الميت من جهة راسه ويستحب ان يقول عند ذلك منها خلقنا او فيها نعبدكم ومنها
نخرجكم تارة اخرى ذكره اصحاب الشافعي تقي وقد روى عن عيسى انه يقول غير ذلك اماما اعتاده العامة من قراءة سورة الاخلاص
على الاحجار والمدور وضعها في القبر قبل اهالة التراب فما وجد ناله دليلا على ذلك لبقاء الويلحين والوجه عليه يومئذ
وفي اليوم الثالث الذي يسمونه يوم الزيارة وقد مرهم كثير من علماء ثقات نعيم اليوم لا ينص الى التراب الى الميت اذ كان
بقترة القبر ان له او تخصيص بعض الاعطية ولا شيئا للتصدق به بدعاء يعجب الاحتراز عنها ثم يقال
التراب بالمساحي ونحوه يتابع كما مر في حديث عائشة قالت ما علمنا بلدا من رسول الله صلى على احد

صوت المساحي من آخر الليل ليلة الأربعاء الحديث رواه أحمد المساحي بفتح الميم جمع مسحاة يكسر هاء هي آلة تسمع
الارض بها لا تكون الا من حديد والتسطيح افضل من التسخير خلافا للاحناف والخالبة والمالكية قال بعض
الاحناف لانه صلعم فحي عن تربيع القبور من شاهد قبره اخبرانه مستم انتهى ونقول النسخ من التزييح لا يصح لان
في اسناده بالحنيفة عن الشيخ المجهول وقد تكلم في ابي حنيفة من قبل حفظه فكيف اذا روى عن الشيخ المجهول اما
اخبار القمام بانه راي قبر النبي صلعم فلاحجة فيه لانه افاد آية بعد طول المداة وبعد ان بني جدار القبر في امارة
عمر بن عبد العزيز من قبل الوليد بن عبد الملك وكل من اخبر بانه راي قبره صلعم مسنونا فاما هي كروية القمار ومنها
ما لا يصح فسقط ما استدله به بوضع ما ذكرنا ما ثبت عن القاسم قال دخلت على عائشة فقلت يا امه
بالله الكشي لي عن قبر النبي صلعم وصاحبيه فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطنة مطوحة ببطح
العرصة الحمراء رواه ابو داود والحاكم ورواية القاسم كانت في حكومة معاوية فهي متقدمة على رواية
التمار وذلك ظاهر في انها كانت مسطحة ثم سمنت حين بني الجدار والله اعلم ولنا حديث ابي
الهياج الاسدي عن علي قال بئسك على ما بعثني عليه رسول الله صلعم ان لا تدع مثالا الا طمسته ولا
قبرا مشرفا الا سويته رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه وجه الدلالة ان هذا الحديث المسلم الصحة قد صرح

فيه بالتسوية وهي لا تجامع التسليم وهي اعم من تسويته بالارض لصدقها بتسوية سطحة قد برد لا يرفع الاثر من
شبر ويضع عليه حصبا ثم يرش عليه بما الحديث جعفر بن محمد عن ابيه عن ان رسول الله صلعم من على قبر ابنته
اراهيم ووضع عليه حصبا ورفعه شبرا رواه البيهقي وسعيد بن منصور قلت وما زاد على هذا الرفع هو الذي
امر عليا بشده وتسويته اذا تخالف منته صلعم وحديثه يقال له مشرفا اي مرتفعا ويحرم تجصيص القبور بالبناء
والكتابة عليها الحديث بجابر بن عبد الله قال قال النبي صلعم ان تجصص القبور ان يعقل عليه ان يبني عليه رواه احمد
ومسلم والنسائي وابوداود والترمذي وصححه ولفظه فحي ان تجصص القبور وان يكتب عليها وان
يبني عليها وان توطأ وفي لفظ النسائي فحي ان يبني على القبر او يزيده عليه او يجصصه او يكتب عليه واخرج
ذلك ايضا ابن ماجه وابن حبان والحاكم وهو مض في ما ذكرناه وسألي ذكر القعود عليها داغنا في هذه الامور
لانها تودي الى سران واضاعة المال للكبر والافتخار وهو غير لائق بالميت بل الاولى له اظهار العجز والا فكسار
ويحرم اغداثها مساحدا اي اتخاذ قبور المسلمين تعظيما واحتراما لها اما قبور المشركين فلا حرمة لها فاذا
نبشت ورميت العظام مجوز ان ينشئ عليها المساجد قال في لروضة الاحاديث في ذلك كبرية ثابتة في الصحيحين

وغيره اولها القاظنها لعن الله اليهود اتخذوا قبور انبياءهم مساجد وفي لفظ قال الله اليهود الخلد يث و
 لفظ لا تتخذوا قبورى مسجداً وفى اخره لا تتخذوا قبورى وثناً انتهى ودعا النبي لمعلم فقال اللهم لا تجعل قبورى وثناً
 يعبدونى الباب احاديث كثيرة قلت واتخذوا القبر مسجداً يكون بيناهم والمسجد عليهم كما قال قال الذين غلبوا على
 امرهم لنتخذن عليهم مسجداً ويكون بالصلوة عنده والعبادة للقبور واصحاب القبور يكون بالصلوة اليه والكل
 داخل فى هذا النفي المطلق العام ولا حاجة لمن استثنى شيئاً مما ذكرناه كما قال بعضهم ان من اتخذ مسجداً فى جوار
 صالح اعبادة الله بنسبة التبرك فلا يباس به يسأل هند ما معنى الجوار ان اراد بقربه منفصلاً عنه فلا يباس
 به وان اراد متصلاً به او كان القبر فى جانب القبلة فهو داخل فى النفي لمن يدايضاح الوجهة نقول قد
 ورد عنه التخصيص على كل زيد مما ذكرناه فقد ثبت عنه صلعم انه قال لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا
 اليها ولا عليها روى ذلك الامام مسلم فى صحيحه وزخر فيها اى يحرم زخرفة القبور لانه لما نفي عن عمر والبناء
 فالزخرفة اى التزيين التحسين يكون النفي ههنا من باب اولى الا ان ذلك لا يكون الا بعد البناء والتجسيم
 ونحوه وقد صح ان امر مسلمة اخبرته صلعم بكنيسة راتها بارض الحبشة فقال اولئك اذامات فيهم
 الرجل الصالح بنوا على قبره وصورت تلك الصور اولئك شر الخلق يوم القيامة وقد نفي عن زخرفة المساجد
 فالقبور من باب اولى ذلك الاسف كل الاسف على اهل عصرنا هم يزخرفون القبور الحسن داش من زخرفة المساجد
 وعلمنا وهم سائقون كانوا مسلمون لهذا العقل البقيع تسريحتها اى يحرم ذلك ايضا لحد يث لعن الله زوارات
 القبور والمتخذين عينيها المساجد والسرير رواه احمد وابوداؤد والنسائى والترمذى وحسنه قلت ذلك احاديث
 فى النفي ان زجرا الشديداً مما ذكرناه معلومة معروفة لا شك فيها وهى تدل على التحريم باوضح الدلائل وقد
 تقدم عند اهل الاصول ان النفي يقتضى الوجوب وعلى ذلك بناء اهل العلم انهم سائل الذين دبه عميزات الكمال
 والحلال والحرام فمن دام نقض شئ مما ذكرناه فكأنه قد عاد على جميع الحكم الدين بالنقض لا لبطال لا سيما وقد
 علم ما تروى على مخالفة هذه الاحاديث من التعذر اليدع التى قد رمت كثيراً من الناس الى ظلمات الشرك الاصغر
 ذلك لا يمتنع ان يجهله ذو عقل سليم ومن اخذ من الدين نصيباً ولكن المصيبة كل المصيبة والبليّة
 كل بليّة ان كثيراً من المتزيين بزى اهل الدين قد جعلوا هذه المخزيات سبب ارتزاقهم ووجه
 معاشهم فلهذا هم راسل لفتنهم الدعاة الى هذه الموبقات كانوا دعاة الى ابواب التار مع اناد كالبنا

كثير منهم لا يعتقدون الصالح في أكثر أهل القرب فضلا عن اعتقاد النفع والضرر وإنما يكدبون
 على الناس لأجل ما يصلهم من السمات وما أشبه حالهم باليهود الذين يبذلون ما يبذلون من آيات
 الله وأحكامه والذين كفروا بالحق من بعد ما عرفوه تراهم يتحيلون ويقول بعضهم أن هذا من محبة
 الصالحين بعضهم يقول أن أرواح الأولياء تفرج بذلك رءسهم كاذبون كلا اظنهم يقولون هذا من صميم تلبسهم
 واعتقادهم لأن محبة الصالحين أغاها المحبة في الله فمحبتهم أغاها اتباعهم فيها أصاوا فيه حكم الله وستة
 رسوله صلعم من أعمالهم وأقوالهم والاستغفار لهم فيما أخطأوا وفي عليهم مما عملوا أو قالوا
 على خلاف ذلك فلأن كنته تحبون الله فاتبعوني يحبك الله واعلم أن الميت إنما يلقي له ^{هذا} الأكل
 إذا أسكن ولا يشهر قومه المعلوم خطأ فيه ليعمل الناس به فإن من يفعل ذلك كأنه يسعى إلى
 الآموات ويعرضهم في بعض الأمور إلى الأضرار بهم وقد قال صلعم من سن سنة سيئة كان عليه
 ووسرها من عمل بها إلى يوم القيمة الحديث فلو فرض أن أحد من يظن فيه الصلاح قد دعا إلى شيء
 من هذه البدع فقلنا يجد من يحب من الناس أن يخفى مقاله ولا يعمل به لئلا يفتريه أحد من الجهلة
 فيعمل به فيكون على ذلك الميت وسرها من قول الله وسرها هذا الجاهل العامل بقوله فنشكو إلى الله
 من أهل هذا الزمان الذين يقلبون الحقائق حيث يحفلون من يحب الصالحين مبغضا لهم ومن يبغضهم
 ويضرمهم ويخالف مع غوهم من متابعة الله وسروله ويضربوا الله ويضرب نفسه محبا لهم ومثل هذه
 المعاملة لا يتسع بسطها مثل هذا المقام وقد أفردت بالتصنيف ومن أحسن ما صنف في ذلك كتاب
 اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية ^{دعا} فإن شئت أن تطالع على أسرار هذه المسائل
 وما يربا من التفصيلات والتحقيقات فد ذلك الكتاب قد صنف في ذلك جمع من اصحابنا واحسنوا وأجاءوا
 فإن القبريين قد أفسدوا والذين وقلنا المسلمين فانا لله وانا إليه راجعون والاجتماع عليها في كل شهر أو سنة
 كما يجتمعون يوم العيد لقوله صلعم لا تتخذوا ذري عبيد أو هذا هو الذي يسميه أهل هذا العصر العربى هو بدعة من ممة
 جامعة للمناهي من التسريح والخزعة والاجتماع فلا شك في حرمة ما من نحن بأباحة التسريح لمنفعة الأحياء
 الزاثرين فيقال له لا يشترط في الزاثر في الدنيا المظلمة وإذا كان نفس الاجتماع بدعة ومنهيا عنه فالذي
 يدعوا إليه يكون كذلك حتى أنهم كرهوا الاجتماع لقراءة القرآن وإيصال الثواب إلى الميت وكذلك تعيين
 يوم من الأيام له فكيف لا يكره الاجتماع الجامع للغناء والسماع والمنهايم والنساء الفواش الموصات التسريح

وانواع الملائكة الخرافات وهل يشك من له ادنى فهم في تحريمه ومن يظن ابلهته احواله انتهى هذا الكلام العقود
 عليها الحاجة والراحة وكذلك المشي بالغال بين القبور لان فيها الهانة قبح المؤمنين انهم بالحق اهل الحديث اني
 قال لان يجلس احدكم على جمرة فحرق ثيابه فخلص الى جلدته خذله من ان يجلس على قبر رءاه مسلم واحمد واهل السنن عن
 عمرو بن حزم قال رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم متكئا على قبر فقال لا تؤذي صاحب هذا القبر ثم اراه احمد باسناد صحيح وعن بشير
 ابن الحصاصية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا عيشى في ظلين بين القبور فقال يا صاحب السيتين القهمار واهل الخمسة
 الا الترمذي قلت وقد راينا اهل البديع القبورية يجلسون ويتكئون على القبور يفعلون المجرمات عندهم مع
 ذلك يستشفعون باهلها القضاء حاجاتهم ولو كانت محرمة ومنهم من يوقد النيران للطبخ ونحوه بقربها ومنهم
 من يشرب الخمر يجامع النساء عندها الى غير ذلك من الكهانات ومع ذلك يدكسون القضية ويؤمنون انهم يحبون
 الاولياء وان عمل بالسنة والاقتصاد في معاملة اهل القبور، ويقصر في زيارتها على طري السنة اى لا يدعونها
 ولا يستشفعوا باهلها ولا يطلب الحاج عند هابل يسلم عليهم ويستغفر لهم فهو مقتضى لهم ومهمين كل ابلهم
 للمفسدون في الدين مبغضوا الانبياء والمسلمين وهل يحالفتهم لتعاليمهم ويغضبهم من اجل بهايد بنضا
 واهانة له صلى الله عليه وسلم ما حكم من كان هذا حاله اذ انما تعاليم رسول الله صلى الله عليه وسلم هل طمعهم في الانتفاع الغير المادون به
 شرعا من اهل القبور يمكن ان يتحقق كلا وهل يظنون ان ذلك المفعول يعود يوم القياس مسة ضل على اذ تبرأ الذين
 اتبعوا من الذين اتبعوا وتقطعت بهم السبل سب الاموات اى يحرم ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الاموات فانهم
 قد افضوا الى ما قد حارسوا به البخاري وغيره من حديث عائشة ورمى لا تسبوا موتانا فتوقوا احيانا دله شواهد
 واكثر بالصلوة على الجنائز والاستغفار للاموات يناقض سبهم والدعاء عليهم بالعنة ونحوها وطوبى لمن شغلته عيوبه
 عن عيوب الناس ليس المؤمن بالسباب ولا باللعان وقال تروا الذين جازوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولخواتنا
 الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا الآية وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم انقطاع الوحي ونحن لا نعلم الا
 ما ظهر علينا فالمرزوق من احد فانه اخونا المسلم واعمال الاسلام الظاهرة قد جعلها الله حلالا على هذا ما بين الشخص
 كما قال تعالى فان علمتموهن مومنات فلا ترجعوهن الى الكفار الآية فان قيل قد ثبت في الصحيح تقريره صلى الله عليه وسلم على سب
 بعض الاموات حيث مررت جنازة فاشوا عليها خيرا فقال وجبت وصرت اخرى فاشوا عليها شرا فقال وجبت
 انتم شهداء الله في ارضه الحديث قلنا ليس في هذا الحديث ذكر انهم سبوا الجنازة بل ظاهر هذا الحديث انما يفهم
 ذكر اعمال صاحب الجنازة التي قد مر ذعا في حياته لكونه يفعل كذا او يقول كذا وهذا الشبه بالشهادة متهمة

بالسب قاله صلعم عقب ان سمع منهم ما سمع انتم شهداء الله في ارضه صريح فيها ذكرناه وبه تعرف ان استهلاله من
 استدلال بهذا الحديث على جواز سب الاموات انما هي غفلة منه فان قيل قد جاء في القرآن لعن الظالمين والكاذبين
 ونحوهم وجاء في الحديث لعن اكل الربا وموكله وشاهدته وكاتبه ولعن مد من الخمر شاربه وحامله والمجترأ له و
 لعن الواشمة والمستوشمة والخالقة والصالقة ونزاد القبور المتخذين عليها المساجد والسرير ولعن المحلل
 والمحلل له ولعن امراة باتت من زوجها عليها فضبان او ابنت اذا دعاها الى فراشه ونحو ذلك هذه الاشياء لا يكون
 احد يجرم فعلها بل ارتكابها قد يكون من السلم وبناء على فقد جاز لعن المسلم العاصي المعين لان الوصف لا يتحقق الا في
 الموصوف المعين والا لا يمنع وجود الوصف الذي خلق الحكم عليه وقال تعالى ان الذين يكفون ما اوتوا
 من البين والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون قلنا الجواب
 عن هذه الايراد يستدعي بعض بيان وتفصيل وحيث ان هذا المختصر لا يحتمل الاطالة فنقول ان الله لعن
 اشخاصا معينين واواما كذلك فنحن يجوز لنا ان يلعنهم فعلا ويجب علينا ان نعتقد انهم ملعونون و
 لعن عموم اشخاص بالوصف فنحن مجزئ لنا ان نلعن كذلك ويجب علينا ان نعتقد جواز ذلك لكن لما كانت
 هذه الاشياء يجرم فعلها ليست من موجبات الكفر فنحن نعلم يقينا ان اللعن المعلق على الانصاف بها هو غير لعن الكفار
 والشیطان اذا معني لعن الواشمة والمستوشمة مثلا هو الدعاء عليها بان يعذبها الله بقدر ما وجبته معصيتها
 ولما كانت مثل هذه الذنوب قد يزول ثرها عن الشخص المعين باسباب اسياء كثيرة كالنوبة والصلوات الحسن
 والاعمال الصالحة كما قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وقال النبي صلعم الصلوات الحسن كفارة لما يلهي من الاعمال
 الصالحة قد يتعد رجلينا صبرا وكشاعة الشاخين وكان يؤخذ له يوم القيامة من حسنات غيره ويؤخذ من
 سيئاته فتلقى على غيره وقد تكون قوة الايمان مكفرة لها وقد تكون محبة الله ورسوله صلعم مانعة عن استحقاقه
 اللعن كما في رسول الله صلعم لعن شارب الخمر المعين وقال انه يحب الله ورسوله الى غير ذلك
 من الاسباب التي تكون منيعة لا ترا المعصية متى زال تحقق الوصف او اختل زواله لم يثبت الحكم المرتب عليه
 ولهذا لم يلعن الله ولا رسوله صلعم احد امينا من اهل هذه الذنوب ولا امرنا بلعن شخص معين من هؤلاء
 بل امرنا ان نستغفر لعموم المسلمين ونصلي صلوة الجنازة على كل بروناجر وهو متضمنة للاستغفار ولا يكون
 الا للذنب فظهر بما ذكرناه ان ههنا امران الامر الاول هو اطلاق الشارع اللعن على عموم من اتصف بنحو ما
 قد منا ذكرها من المعاصي مع عدم امره لنا بلعنهم والامر الثاني هو امره صلعم بالا استغفار لعموم المذنبين

من المؤمنين وهذا قد يوهما التعارض ونحن نقول لا تعارض عند عدم التعيين لا نأخذ العنا بالاعتبارين فانما
 نلحن في الحقيقة من علم الله استحقاقه للعنة من هؤلاء وذلك لعدم علمنا بمن استمر قائما به اثر العصية ولما
 من لعن المعين فانه مع ابتداءه وارثا به لما لم يأمره الله بمحوصه بل بما امره بتقيضه من الاستغفار بما
 يقع لعنه على من قد عفا الله عنه ومن لا يستحقها لا ي سبب كان مما قد ضاهه فلذلك كان لعن المسلم للمعين غير الصواب
 بل لعن الكافر للمعين ايضا بعيد عن الاحتياط اذ بما يوفق الله سبحانه للايمان ونرى انه لا يجوز فساد
 ضممتا الى الامر بالاستغفار لعموم المذنبين الامر بصلوة الجنازة ونحوها على الشخص المعين حتى المذنب
 فلا شك انه لا تبقى شبهة في جواز الاستغفار للعصاة المعيين وان من امرنا بالاستغفار له لا يجوز
 لنا لعله لا سيما وقد ثبت ان شفاعته صلعم يوم القيامة كاهل الكفاة من امته وبه يظهر الفرق بين لعن
 المعين ولعن غير المعين فيحتمل لعن كما لعن الله وكما لعن رسوله صلعم والله اعلم بمن يستحق اللعن من لا يستحقه
 من اولئك الاشخاص اما نحن فلا نعلم فلا بد من تخصص ذلك واما نحن ما موثر بالاستغفار للمعين ومع ذلك
 نحن نعلم ان في ضمن ذلك العموم اشخاصا يستحقون العنة باحد ما فيها ولكننا لكل تعيينهم الى الله تعالى لعرفنا
 مما قد ضاهه وحديث كان المسلم المؤمن هو الوفاة عند حد وما شرع الله ورسوله صلعم فانا نقف عند هذا الحد
 المحدود ولا سيما وقد علمنا بان السبب فلا يجوز لنا اطلاقه حتى على من يستحقه اذا استلزم ذلك ضررا او حجة ومن
 ذلك قوله تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله الآية ونهى الله تعالى رسوله صلعم عن اناس مخصوصين
 من الكفار لما كان يلعنهم في الصلوة بقوله ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم او يعذبهم فاعلموا انهم طامون
 وهذا في حق الاحياء اما الاموات المسلمون فقد قد ضاهيه صلعم عن سبهم الشامل للنهي عن لعنهم من باب
 اولي هكذا قال الجمهور في كل كلام وهو ان الشكل الاول بلا نهي الاحتاج وقال الله تعالى ان الذين يؤذون الله
 ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة واعذ لهم عن ايامهيتنا فاذا قلنا ان معاوية ويزيد وعمر بن العاص
 وشمر بن عمار بن سعد وستان وخنزلة واذوا الله ورسوله وكل من كان كذلك فهو ملعون ينتج انهم ملعونون و
 لهذا يجوز لبعض اصحابنا لعن يزيد وامثاله صلعم اما ما ادعى من جنيل المختص من هذا الاشكال بعرف مما قد ضاهينا
 ملعونون من جهة اثم اذوا الله ورسوله وغير ملعونين من جهة الايمان ولا مساحاة في ذلك اذا الحكماء تختلف
 باختلاف الحثيات به يرتفع نزاع الفريقين ومع هذا كله الاحتياط في ان نسكت عنهم ونكل امرهم الى الله تعالى
 في هذا الموضع فانه قد اشتبه على الكثير من اخواننا بل على كثير من الرجال انكم ملين نحن لا نزيد لهذا الرد على احد

ولا ينبغي للمدافعة والذبح عن اعداء آل النبي الكريم وانما كثرة السؤال علينا في هذه المسائل مرئيان ان الكتابة
 على كل سؤال مما يتعدى او يصعب اجبته ان نكتفي بهذه الكلمات في جواب الراجحين المسئلة وان كانت تتجمل
 الا سها في التطويل الا ان انا قد اتينا في هذه الكلمات بما يرفع الاشكال محل عقد النزاع والله الهادي للصواب هذا
 داني اري من اللازم على الباحث عن هذه المسئلة ان يعرف مع ما قدمه الفرق بين ذكر مصاري الشخص وسببه
 والدعاء عليه وله ولا يدخل هذا في هذا فيقع في الخلط والخط ولا اشتباه والله الحافظ ويسر ان تقف جماعة
 بعد دفنه عند قبره تستغفر له وتسال له التثبيت لعديث عثمان قال كان النبي صلعم اذا فرغ من دفن الميت
 وقف عليه فقال استغفر والاخيكم وسلوا له التثبيت فان الآت يسال رواه ابوداؤد والحاكم
 وصححه البزار واعلم ان السنة تحصل بسؤال كل واحد واحد وتحصل ايضا بان يسال ويستغفر واحد
 مع تامين الحاضرين على دعاءه لان المؤمن كالداعي وما يفعله الناس اليوم ليس فحالف السنة لانه
 لم ينقل عنه صلعم في هذا السؤال الا استغفار الفاظ مخصوصة فلهما فلو اصابا يصدق عليه انه
 سؤال له واستغفار فانه تحصل به السنة وما يفعله الناس اليوم ويسمونه تلقينا هو ان يجلس رجل
 عند القبر يدعو الناس يؤمنون على دعاءه فيقول يا عبد الله فلان بن فلان او يا امة الله فلانة
 بنت فلان اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمد ارسل الله وان الجنة حق
 وان النار حق وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانك رضى
 بالله ربك وبالا سلام ديننا ونحمد صلعم نبيا وبالقرا ان اما ما وبالكعبة قبله وبالمؤمنين اخوانا ومنهم من يزيد
 على هذا او منهم من ينقص منهم من يبدل بعض هذه الالفاظ بغيرها فاختلفوا في استحبابه ومنع عنه
 البعض وكلامه اوسع عندنا الكل خير ولا يأس به وانما انكر من انكر من اعجابنا على هؤلاء دعواهم انحصار السنة
 فيما زعموه وان السنة عينت هذه الالفاظ فخصوصها لان ما روى في ذلك مرفوعا لم يصح ولا اثر
 في ذلك مع ضعف سندة بغاية ليس محجة وان شئت ان تقف على جهات ضعف ذلك فدوناك
 المطولات وقد نبه على ذلك صاحب النيل وصاحب الزاد واما اقرار الفاتحة بعد صلوة الجنازة قبل
 ان تحمل الى القبر ايضا كاللثواب الى الميت فمما لم نزله دليل ولا ظاهرا انه بدعة وكذلك اقرائة
 الفاتحة والآيات المتفرقة مثل وما ارسلناك ولا يستوى وامن الرسول بعد ختم القرآن في اليوم
 الثالث ولا يلقن اثنان في توكيده لا يدفن في قبر واحد الا لضرورة لا لتابع في ذلك كله حيث

ان المعروف في زمانه صلعم هو تكفين كل ميت في كفن ودفنه في قبر على حدة ولم يجمع بين اثنين وزيادته
 في كفن واحد او قبر واحد في غير حالة الضرورة وانما يجمعها في وقت الضرورة وكثرة الاموات كيوم بعد
 واذا كثرت الاموات بسبب طاعون ونحوه وشق ارتعدت رءوفهم وتكفينهم كما على حدته فقال اكثر الفقهاء
 لا بأس بان يدفن عد في قبر واحد قلت وقولهم وجيه وقال اكثر الفقهاء ليس ان يجعل بين كل اثنين
 حاجز من تراب نحو ليصير كل واحد كانه في قبر منفرد قلت وما ذكره لا بأس به خصوصا اذا كان احد
 النسي لكن ذلك يلزم في حالة الضرورة ولم يأت ما يدل على كونه سنة ما تروى وانما هو مما
 يستحسنه كثير من الناس لكن يعكز عليه حديث جابر قال كان النبي صلعم يجمع بين الرجلين
 من قتلى احد في ثوب واحد الحد يثروا البخاري في صحيحه ولا ينتقل الميت الى بلد اخر اى
 يكره ذلك او يحرم على خلاف في ذلك ولا فرق في ذلك بين ان يكون الميت اوصى
 بذلك ام لا لان في ذلك هتك الحرمه وايداء المشيعين او حملهم على ترك التشيع
 واقل حالات ذلك الكراهة وكذلك النقل فيها ازراء باموات بلده لان اكثر الناس انما ينقلون
 لاجل مجاورة الصالحين وقد روى مالك في الموطاعن هشام بن عروة عن ابيه انه قال
 ما احب ان ادفن بالبقيع لان ادفن في غيره احب الى ان ادفن بها فما هو احد رجلين لما ظالم فلا لعب
 ان ادفن معه واما ما لمع فلا احب ان تبنش الى عظامه وعن جابر بن زرق قال امر رسول صلعم تقلى احد ان
 يردوا الى مصارعهم وكانوا نقلوا الى المدينة رواه الخمسة وصححه الترمذي فلولم يكن في النقل محذور
 لم يامرهم بدهم لا سيما وقد علم صلعم ما عليهم من المشقة في الرد وبالخصوص في ذلك الحين
 حيث كانوا متأثرين من تعب الحرب ولما لم يرض بتركهم الى حيث نقلوا ورض في دفن الاثنين
 والثلاثة في قبر علم ان المحذور في النقل اكثر منه في الجمع في قبر واحد فان قيل ذلك خاص
 بالشهداء يدفنون حيث صرعوا كما ان من خصوصيات النبي صلعم ان يدفن حيث يقبض قلنا ذلك
 بعيد ليعدم معرفة مصرع كل واحد ولا نفهم قد دفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد ليس
 ذلك القبر مصرعهما معا واذ ابطال ارادة نفس المصرع ظهر ان المراد قربه وكذلك
 فعلوا وبه يبان الفرق بين الشهداء والانبياء فالخصوصية فتكون نسبة مصارع
 الشهداء اعنى المعركة الى مدافنتهم كالبلد لمن مات بها الى مقبرة ذلك البلد

ونقوموا خبرنا به حديث مراد الشهيد اء الى مصارعهم تفسر حديث تدفن الاجساد
حيث تقبض الامراض بحيث ينسب اليه كنسبة المقبرة الى البلد ومدفن الشهيد الى
عمل مصرعه وعليه فلا يارض هذا الحديث الاجماع على نقل الميت من داره الى المقابر
فتامله وبه تعرف ضعف ما رجحه الاصنام الشوكاني من عدم كراهة نقل الميت مطلقا
واما الاستدلال بنقل موسى عليه السلام يوسف وغير سديد لان شرايع من
قبلنا ليس شرعنا سيما وقد عرفت ما ورد عن نبينا صلى الله عليه وسلم
في خصوص ذلك المسألة وقد استدال بعضهم بما رواه مالك في الموطأ
انه سمع غير واحد يقول ان سعد بن ابى وقاص وسعيد بن زيد
ماتا بالعقيق فحُملا الى المدينة ودفنا بها وانت ترى ان ذلك غير مرفوع
فهو ان صح ليس بحجة على ان العقيق اما هو ملحقا للمدينة وبقر بها
وما كان كذلك فالامر فيه اخف ومن ثم بحث بعضهم استثناء من بقرب
مكة او المدينة او بيت المقدس ولعل ما اذا كان قريبا كقرب العقيق
قلت هذا هو الراجح عندى حيث لا ضرر على الجنازة ولا على جاملها لان لهذه
المواضع مزية على غيرها فلا يقاس بها غيرها لقوله صلعم لا تشد الرجال الا الى ثلثة
مساجد الحديث ويجوز نفيه لغرض صحيح امكن تداركه اى اذا مكن تدارك ذلك
الغرض الصحيح لما روى شريح بن عبيد الحضرمي ان رجلا اتى قبر صاحبا الهم لم تغسلوه
ولم تحمدوا له كفنا ثم لقوا معا بن جبل بن فاخبروه فامرهم ان يخرجوه فاخرجوه من قبره
ثم غسلوا كفن وحفظتم عليه اخبره سعيد بن مسنه وتداركهم ذلك دل على
قرب العهد وان لم يتغير وكان جابرا نقل والده لسانه مع غيره لانه يعلم ان الشهيد
لا تغير الارض واقادفن مع غيره للضرورة فاختار لابي الفضل وهو الكون في قبر منفرد ولم تطفئ
لابيه الا الفضل ولودفن متوجها لغير القبلة كشف عنه وجهه لها الا ان يظن انه تغير وقد يجب اى
نلبس المدفن كالمدينة تدفن في بطنها جنين تزجي حيوته وكان دفن في مسجد اراض مغصوبة لم
يسامح مالكها اى ويحول الى موضع آخر حرمة الروح في الاول وللنهي عن اتخاذ القبور مساجد

في الثاني وكان المسجد اما نبي للصلوة كاللدفن وفي الثالث الحرمه التصرف في ملك الخبز بغير اذنه
 الا ان تعينت هذه البقعة للدفن فلا ينشئ دافعا للمالك القيمة اذا لم يتعين عليه وجوب
 دفن ذلك الميت ولو كفن في ثوب مفصوب قالت الشافعية وجب الكشف عنه لاجل الكفن
 عنه حتى ولو تغير الميت قلت والصواب عندنا لا لانه بدل فته فيه قد تعين لواجب الميت
 الذي فوض من ماله ثمن مال ودر ثنته ثمر على ما سيرا المسلمين فصاحب الثوب ليس له الا
 القيمة في هذه الصورة لانه ممن يجب عليه ذلك في الجملة ولو دفن معه مال كشف عنه واخرج
 المال لزوما ولو انخفض القبر لزوم من لزمه الدفن ابتداء او اصلاحه ان حشي عليه من السباع
 او ظهوره او انقته لان العلة التي وجب لاجلها دفنه ابتداء هي لم تزل موجودة في هذه الصورة
 ونحوها والله اعلم والتعزية سنة كالعبادة وهي التصبير والعزاء الصبر الحسن وعزاء صيرة
 وقد عني صلعم احدي بناته في ابن لها بقوله ان الله ما اخذ والله ما اعطى وكل شئ عنده
 باجل مسمى وقال لمن ارسله اليها بهذه التعزية فمرها فلتصبر ولتحتسب الحديث رواه
 الشيخان وورد الترغيب في التعزية ايضا فعنه بن حزم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من مؤمن يعزى اخاه
 بمصيبته الا كساه الله عز وجل من حلل الكرامة يوم القيامة رواه ابن ماجة ورجال اسادة ثقات
 وفي الباب احاديث والتعزية تحصل باي لفظ حصل به تصبير وتسلية لذي المصيبة وهي
 تشريع لكل مصيبة مالية او بدنية موت او غيره اتفاقا واختلافا في وقتها فقال ابو حنيفة هي
 في الموت قبل الدفن لا بعده وقال الشافعي واحمد قبله وبعده ثلثة ايام وهذا في حق الحاضر اما
 الغائب ونحوه فحين يبلغه الخبر فيعزى اذا شاء ولو مع رسول او ملكوت السنة مرة واحدة لعدم
 الدليل على تكررها ولو تجدد حزن ذى المصيبة فلا بأس بان يصبر لان ذلك من الامر بالمعروف
 الذي ادلت عليه مطلقة عامة فتأمل والجلوس للتعزية مكروه وبه قال مالك والشافعي واحمد قال
 شيخ الاسلام العلامة ابن القيم ولم يكن من هديه ان يجتمع الغزاء وقراءة القرآن لا عند قبره
 ولا غيره وكل هذا بدعة حادثة مكروهة وبين اهداء الطعام لاهل الميت قالت الحنابلة ثلثة ايام
 لقوله صلعم امنعوا الال جعفر طعاما فقد جاء هم ما يشغلهم رواه الشافعي واحمد والترمذي
 حسنه ويكره لهم فعله للناس اى اطعام اهل الميت الناس الذين جاءوا عندهم للدفن

أو التعزية كما هو المرسوم في بلاد الهند يطعم أهل الميت الضيفان في اليوم الأول والثاني
 والثالث والعاشر والأربعين وفي كل سنة مرة ويسمونه تبجة ودهم وچهل وپرسی ونحو ذلك
 جبر بن عبد الله البجلي قال كنا نأخذ الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من
 النياحة رواه أحمد وابن ماجه وأسناده صحيح وبذلك ترى أن الكراهة كراهة تحریم
 لأن النياحة حرام كما تقدم الكلام عليها ويهذه تعرف أن إعداد الطعام وتضييقه
 على الناس خلف الجنائز أو عند القبر وكذا أقسمه الأسرارهم والأخبار على المساكين
 خلف الجنائز أو عند القبر قبل الدفن وبعده وكذلك أهل الزاد للميت (يسمونه توشه) مع الجنائز
 أجمع من إعدادة في البيت لأن فيه مزيد إعلان وإظهار لهذه البدعة وقد تنقص
 به الرياء والسعة والفخر والخيلاء قالت الخنابلة وفي معنى ذلك الصدقة عند القبر فإنه محدث
 وفيه رياء أنفي قلت المراد التحريم بالصدقة عند القبر وما من أنفق له مصادفة
 محتاج عند القبر فلا بأس أن يتصدق عليه إذا شاء ويحرم الذبح للقبر وعندة فإن
 دخله خضوعاً لصاحب القبر لطلب نفع أو دفع ضرر فهو شرك وكفر والذبيحة كالميتة حرام
 لا يحل أكلها وإن ذكر عند الذبح اسم الله تعالى لأنه مما أهل به لغير الله وقدم الخلاف فيه
 في الجزء الأول من هذا الكتاب ههنا ثلاث مسائل الأولى أن يذبح للقبر تعظيماً له كما كان
 أهل الجاهلية يفعلون لا لطلب نفع أو دفع ضرر وذلك حرام لأنه أقيم من إعداد الطعام الذي
 الصحابة تعدونه من النياحة بل هو إعداد طعام بأذواق الروح لأجل تعظيم وإشهار مقامه
 الميت وقد يكون هذا شركاً كأدوية إلى الشرك وقد روى ابن عمر عن رسول الله صلعم أنه
 قال لا عقر في الإسلام رواه أحمد وأبو داود وأسناده صحيح وقال عبد الرزاق كانوا
 يعقرون عند القبر بقرة أو شاة في الجاهلية اتقى وهم أي أهل الجاهلية لم ينقل عن أحد منهم
 أنه كان يعقر عبادة للقبر وإنما كان بعضهم يعقر للشهيد بكرم الميت أو لثياب بما
 تغلوه عند قبره من العقر فيقولون من عقر عند قبره سراحلة أو شاة
 يأتي يوم القيامة سأكبأه يظهر أن الذبح عند القبر ولو للصدقة عنه وهي
 المسئلة الثانية في المتن هو ما كان فعله بعض أهل الجاهلية ولكل وقع الفحش عنه في حديث

الش الذي ذكرناه فقامله وامام من ذبح عند القبر لاجل ان ياكل ويوكل الناس فقط ولا يقصد ان يصلا
 الثواب الى الميت ولا حصول النفع لنفسه او للميت فهذه او ان لم يدخل في حق اهل الجاهلية فهو مخالف
 للهدى النبي صلعم ولا يفعله الا ذو قساوة واول حالته الكراهة الشديدة اذا لم يكن متحررا للذبح هنا
 وان تحرر فهو داخل اما فيما يفعله اهل الجاهلية او فيما عداه الصحابة من النجاسة واذا كان صلعم قد غي
 عن هجر القول عند القبور ففعل ذوى اللبوس والقساوة اولى بان يكون منهما والحق يقتضي التحريم
 كما هو مقرر عند الاصوليين والمثله الثالثة الذبح عند القبر لطلب النفع او دفع الضرر فهذه الاشياء
 انه يقارنه التعظيم والتدليل لصاحب القبر وهذا هو الذبح لغير الله لعن فاعله على لسان النبي صلعم
 فمن فعله يكفر ويعد من المشركين فان قيل ان بعض الناس اما يفعل مثل هذه الاشياء لاجل ان يشفع له
 صاحب القبر والذبح انما فعله لله صدقة منه وتعظيما له لكي يفرج من الزائر ويجازيه
 بالدعاء والشفاعة عند الله عملا بقوله تعزله جزاء الاحسان الا الاحسان وما يفعل عادة وعادة
 لا يكون عبادة الا بالنية قلنا ان طلب الاحياء والشفاعة والدعاء من الهوات لم يشرع عن النبي صلعم
 ولا عن اصحابه ولا عن السلف بل مخالفت لما جرى عليه السلف ولذلك اختلفت في جوازها والذبح
 ونحوه بين يدي طلب الشفاعة والدعاء في معنى الرشوة وهي محرمة في دين الاسلام والميت
 اولى الناس بالابتعاد عن المحرم هذا اذا كان الذبح لله وارادة الذابح اهداء ثوابه ولما اذا كان
 الذبح اى اهرق دمه تعظيما لصاحب القبر فهو شرك وموجب لللعن سواء تلفظ باسم الله
 او اسم صاحب القبر لان قصده اذهاق هذه الروح لغير الله وذلك شرك والتقرب الى غير الله
 بالعبادة التي هي مختصة على لسان الشرح بالله تعالى يدل على كونه شركا كحديث من قدم ذبا بالحق
 والقبر انما يصير صنما في حق عابدة والجواب عن قول القائل ان ما يفعل عادة وعبادة لا يكون عبادة
 الا بالنية انا نقول نعم الا كما ذكرنا في العادة المباحة شرعا انها لا تكون عبادة لله الا بالنية
 واما عادة الجاهلية المتبني عنها فاما ينظر في صيغة النهي الواحدة لها وسببها وعلتها ونحو ذلك
 فالمكروه لا يشترط في كونه مكروها نية الكراهة والمكروه لا يشترط في تحريمه نية التحريم
 وما فعله شرك وكفر لا يشترط في كونه كفرا او شركا نية الكفر والشرك لكن سجد للصنم
 مصلى لغير الله فهو يكفر وان لم ينو عبادة الصنم وليس للمعاصي نية اتفاقا وان كانت تختلف

درجات المعصية بحسب اختلاف النية والنية ليست شرط الوجود حقيقة العمل إنما هي شرط لصحته لله وإيضاً لا يوجد عمل إلا لا يقصد وهو النية فالذبح لسلطة غيبية مرغوبة أو رهيبة عبادة سواء كانت هذه السلطة حقيقة أو وهمية باطلة كما في ذباح الجن وقد ورد النفي عنها والآل نسك وعبادة لله عز وجل والثانية كالذبح لأهل القبور مع طلب النفع أو دفع الضرر جل المطلوب أمحق لأن ذلك طلب من سلطة غيبية والذي يطلب من الغائب أو الميت ما لا يطلب إلا من الله كالنفع ودفع الضرر وكشف سوء وإمثاله ظاهر فعله وقوله يدل على أن لذلك الغائب أو الميت سلطة غيبية وطاعة في الوجود ذاتية وعلم محيط بأحوال الطالبين أو سمع محيط وان كثروا وان تعددت حاجاتهم وتباعدت محالهم واختلفت مقاصدهم وذلك لا يكون لغير الله والميت أقل حالاته أن يكون كالغائب وهل يستطيع الغائب أن يفعل غير ما جرت العادة أن يفعل هو وإمثاله وإما ما قد يجري على يد بعض الناس كالأنباء عليهم الصلوة والسلام أو الأولياء من خواص العادات فذلك ليس من فعلهم ولا قدرة أن يفعلوه متى أرادوا وإنما هو فعل الله تعالى فلا تطلب منهما أنفسهم فتأمل ذلك

فانه مهم مع اختصاره والتفصيل يطلب من المطولات وزيارة القبور مشروعة للرجال للاستغفار لهم والسلام عليهم إذا كان صاحب القبر مسلماً ولا اعتبار بالمصير إلى مثل حالهم فتكون سبباً للزهد في الدنيا وتذكر الآخرة والعلة في الترخيص لزيارة القبور كون مشاهدتها موعظة قوية ولذلك كانت أول ما رقت الرخصة لزيارة قبر الكافر القريب يوضحه أن السلام والاستغفار وثلاثة القرآن ونحو ذلك لا يمكن فعله في زيارة كل قبر كقبر الكافر ومعلوم التفات مثلاً فلا يكون شيئاً من ذلك هو السبب والعلة لأن العلة يجب إتمامها بوجودها مع كل محلول فتعين أن العلة هي ما ذكرناه يدل عليه صراحة قوله فإينما تذكر الآخرة هذا أمسك شيخنا ابن تيمية ومن تبعه فخلى هذا المسلك من جعل لزيارة القبور سبباً غير ما ذكرناه فهو زائد لغير السبب الشرعي فإن أحدث مع ذلك في زيارة ما يصدق عليه أنه من هجر القول أو الفعل فقد وقع في الأثم والوزر كما في الثواب والأجر ويقول الآخرون إن النبي صلى الله عليه وسلم بين غرضاً عاماً لزيارة القبور الذي يحصل من زيارة كل قبر وهو تذكرة الآخرة

والزهد في الدنيا وسكنت عن غيرها وحج فلأمانع من حصول غرض آخر أيضاً بحسب خصوصية المقابر
وويل عليه ندب زيارة قبور المؤمنين إذ لو كان المقصود ذلك لحسب يسوي بين زيارة قبر المؤمنين
وزيارة قبور الكافرين ففي زيارة قبور المؤمنين زيادة وهو الدعاء والاستغفار لهم والسلام
عليهم ولا ريب أن مرد السلام فرض على الأحياء فالأموات أيضاً تزج عنهم والسلام كما قال
السيوطي هم انهم يردون حيث لا تمنع وراد السلام هو في الحقيقة دعاء للمسلم بأنه يسلمه الله
من كل آفة ما إذا ثبت انهم يريدون فأي مانع من أن تكون الزيارة لأجل طلب الدعاء منهم
أو لتحصيل الفيض والبركة والذي ظهر من إطباق الصوفية الكرام هو أنه قد تحصل الفيوض
والبركات للزائر من زيارة القبور الصالحين بل هذا منقول بالتواتر عندهم فكما يطلب من الحي الدعاء
والشفاعة والتبرك كذلك يمكن طلبها من أرواح الصالحين أيضاً لأنهم في حكم الأحياء
بمن الكتاب السنة وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نبيا بعدهم يصلون ورايت موسى يصلي
في قبره ويقول الموافقون شيخنا ابن تيمية قول بعض الناس أنا نذر قبور الصالحين تحصل
لنا منهم البركة والفيوض غلط منهم لأن ذلك ليس من وظيفة قداسة المخلوق وإنما ذلك
من باب التكوين ولا نفعا المعنوي وذلك من خصائص قدرة الرب جل وعلا فلا يجوز طلب
ذلك إلا من الأحياء وكما من الأموات وإنما يطلب من الحي الدعاء بذلك من الله تعالى ومن
زاد الزيارة الشرعية مكملته الشروط فلا شاف في أنه يجوز أن يفيض الله عليه من حيرة ^{بطقة}
ما شاء وإن يبارك له فيما لديه من الخير وأما من لم يأت بالزيارة على وجهها الشرعي فهو
وإن حصل له شيئاً مما يظن أنه خير فلا تغد إلا استسما اجابطير ما يحصل للعصاة والكفار
بشاهد قوله تعالى كلامه هو كلاء وهو كالأمة فما علم أن لفظ الفيض مما لا نعلمه في كلام السلف
فليتطرق إلى ما إذا المتكلم به وأما تبرك فقد كانا يتساقون على ماء وضوء وبعضهم أخذ
بعض ثيابهم صلح تبرك به والتبرك بمعنى طلب حصول البركة في شيء موجود فالله الذي
توضأ به صلح قد دخلت فيه بركة وكذلك الثوب الذي لبسه بالي هو داعي صلى الله عليه
وسلم فاذا شرب المسلم وليس الثوب فنرى أنه قد شرب ذا بركة وليس ذا بركة وهو
مع ذلك يزاد محبة واتباع النبي صلى الله عليه وسلم فوق محبة بسبب شربه الماء

وليس له لذلك الثوب فهو كلما رأى ثوب النبي صلعم يزداد تذكراً لله صلعم ومحبة وذلك
بركة أى زيادة فيما الغاية من الخير والإيمان وأى شئ أحب إلى المؤمن من شرب الماء المبارك
وليس الثوب المبارك الذى يزداد بسببه بركة أى زيادة ماله من الخير والإيمان
ولذلك كان التبرك جائزاً لأن معناه طلب البركة من الله بسبب أن ذلك المستبرك
يكون سبباً لزيادة الخير وليس فى التبرك شئ من معاني الشرك فلا تظن أن التبرك
يمكن أن يكون حجة كاهل الشرك على شركهم فاستعمال ذى البركة لا بأس به وليس فيه
رأى حجة من الشرك فتأمل فى كلام الفريقين وإلى هنا نكتفى بما ذكرناه عن الإطالة لأن هذا
الكتاب لا يحتمل أكثر مما سقناه واطن فيه الكفاية لمن أراد أن الله له الهداية ولنعد إلى
ما كنا بصدده فنقول قد دل على الترخيص فى زيادة القبور بعد النسخ عنها إحد عشر
كثيرة فمنها حديث برويدة قال قال رسول الله صلعم قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور
فقد اذن لمحمد بنى زيارة قبوره فزوروها فانها تذكركم بالآخرة رواه الترمذى وصححه
ومسلم وأبو داود وابن حبان والحاكم وعنه ابن هيريرة روى عنه قال استأذنت ربى أن
استغفر لها فلم يؤذن لى واستأذنته فى أن أذور قبرها فأذن لى فزوروا القبور فانها

تذكركم الموت الحديث رواه الجماعة وتجويز للنساء إذا منعت الفتنة وكل محد ومروءة وقيل
تحرم مطلقاً وقيل تكراه واستدل المانعون ببلعنه صلعم من إمرات القبور ويقولون عليه السلام
ما أخرجه من بتيك فقالت أتيت أهل هذا الميت على ميتهم فقال لها فلعلك بلغت
معهم الكدى قالت معاذ الله وقد سمعتك تذكر فيها ما تذكر فقال لو بلغت معهم الكدى فذكر
شديد فى ذلك وفى رواية لو بلغت معهم الكدى ما رأيت الجنة حتى يراها جند أبىك قال
الحاكم صحيح الإسناد واجب عن الأول بأن ذلك فى المكثرات وعند خوف الفتنة بدليل ما يأتى
وعنه الثانى بأن الذهاب مع الجنازة مظنة النوح والصياح ونحوه أكثر منه فى الزيارة لقرب العهد بالميت
مع مشاهدته جنازته والتشجيع غير الزيارة ولا قياس مع الفارق كما عرفت ولنا حديث عائشة وقد سألها
عبد الله بن أبى مليكة حين رآها قبلت من المقابر فقال لها يا أم المؤمنين من أين أقبلت قالت
من قبر أخى هبيل الرحمن فقال لها ليس كان نعى رسول الله صلعم عن زيارة القبور قالت نعم كان نعى عن

زيارة القبور ثم امر بزيارتها رواه الأثرم في سننه وغيره وفي بعض رجال أسناده ضعف ومما
 يوجد فيها علمت منه صلعم إذا في زيارة القبور خاصة بالنساء حديث أنها قالت كيف أقول يا رسول الله
 إذا زارت القبور قال قل السلام على أهل الديار من المؤمنين والمؤمنات رواه مسلم وقد رأى صلعم امرأة
 تكي عند قبر فقال اتقي واصبري الحديث رواه البخاري في صحيحه ولم ينكر عليها إيمان القبر وكأنها عند
 ويحيى ابن فاطمة زارت قبر النبي صلعم فأنشدت ما ذكره من شعر تربة أحمد أن لا يشتم صدى الزمان فهو اليأس
 بصيت على مصائب لو أنها نصبت على الأيام صرنا ليا ليا يذل ذلك على المحارم والأصروا صبح لا غبار فيه وقد
 زيارة القبور للنساء الشافعية مطلقا وقال بعضهم بحجوة ذلك والمحق ما قلنا منه ولا بأس أن يعلم
 قبر من يريد العودة للزيارة بحجوة نحوه لحديث الشريفة النبی صلعم علم قبر عثمان بن مظعون بصخرة رواه
 ابن ماجة ونسب الجريدة الحضراء على القبور أي فان لم توجد جريدة الفحل فای عود الخس كانه يسبح الله
 مادام اخضر فنجب وجود ذكر ان الله عنده ومنه يعلم استقبال قرلة ليس أو سورة الملائك أو شيئا آخر
 من القرآن دساتر الأذكار المأثورة عند قبور المؤمنين وقد دل على ذلك حديث ابن عباس عنه صلعم أنه من قبور
 فقال انهما يعن بان فما يعن بان في كبير وفيه ثم اخذ جريدة رطبة فشققها نصفين ثم غمر في كل قبر واحدة
 فقالوا يا رسول الله لم صنعت هذا فقال لعلمه ان يخفف عنهما ما لم ييبس الحديث رواه البخاري في صحيحه
 من مشى بين القبور فليأمن غلبه احتلام القبور المؤمنين المشي بالنعال فيها مكروه وقيل حرام لحديث
 بشير بن الحصاصية ان رسول الله صلعم رأى رجلا مشى في نعالين بين القبور فقال يا صاحب السبتيتين
 القهقما رواه المحمسة الأثرم في رجال أسناده ثقات إلا خالدا بن غيرة فانه يهرم واخرجه الحاكم وصححه ولا
 يعارضه حديث ان الميت ليسمخ خفق نعالهم الحديث لانه لا يلزم من ذلك ان يكونوا مشيرون بين القبور
 خلافا لابن حزم رحمه في تجويزه وطأ القبور بالنعال لغير السبئية وهذه غلطة منه فاحشة لما قلنا منه من
 تحريم وطنها والقعود عليها والأكل عليها ولو لغير نعال لما في كلهما من اهانة قبور المؤمنين والاحصوية
 للنعال لسبئية كالحيلة في ليسها فقد لبسها رسول الله صلعم والحيلة محرمة بين القبور خارج القبور فاندفع
 الإشكال وصح ما اخترناه بصريح ما تقدم دأبه اعلم وثواب القرب المهدى يصل إلى الاموات من صلوة وصل
 وتلاوة وذكر خلافا للعتزة للعموم قوله تعرفوا ان ليس للانسان إلا ما سعى وابيى بان الآية مساتة في بيان
 ما يكون الانسان عليه يوم القيامة عند الحساب له وعليه مما يكون له فيه حقيقة المطالبة وما يلزمه العقاب به

ولا شك ان ذلك لا يكون الا بما يسعاه له او عليه فهذه الآية عامة في بابها لم يرد فيها التخصيص ولا الام حقيقة في ذلك ثم الاستحقاق على ان السنة لا تحذف في تخصيصها لعموم القرآن على اننا نقول بصلوات
 الثواب من الغير يكون لقراءة او محبة ادا احسان من الميت على الموصل لكل ذلك مما سعى فيه الميت ومن تعافى
 في ذلك فحجته واهية ثم اعلم انه ورد في السنة ان الكافر لا ينفعه عمل المسلم عنه كما في حديث عبد الله بن عمر
 عند احمد وقد دل على ذلك القرآن ايضا اما المسلم فقد دل القرآن والحديث انه ينفعه اهل اوتواب القرآن
 اليه وانه ينفعه الدعاء والاستغفار له والا حاد في ذلك متوافرة فمن ابي هريرة ان رجلا قال للنبي صلى
 الله عليه وسلم اني مات ولم يوص اخذني فقلت ان تصدق عنه قال نعم مرداه احمد ومسلم والنسائي وابن ماجة وفي هذا
 المعنى احاديث صحاح عن جميع من الصحابة كالنيل بذكرها وورد في الدين انه يسقط عن الميت بقضاء غيره
 وصح انه صلى الله عليه وسلم قال من ترك ديناً فعل في الحديث فلا انحصار في الولد او القرابة وكذا في الحج من الولد كما في حديث
 الخنمية ومن غير الولد ايضا كما في المحرم عن اخيه شبرمة حيث لم يستفصل له هل اوصى شبرمة
 ام لا وكذا في العتق من الولد كما وقع في البخاري في حديث سعد وكذا في الصلوة والصوم من الولد
 كما روى الدارقطني ان رجلاً قال يا رسول الله انه كان لي ابوان ابرهما في صيرتهما فكيف لي ببرهما بعد موتهما
 فقال صلى الله عليه وسلم ان من البر بعد البر ان تصلي لهما مع صلواتك وان تصوم لهما مع صيامك وورد في الصوم
 احاديث ايضا في الصيحين وغيرهما وورد في قراءة القرآن اقراوا على موتاكم ليس واذا كان الدعاء والاستغفار
 ينفعه الله به من اخوانه المؤمنين فلا ينفعه بما اهدوه اليه من اعمالهم الصالحة من باب اولي والله
 جل شانه ذو الفضل العظيم فهو يتفضل بما شاء على من شاء من عباده وما تفضل به لا شك انه يكون لهم
 زيادة على اعمالهم لكنهم ليس لهم حق في ذلك حين المحاسبة وكذلك نقول فيما اهدى لهم من ثواب القرب
 من اخوانهم سواء بسواء به تعرف سقوط ما ذهب اليه المعتزلة ومن وافقهم في عدم وصول ثواب
 العبادات البدنية وينبغي لهم ان لا يصلوا صلوة الجنازة على امواتهم لانها قراءة ودعاء واستغفار
 وهي لا تنفع الميت عند هم ما اذا كان وصول ثواب القرب المهداة الى الميت في البرئخ والشبهة
 ساقطة من اصلها لما عرفت ان الآية المعترض بها انما هي واردة في يوم القيامة والمحاسبة
 فتأمل ذلك فانه مهم **خاتمة** في احكام تجاهيز الشهيد بعد موته وقد اخرها
 صاحب الهداية وذكرها في باب تجاريزه في تاخير ذلك الشهيد لا يقبل لما ياتي وعليه عامة

اهل العلم وشهد سعيد بن المسيب والحسن البصري وابن سريج فقالوا بفضل وقولهم هذا ضعيف جبري حتى لو كانت
على الشهيد جنابة فانا لا نفضل له لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفضل من استشهد وهو جنب فان قيل ان الملا^{كة}
قد غسلوه قلنا نحن لم يامرنا بذلك ولعل الملاكة يفضلون كل شهيد كذا وقد ورد انه يرفع
عن الشهيد الجلود والحد يد من كرامة الحرب ثم اهل ان ما رجحناه فيما ياتي من حكم الصلوة هو ما
لنقدرة الامام احمد روى عنه لا تجب الصلوة عليه بل يجوز وقالت الثلاثة تحرم الصلوة عليه وقالت الاخر^ة
تجب استدلال الاولون بحديث جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى احد
في الثوب الواحد ثم يقول ايهم اكثر اخذ القرأت فاذا اشير له الى احدهما قدمه في المحل ويريد منهم
في دمائيهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم رواه البخاري في صحيحه وكذا رواه غيره وكذا احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال في قتلى احد لا تغسلوهم فان كل جرح او كل دم يفوح مسكا يوم القيامة ولم يصل عليهم وانت ترى النفي
اذا وقع عن الفضل واما الصلوة عليهم فلم ينه عنها فلم يتم للمنفين ما ارادوه من تحريم الصلوة لان
عدم الفعل حينئذ لا يدل على التحريم كما هو مقرر في علم الاصول واستدل الموجبون الصلوة على الشهيد
بحديث ابي سلام عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال اغرنا على حي من جهينة فطلب رجل من المسلمين
سجلا منهم فضر به فاخطأه واصاب نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر المسلمين فابتدوه
الناس فحيدوه قدامات فلذو رسول الله صلى الله عليه وسلم بثيابه ودمائه وصلى عليه ودفنه فقالوا يا رسول الله
اشهيد هو قال نعم وانه شهيد رواه ابو داود وسكت عنه وسكت عنه المنذر روى ايضا في اسناده
سلام بن ابي سلام وهو مجهول وقال ابو داود دعي اخر ابيه عن سلام المنذر كرسا نما هو عن زيد بن سلام
عن حبة ابي سلام اتفق وزيد ثقة كذا في النيل واستدلوا ايضا بحديث شداد بن الهاد
ان رجلا من الاعراب جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فآمن به واتبعه وفي الحديث انه استشهد صلى الله عليه
صلعم فحفظ من دعائه صلعم اللهم ان هذا عبد لك خرج مهاجرا في سبيلك فقتل في سبيلك
الحديث رواه النسائي وقول البيهقي يحتمل انه لم يميت في المعركة لا يمنع الاستدلال به
لانه خلاف الظاهر منه واستدلوا ايضا بما ورد في الصلوة على حمزة وعليه مع شهداء احد
قالوا انها وان كانت ضعيفة الا ان تعد طرقها يقويها ورغليهم المانعون في خصوص^{الصلوة}
منفردا ومع شهداء احد بان الضعيف وان تعددت طرقه لا يحتم به اذا كان الطعن صريح في عدم عدالة

راويه لا سيما اذا كان مخالفا لما نقله الاثبات الثقات كما هاتفاته قد استغفر المقل الصحيح على انه صلعم لم يصل
 على شهيد اء احد فلا يصح لمن له مسائل في العلم ان يعمل او يقدم عليها ما لم يضعفه ونحن اذا احسننا الظن
 بهذه الاحاديث الضعاف فالمتمعن علينا ان نحملها على ان المراد بالصلاة فخرج الدعاء والترضى ونحوه
 والتكبير المرسل كما نفع منه بل واقع منه صلعم اذا راى ما يجب او ليكروه واستدل الموجهون ايضا بحديث عقبة
 بن عامر انه صلعم صلى على قتلى احد بعد ثمان سنين صلوة على الميت كالودع للاخيار والاموات رواه البخاري
 وغيره وقد تناول المانعون بما يخالف صريح لفظة قلت وانت اذا تأملت فيما ذكرنا من ادلة المانعين المخرين
 الصلوة على الشهيد وحديث انفكاك تدل على التحريم بوجه من الوجوه واذا تأملت ادلة الموجهين للصلاة
 عليهم رايتهما انفاك تدل على الوجوب بل ترى انه صلعم صلى على بعض الشهداء ولم يصل على بعضهم
 وذلك لا يدل على اكثر مما اختارناه في المتن من ان الصلوة على الشهيد او لا واجبة ولا محرومة بل هي جائز فمن
 فعل فلا باس ومن ترك فلا باس وهذا اولى مما اختاره السيد تبعاً للشوكاني انه لا يصل على عليه ثم ان من لم
 يصل على الشهيد عمد له وقت الجوارح الى وقت شلو حتى بعد وفهم بستين اذا كان من اهل الصلوة حين
 استشهادهم كما هو ظاهر من حديث البخاري رواه الشهيد هو من مات في قتال الكفار بسببه فلو حمل
 من المعركة وفيه حياة مستقرة فليس هو بشهيد هذا الباب وان قطع بموته وغيره شهيد قتال الكفار
 هو كسائر الاموات يصل عليه لانهم صلوا على عمر رضى ولعلاء وسرو وما يدل على عدم الصلوة عليه
 عن المعصوم صلى الله عليه وسلم

تم كتاب الصلوة وينتقل كتاب الزكاة

خاتمة الطبع

نحمدك اللهم يا من رزقنا التفقه في الدين ورفعت درجات المستنبيين في عليين وفضلت على عبيدك الامين
 محمد وعلى الله واصحابه اجمعين الى يوم الدين وبعد فقد استتب طبع الجلد الخامس المسمى بالمشترى
 من الفقه المحمدي الذي هو الزمان حيد في العصر في الملحق بالملوي وقارنا زينة الحيد رايا في المطبع المعروف
 بسعيد المطابع الواقع في بلدة بنارس على يد السيد الامام محمد ابي القاسم في شهر جمادى الاخرة سنة الف وثلثمائة وتسع
 وعشرين من الهجرة على صاحبها التسليم الحقة - مادامت الشمس ضياء والكواكب دسرية مكمات

صحت نامه جلد پنجم المشرّب الوردی

صفحہ سطر	غلط	صحیح	صفحہ سطر	غلط	صحیح
۲۳	تقتضی	یقتضی	۲۳	ولا یوم الرجل فی	ولا یوم الرجل فی
۵	سلطانہ ولا فی منزلہ	سلطانہ ولا فی منزلہ	۱۱	بازنہ ومن نازقہ	بازنہ ومن نازقہ
۱۲	الا باذنہم ایضاً	الا باذنہم ایضاً	۱۲	اذا کان	اذا کان
۱۴	واکرمی المولی کثیرہ اذا	واکرمی المولی کثیرہ اذا	۱۴	تاهل وکذلک لعبد	تاهل وکذلک لعبد
۶	البقی	البقی	۶	والمولی	والمولی
۱۷	وعدما	وعدما	۱۷	ولیس	ولیس
۹	ان لا یشر علیہم بالتطویل	ان لا یشر علیہم بالتطویل	۹	موزنہا	موزنہا
۱۰	یتوسطہا	یتوسطہا	۱۰	فائدۃ	فائدۃ
۱۱	منفردۃ فی	منفردۃ فی	۱۱	لا یجب	لا یجب
۱۲	جسہن	جسہن	۱۲	یتبتان	یتبتان
۱۳	وتحرف المفضل ومن	وتحرف المفضل ومن	۱۳	لا تلزمہ اعادۃ کالی حار	لا تلزمہ اعادۃ کالی حار
۱۵	وصیہم وما سمی	وصیہم وما سمی	۱۵	الشافعیۃ ولا	الشافعیۃ ولا
۱۶	الجهلاء الذی	الجهلاء الذی	۱۶	قرضا	قرضا
۱۷	اختلاف	اختلاف	۱۷	یقوم	یقوم
۱۸	قال الله	قال الله	۱۸	وتکرم	وتکرم
۱۹	ولکرم ان یصفوا بین	ولکرم ان یصفوا بین	۱۹	السواہری	السواہری
۲۰	ان یراہ بعض ضفت	ان یراہ بعض ضفت	۲۰	او یسمیہا مبلغا	او یسمیہا مبلغا
۲۱			۲۱		
۲۲			۲۲		
۲۳			۲۳		
۲۴			۲۴		
۲۵			۲۵		
۲۶			۲۶		
۲۷			۲۷		
۲۸			۲۸		
۲۹			۲۹		
۳۰			۳۰		
۳۱			۳۱		
۳۲			۳۲		
۳۳			۳۳		
۳۴			۳۴		
۳۵			۳۵		
۳۶			۳۶		
۳۷			۳۷		
۳۸			۳۸		

فألقى تراه	فألقى تراه	١٠	٥٨	حكمه	حكمه	١٢	٣٨
ان المقدس	ان المقدس	٢٢	"	الله	الله	٣	٣٩
واستدل	استدل	١٣	٤٢	ولو تكلم بنظم	ولو تكلم بنظم	١١	"
الفرجينة	الفرجينة	١٥	"	فاغتفر فيها	فاغتفر فيها	١٨	"
واجبها الى احدى	واجبها الى احدى	٨	٤٣	نعم قال فما	نعم فما	٣	٣٠
عشرة ركعة يسلم من كل اثنين	عشرة ركعة يسلم من كل اثنين	٩	"	الاحوال	الاحوال	٨	"
ولو ترولوا حدة ثم اذا تبين	ولو ترولوا حدة ثم اذا تبين			اذا اخذ	اذا اخذ	١٣	"
الجزء يصلح لثنتين خفيفتين	الجزء يصلح لثنتين خفيفتين			راى	راى	٢٢	"
للتجدي	للتجدي	٤	٤٥	ذلك وما	ذلك وما	١٢	٤١
نظاهرة الامام	نظاهرة الامام	١٤	"	اتخاذة	اتخاذة	٤	٢٢
المصطلحين	المصطلحين	٢١	٤٤	قضاء	قضاء	١٣	"
تصوير	تصوير	"	"	والكلب والحمار	والكلب والحمار	٢٢	"
لا قهرات	لا قهرات	٣	٤٩	"	"	٢٣	"
وطأ نكاح على النضارى	وطأ نكاح على النضارى	٤	"	صلوته المداة	صلوة المرأة	٢	٣٣
والنيابة	والنيابة			ما يريد	ما يريد	١٩	"
ان يقول	ان تقول	١٤	٤٢	اذ جاء	اذ جاء	٧	٣٣
وما سواه	وما سواه	٢٠	٤٥	المنتقى	المنتقى	١٤	"
يصلبها	يصلبها	١٠	٤٧	اما الناس	اما الناس	٢١	٣٥
نفي الرواية	نفي الرواية	٤	٤٤	رفع يديه	رفع يديه	٣	٣٦
المبارك ومن	المبارك ومن	٨	"	لربما	لربما	٢٠	"
اذ اثنين	اذ اثنين	٢١	٤٩	فيكون	فيكون	٧	٣٤
نهية	نهية	٢٣	٨٠	الخوض	الخوض	٨	"
اربع ارجا	اربع ارجا	٣	٨١	صحح بل العبث	صحح العبث	١٤	"
يقال	يقال	١٣	"	لا يفرق	لا يفرق	٢٢	"
الغير	الغير	١٩	"	واخرى	واخرى	٨	٣٨
الصلوة المحضا	الصلوة المحضا	١٤	٨٣	كراهة	كراهة	١٩	"
سقوط الركعتين	سقوط الركعتين	١٩	"	نيزلون	يأزل	١٠	٥٠
كلية بجمرة	كلية بجمرة	"	"	المصومين	المصومين	١٣	"
القتال	القتال	٢١	"	يبدل	يتبدل	١	٥١
صلوته	صلوته	٧	٨٤	اذ لم تكن	اذ لم تكن	١٠	"
النازل	النازل	١٨	"	لا ترمه	لا ترمه	١٣	"
الغلبة	الغلبة	٢٣	٨٤	صلوته	صلوة	١	٥٢
اذ لم يقع	اذ لم يقع	٩	٨٨	لان ذلك	لان ذلك	٨	"
لللفظ	لللفظ	"	"	فالما مومن	فالما مومن	٢٠	"
حاشية صفحة ايضا	حاشية صفحة ايضا			تستنبط	تستنبط	٣	٥٣
اول صلوة تكون العمل بها	اول صلوة تكون العمل بها	١٠	"	في القياسات	في القياسات	١٤	"
سبب التكرار للمسلمين	سبب التكرار للمسلمين			اذ علمته	اذ علمته	١	٥٥
الاسلام	الاسلام	١٣	"	ثم حلقها	ثم حلقها	٤	"
تشهدا	تشهدا	١٠	٩٠	لما في	لما في	١٢	"
بالتلات	بالتلات	٢٣	"	والواحدة	والواحدة	٣٨	"
وقد تقدم	قد تقدم	٤	٩٣	لا يحجوبه	لا يحجوبه	١٧	٥٤

٩٣	١	از ومن نقد	از ومن نقد	١٢٤	٤	فاجيب	واجيب
٩٤	٢	تا ايضا	تا ايضا	١٢٥	٥	اذا لا نسلم	اذا لا نسلم
٩٥	٩	لا يفيض	لا يفيض	١٢٦	١٥	فظهر به	فظهر به
٩٦	٩	ما لم يخفف	ما لم يخفف	١٢٧	٢٠	وهو متم	وهو متم
٩٧	٢٠	صلوة	صلوة	١٢٨	٢٢	ينقص	ينقص
٩٨	١٠	يجز والها	يجز والها	١٢٩	١٣٨	سأيت فيها آدا	سأيت فيها آدا
٩٩	١٤	حتى لا يموت	حتى لا يموت	١٣٠	٩	لم يستثن	لم يستثن
١٠٠	٥	ولا صلوة له	ولا صلوة له	١٣١	٣	ثلاثة ميا	ثلاثة ميا
١٠١	١٥	لا سترزم	لا سترزم	١٣٢	١٤	الى عشرين	الى عشرين
١٠٢	١٨	انكارا	انكارا	١٣٣	٢١	بمحل	بمحل
١٠٣	٢٠	العلية	العلية	١٣٤	٢	فيها دلت	فيها دلت
١٠٤	٢٢	مكل الصلوة	مكل الصلوة	١٣٥	٩	ودفع	ودفع
١٠٥	٢١	او قهصا	او قهصا	١٣٦	٢٣	فقوله	فقوله
١٠٦	٢٣	تشهدا سلم	تشهدا سلم	١٣٧	٣	حسن	حسن
١٠٧	٣	وكان	وكان	١٣٨	٨	كذلك	كذلك
١٠٨	٢٢	حسنه وذلك	حسنه وذلك	١٣٩	٢١	ودرجية	ودرجية
١٠٩	١٥	وجوبه	وجوبه	١٤٠	١	بنية السفر	بنية السفر
١١٠	١	ولو عند السهو فلا يلزم	ولو عند السهو فلا يلزم	١٤١	١٣	الماسور	الماسور
١١١	٢	الا سجدتان	الا سجدتان	١٤٢	٢٢	بمحل	بمحل
١١٢	٢	التر من	التر من	١٤٣	٢	تابعه	تابعه
١١٣	٤	ومن غير ما تقدم اخذت	ومن غير ما تقدم اخذت	١٤٤	٣	قاصدا	قاصدا
١١٤	٩	عنه	عنه	١٤٥	٥	في الاثا	في الاثا
١١٥	٩	لا يسقط عنه	لا يسقط عنه	١٤٦	١	ان محل	ان محل
١١٦	٩	بعينه	بعينه	١٤٧	١٨	اذا دسرك	اذا دسرك
١١٧	٢٠	الحالة	الحالة	١٤٨	١٠	ما تركها	ما تركها
١١٨	٢	موا نعتهم	موا نعتهم	١٤٩	٢١	لم يتعد	لم يتعد
١١٩	١	شاهد غيره	شاهد غيره	١٥٠	١	ليتميز	ليتميز
١٢٠	١	قولهم	قولهم	١٥١	٣	المحالة	المحالة
١٢١	٤	او غير	او غير	١٥٢	١٣	"	"
١٢٢	٤	اذ لم	اذ لم	١٥٣	١٩	كان من	كان من
١٢٣	١١	ماذا	ماذا	١٥٤	٢٢	ستخذ	ستخذ
١٢٤	٢١	ثانيا واعلم	ثانيا واعلم	١٥٥	١٨	اذا معرفة	اذا معرفة
١٢٥	٢	ولا يكبر للرفع	ولا يكبر للرفع	١٥٦	٢٣	نفي الجمع	نفي الجمع
١٢٦	٢٢	ما يجب	ما يجب	١٥٧	١	اذا لا	اذا لا
١٢٧	٢	من نقد	من نقد	١٥٨	٣	الجائز با نسيا	الجائز با نسيا
١٢٨	٢	زاد الرعتين	زاد الرعتين	١٥٩	٤	اذ لم	اذ لم
١٢٩	١١	وانه كان	وانه كان	١٦٠	٩	السلطان	السلطان
١٣٠	٩	متواترا	متواترا	١٦١	٩	لما هو	لما هو
١٣١	٢٢	لا انها	لا انها	١٦٢	٢٣	الا اذا	الا اذا
١٣٢	١٥	لغيره	لغيره	١٦٣	٣	لا تنقضي	لا تنقضي
١٣٣	٤	هو الرخصة	هو الرخصة	١٦٤	١١	في مو لفظه	في مو لفظه

١٥١	١٤	تقتمتم	تقتنح	١٤١	١٣	دهي نود	دهي نود
١٥٢	٢	وحل منه	وحدات	١٤٢	١٤	والشريح	والشريح
١٥٣	٣	يقيد الشارح	يقيد الشارح	١٤٣	٩	تحقيق	تحقيق
١٥٤	٤	تاديتها	تاديتها	١٤٤	٥	رواه هذا	رواه هذا
١٥٥	١٨	الحقيقتان	الحقيقتان	١٤٥	١٩	احدا من	احدا من
١٥٦	٢١	نغير الرتبة	نغير الرتبة	١٤٦	٢١	بمعنى	بمعنى
١٥٧	١٥	قوا فقههم	قوا فقههم	١٤٧	٢٣	الخبر وكان النساء يكنين	الخبر وكان النساء يكنين
١٥٨	١٤	اسماء اربعين	اسماء اربعين	١٤٨	١٥	لشمس	لشمس
١٥٩	٢٠	معه فلوا سرا	معه فلوا سرا	١٤٩	١٠	جوية	جوية
١٦٠	٢	سريع	سريع	١٥٠	٥	الرقبة	الرقبة
١٦١	٤	ولكن ان يلاقى المنبر	ولكن ان يلاقى المنبر	١٥١	٢٠	ويدل	ويدل
١٦٢	١٥	يقصرون	يقصرون	١٥٢	١	احدا	احدا
١٦٣	٤	قال رسول	قال كان رسول	١٥٣	٢	ادخوه	ادخوه
١٦٤	١٢	ركعتيها	ركعتيها	١٥٤	٣	الخارج	الخارج
١٦٥	٨	لسلام	لسلام	١٥٥	١٥	ارادوا ان	ارادوا ان
١٦٦	١٩	بعداها	وبعداها	١٥٦	٢٠	وحينئذ	وحينئذ
١٦٧	٢٣	الجمعة	الجمعة	١٥٧	٢٣	الحقيقة	الحقيقة
١٦٨	٣	بمعنى في	بمعنى عن	١٥٨	١٨	داعود بك	داعود بك
١٦٩	٤	بذلك	بذلك اليوم	١٥٩	٢٢	مومن في	مومن في
١٧٠	١١	واقم اها	واقمها	١٦٠	٢٠	من الا نواع	من الا نواع
١٧١	٩	بغسل	بغسل	١٦١	٤	من الشافعية	من الشافعية
١٧٢	٨	ان كان	وان كان	١٦٢	١٩	لا يصلح	لا يصلح
١٧٣	١٠	انقه	الفه	١٦٣	١٣	ما قبل منا	ما قبل منا
١٧٤	١	ادخل	ولقوله ان	١٦٤	١٨	ان تكون	ان تكون
١٧٥	١	يفزع	اذا دخل	١٦٥	١٨	ومنهم	ومنهم
١٧٦	٤	السياسة	يفزع	١٦٦	٢٢	عندنا اصابني	عندنا اصابني
١٧٧	٢٠	الفرق	السياسة	١٦٧	٢	لا نه وتر	لا نه وتر
١٧٨	٢٢	في الفزع	الفرق	١٦٨	٢	خلف الامام فليسجد	خلف الامام فليسجد
١٧٩	٤	وانما بدلا	في الفزع	١٦٩	٢	مع الامام ان يسجد ولا	مع الامام ان يسجد ولا
١٨٠	٩	يعزى	وانما بدلا	١٧٠	٢	فلا للا يلزم الاختلاف	فلا للا يلزم الاختلاف
١٨١	١٥	اجيببت	يعزى	١٧١	٢	على الامام وذلك شقي عنه	على الامام وذلك شقي عنه
١٨٢	١٩	تقر فقههم	اجيببت	١٧٢	٢	الطبراني	الطبراني
١٨٣	١	والاعتبار	تقر فقههم	١٧٣	٢	بجوز في	بجوز في
١٨٤	٤	وزاد بعض	والاعتبار	١٧٤	٨	في مال او حال	في مال او حال
١٨٥	٢٠	بغير من درجا	وزاد بعض	١٧٥	١١	رسول الله	رسول الله
١٨٦	٢١	عنه الظاهر	بغير من درجا	١٧٦	١١	قلت رجل من	قلت رجل من
١٨٧	١٢	الحاج معني	عنه الظاهر	١٧٧	١٣	سفي حتى يرد رواه	سفي حتى يرد رواه
١٨٨	٢٢	رسول الله	الحاج معني	١٧٨	١٥	فيما رسول الله	فيما رسول الله
١٨٩	٢	الاولين	رسول الله	١٧٩	١٥	الوقت قال	الوقت قال
١٩٠	٢		الاولين	١٨٠	١٤	بذلك	بذلك

وعذرة	وعذرة	١٤	٢٠٨	ارضاء الله	ارضاء الله	٢	١٩٥٠
ووصيته	ووصية	١٨	"	انت وكان	انت ركان	٥	١٩٦
فتفطن	فتفطن	١٩	"	تغيبه	ترفيه	٢٠	"
والعامة	والعاملة	٢١	"	وذكر في ذلك آثارا	وذكر في نصب الراية	٢٢	١٩٤
لا يجب	لا يجب	٢٢	٢٠٩		على قول صاحب الهداية		
للشافعية	للشافعية	١٠	"		وكلا دل هو السنة		
ثم على بيت المال	ثم على بيت المال	١	٢١٠		لم اجد لا مسئلا او ذكر		
ما لا على الزوج	ما لا على الزوج	٢	"		في ذلك آثارا		
لان النبي	كان النبي	٨	"	قد صاه	قاه صاه	١٥	"
مذكورة	مذكورة	١٠	"	القتلة	القتله	١٤	"
صحته	صحته	١٤	٢١٠	اليهودى	اليهودى	٢	١٩٨
والمالكية	والمالكية	١٩	"	ليس	ليس	٥	"
اد فتوى	اد فتوى	٣	٢١١	الحراطين	الحراطين	٩	"
رجحه	رجحه	٢	"	لذبت	لذبت	١٣	"
فلا يجابا	فلا يجابا	٨	"	اذ وقع	اذ وقع	٢٠	"
الفاء الخاص	الفاء الخاص	٢٣	"	طلحة	طلحه	١٤	١٩٩
اذ وقع	اذ وقع	٥	"	اتقن الله	اتقن الله	٢٠	"
لا فرق العليا	لا فرق العليا	٥	٢١٢	هذا في	هذا في	٤	٢٠٠
دولا وقائع	دولوقائع	١١	٢١٣	ولم يفش	لم يفش	١٩	"
فيه حبرة	فيه حبرة	١٢	"	بقربه ورجحه من يد	بقربه من يد	١٠	٢٠١
بل تقدم	تقدم	١٥	"	عليها له ولذلك	عليها ولذلك	١٢	"
المظلة	المظلة	٢	٢١٣	ما صارك	ما صارك	٢١	"
او الجهمية	والجهمية	١٠	"	فتتبعين	فتتبعين	٢	٢١٢
فرض كفاية وقيل	فرض كفاية وقيل	١٣	"	لم يوجد	لم يوجد	١٦	"
سنة	سنة	١٨	"	فلتغسله	فلتغسله	١٨	"
لولده	لولده	٤	٢١٥	الموايعة	الموايعة	٢٣	٢١٣
بتغراف	يتغراف	٤	"	بنية	بنية	٣	"
لا سفرقت	لا سفرقت	٤	"	ولا ابن سعد	ولا ابن سعد	١٠	"
المعلوم	المعلوم	١٠	"	ونجاسة	ونجاسة	١٢	"
شرفا لها	شرفا لها	٢١	"	صحته	صحته	١٩	"
لها كفى	لها كفى	٢٢	"	بن ابي عامر	بن عامر	٢١	"
والامامة لها كفى	والامامة لها كفى	"	"	غسلوه صلعم	غسلوه	٢١	٢٠٥
في سائر الصلوة	سائر الصلوة	١٠	٢١٦	احلالت الصلابة	احلالت الصلابة	٢٢	٢٠٦
غير صلعم	غير صلعم	٢	٢١٦	فليجل	فليجل	"	"
في الصلوة	في الصلوة	١٢	"	بزوج	بزوج	١٣	"
عليها انها	عليها انها	"	"	السواطين	السواطين	٢٠	"
وسط	وسط	"	"	الاولى ان يجلسه	الاولى يجلسه	٥	٢٠٤
حاشية	حاشية	٢	"	شقة	شقة	٢٠	"
مخير	مخير	٢	"	الانضباط	الانضباط	٣	٢٠٨
الصلوات	الصلوة	١١	٢٢٠	تزيها	تزيها	١٢	"

والبعض	وبعض	٢	٢٣٠	لديك	لديك	٥	٢٣١
والدان	ولدان	٢	٢٣٢	وفي قول ضعيف	وفي قول ضعيف	١٨	٢٣٢
الحديث	الحديث	١٤	٢٣٣	وغیره من	وغیره من	٢٠	٢٣٣
معارضة	معارضة	٣	٢٣٤	مجازاتها في غير الأولى	مجازاتها في غير الأولى	٨	٢٣٤
دليل	دليل	٥	٢٣٥	مردود بما عرفت	مردود بما عرفت	٩	٢٣٥
ليس	ليس	١٨	٢٣٦	الصلوة	الصلوة	١٠	٢٣٦
نفسه	نفسه	١٨	٢٣٧	البتر	البتر	١٩	٢٣٧
لم يصل	لم يصل	٩	٢٣٨	بالدعاء	بالدعاء	١	٢٣٨
المنهي	المنهي	٢٠	٢٣٩	التكبير الأولى	التكبير الأولى	١٨	٢٣٩
يدانته	يدانته	٢٢	٢٤٠	كثير من	كثير من	١٢	٢٤٠
بما مته	بما مته	٢٣	٢٤١	لامته	لامته	١٤	٢٤١
او تعدر	او تعدر	٢	٢٤٢	وليس الدعاء	وليس الدعاء	٩	٢٤٢
الحديث	الحديث	٣	٢٤٣	بعد الرابعة	بعد الرابعة	١٨	٢٤٣
صحته	صحته	١٢	٢٤٤	ثم مكث	ثم مكث	٢٣	٢٤٤
والاوقات الكراهة	والاوقات الكراهة	١	٢٤٥	فاخفظه	فاخفظه	٢	٢٤٥
الكراهة	الكراهة	١٤	٢٤٦	والدخول	والدخول	٩	٢٤٦
يرى	يرى	١١	٢٤٧	فيكون	فيكون	١٨	٢٤٧
سرى ودخوة	سرى ودخوة	٩	٢٤٨	الحديث	الحديث	١٢	٢٤٨
اذ لو كان	اذ لو كان	٤	٢٤٩	اي ولا	اي ولا	١٤	٢٤٩
مختص	مختص	١٠	٢٥٠	الله لها	الله لها	٢٠	٢٥٠
اصبح	اصبح	١٢	٢٥١	اذا استلما	اذا استلما	٢٢	٢٥١
داخلها	داخلها	٢١	٢٥٢	ولا حجة	ولا حجة	٢٣	٢٥٢
والتشيع	والتشيع	١٤	٢٥٣	في نفي	في نفي	٥	٢٥٣
نقص	نقص	٢٢	٢٥٤	هاتان	هاتان	٢	٢٥٤
التبرك	التبرك	١١	٢٥٥	امانها	امانها	١٤	٢٥٥
مشبه	مشبه	١٤	٢٥٦	والنساء	والنساء	٣	٢٥٦
من المجلس	من المجلس	١١	٢٥٧	ولا يلزمه	ولا يلزمه	٤	٢٥٧
يكفرهم	يكفرهم	١٤	٢٥٨	سنة	سنة	١٠	٢٥٨
يزجروهم	يزجروهم	١٥	٢٥٩	التشيع	التشيع	٢	٢٥٩
عليه رواة	عليه رواة	٢٣	٢٦٠	هو الصلوة على الجنائز	هو الصلوة نادرًا	١٣	٢٦٠
فاذا اوجبت	فاذا اوجبت	٢	٢٦١	في ذلك الموضع تكون		١٤	٢٦١
ليعد ب	ليعد ب	١١	٢٦٢	الصلوة عليها في المسجد		١٤	٢٦٢
حينئذ	حينئذ	٢	٢٦٣	نادرا		٢١	٢٦٣
يعذب به	يعذب به	١١	٢٦٤	يلغ		٢٢	٢٦٤
اوراقه	اوراقه	٢	٢٦٥	عليهما		٢٢	٢٦٥
المتوبة فيه	المتوبة فيه	٢	٢٦٦	ولو كان لنية		٢٢	٢٦٦
لتسجته	لتسجته	٢	٢٦٧	محكوم		٢٢	٢٦٧
وقبل	وقبل	٢	٢٦٨	يلغ		٢٢	٢٦٨
ولما لثروا	ولما لثروا	٢	٢٦٩	بالمغفرة		٢٢	٢٦٩
ثم جلس	ثم جلس	١٤	٢٧٠	حاشية		٢٢	٢٧٠
اختلفوا في حد	اختلفوا في حد						

٢٠	٢٢٣	ادبني	ادبني	٢٠	٢٥٣	انما جمعها	انما جمعها او
٢٢	٢٢٣	اشتر ل	اشتر ل	٢٢	٢٥٣	ذلك يلزم	ذلك يلزم
٢٣	٢٢٣	ما قبل	ما قبل	٢٣	٢٥٣	حاملها	حاملها
١٩	٢٢٣	العبه	العبه	١٩	٢٥٣	الرجال	الرجال
٥	٢٢٥	الحاجة	الحاجة	٥	٢٥٣	تفسله	تفسله
١٤	٢٢٥	غيره	غيره	١٤	٢٥٣	لم يحدوا	لم يحدوا
٢٢	٢٢٥	تقراة	تقراة	٢٢	٢٥٣	وقد يجيب	وقد يجيب
٥	٢٢٤	التمام	التمام	٥	٢٥٤	والكل	والكل
١٣	٢٢٤	سطحه	سطحه	١٣	٢٥٤	الاحياء الشفاعة	الاحياء الشفاعة
١	٢٢٤	الحديث و	الحديث و	١	٢٥٤	مصل	مصل
٦	٢٢٤	بنية	بنية	٦	٢٥٤	الذكر	الذكر
١١	٢٢٤	امسلة	امسلة	١١	٢٥٤	في الزحف	في الزحف
١٤	٢٢٤	والزحف	والزحف	١٤	٢٥٤	ما وقعت	ما وقعت
١٤	٢٢٤	الحق يقتضي الوجوب	الحق يقتضي الوجوب	١٤	٢٥٤	لا يمكن	لا يمكن
١٩	٢٥٩	الوجوب	الوجوب	١٩	٢٥٩	وجودها	وجودها
١٨	٢٥٩	توت	توت	١٨	٢٥٩	ليسمى	ليسمى
١٤	٢٥٩	بالنقص	بالنقص	١٤	٢٥٩	انه خير	انه خير
١٤	٢٥٩	تميزت	تميزت	١٩	٢٥٩	في امراد	في امراد
١٣	٢٥٩	محباً لهم	محباً لهم	١٣	٢٥٩	واما تبرك	واما تبرك
١٨	٢٥٩	الذين	الذين	٩	٢٥٩	زيادة	زيادة
١	٢٥٩	والعقود	والعقود	١٠	٢٥٩	ذكر الله	ذكر الله
١١	٢٥٩	بعضهم	بعضهم	١٣	٢٥٩	من متي	من متي
٦	٢٥٩	بناء على ذلك	بناء على ذلك	١٤	٢٥٩	فانه بهم	فانه بهم
١٠	٢٥٩	للعنهم	للعنهم	١٩	٢٥٩	ولو تغير	ولو تغير
٢١	٢٥٩	للاستغفار لا يكون	للاستغفار لا يكون	١	٢٥٩	وتشد	وتشد
٢	٢٥٩	من هؤلاء	من هؤلاء	٢٣	٢٥٩	خصوص الصلوة	خصوص الصلوة
١١	٢٥٩	لكن لكل	لكن لكل	٢٣	٢٥٩	الطعن	الطعن
١٣	٢٥٩	بان السب	بان السب	٢	٢٥٩	ما علم لم	ما علم لم
١٤	٢٥٩	للنهي	للنهي	٦	٢٥٩	لفظه	لفظه
٢٣	٢٥٩	بهذا	بهذا	٩	٢٥٩	هي جائزة	هي جائزة
٢١	٢٥٩	ايضاً	ايضاً				

فهرس ما فيه من الابواب

باب	٥١٠	باب	٥١٠
باب صلاة المسافرين	١٢٣	باب الامامة والجماعة	٢
باب صلاة الجمعة	١٣٨	باب الحدث في الصلاة	٣١
باب العيد بين وصلوتهما	١٤٣	باب ما يفسد الصلاة وما يكبره فيها	٣٣
باب صلاة الكسوف	١٤٤	فضل في مكروهات الصلاة	٣٤
باب صلاة الاستسقاء	١٨٣	فصل في المساجد	٥٣
باب صلاة الخوف	١٩٠	باب صلاة الوتر	٦٠
باب الجنائز	١٩٥	باب النوافل	٤٥
في الغسل	٢٠٠	فضل في القراءة	٨١
في التكفين	٢٠٩	فصل في قيام رمضان	٨٨
في الصلاة على الجنازة	٢١٣	باب ادراك الفريضة	٩٠
في حمل الجنازة	٢٣٦	باب قضاء الغوايت	٩٣
في الدفن والقبور	٢٣٦	باب سجود السهو	١٠٣
في الشهادتين	٢٤٢	باب صلاة المريض	١١٢
		باب سجود التلاوة	١١٥

